كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في علم الاجتماع

اطروحة ماجستير بعنوان:

العلاقة بين بطريرك المدينة المقدسة للروم الأرثوذكس والإكليروس اليوناني وأبناء الطائفة الأرثوذكسية

بإشراف: الدكتور زهير الصباغ

إعداد: رانية سمير متري عطا الله

٢٠١٣-٢٠١٤

العنوان:

العلاقة بين بطريرك المدينة المقدسة للروم الأرثوذكس والإكليروس اليوناني وأبناء الطائفة الأرثوذكسية.

العنوان بالإنكليزية:

The Relationship between the Jerusalem Greek Orthodox Patriarchate, the Greek Bishops and Members of the Orthodox Denomination

الطالبة: رانية عطا الله

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت، فلسطين.

تمت مناقشة هذه الدراسة بتاريخ ٥ حزيران ٢٠١٤ وقد تكونت لجنة المناقشة من:

د. زهير الصباغ (مشرفاً) .....

د. جريس خوري (عضوا) .....

د. سليم تماري (عضوا) .....

الاهداء

"ليس يوناني أو يهودي، ولا ختان أو قلف، ولا أعجمي أو إسكوتي ولا عبد أو حر، بل المسيح الذي هو كل شيء وفي كل شيء". (كولوسي ٣:١١، قابل رومة ١٠:١٢، غلاطية ٣:٢٨)

إلى أبي وأمي

إلى أخوتي وأخواتي

إلى وطني

إلى روح كل عربي أرثوذكسي شريف قارع الاستعمار اليوناني للكنيسة الأرثوذكسية المقدسية

شكر وعرفان

الشكر لله الذي منحني القوة والإرادة لإنجاز هذه الرسالة، وإلى الاستاذ الفاضل الدكتور زهير الصباغ الذي أشرف على هذه الرسالة. وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة؛ لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة. وأود أن أشكر سيادة المطران حنا عطا الله، رئيس أساقفة سبسطية للأرثوذكس، على تكرمه والسماح لي باستخدام مكتبته الشخصية للحصول على بعض المراجع الرئيسية، التي تتعلق بمجال بحثي.

كما أود أن أشكر كل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة من رجال الدين واعيان الرعية وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، الذين رحبوا بي، واستقبلوني في بيوتهم وأماكن عملهم، وقدموا لي الكثير من معرفتهم ووقتهم لمساعدتي في انجاز هذه الاطروحة.

وأخيرا وليس أخرا، أشكر أختي وصديقتي جورجينا بوشة على دعمها المتواصل لي لإنجاز هذه الدراسة، وصديقي المحرر اللغوي، مفيد نافع، الذي قام مشكور بتحرير هذه الرسالة.

المحتويات

الاهداء .....أ
المحتويات .....ب
ملخص: .....د
مقدمة: .....و

الفصل الأول: الإطار النظري ومنهجية الدراسة ١
مقدمة: ٢
مراجعة بعض الدراسات السابقة: ٢٢
إشكالية البحث: ٢٨
أسئلة البحث: ٢٨
محددات البحث: ٢٩
تساؤلات البحث: ٢٩

الفصل الثاني: القضية الأرثوذكسية وسياقها التاريخي..... ٣٠
مقدمة ٣١
(أ) نشوء نواة الكنيسة ٣١
(ب) الشرق المسيحي ٣٦
(ج) المسيحية في ظل الخلافة الإسلامية ٣٨
(د) القدس والحملات الصليبية ٤٥
(هـ) سيطرة النظام العثماني على فلسطين والقدس: ٥٠
(و) تغير قوانين الملكية ونشوء الأديرة والكنائس: ٦٣
(ز) نظام الملل والوضع القانوني للطائفة الأرثوذوكسية خلال الحكم العثماني: ٦٧
(س) سيطرة اليونان على بطريركية القدس: ٧٦
(ش) الصراع بين الطائفة العربية والإكليروس اليوناني: ٨٦
بعض الاستنتاجات: ٩٩

الفصل الثالث: أزمة في العلاقة بين الطائفة الأرثوذكسية والاكليروس اليوناني ١٠٠
مقدمة ١٠١

(أ) مظاهر الأزمة:. ١٠١
(ب) هيمنة مركزية يونانية أوروبية على بطريركية القدس ١٣٣
(ت) أهم نتائج الهيمنة اليونانية: ١٤٤
(ث) نموذج مصغر عن واقع وحال بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية ١٤٤

الفصل الرابع: مشكلة الدراسة، تحليل ونقاش البيانات، الاستنتاجات ١٥٦
أولا: منهج البحث: ١٥٧
المدة الزمنية لإجراء المقابلات مع العينات: ١٥٧
ثانيا: مشكلة البحث: ١٥٨
ثالثا: تساؤلات الدراسة: ١٥٨
رابعا: عينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات ١٥٨
خامسا: نتائج البحث الميداني وتحليل البيانات ونقاشها ١٦١
الاستنتاجات العامة: ٢٢٠

الملاحق ٢٢٥
ملحق رقم (١): ٢٢٦
ملحق رقم (٢): ٢٢٧
ملحق رقم (٣): ٢٢٨
ملحق رقم (٤): ٢٢٩
ملحق (٥): ٢٣١
ملحق (٦): ٢٣٣
ملحق رقم (٧): ٢٣٥
ملحق رقم (٨): ٢٣٧
ملحق (٩): ٢٤١
ملحق (١٠): ٢٤٢
ملحق (١١): ٢٤٣
المراجع ٢٤٤

ملخص:

تتناول هذه الرسالة البحثية دراسة حالة طبيعة العلاقة التي تربط بين بطريرك المدينة المقدسة والإكليروس اليوناني المتمثل بشكل خاص في أخوية القبر المقدس من جهة، وأبناء الرعية الأرثوذكسية العربية من جهة أخرى. حيث تقوم الدراسة على تشخيص واقع البطريركية عن طريق دراسة دور الهيمنة اليونانية عليها والمركزية الأوروبية، إضافة الى دور العوامل التاريخية والسلطات المتعاقبة التي حكمت فلسطين التاريخية وهي: العثمانية والعربية والبريطانية والاسرائيلية الصهيونية، وتأثيرها على استمرارية هذه العلاقة. ولتحقيق هذه الأهداف حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات الاربعة التالية: (١) ما أثر العامل التاريخي على العلاقة القائمة حاليا بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني من جهة، مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية من جهة أخرى؟ (٢) ما أثر تعاقب السلطات الحاكمة على العلاقة القائمة حاليا بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية ؟ (٣) ما تأثير المركزية الأوروبية على العلاقة القائمة بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، بأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية؟ (٤) ما الأسباب التي تؤثر على علاقة البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، بأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية؟

وللإجابة عن هذه الاسئلة تم استخدام المنهج المكتبي والميداني الوصفي الكيفي في الدراسة. حيث تم اختيار عينة الدراسة والمكونة من (١٤) مبحوثا منهم أربع كهنة عرب، وخمسة من أعيان الرعية العربية الأرثوذكسية وخمسة من أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية . تم اختيار العينة قصديا من مجتمع الدراسة الذي اشتمل على الاكليروس العربي واعيان الرعية العربية الارثوذكسية وابناء الرعية العربية في مختلف مناطق فلسطين . كما وقامت الباحثة بإجراء مقابلات معمقة ومطولة مع العينة اعتمدت على الحوار والمناقشة لعدد من الأسئلة للتعرف عن كثب على الواقع الحالي للعلاقات بين البطريرك والاكليروس والرعية. واشتملت الدراسة على زيارات ميدانية لمناطق جغرافية فلسطينية مختلفة و مقابلات عبر الانترنت . وللتأكد من صدق الأدوات تم عرض الاسئلة على مجموعة من المحكمين.

Abstract

This case study investigates the nature of the Relationship between the Jerusalem Greek Orthodox Patriarchate, the Greek Bishops and Members of the Orthodox Denomination. The study diagnosis the up to date reality of the Patriarchate by researching deeply the dominant role of the Greek clergy and hierarchy inside the Jerusalem Patriarchate, The Euro centrism, without forgetting the importance of the historical factors, and the successive authorities that ruled Palestine in the last centuries.

The study addresses four research questions:

(1) The impact of the historical factor on the existing connections between the Jerusalem Greek Orthodox Patriarchate, the Greek Bishops and Members of the Orthodox Denomination? (2) The influence of the successive authorities that ruled Palestine to those connections? (3) The Euro Centrism involvement to those connections? (4) The reasons that affects the connections between the Patriarchate and Members of the Orthodox Denomination?

Descriptive – qualitative and librarian approach was used for this study. A series of in-depth and long detailed interviews were carried out on fourteen respondents, four Arab clergy, five public figures from the Arab Orthodox parish, and five Arab Orthodox members. The study involved field visits to various Palestinians in different geographical areas. For clarity and using the right tools in research, different lecturers have been involved in the working progress of this case study.

مقدمة:

تعد الكنيسة الأرثوذكسية في القدس أم الكنائس؛ فهي الكنيسة التي وضع حجر أساسها السيد المسيح، طلبا من الرسل من ههنا من فلسطين، التبشير بكلمته ورسالته في جميع أرجاء المسكونة. وعليه أقام أول أسقف للمدنية المقدسة، وهو القديس يعقوب الملقب بأخي الرب، في عام ١٣٢ للميلاد. إلا أن تأسيس بطريركية القدس الأرثوذكسية جاء في سنة ٤٥١، أي بعد حوالي ثلاثة قرون من رسم أول أسقف، وعندها أصبح للكنيسة الأرثوذكسية أربع بطريركيات، هي من حيث تدرجها الكهنوتي: القسطنطينية، والإسكندرية، وأنطاكية التي كانت مركز كرسيها، وأدى احتلال العثمانيين وسيطرتهم على المدينة إلى انتقال الكرسي البطريركي إلى دمشق بالعام ١٥٢٩، وأخيرا بطريركية القدس.

وكان البطاركة الذين يجلسون على كرسي البطريركية منذ إنشائها من العرب. ومنهم على سبيل المثال البطريرك صفرونيوس، الذي سلم المدينة المقدسة إلى الخليفة عمر بن الخطاب، عندما استولى المسلمون على بلاد الشام.

وفي عام ١٥٣٤، وإثر وفاة البطريرك عطا الله، انتخب المجمع المقدس المطران جرمانوس، وكان يونانيا، ليكون بطريرك المدينة المقدسة. علما أن بعض المصادر تشير إلى أنه كان يجيد العربية ويستعملها في المناصب الكنسية التي تولاها، فاختلط الأمر على ناخبي البطريرك فاختاروه. وتولى البطريرك جرمانوس سدة البطريركية من عام ١٥٣٤ إلى ١٥٧٩، أي إنه حكم ٤٥ عاما متتالية. وخلال فترة حكمه كبطريرك تمكن من تغيير الواقع لصالح اليونانيين؛ فأقصى رجال الدين العرب عن المناصب الكنسية المهمة، وحصرها في اليونانيين فحسب؛ فغدا جميع المطارنة من اليونان، إضافة إلى أنه قام بتحضير خليفة له، وكان يونانيا.

والجدير بالذكر هنا، أن استيلاء العثمانيين على بلاد الشام عام ١٥١٦، ساهم في سيطرة الإكليروس اليوناني على بطريركية القدس؛ لأن بطريرك الأرثوذكس اليوناني كان يلقى الدعم من السلطات العثمانية، بسبب تقرب البطاركة اليونان من رجال الدولة في العاصمة، ولرغبة العثمانيين في إغاظة الروس الأرثوذكس، أي أعدائهم.

ويقوم الخلاف بين البطريرك والإكليروس اليوناني، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية في جوهره على هيمنة اليونان على بطريركية القدس، وما يمثله ذلك من مركزية أوروبية، ومطالب العرب الأرثوذكس بتعريب البطريركية، وتحريرها من هيمنة العنصر اليوناني المتمثل بالبطريرك وأغلبية الإكليروس في أخوية القبر المقدس، إضافة إلى تخليص أبناء الطائفة من الممارسات الظالمة والمجحفة التي مارسها ويمارسها ذلك العنصر بحق مسيحيي الشرق الأوسط منذ بدايات القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا؛ فمنذ ذلك الوقت قام البطاركة اليونان وأخوية القبر المقدس في

بطريركية القدس باستغلال الأوضاع السياسية السيئة، وخاصة نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، للحفاظ على وجودهم وبقائهم. وهنا نشير إلى وجود ثلاث قوى فاعلة ورئيسية، قادرة على تغيير الواقع الراهن لصالح الطائفة/ الكنيسة العربية الأرثوذكسية، وهي:

أولا: السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكنها تدخل بخجل في شؤون البطريركية؛ خوفا من فقدانها دعم أوروبا واليونان للقضية الفلسطينية.

ثانيا: المملكة الأردنية الهاشمية، ولكنها لا تبالي كثيرا بأوضاع مسيحيي الشرق، بحكم أنها دولة موالية للغرب، إضافة إلى رغبتها في الحفاظ على علاقات جيدة مع اليونان وإسرائيل.

ثالثا: الاستعمار الصهيوني؛ الذي يفضل جلوس بطريرك غير عربي، ولا ينتمي للقضية الفلسطينية، على سدة البطريركية؛ بهدف خدمة مصالحه الاستعمارية ومنها استمالته وحثه على بيع ما تبقى من ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين.

وبناء على ما سبق، فإن الوقوف على هذه القضية ودراستها مهم جدا، خاصة أن هنالك ندرة في الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع علاقة البطريرك والإكليروس اليوناني بأبناء الطائفة الأرثوذكسية، وسطحية بعضها. كما إن دراسات قليلة متوفرة لم تتعد رصد تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية، خاصة ما يتعلق بهيمنة العنصر اليوناني عليها. وأغلبية هذه الدراسات تناولت القضية الأرثوذكسية في إطارها الكنسي، وبعدها الديني البحت، ولم تربطها بالسياقات السياسية المحلية أو الإقليمية والدولية. وبكلمات أخرى، لم تضع هذه الدراسات القضية الأرثوذكسية في سياقها التاريخي-السياسي الصحيح. يضاف إلى ذلك استمرار ظهورها وبروزها كقضية جوهرية، خصوصا ما يتعلق بممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية على الساحتين الفلسطينية والعربية في وقتنا الحاضر.

وترجع أهمية اختيار موضوع الدراسة إلى عدة اسباب أخرى، فإلى جانب الندرة وقلة الدراسات أو الأبحاث، هنالك ارتباط القضية الأرثوذكسية على نحو مباشر بالقضية الفلسطينية، وقضية تهويد القدس بشكل خاص، وتجدد طرح هذه القضية، وخصوصا ما يتعلق بأملاك الكنيسة على الساحتين الفلسطينية والعربية، مما يضيف المزيد من الحماسة للبحث ودراسته.

كما إن من أهم الأسباب التي دفعت الباحثة إلى تناول هذا الموضوع، هو استمرار سوء العلاقة بين البطريرك والإكليروس اليوناني من جهة، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية من جهة أخرى، وتجددها إثر تصرفات البطريرك، وتحكمه بأوقاف الطائفة الأرثوذكسية العربية، وبيعها أو تأجيرها لفترات طويلة من الزمن لشركات استعمارية صهيونية دون إطلاع أبناء الطائفة على ذلك، أو الرجوع لهم بهذا الخصوص. والأمثلة على ذلك كثيرة وعديدة، منها: دير مار يوحنا، جبل أبو غنيم، أراضي مار إلياس، العقارات الأرثوذكسية في باب الخليل بالبلدة القديمة، أرض الشمعة، والأراضي القائمة

عليها حديقة الجرس في القدس الغربية، وأراض في أطراف مدينة الناصرة. يضاف إلى ذلك أن الطائفة الأرثوذكسية تواجه حاليا حالة ضياع وعدم ترابط بين أبنائها؛ لعدم وجود أساقفة أو كهنة عرب، يعملون لصالح الكنيسة والطائفة، ويسعون إلى غرس التعاليم المسيحية الأرثوذكسية فيهم وتجديده. علما أن البطريركية اليونانية في القدس قد عمدت منذ أكثر من قرن على عدم ترقية أي أسقف عربي إلى درجة مطران؛ وهي درجة كهنوتية تمكن الأسقف بالترشح لانتخابات تولي منصب بطريرك. وهذا الاستبعاد والإقصاء يتفاقم مع ازدياد توتر العلاقات في البطريركية بين البطريرك والإكليروس في القدس من ناحية، وأبناء الطائفة أنفسهم.

الفصل الأول

الإطار النظري ومنهجية الدراسة

مقدمة:

يعالج الإطار النظري الموضوع من بعدين أساسيين، هما: أولا – البعد الديني الذي يتناول ظاهرة الدين في البحوث السوسيولوجية، مؤسسا علما قائما بذاته، وهو علم الاجتماع الديني. وثانيا – البعد الاستعماري الذي يصب جل تركيزه على دور المركزية الأوروبية في استمرار الهيمنة اليونانية على بطريركية القدس العربية، ودور الكنيسة اليونانية المهيمنة في تسريب الأراضي والممتلكات العربية الأرثوذكسية إلى جهات استعمارية صهيونية، بهدف تهويد كل فلسطين، وعلى رأسها المدينة المقدسة. وعليه تستعمل الباحثة مداخل متعددة للتحليل، بغية الوصول إلى نتائج أصدق وأقرب إلى الحقيقة والواقع المعاش.

١. البعد الديني:

طرح علاقة الدين بالمجتمع رواد علم الاجتماع في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر. ومن أبرز المدارس الريادية التي بدأت دراسة علاقة الدين مع البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الاقتصادية، المدرسة الوضعية لأوجست كونت، التي قامت على قانون الحالات الثلاث؛ حيث ينتقل المجتمع حسب هذا القانون من المرحلة الأولى، التي يتصف فيها الفكر البشري باللاهوتي، أي إنه يستند إلى أفكار ونظريات لاهوتية بهدف تفسير الظواهر المحيطة به، إلى المرحلة الثانية، التي يفسر فيها البشر كل الظواهر المحيطة بهم عن طريق الفلسفة والميتافيزيقا المجردة، ليصل أخيرا للمرحلة الثالثة، التي تتسم في التفكير العلمي الوضعي. حيث يعتقد أصحاب هذا التوجه النظري إلى أن المرحلة الأخيرة حتمية ونهائية. وهنا يعتبر الوضعيون أن تطور العلوم راجع إلى ابتعادها عن التفسيرات الدينية اللاهوتية والفلسفية، وبالتالي فهم يدعون لدراسة الظواهر الاجتماعية للأشياء بالملاحظة، علما أنهم يتعاملون مع الظواهر المراد دراستها كأشياء؛ فيرفضون الخوض في مسائل غير مرئية، كأصل الخلق ونشأة الكون وغيرهما.

واستنادا لهذا التحليل الوضعي، ظهرت نظريات كثيرة لتفسير الدين وعلاقته بالنسق الاجتماعي، ومن هذه النظريات النظرية السبنسرية، والتايلورية، والفريزرية، والدوركايمية. وذهبت نظرية الدين والمبدأ الحيوي إلى أن أصل الدين يكمن في حب الاستطلاع الفكري عند الإنسان، وفي قدرته على التحليل والمقارنة والخروج بنتائج وتعميمات. وبهدف إرضاء هذا الفكر، يتم في المراحل الأولى أو البدايات، الاعتقاد بوجود بعض الآلهة أو الكائنات أو المخلوقات وسيطرتها؛ كالشمس والقمر والمطر...الخ؛ فهي المسؤولة عن مصير الجماعة أو الظواهر الكونية المتعددة. بالتالي فإن أرواح هذه الكائنات تؤثر على حياة الإنسان، مما يستوجب استرضاءها وعبادتها. ويطلق على هذه

المرحلة اسم الطوطمية، وهي تمثل الأشكال الأولية للدين. غير أن العالم ينتقل من هذه المرحلة إلى ما تطلق عليه هذه المدرسة النظرية الحيوية، أي الاعتقاد بالقوى غير المجسدة المقدسة بدلا من الأرواح المجسمة، التي وجدت في المراحل الأولى. [١]

أما المدرسة الفريزرية، فتذهب إلى أن السحر سابق على أي شكل من أشكال الدين، حيث كان البشر يسعون للتحكم في العالم، لكنهم أدركوا لاحقا أن الممارسات السحرية لا تؤدي الواجب المطلوب؛ فلجأوا بدلا من ذلك إلى الابتهال والتضرع، فظهرت المعتقدات الدينية الأولية، ولم يكن تشخيصها ضرورة. ولا تعتقد هذه المدرسة خلال نقاشها لأصل الدين والسحر في الجانب الاعتقادي الفكري، بل تركز على الجانب الانفعالي والشعائري، أي إن الناس عندما يمرون بأمور وأحداث غير متوقعة؛ كانحباس المطر في موسمه، وموت المحاصيل مثلا، يشعرون بخوف وقلق جماعي، يدفعهم إلى القيام بشعائر جماعية. وتؤكد هذه المدرسة على أن تقدم العلم يؤدي في البدايات إلى تهذيب المعتقدات الدينية، لكنه لاحقا يساهم في اندثارها واختفائها، أي عدم وجودها مطلقا. [٢]

وبناء على المدارس النظرية سابقة الذكر بما فيها الدركايمية، نجد أن أصل الدين نابع من غموض بعض جوانب الوجود البشري، مما يدفع البشر إلى تخيل وجود قوى فوق الطبيعة، فتسيطر على تفكيرهم النواحي الانفعالية والشعائرية. ومع استمرار هذه التخيلات الناتجة عن أحداث خارج سيطرة الإنسان والطبيعة المحيطة فيه، تتشكل المعتقدات الدينية.

كما ناقشت النظريات الكبرى موضوع الدين في سياقات وأطر سوسيولوجية مختلفة، حيث حاولت المدرسة الفيبيرية الإجابة عن التساؤل التالي: هل هنالك علاقة بين الأخلاق والقيم الدينية، وظهور الأخلاق الاقتصادية المتمثلة في الرأسمالية الحديثة؟ وللإجابة على هذا التساؤل، قامت بتصنيف الأديان ودراستها على نحو مقارن، والبحث في أنساقها القيمية، وتوصلت إلى أن هنالك دورا مهما للإصلاح الديني والأخلاق الدينية البروتستانتية، وخصوصا الكلفينية منها، في تأسيس مبادئ الرأسمالية الحديثة. وبالتالي فإن الفيبيريين يعتقدون أن ماهية العناصر الخاصة بالديانات المختلفة، هي التي تؤثر على طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكدون على أن عقلنة الأخلاق البروتستانتية؛ (الإصلاح الديني البروتستانتي)، هي التي أدت إلى ظهور روح الرأسمالية في الغرب؛ علما أن هنالك مبدأين أساسيين ساهما في ظهور هذه الروح، هما: [٣]

---

[١] بيومي، محمد أحمد، (١٩٨٢)، **علم الاجتماع الديني**، ط(١)، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

[٢] بيومي، محمد أحمد، (١٩٨٢)، **علم الاجتماع الديني**، ط(١)، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

[٣] ماكس فيبر، (١٩٩٠)، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة محمد علي مقلد، ط(١)، بيروت: مركز الانماء القومي.

١. مبدأ الدعوة للواجب الديني.

٢. مبدأ الجبرية: الذي يدعي أنه بسبب خطيئة آدم وحواء، فإن جميع البشر مختارون ومدعوون للخلاص والنجاة من العذاب الأبدي. وعلى الفرد أن يبذل قصارى جهده في طاعة أوامر الله على الأرض بإتقان عمله. ولتحقيق هذا الخلاص، يتوجب على الكلفيني المؤمن أن يعمل على نحو متواصل، وينظم حياته، ويتبع الطرق السليمة لتحقيق الأهداف، ويزهد في الحياة. فلم تعد ممارسة الشعائر الدينية والاعترافات ذات أهميه في تخليص النفس، كما يعتقد الكاثوليك.

وبالتالي فقد عززت هذه الأخلاق الدينية عند الكلفينيين مبدأ أهمية العمل وضرورة إتقانه والتفاني فيه، وحق الفرد في اختيار المهنة التي تناسبه، مما ساهم، حسب هذه المدرسة في ظهور روح الرأسمالية الحديثة كذلك. في حين تعتقد المدرسة الماركسية أن ظهور الأديان المختلفة، هو نتيجة علاقة الإنسان بالإنتاج الاقتصادي؛ فطبيعة عملية الإنتاج وعلاقتها بالجماعات التي تقوم بها، هي التي تهيئ لوجود مناخ وظروف معينة، تؤدي لاحقا إلى ظهور دين ما. وبالتالي حالة الاغتراب المتواصلة عن وسائل الإنتاج، والإنتاج نفسه، التي يعيشها أغلب أفراد المجتمع أو جماعة ما، تؤدي إلى تشكيل معتقدات دينية معينة. ويرجع ذلك للاستجابة لمشاعر العامة، أو كتعويض عما يشعر به هؤلاء من اغتراب اقتصادي مستمر.

كما تعتقد هذه المدرسة أن العلم والتقدم لم يظهرا سوى في الغرب، وعليه فإن الرأسمالية بشكلها الحديث لم تظهر سوى في الغرب، رغم وجود بعض أنماطها وأشكالها في بقاع أخرى من العالم. لكن صفة العقلنة كانت تنقصها. والعقلنة عند الفيبريين تعني فصل العمل المنزلي عن المؤسسة، وإجراء حسابات دقيقة قبل القيام بالمشروع، من أجل حساب تكاليفه ونفقاته ومردوده الاقتصادي والمادي على صاحبه (المحاسبة العقلانية)، والفصل الشرعي بين المشاريع والملكية الشخصية، وتشجيع العمل الحر، وتنظيم العقلاني الرأسمالي للعمل، وبروز المؤسسات الحديثة التي تتمثل في الدولة واستقلاليتها. وبالتالي تعتبر هذه المدرسة من أوائل من أوجد مفهوم "البيروقراطية"، التي تعني بها الانتظام والنظام والتسلسل الرئاسي في التنظيم. وهذه العقلانية؛ أي البيروقرطية، تتجسد في المؤسسات الرأسمالية. [٤] وهنا يتضح مدى عنصرية هذا التوجه، وتمركزه حول الفكر الأوروبي الغربي.

وترى الماركسية [٥] أن الدين هو وعي زائف تستخدمه الطبقة الحاكمة للسيطرة على طبقة العمال. ونوهت إلى أن الرأسمالية في مرحلة الصناعة الكبرى، تحاول القضاء على الدين إذا استطاعت ذلك، أو تعمل على تزييفه وقصقصته بما يخدم مصالحها؛ ومن الأمثلة على ذلك التطهريون في

---

[٤] ماكس فيبر، (١٩٩٠)، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، مرجع ورد ذكره سابقا.

[٥] كارل ماركس، وفريدرك انجلز، (١٩٧٦)، **الايديولوجية الألمانية**، ترجمة د. فؤاد أيوب، ط(١)، دمشق: دار دمشق.

الولايات المتحدة الأمريكية. كما تؤكد المدرسة الماركسية على أن البرجوازية الرأسمالية تثور على سلطة الكنيسة، خصوصا حينما تشعر أن شوكتها قد قويت.

وعليه فإن الاعتقاد الثابت عند أصحاب هذه المدرسة فيما يتعلق بالدين والمجتمع، هو أن الدين يمكن أن يكون وسيلة للاعتراض أو القبول أو الخضوع لوضع ما، فهو يلعب دورا رئيسا في المجتمعات التي تعاني من فوارق طبقية واضحة، وقد يسهم في نمو أو إسكات الوعي الطبقي بين أفراد الطبقة المهيمن عليها. [٦]

واستنادا إلى ما سبق، نلاحظ تناقضا كبير بين كل من الفكر الماركسي والفيبيري بخصوص علاقة الأخلاق والقيم الدينية بتطور الحياة الاقتصادية؛ فالأول يشير إلى استغلال الطبقة الحاكمة للدين، وتجييره لصالحها، ولقمع الطبقة البروليتارية. والثاني يؤكد على دور الأخلاق الدينية في تغيير البناء الاجتماعي- الاقتصادي، ونشوء الرأسمالية العقلانية بشكلها الحالي.

وترى المدرسة الدركايمية[٧] أن المجتمع أو الجماعة هي المسؤولة عن تكوين الدين والأخلاق فيها، والتعبير عنه على نحو رمزي، أي عبر شعائر أو طقوس معينة. وبالتالي يعتبر الدركايميون أن الدين خاص بمجتمع أو جماعة بعينها، ويتغير بتغير هذا المجتمع أو الجماعة.

ويؤكدون على أن عنصر الدين ساهم ويساهم في إيجاد نوع من التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، مما يعني أنه يدعم هذا البناء الاجتماعي ويمنع تفسخه وانحلاله، ويمنح سلطة مطلقة ومقدسة للقواعد والقيم الثابتة، وهذا يؤدي إلى استقرار المجتمع والحفاظ عليه. [٨]

ويرى الدركايميون أن نمو المجتمعات وتطور العلوم والتكنولوجيا، وزيادة الاعتماد على التبادل بين دول العالم، يساهم في الانتقال من العبادة الطوطمية، وهي الشكل الأولي والبدائي للأديان، إلى مفهوم الإله الواحد، والخالق الواحد؛ لتظهر الأديان التوحيدية، التي تحمل في مضمونها الادعاء بالعالمية، مع التزامها بالدفاع عن جماعات خاصة.

كما إن من الأطروحات الرئيسية لهذا التوجه النظري، تحول المجتمع من الشكل البسيط إلى المركب، أو العضوي؛ أي من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، مما يؤدي إلى تحرر أفراد المجتمع من الأخلاق والقيم الدينية السابقة، وتبنيهم قيما وقواعد وقوانين جديدة. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها العلمانية، والقومية، والشيوعية. [٩]

واستنادا إلى ما سبق، نلاحظ أن أصحاب النظريات الكبرى لم يتمكنوا من صوغ نظرياتهم دون الرجوع إلى الدين، ودور النظم الدينية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

---

[٦] المصدر ذاته

[٧] محمد، علي محمد، (٢٠٠٨)، **تاريخ الفكر الاجتماعي – الرواد الاتجاهات المعاصرة**، ط(١)، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

[٨] المصدر ذاته

[٩] المصدر ذاته

وبالتالي الدين لعب وما يزال يلعب دورا رئيسيا في التحكم والسيطرة بالشعوب وإخضاعها، أو انتفاضها بحثا عن التغيير؛ فالدين وظف ويوظف في كثير من الأحيان لتلبية أغراض سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

٢. البعد السياسي الاستعماري:

تقوم فكرة المركزية الأوروبية على أن أوروبا الغربية لا تمثل البعد الجغرافي القاري فحسب، بل تراهن منذ البدء على الأبعاد الثقافية والسياسية والدينية، التي أوجدت مجموعة من الصفات والخصائص العرقية والحضارية والدينية التي تشكل ركائز قارة وأسس هويتها. ونتيجة لذلك ظهر مفهوم حديث ذو طبيعة إشكالية، وهو "المركزية الغربية".

و"تتجلى إشكالية هذا المفهوم في أنه تقصَد أن يؤسس وجهة نظر حول "الغرب"، بناء على إنتاج مكونات تاريخية، توافق رؤيته، معتبرا إياها جذورا خاصة به، ومستحوذا في الوقت نفسه على كل الإشعاعات الحضارية القديمة، وقاطعا أواصر الصلة بينها وبين المحاضن التي احتضنت نشأتها، إلى ذلك تقصَد ذلك المفهوم، أن يمارس إقصاء لكل ما هو ليس غربيا، دافعا به إلى خارج الفلك التاريخي الذي أصبح "الغرب" مركزه، على أن يكون مجالا يتمدد فيه، وحقلا يجهزه بما يحتاج إليه".[١٠]

كما التصقت صفة "الحديث" بالمضمون الأيديولوجي الذي أشاعته الثقافة الأوروبية بما يوافق منظورها، مما أدى ذلك إلى إقصاء "الآخر"، واعتباره مكونا هامشيا لا قيمة له، إلا إذا انخرط في سياق المركز الأوروبي الغربي.

وعملت المركزية الغربية أولا على تنظيم تاريخ خاص لها؛ فأعادت كتابة التاريخ بما يناسبها، ومن وجهة نظرها فقط، وقدمت مجموعة من الرؤى والمواقف والتصورات لتفسير أحوال الآخرين، وتحديد مواقعهم في سلم التاريخ، والطرق المناسبة التي يتوجب العمل بها للحاق بركب الحضارة الغربية.[١١]

وعملت المركزية الأوروبية على تعميم فكرة الخصوصية المطلقة لتاريخ الغرب، الذي أنضجته عوامل داخلية وخارجية، مما أدى إلى بروز حضارة قوية ومتنوعة. مما يعني أن على المجتمعات الراغبة في بلوغ درجة التقدم التي وصل إليها الغرب، التخلص من خصوصياتها الثقافية، لأنها هي المسؤولة عن تخلفها وتعيق تقدمها.[١٢]

---

[١٠] إبراهيم، عبد الله، (١٩٩٧)، **المركزية الغربية...إشكالية التكون والتمركز حول الذات، ط(١)**،بيروت: المركز الثقافي العربي، ص١٣

[١١] المصدر ذاته

[١٢] المصدر ذاته

وبالتالي فقد قدمت المركزية الأوروبية مشروعا سياسيا عالميا، قائما على تعميم النموذج الغربي، ساهم في تبرير وتعليل التوسع الغربي، واستعمار العالم، وإبادة حضارات وشعوب كاملة.

وبناء على ذلك قسمت المركزية الأوروبية العالم إلى "متروبول ومستعمرات"؛ أي مركز ومناطق نفوذ، معتبرة نفسها المركز؛ في حين أن "الآخر" هو الأطراف التي تدور حوله. وتمكن الغرب من إعادة كتابة تاريخه بكل مكوناته: الفكرية والدينية والعرقية، عن طريق إعادة إنتاج غائية التاريخ، واختزال العالم في ضرورة استعمار الآخر الساكن والفاقد الحيوية لما تقضيه الضرورة التاريخية لاختراقه على يد الغرب بغاية تحضيره للوصول إلى هدف سام.[١٣]

كما اعتمد الغرب فكرة الخصوصية العرقية، التي أكدت وجود سمات وخصائص بشرية محددة وخاصة أدت إلى نشوء الحضارة الغربية الحديثة. وعليه أدى ظهور الحضارة الغربية الحديثة إلى القول بنظرية الطبائع العرقية، بهدف تفسير تجانس مكونات تلك الحضارة. فمارست هذه النظرية دورا فاعلا ومؤثرا في إعادة تركيب تاريخ الغربي على أنه نتاج خصائص وميزات بشرية محددة، تتصل بمجموعة عرقية بعينها. علما أن هذا يعني اختزال الحياة والعلاقات الاجتماعية بكل جوانبها وتفاعلاتها بطبائع عرقية ثابتة وغير متغيرة وأبدية ومتفوقة على غيرها. [١٤]

إلا أن الغرب لم يقف عند حد نظرية الطبائع العرقية، فربطها لاحقا بنظرية "الكيوف الطبيعية" التي أشار إليها أرسطو في كتابه "السياسة". غير أن العالم الغربي أجرى فيها تغييرات توافق أهدافه وغاياته؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، استفاد هيغل من هذه النظرية في الربط بين تطور العقل البشري وجغرافيا العالم، مشيرا إلى أن "المناطق المتطرفة"؛ سواء أكانت حارة أم باردة، لا يستطيع الإنسان فيها أن يكون حرا في حركته؛ لأنها لا تسمح للروح أن تقيم عالما لذاتها. في حين المنطقة المعتدلة فقط، وخصوصا النصف الشمالي منها، هي التي تشكل الروح وتصنع تاريخ العالم.[١٥]

ولا يتوقف هيغل عند هذا حد، بل يقسم العالم حسب خطوط العرض؛ أي إن العالم ينقسم إلى قديم وجديد. أما العالم الجديد فيتمثل في الأمريكيتين وأستراليا. ويدعي هيغل أن الجزء الأكبر من هذا العالم يحمل طابع التكوين الجديد، ويربط بين التكوين الطبيعي والنفسي؛ فيدعي أن هذا العالم "هش" في طبيعته وتكوينه الطبيعي، مما يعني أن التكوين النفسي لسكانه يتسم "بالهشاشة" أيضا.

---

[١٣] المصدر ذاته.

[١٤] إبراهيم، عبد الله، (١٩٩٧)، **المركزية الغربية...إشكالية التكون والتمركز حول الذات، مرجع ورد ذكره سابقا**.

[١٥] ميشال دوفيز، **أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر**، ترجمة الياس مرقص، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠، ١: ١٥٨، كما ذكره من قبل إبراهيم عبد الله، مصدر سابق، ص ٢٣٧

ودليله على ذلك اندثار الثقافة الأصلية بمجرد استيطان الأوروبيين فيه. حيث يقول: **"الثقافة في الأمريكيتين- ومثال ذلك المكسيك وبيرو- تنقضي بمجرد ما تقترب الروح منها".**[١٦]

بالتالي أي فكر تشكل خارج حدود الغرب، هو فكر ظلامي ومستبد وتنعدم فيه الحرية والتاريخ. ويتضح ذلك في الاقتباس التالي لهيجل، حيث قال: "نستطيع تعريف الاختلاف بين الحرية في الشرق والحرية في اليونان ونظيرتها في العالم الجرماني. في الشرق ليس غير فرد أوحد هو حر (المستبد)، وفي اليونان الكثرة هي حرة، في الحياة الجرمانية كل الأفراد أحرار، أي شخص حر لكونه إنسانا...".[١٧]

كما تتقاطع كل هذه العموميات حول الاستبداد الشرقي، مع الأدبيات الماركسية الكلاسيكية خصوصا، حيث تم تعزيز خطاب المركزية الغربية عن طريق العلوم الإنسانية التي جاء في إطار النظريات الداروينية والسبنسرية والوضعية والمادية التاريخية.

وبالتالي فإن للماركسية وغيرها من النظريات الكبرى لعبت دورا أساسيا في تكريس المركزية الغربية؛ فأيديولوجية كل من ماركس وإنجلز، لا تختلف بتاتا عن فكر مبشري ومفكري وسياسيي تلك المرحلة التاريخية، التي نظر فيها إلى "الآخر" على أنه غير متعلم و"متوحش"، ويعيش في ظل دين غير الدين المسيحي المطلق، وتاريخه مغاير تماما لتاريخ أوروبا. وهذا في صلب الفكر الاستشراقي، الذي لا يسعى وراء مآربه الاستعمارية فحسب، بل يسعي لصهر الشعوب التي استعمرها في تاريخ الغرب، وتقبل الاستعمار على أنه مرحلة ضرورية لذلك.

وفي الواقع لم ينقطع كل من ماركس وأنجلز معرفيا وأيديولوجيا عن المركزية الأوروبية، بل انخرطا في ذات السياق الداعي لتحضير "الآخر" عبر الاستعمار. وهذا ما يفسر مواقفهما في تبرير كل من الاستعمار الفرنسي والإنجليزي في آسيا وإفريقيا. حيث أكدا على أن للبورجوازية مهمة حضارية، أهمها خلق وتطوير طبقات بروليتارية صناعية تساعد على توسيع صفوف الأممية العمالية في أوروبا. غير أن ماركس لم يقف عند هذا الحد، بل ادعى بأن لا تاريخ للهند سوى تاريخ الغزاة المتعاقبين الذين أقاموا ممالكهم في بلاد تتصف شعوبها بجمود وتخلف واللا مقاومة. وهو بذلك يلغي تاريخ الشعوب الآسيوية، مؤكدا أنه لا تاريخ سوى تاريخ أوروبا الحضارية.

وعليه برر المستشرقون غزوهم للشرق في أوائل القرن التاسع عشر من خلال العلوم الإنسانية، التي أعطيت صفة الحيادية والعالمية. وعلى ضوء ذلك أعادت إلى الأذهان أسطورة "الإنسان

---

[١٦] ميشال دوفيز، **أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر**، ترجمة الياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٨٠، ١: ١٥٩، كما جاء في إبراهيم، عبد الله، المصدر ذاته، ص ٢٣٧.

[١٧] جيرار لوكلير، **الأنثروبولوجيا والاستعمار**، مطبعة فايار: باريس، ١٩٧٢، ص ١٨، نقلا عن مرشو، غريغوار، مرجع سابق، ص ٢٥

الوحش" التي كانت رائجة في العصور الوسطى؛ لخدمة مصالح دولها التي كانت تبحث بعد الثورة الصناعية عن أسواق جديدة لتصريف بضائعها وتوفير المواد الأولية الخام، إضافة إلى تصدير عنف هذه الدول إلى الخارج. وإضفاء صفه "الوحش" على الآخر يعني تجريده من قيمة الإنسانية والفكرية الإبداعية. وهذا أدى إلى تأسيس خطاب مؤدلج لأول مرة عن "الآخرين"، يبرر المركزية العرقية الأوروبية وأسباب تدميرها لمجتمعات وثقافات الشعوب الشرقية.[١٨]

وعند الحديث عن البعد السياسي الاستعماري، لا بد لنا من التطرق إلى كيفية استفادة الكيان الصهيوني الغاصب من إحدى النظريات الصغرى، وبعض الإسهامات النظرية في علم الاجتماع، وهي النظرية الفوكوية الخاصة بالمراقبة والمعاقبة، وتحليل أغامبن لحالات الاستثناء. وذلك لتحقيق المزيد من التهويد والتهجير والاستيلاء على ما تبقى من فلسطين التاريخية.

وتتناول المدرسة الفوكوية[١٩] قضية تغير أشكال المراقبة والعقاب عبر حقبات زمنية مختلفة، مشيرة إلى أن العقاب تجسد خلال القرون الوسطى بتعذيب الجسد وقهره، والتنكيل به بأبشع الطرق الممكنة؛ كتقطيعه بصورة وحشية، وحرقه، والتمثيل به في الطرقات العامة...الخ، غير أن هذا العقاب مع نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، أصبح غير إنساني وغير مشروع. وهذا ما تطلق عليه المدرسة الفوكوية "بدايات العدالة الجزائية"، التي تحتكم إلى القوانين. وعليه أخذ العقاب أشكالا أخرى أكثر حضارية ومتوارية عن الأنظار. حيث ابتدعت الحداثة الأوروبية دولة القانون، التي حرمت تعذيب الجسد بصورة مباشرة، وأحالت كافة أشكال هذا التعذيب من الجسد إلى الروح. ولتحقيق ذلك استخدمت طرقا أبشع وأفظع؛ غير أنها أخفتها تحت ستار حقوق الإنسان ومركزية الإنسان على الكون. ومن هذه الطرق الحجز لسنوات طويلة في السجن، مع اتباع برنامج يومي يقوم على ضبط الأجسام ومراقبتها على نحو مستمر؛ بهدف استغلال السجناء في عملية الإنتاج، بدعوى إعادة تأهيلهم وتحضيرهم للحياة خارج السجن لاحقا.[٢٠]

وبالتالي يشير هذا التوجه النظري الى أن النظام الذي أوجده "ليون فوشي" لسجن الأحداث في باريس، "تراجع عن العرض والاحتفال العقابي، الذي أخذ يدخل في الظل، ليتحول إلى مجرد عمل إجرائي وإداري جديد"[٢١]. وعليه توقف القصاص على أن يكون علنيا بصورة تدريجية، وأصبح العقاب الاستعراضي المسرحي منبوذا تماما، ويقرن بالشجب والاستنكار، وأخذ يدخل إلى مجال الوعي المجرد، في حين أن الردع عن فعل الجريمة أخذ شكل الحتمية.

---

[١٨] "مجتمعات ما قبل الرأسمالية" **نصوص مقتطفة عن ماركس وأنجلز ولينين**، المطبعة الاجتماعية، باريس، ص ١٧٨، مرشو: غريغوار، مرجع ورد ذكره سابقا، ص ٤٥

[١٩] فوكو، ميشيل،(١٩٩٠)، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**،ترجمة: د. علي‌مقلد، مراجعة وتقديم: مطاع صفدي، بيروت: مركز الانماء القومي.

[٢٠] المصدر ذاته

[٢١] المصدر ذاته

ومن أجل تحقيق هذه العقوبات الجزائية تم استحداث فروع علمية ترتبط بنظام الجزاء، ووظيفتها العقاب دون توجيه ألم مباشر للجسد، ومنها جاء المراقبون، والأطباء، والكهنة أو الشيوخ، والأطباء النفسيون والمربون... الخ. إلا أن الأخطر من ذلك هو تحول كل مخالفة أو شذوذ عما هو قائم، إلى نوع من المخالفة التي تستوجب العقاب والمحاكمة القانونية. وهو ما ينوه إلى دور الدولة الحديثة في السيطرة على الأجساد وضبطها بطريقة تكون فيها مطيعة ومنتجة.[٢٢]

وهكذا تنتقل هذه المدرسة إلى فكرة الأجساد الطيعة، التي يتم تدريبها وتكييفها وتطويعها لتصبح ماهرة ومنتجة وتستجيب للسلطة. ومن هنا أصبحت السيطرة على الجسد هدفا للسلطة. كما تشير النظرية الفوكوية الى مفهوم "الانضباطات"، حيث لم تعد مطلوبة معالجة الجسد ككتلة واحدة، بل العمل على التفصيل، وإخضاعه لإلزام مضبوط دقيق. فاستحدثت أساليب انضباطية مختلفة، منها المدرسة الحديثة، والطب الاستشفائي بشقيه الجسدي والنفسي، والجيش الحديث، إضافة إلى الكنيسة والمصنع...الخ. ويهدف كل ذلك إلى زيادة السيطرة والإنتاج. وتطلق على هذه الأساليب مسمى "ميكروفيزياء" جديدة للسلطة، لأنها تتغلغل في التفاصيل الصغيرة، ولم تتوقف عن التكاثر والانتشار منذ القرن السابع عشر إلى يومنا هذا، وهي تتوق إلى اجتياح الجسم الاجتماعي بأكمله. وهذا ما يمكن لمسه في إطار المدرسة والثكنة العسكرية والمستشفى التي أعطيت مضمونا علمانيا وعقلانية اقتصادية.[٢٣]

ومن أجل السيطرة على الفضاء العام والخاص، يجب ضبط الحضور والغياب عن طريق الإحصاء السكاني أو الدوام اليومي في المشغل، ومعرفة أين وكيف يمكن العثور على الأفراد، من خلال سجلات الأحياء والأموات، وإقامة الاتصالات المفيدة، وإمكانية مراقبة كل فرد في كل حين بالسجن الدائري أو فضاء العمل المقسم إلى مكاتب مفتوحة على بعضها، ولا تملك أي نوع من الخصوصية، ويرأسها مدير أو مشرف، لتقييم ومعاقبة العمال أو الموظفين. وعلى هذا الأساس، تؤكد الفوكوية دور وارتباط الهندسة المعمارية الحديثة في عملية المراقبة والمعاقبة.[٢٤]

أما حالة الاستثناء عند أغامبن[٢٥]؛ فهي الظرف الذي يمارس فيه الحاكم سلطة مطلقة ضد ضحية لا تملك أي فاعلية للمقاومة أو أي حقوق، نظرا لتعليق جميع القوانين، واختلاط كل المفاهيم.

---

[٢٢] المصدر ذاته

[٢٣] المصدر ذاته

[٢٤] المصدر ذاته

[٢٥] أبو جدي، نورهان (٢٠١٠)، **حالات الاستثناء في الفضاءات الفلسطينية، وديناميات الصمود للتدمير الممنهج للمكان: نابلس كحالة دراسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بالتالي يمكن القول أن كل من المركزية الأوروبية والنظرية فوكو تتربط بشكل وثيق مع موضوع الدراسة، وخصوصا فيما يتعلق بهيمنة الاكليروس اليوناني على البطريركية الأرثوذكسية المقدسية وعلى أوقافها، ودور الاستعمار في استمرار هذه الهيمنة.

مراجعة بعض الأدبيات:

تعرض الباحثة في هذا الفصل الأدبيات التي تناقش موضوع الدراسة؛ علما أن الهدف من مراجعتها هو التالي:

أولا: تقييمها ونقدها والاستفادة منها في البحث المكتبي.

ثانيا: إظهار الفجوات المعرفية الموجودة في الأدبيات السابقة.

ويجدر الذكر أن الباحثة لم توفر أي جهد في سبيل الحصول على كافة المراجع والأدبيات التي تتناول هذه القضية حسب أقدميتها وأهميتها التاريخية والبحثية.

١. قسطنطين بازيلى (١٨٤٦ و١٨٤٧)، "سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني":[٢٦]

يناقش الكتاب الوقائع والاحداث التاريخية السياسية التي عاشتها مسيحيي بلاد الشام تحت الحكم العثماني بالقرن التاسع عشر. حيث يروي الصراعات التي قامت بين الأمراء والاعيان من اجل السيطرة على ولايتي دمشق والقدس؛ علما أن ولاية القدس أبقيت تحت إدارة باشا دمشق احتراما لمسجد عمر. كما يتناول الكاتب موضوع حج المسيحيين والحجاج، الذين تزايدت أعداد الحجاج بعد عام ١٨٠٨، مما استدعى باشوات الأتراك إلى إيجاد ضرائب إضافية ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يسمى بالكفارة، وهي عبارة عن ضريبة يدفعها الحاج عن نفسه وعن زيارته لأماكن مقدسة محددة، وأوجدتها الدولة العثمانية بحجة حماية المسافرين والتجار في الأماكن الخطرة. غير أن هذه الكفارة أخذت تزداد عام بعد عام، إلى أن أصبحت تجبى لحظة وصول الحجاج إلى ميناء يافا، ومن ثم عند المرور في الرملة، وفي جبال اليهودية، وحينما يذهبون إلى الكنيسة للصلاة، وعند التوجه إلى الأردن وغير ذلك.[٢٧]

ويتطرق المؤرخ الروسي إلى معاناة المسيحيين العرب الذين اضطهدوا لأسباب دينية وسياسية من قبل الدولة العثمانية.

---

[٢٦] بازيلي، قسطنطين، الف هذا الكتاب بين عامي ١٨٤٦ و١٨٤٧ في دير مار الياس الشوير في لبنان، وتم نقله إلى العربية عام ١٩٨٩، الكاتب طارق معصراني.

[٢٧] المرجع ذاته، ص ١٠٣

كما يناقس الكاتب تفاصيل الحملة البرية المصرية على بلاد الشام التي وقعت في سنة ١٨٣١؛ مشيرا الى ان السكان استقبلوا المصريين كمنقذين من نير الباب العالي؛ غير ان المسيحيين في فلسطين خشوا من اضطهاد أشد من ذلك الذي وقع عليهم في عهد عبد الله باشا. ولكن أن هذه المخاوف تبددت فور دخول الحامية المصرية مدينة عكا، وجه إبراهيم باشا إلى "المنلا"، أي القاضي الأعلى وشيخ مسجد عمر، والنائب، وكل السلطات قرارا ينص على احترامه جميع الديانات السماوية وحمايته لكافة الأماكن المقدسة المسيحية، وإلغاء جميع الضرائب التي تجنى من الحجاج والكنائس والأديرة. ويتناول الكاتب موضوع التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية، الذي برز بشكل كبير في عهد عبد المجيد. ويذكر أن هذا السلطان قدم الكثير من الإصلاحيات التي مست بشكل مباشر بحياة المسيحيين، وذلك تحت ضغط كبير من الدول الأجنبية، وبالأخص بريطانيا وفرنسا وروسيا.

ويمكن ملاحظة أن المؤرخ الروسي بازيلي أرخ هذه الوقائع والأحداث بصور دقيقة، لكنه أضفى عليها صبغة روسية لتلميع صورة روسيا، فأظهرها على أنها الحامية للمسيحيين في الأراضي المقدسة والشرق، وأن دورها ومواقفها في معظم هذه الأحداث التاريخية كان إيجابيا ولصالح الأرثوذكس، وليس طمعا في أي مكاسب سياسية. وعليه الكاتب تتطرق فقط الى معاناة العرب الارثوذكس الواقعين تحت الحكم العثماني في بلاد الشام وخصوصا فلسطين، لكن لم يتطرق الى حال هؤلاء تحت القيادة الروحية اليونانية للكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين، ولا إلى الدور الذي لعبته الدولة العثمانية فيما يختص بالسماح لليونانيين بالهيمنة على البطريركية الأرثوذكسية بالقدس ولا إلى دور المركزية الأوروبية ولا حتى الى طبيعة العلاقة بين القيادة الروحية اليونانية، والرعية العربية؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

٢. رفائيل هواويني، اسقف بروكلين، (١٨٩٣)، "أخوية القبر المقدس اليونانية":[٢٨]

يتطرق الكاتب الى موضوع أخوية القبر المقدس اليونانية، حيث يعرفها بوضوح تام على أنها "ظاهرة غريبة في تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية، بل في تاريخ سائر الكنائس المسيحية، وقد وصفناها باليونانية، لأن أعضاءها مؤلفون فقط من يونان غرباء اللسان والمكان قد اختلسوا بالمكر

[٢٨] تم تأليف كتاب **"أخوية القبر المقدس اليونانية" من خلال** جمع مقالات الاسقف هواويني مضيفا إليها بعض المقالات الأخرى، التي كان قد نشرها في الصحف الروسية لفضح ممارسات الإكليروس اليوناني، ولاسيما أخوية القبر المقدس، بحق الوطنيين الأرثوذكسيين في الأراضي المقدسة وأوقاف الكنيسة الأورشلمية. حيث ترجمها وطبعها في بيروت عام ١٨٩٣ تحت عنوان: **"لمحة تاريخية في أخوية القبر المقدس"**، ووضعها تحت اسم مستعار هو "الشيخ عبد الأحد الشافي". وأعادت نشره لجنة المتابعة والدعم لإنقاذ المسيحيين الأرثوذكسيين في بطريركية أورشليم التي تأسست عام ١٩٩٤.

والاحتيال، منذ مدة لا تزيد عن ثلاثة قرون ونصف كل السلطة الروحية والإدارة الكنائسية في الكرسي البطريركي الأورشليمي من أيادي أبنائه الوطنيين، وحصروهما في أنفسهم ليس إلا،...".[٢٩]

وعلى إثر ذلك، يؤكد الأسقف هواويني أن الكنيسة الأورشليمية انقسمت إلى قسمين هما:[٣٠]

١. الإكليروس المكون جميعه من يونان غرباء اللسان والمكان.
٢. الشعب الأرثوذكسي الوطني الذي حرم حق الرهبنة وأهملت واجباته الكنسية والدينية على يد الإكليروس اليوناني.

ويطرح الكاتب الكثير من الحقائق التاريخية ومنها أن السلطتين الروحية والمادية في البطريركية الأورشليمية كانت في أيادي الإكليروس الوطني الأرثوذكسي إلى أن نصب أول بطريرك يوناني، وهو جرمانوس، كما يتناول بإسهاب قضية خداع وغش البطريرك اليوناني الأول جرمانوس، الذي استولت عليه روح الجنسية اليونانية، إلى حد تبديله جميع أسافقة العرب بيونان وعلى جميع الكراسي الأسقفية، ورفضه سيامة الوطنيين ضمن سلك الكهنوت والرهبنة، بل تعدى ذلك بكثير عندما جعل لنفسه خليفة يونانيا يسوس الكنيسة بعده.

ويناقش الكاتب في الباب الثالث من كتابه موضوع: "أخوية القبر المقدس اليونانية وواردات البطريركية الأورشليمية". حيث ينوه إلى أن أهم الأسباب التي جعلت اليونانيين يختلسون السلطة الروحية في الكنيسة الأورشليمية هو الطمع في واردات الأماكن المقدسة التي ابتدأت تزداد وتكثر بسنين قليلة قبل البطريرك اليوناني جرمانوس، وذلك بسبب الأمن الذي استقر في فلسطين وسورية بعدما فتحها من العثمانيين. بينما يناقش الكاتب في الباب الرابع موضوع "أخوية القبر المقدس اليونانية وأبناء الكنيسة الأورشليمية الوطنيون". حيث يؤكد على أن هذه الأخوية لم تعمل شيئا يذكر لأجل منفعة أرثوذكسيي فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص، وخصوصا في الجانبين المادي والأدبي.

لا يمكن إنكار أن هذا الكتاب يحتوي على وجهه نظر الكاتب وموقفه الشخصي من قضية هيمنة الإكليروس اليوناني على الكرسي البطريركي المقدسي. ويرجع ذلك إلى أن جزءا كبيرا منه يعود في الأصل إلى مقالات كتبها الأسقف هواويني الشامي الأصل، لكشف جرائم اليونان بحق الأرثوذكس العرب في فلسطين بشكل خاص، ونشرها بشكل مستمر في الصحف الروسية، إلى أن تم منعه بالقوة. ورغم ذلك يحتوي الكتاب على حقائق ودلائل موثقة ومحفوظة في مراجع عديدة كتبها بطاركة ومؤرخون يونان وروس. ويعد هذا المرجع مهما جدا في مجال البحث، لأنه يناقش

---

[٢٩] الأسقف هواويني، رفائيل، **أخوية القبر المقدس اليونانية**، بيروت، ١٨٩٣، وأعد هذه الطبعة الجديدة الأب ميشال نجم، ص ٦١

[٣٠] المصدر ذاته

قضية أساسية، وهي أخوية القبر المقدس اليونانية، التي تصب في جوهر موضوع هذا البحث. كما لا يمكننا التشكيك في مصداقية هذه الحقائق والدلائل التي عرضها الكاتب، لأنها ما زالت سارية المفعول إلى وقتنا الحالي. حيث يشعر القارئ وخاصة الأرثوذكسي الوطني، أن جزءا ليس بصغير من تلك الحقبة الزمنية التي يتحدث عنها الأسقف ما زال قائما إلى يومنا هذا، كأنه يكتب عما يحدث مع أرثوذكسيي الأراضي المقدسة اليوم، وليس قبل ما يقارب الستة قرون. كما انه يتطرق خلال عرضه الى العنصرية والمركزية الأوروبية اليونانية عن طريق طرح الكثير من المواقف والاحداث التي تؤكد على ذلك. غير ان هذا الكتاب يناقش القضية الأرثوذكسية في حقبة زمنية معينة وهي الحقبة العثمانية، ولم يتطرق صراحة الى دور العثمانيين في تعزيز الهيمنة اليونانية على البطريركية المقدسية. كما لم يتطرق الى العلاقة بين أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية ورجال الدين اليونان بصورة مفصلة؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

٣. أفغراف سميرنوف، (١٩١١)،"تاريخ الكنيسة المسيحية": [٣١]

يرصد الكاتب الروسي أفغراف سميرنوف، في كتابه **"تاريخ الكنيسة المسيحية"** تاريخ الكنيسة بدءا من نشأتها وانتشارها في عهد الرسل حتى انتصارها على الوثنية وتنصر قسطنطين الكبير، وحال الكنيسة في عهد قسطنطيين وأولاده، ومرورا بتعليم الكنيسة الذي حدد وثبت في المجامع المسكونية التي عقدت للرد على الهرطقات المختلفة، ومن ثم انفصال الكنيسة الغربية عن الكنيسة الأم، ووصولا إلى حال الكنيسة بعد سقوط المملكة البيزنطية ووقوع القسطنطينية في أيدي الأتراك. كما يتناول الكاتب سريعا حال كنائس الشرق في أنطاكيا والإسكندرية والقدس.

ويناقش الكاتب كيفية ظهور درجات الكهنوت؛ مؤكدا أن السيد المسيح هو الذي أسسها عندما طلب من الرسل التبشير باسمها في كافة أرجاء المسكونة. وظهرت درجات الكهنوت الدائمة أثناء خدمة الرسل في القرن الأول للميلاد، حيث كانت السلطة الروحية والإدارية محصورة في الرسل الذين بشروا المسكونة. ولكن مع تغير حالة المسيحية في القرن الرابع للميلاد، حيث أصبحت ديانة المملكة الرومانية، أوجدت الكنيسة وظائف ورتبا جديدة لإدارة أعمالها.

وكما يتطرق الكاتب الى قوانين الرسل أيضا، حيث حددوا أوامر يجب أن يتصف بها الأشخاص الذين ينبغي انتخابهم للوظائف الرئاسية وكيفية انتخابهم. وتحت عنوان: "حال الكنيسة الخارجي تحت النير التركي"، يتناول الكاتب تاريخ سقوط القسطنطينية بأيدي الاتراك وتأثير ذلك على بطريركيتها وسكانها المسيحيين حتى بداية القرن التاسع عشر. ويتناول الكاتب قضية الامتيازات والحقوق التي منحتها الامبراطورية للمسيحيين؛ علما أن جميع خلفاء محمد الفاتح، لم يعطوا أي

[٣١] ترجمه إلى العربية مطران حمص وتوابعها، ألكسندروس جحا، عن الطبعة التاسعة الصادرة سنة ١٩١١.

أهمية للامتيازات والحقوق التي منحها هو للمسيحيين؛ بل أخذوا يضطهدونهم ويضغطون عليهم بكل الوسائل الممكنة. كما يناقش زيارة سليم الأول إلى القدس بعد فتحها، حيث لم يعنف مسيحيها، بل سلم بطريرك القدس عطا الله مرسوما خاصا لتكون جميع الكنائس والأديرة خاضعة لسلطته، ولتكون الأولية في السيطرة وحماية الأماكن المقدسة للأرثوذكس. ويقول الكاتب: "ولكن هذا العطف كان مؤقتا ولأغراض: لقد افتتحت سوريا من عهد قريب، فكان يلزم لسليم في الأوقات الأولى أن يجذب إليه السكان المخضعون بالوعود".[٣٢]

يعد هذا الكتاب مرجعا مهما في تاريخ الكنيسة ككل، بدءا من تأسيسها ووصولا إلى هيمنة الأتراك على أهم معقل للمسيحيين في الشرق وهو القسطنطينية. حيث تناول الكاتب الأحداث والوقائع التاريخية بالشرح والتوضيحات والأمثلة والبراهين. غير أنه ركز بحثة على دور وتأثير الكرسي البطريركي القسطنطيني على الكنائس الأخرى وخاصة في عهد المملكة الرومانية البيزنطية، علما أنه لم يؤسس من قبل الرسل ككرسي روما وأنطاكيا والإسكندرية؛ إضافة إلى وضعه وحاله تحت نير الحكم العثماني. وبالتالي نلاحظ أن الكاتب عندما تطرق إلى أحوال البطريركيات الأخرى الواقعة تحت الهيمنة العثمانية، والاحتلال اليوناني، مر عليها مرور الكرام دون الخوض في التفاصيل، وحتى البحث في مصداقيتها وصحتها؛ فهو اعتبر البطريرك الأورشليمي اليوناني كيرلس الثاني، شريفا ونزيها وسعى إلى رفعة الأرثوذكسية في فلسطين وتحسين أحوال الأرثوذكسيين العرب فيها. في حين أن العديد من المراجع الأخرى تشير إلى أن هذا البطريرك، رغم الإنجازات التي حققها في فلسطين من بناء للمدارس والمستشفيات والمطبعة الأرثوذكسية لنشر المعرفة، إلا أنها لم تكن بغاية نهضة الوطنيين، بقدر التخفيف من الضغوط الروسية عليه، والتخلص من هيمنة البطريركية القسطنطينية على الأورشليمية وتدخلها السافر في شؤونها. بالتالي ناقش هذا المرجع ايضا الحقبة العثمانية فقط، ولم يتطرق صراحة الى دور العثمانيين في تعزيز الهيمنة اليونانية على البطريركية المقدسية. ولم يتناول قضية هيمنة أخوية القبر المقدس اليونانية على البطريركية الأرثوذكسية المقدسية وسعيها الحثيث الى إقصاء أبناء العرب عن إدارة الكنيسة. وبالتالي هو لم يتطرق الى العلاقة بين أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية ورجال الدين اليونان مطلقا؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

---

[٣٢] سمير نوف، أفغراف، مرجع ورد ذنكره سابقا، ص٤٩٨

٤. أنطون برترام (١٩٢١)، تقرير اللجنة برترام- لوك:[٣٣]

يجدر الذكر أن هذا التقرير جاء بعد تجدد محاولات بعض الأساقفة الموجودين في القدس خلع البطريرك ذاميانوس، الذي خرج مع لفيف من الأساقفة اليونان من القدس واتجه إلى دمشق بأمر من السلطات العثمانية خلال الحرب مع الإنجليز، وأرجعته حكومة الانتداب بعد عام من خروجه، إضافة إلى تراكم ديون البطريركية التي بلغت في نهاية العصر العثماني ٥٥٦ ألف ليرة مصرية، وسعي حكومة اليونان الحثيث للتدخل في شؤون البطريركية، عبر إقراضها وفرض قوانين جديدة على البطريركية تناسبها.

ولعل أهم نتائج التحكيم في التقرير الأول ما يلي:

- لا يخول قانون الكنيسة الأورشليمية الأساسي الصادر سنة ١٨٧٥، والعادات المتبعة في البطريركيات الأرثوذكسية الشرقية الحكومة اليونانية حق التدخل في التحكيم بين البطريرك والسنودس، وهنالك شبه حق للبطريركية المسكونية أي القسطنطينية أن تتدخل بصفتها الأولى بين البطريركيات إذا طلب منها ذلك.
- لا يحق للأساقفة المجمعيين في القدس التحدث باسم الكنيسة الأورشليمية لأنهم لا يؤلفون سنودسا حقيقيا كبقية السنودسات الكنسية لكونهم أساقفة فخريين. كما إن الهيئة الحاكمة في الكنيسة ليست السنودس بل "البطريرك في السنودس".
- لا يمنح القانون الأساسي الصلاحية للمجمع المقدس بخلع البطريرك أو محاكمته، كما إن الاعتراض المقدم من أجل خلع البطريرك ذاميانوس لا يستوفي النصاب القانوني، لأن الأساقفة الذين قدموا الاعتراض لا يمثلون الكنيسة الأورشليمية، لكونهم تسعة أعضاء من أصل ستة عشر عضواً. وبالتالي تنظر الحكومة إلى البطريرك ذاميانوس على أنه رئيس الكنيسة الشرعي.
- ترفض حكومة الانتداب القانون الذي قدمه مندوب البنك اليوناني والمتمثل في إضافة مواد جديدة لا تتناسب مع روح القانون الأساسي للبطريركية منها على سبيل المثال لا الحصر محاكمة البطريرك أمام هيئة تتألف من كنائس القسطنطينية والإسكندرية وأنطاكية وقبرص ومندوب الحكومة اليونانية، في حالة وقوع خلاف بين البطريرك والمجمع المقدس، لأنه إضافة

[٣٣] كلف الكاتب أنطون برترام، قاضي القضاة في سيلان، من قبل المندوب السامي بتشكيل لجنة للتحقيق بالنزاع والخلاف القائم بين الطائفة الأرثوذكسية في فلسطين، والبطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية الممثلة في البطريرك والإكليروس اليوناني، بعد وقوع فلسطين تحت الإنتداب سنة ١٩١٧، فقد قدم تقريرين لحكومة بلاده؛ الأول سنة ١٩٢١، تضمن دراسة لأسباب الخلاف الواقع، وكيفية الخروج من قضية أزمة ديون البطريركية المتراكمة. وأما الثاني فقدمه سنة ١٩٢٥ نتيجة تجدد الصراع العربي اليوناني في أوائل عشرينيات القرن الماضي. وتشكلت هذه اللجنة من السير أنطون برترام قاضي قضاه سيلان، وهو رئيسها، وهاري لوك مساعد حاكم القدس، وعضوية ممثلين عن الطائفة الأرثوذكسية هما يعقوب فراج، وجورج سكسك. وعقدت اللجنة أول جلسة لها في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢١، وقدمت بعد ثلاثة أشهر تقريرا يقع في ٣٣٦ صفحة ويحتوي على ثمانية ملتحق. وترجم هذين التقريرين إلى العربية لاحقا الكاتب وديع البستاني سنة ١٩٢٥-١٩٢٦.

غير قانونية على القانون الأساسي. وتقترح اللجنة لتخطي أزمة خلع البطريرك صياغة قانون ينص على أن هيئة المجمع المقدس يتكون من أعضائه المعترفين بسلطة البطريرك، إلى أن يتم الصلح بين البطريرك وكامل هيئة المجمع.

- يبلغ دين البطريركية ٥٥٦ ألف ليرة مصرية، ودخلها السنوي ٢٢ ألف ليرة فقط. لهذا تقترح اللجنة تكوين لجنة مراقبة للمالية وتصفية الديون، وقد تضطر البطريركية إلى بيع بعض أملاكها، وإدخال بعض التعديلات على نظامها الإداري المالي لضبط ميزانيتها وتصفية ديونها.

جاء هذا التقرير كما ذكرنا سبقا من أجل حل قضية ديون البطريركية فقط، بالتالي هو لم يهتم لتنفيذ مطالب الوطنيين. وعليه هو يناقش القضية الأرثوذكسية من زواية مالية صرفه، كما انه يسعى الى فرض سيادة الانتداب على هذه البطريركية بعد زوال الحكم التركي. بالتالي هو لم يتطرق بشكل أساسي الى الخلاف الواقع بين الرعية العربية الأرثوذكسية والقيادة الروحية اليونانية، ولم يعالج قضية هيمنة اليونانيين على البطريركية؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

٥. **أنطون برترام (١٩٢٥)، تقرير اللجنة التي عينتها حكومة فلسطين للبحث في منازعات معلومة قامت بين بطريركية أورشليم الارثوذكسية والطائفة الأرثوذكسية العربية (للجنة برترام-ينغ):**

لم يأتي تقرير برترام- لوك الصادر سنة ١٩٢١، في صالح الرعية العربية الأرثوذكسية؛ فهي لم تحصل على شيء ذي أهمية من حقوقها. وعليه كان هدف الرئيسي من اللجنة تصفية ديون البطريركية ومراقبة مالية البطريركية والاطلاع على ميزانيتها. وبالتالي هذا أدى الى تجدد الصراع بين أبناء الرعية العربية والقيادة الروحية اليونانية. وكان سبب الخلاف آنذاك قضية تعيين أسقف للناصرة، مما ادى الى تفجر الوضع مجددا، وعقد المؤتمر الأرثوذكسي بحيفا في تاريخ ١٥ تموز ١٩٢٣؛ علما أن هذا المؤتمر أثار مخاوف البطريرك حينها. ومن أجل تهدئة الأوضاع قررت الحكومة تشكيل لجنة تحكيم في تشرين الاول ١٩٢٤، برئاسة السير انطون برترام والسيد ينغ المستشار المالي للبطريركية ومفتش وزارة الداخلية بمصر، كما ضمّت اللجنة ممثلين عن الطائفة العربية وأخوية القبر المقدس؛ علما ان البطريرك اعاقة عمل اللجنة. وقدمت اللجنة تقريرها الى المندوب السامي هربرت صموئيل في ٢٦ حزيران ١٩٢٥. ويقع تقريرها في ٢١٦ صفحة، تشمل خمسة عشر فصلا وسبعة ملاحق.

ويناقش التقرير أسباب تعيين اللجنة، وتاريخ البطريركية في القرون الأربعة السابقة، أي في الحقبة العثمانية، وصبغة البطريركية وأوضاعها وعلاقتها بالرعية العربية ومطالب الحزبين اللذان نشأتا

بسبب الخلاف على تعيين مطران جديد للناصرة؛ إضافة إلى حق الحكومة في التدخل في هذا الخلاف، وموقف البطريركية الحالي، والأوقاف والمجلس المختلط والسماح للأرثوذكس العرب بالترهبن في أخوية القبر المقدس، وانتخاب الأساقفة والمحاكم الكنسية وتنقيح القانون الأساسي. ويجدر الذكر أن اللجنة اقترحت على الحكومة تعديل القانون الأساسي للبطريركية.

عالج هذا التقرير بشكل أساسي الخلاف الواقع بين الرعية العربية الأرثوذكسية والقيادة الروحية اليونانية، كما عالج قضية هيمنة اليونانيين على البطريركية، ونشوء أخوية القبر المقدس اليونانية وقوانينها الداخلية. وتتطرق الى الكثير من القضايا الحساسة والخلافية ومنها والأوقاف والمجلس المختلط والسماح للأرثوذكس العرب بالترهبن في أخوية القبر المقدس، وانتخاب الأساقفة والمحاكم الكنسية وتنقيح القانون الأساسي. وعليه يعد هذا المرجع مهما جدا في مجال البحث، لأنه يناقش قضايا أساسية، تصب في جوهر موضوع هذا البحث. غير أنه تناولها ضمن حقبتين زمنيتين فقط، وهي الحقبة العثمانية والبريطانية. كما لم يستعرض كافة جوانب وزوايا حقبة الانتداب، إنما اقتصر على التسع سنوات الأولى من الانتداب؛ إضافة الى أنه لم يتطرق الى دور الانتداب البريطاني في تسريب الوقف الارثوذكسي إلى جهات استعمارية صهيونية؛ ؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

٦. المؤلفين شحادة ونقولا خوري (١٩٢٥)، "*خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذكسية*":

يتناول كل من المؤلفين شحادة ونقولا خوري في كتابهما: "***خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذكسية***" الذي طبع بالقدس في الأول من كانون الثاني عام ١٩٢٥، وفيه خلاصة تاريخ كنيسة القدس الارثوذكسية منذ تأسيسها حتى العام ١٩٢٤. كما تحتوي النسخة الحديثة نبذة عن تاريخ القضية العربية الأرثوذكسية بين عامي ١٩٢٤ و١٩٩٢ لمؤلفها د. رؤوف سعد أبو جابر، رئيس جمعية النهضة العربية الأرثوذكسية، إضافة إلى نص المذكرة التي رفعتها اللجنة التنفيذية الأرثوذكسية العربية إلى مجلس النواب في الأردن عام ١٩٥٧، تاريخ الكنيسة منذ نشأتها ودعوة السيد المسيح التلاميذ لنشر بشارته في أرجاء المسكونة، مرورا بالحقبة الرومانية الوثنية التي يطلق عليها المؤرخون مسمى "العصر الرسولي" الذي دام حوالي ثلاثة قرون، ومرورا بـ"العصر الذهبي" الذي تنصر فيه الإمبراطور قسطنطين ووالدته القديسة هيلانة، ومنح حرية العبادة لكافة المواطنين، وصولا إلى احتلال العثمانيين لفلسطين، وسيطرة الجنس اليوناني على مقاليد البطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية.

ويتناول المؤلفان الحقبة الإسلامية بعهديها الأموي والعباسي، وينتقلان إلى الحملات الصليبية وسيطرة الصليبيين على فلسطين، ومن ثم حقبة المماليك إلى أن يتم القضاء عليهم من قبل

العثمانيين. ولعل أكثر ما يشدنا في هذا الكتاب هو فصله الثاني الذي جاء تحت عنوان: "حرب الأماكن المقدسة في عهد البطاركة اليونان وأولهم البطريرك جرمانوس (١٥٣٤-١٥٧٩).

يطرح الكاتبان بالتفاصيل نضالات الأرثوذكس العرب ضد هيمنة الجنس اليوناني، والمتمثل على نحو رئيسي في أخوية القبر المقدس. حيث يعرض الدور الذي قام به العرب بدعم من الروس في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لمناهضة هذه الأخوية واسترجاع حقوقهم المسلوبة منها. حيث يناقشان مطولان قضية سعي الوطنيين لتشكيل مجلس مختلط (يوناني وعربي) لإدارة الكنيسة في ضوء إعلان الدستور العثماني في سنة ١٩٠٨؛ فعلى إثر تفجر الثورة التركية، صدر الإعلان الدستوري العثماني سنة ١٩٠٨، فنهض العرب الأرثوذكس من جديدة لتطبيق نص المادة ١١١، التي نصت على ما يلي:

> *يترتب في كل قضاء مجلس لكل ملّة، تنتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملّة، ويكون من خصائصه النظر بمداخيل المسقفات والمستغلات والنقود الموقوفة، لكي تصرف بحسب شروط واقفيها ومعاملتها القديمة، لمن له حق فيها وللخيرات والمبرات. والمناظرة أيضاً على صرف الأموال الموصي بها، حسبما هو محرر في وصية الموصي وعلى إدارة أموال الأيتام، وفقاً لنظامها الخصوصي، أما هذه المجالس فإنها تعرف الحكومة المحلية ومجالس الولايات مرجعاً لها.*[٣٤]

كما يتناول الكاتب مجريات الأحداث والوقائع التي ارتبطت بالكنيسة المقدسية بعد انقضاء الدولة العثمانية، ووقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩١٧.

ويتضح من هذا الكتاب أن المؤلفين خوري حاولا دراسة حال الكنيسة الأرثوذكسية الأورشليمية من وجهة نظر مسيحية أرثوذكسية وطنية. وقد نجد أنهما أظهرا بعضا من مشاعرهما الأرثوذكسية الوطنية العروبية عند تناولهما موضوع سيطرة الإكليروس اليوناني على الكرسي البطريركي. ولكن رغم ذلك يعد هذا المرجع أساسيا وجوهريا وقيما للغاية في مجال بحثي، لأنه يعرض العديد من الوثائق والدلائل التاريخية التي جاءت حسب مصدرها الأصلي. كما إنهما يؤرخان الأحداث والوقائع من قلب الحدث، ليس بناء على أقوال شهود عيان أو نقلا عن فلان. كما تعد المراجع العربية القديمة في هذا المجال، عمودا فقريا لمعرفة الحقيقة دون تشويهها على نحو كامل كما فعل بعض الكتاب اليونان من أجل إثبات أحقية جنسهم في السيطرة على الكنيسة الأورشليمية العربية. وبالرغم من ذلك لم يتطرق هذا المرجع الى القضية العربية الأرثوذكسية إلا في حقبتين زمنيتين وهما الحقبة التركية والبريطانية. كما أنهما لم يتمكنا من مناقشة كامل حقبة الانتداب البريطاني، التي استمرت حتى أوائل عام ١٩٤٨. كما ركزا على نقل الوقائع والاحداث التاريخية أكثر من تركيزهما

---

[٣٤] خوري، شحادة ونقولا، مرجع ورد ذكره سابقا، ص ٢٣٧

على تحليل مضمونها ومحتواها الروحي السياسي الاستعماري المادي وحتى الاجتماعي. بالتالي لا يظهر من خلال كتابهما أية تحليل يشير الى دور الاستعمار المباشر في استمرار الهيمنة اليونانية على البطريركية الأرثوذكسية المقدسية؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

٧. الأب الدكتور حنا سعيد كلداني (١٩٩٣)، "المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين":

الأب الدكتور حنا سعيد كلداني في مقدمة كتابه ***"المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين"***[٣٥]، فيشير إلى أن أصل هذا الكتاب هو رسالة ماجستير قدمها لنيل هذه الدرجة في تخصص التاريخ من جامعة القديس يوسف (اليسوعية) في بيروت ١٩٨٣، وعنوانها: "إعادة تأسيس البطريركية اللاتينية الأورشليمية، ١٨٤٧ – ١٨٧٢". إلا أن كتابه هذا هو عبارة عن دراسة شاملة تلقي الضوء على تاريخ الكنائس مجتمعة وتطور بنيتها ونمو رعاياها. وبالتالي هو يسعى إلى تناول كل ما طرأ على بنية الوجود المسيحي في فلسطين والأردن خلال القرن التاسع عشر. ويسلط الكاتب الضوء في الفصل الأول من كتابه على قضية البطريركية الأورشليمية الأرثوذكسية، وهي محاور هذه الدراسة، مستبعدا من دائرة البحث كافة التفاصيل التي تتعلق بالصراع على ملكية الأماكن المقدسة.

ويسرد الكاتب سريعا تاريخ المحطات الرئيسية في تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية الأورشليمية. كما يناقش أهم الحقائق السياسية والاجتماعية التي أوجدها العثمانيون وأثرت على تكوين الكنائس بشكل عام والكنيسة الأرثوذكسية بشكل خاص، والمتمثلة بنظام الملل والامتيازات العثمانية. حيث منح العثمانيون القنصليات الأجنبية في فلسطين هبات قانونية في مجال القضاء والتجارة، وحماية الأقليات والطوائف المسيحية. وهذا أدى إلى اختراق نظام الملل العثماني. كما ساهم لاحقا في صراع الطوائف على الأماكن المقدسة.[٣٦]

ويتناول الكاتب في مقدمة فصله الأول الذي جاء تحت عنوان: "البطريركية الأورشليمية الأرثوذكسية" قضية تولي البطريرك جرمانوس المنصب البطريركي، وتبديله كافة أساقفته ورهبانه من العرب إلى الجنس اليوناني تمهيدا لإحكام السيطرة عليه. ويطرح الكاتب المعلومات المتناقضة التي قدمها المؤرخون العرب واليونان عن قضية تسلم جرمانوس للكرسي البطريركي ويوننته للبطريركية.

---

[٣٥] الأب الدكتور كلداني، حنا سعيد، (١٩٩٣)، **المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين**، ط (لا يوجد)، عمان: الصفدي.

[٣٦] المصدر ذاته، ص١٠

كما يتناول الكاتب موضوع أخوية القبر المقدس والدور الذي لعبه جرمانوس في تأسيسها. حيث يقول: "وهكذا تمت يوننة البطريركية بأخوية القبر المقدس، التي منها ينتخب البطريرك والأساقفة وهي التي تتولى المزارات،..."[٣٧]

كما يتطرق الكاتب إلى الدور الروسي في فلسطين منذ مطلع القرن الثامن عشر، حيث نظر القياصرة إلى إمكانية القيام بدور سياسي، بوصفهم حماة الأرثوذكسية ونصراء المسيحيين العثمانيين. كما يناقش موضوع التشريع في البطريركية الأورشليمية الأرثوذكسية، حيث صدر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر سنة ١٨٧٥، أول قانون للبطريركية الأورشليمية، الذي استمر العمل فيه حتى سنة ١٩٥٨. وساهم هذا القانون في وقوع الخلافات بين العرب واليونان، وخصوصا فيما يتعلق في تنفيذه وتفسيره ومحاولات تعديله. ويرجع الكاتب سبب إصدار هذا القانون إلى خوف الأخوية من استبعادها عن الكرسي الأورشليمي، وخصوصا مع زيادة التدخل الروسي في شؤون الكنيسة المقدسية.

ويلخص الأب كلداني نهضة الأرثوذكس العرب في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من خلال اطلاعه على المراجع العربية والأجنبية القديمة. حيث ينقل عن خوري وقزاقيا وبرترام وغيرهم من الكتاب تاريخ هذه النهضة، من بدء تأسيس قانون البطريركية في عام ١٨٧٥ حتى وقوع فلسطين تحت نير الاحتلال الصهيوني.

إذن يعد كتاب ***"المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين"*** من الكتب الهامة التي بحثت في تاريخ الأرثوذكسية في فلسطين، وسلطت الضوء على أهم القضايا التي عاشتها الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية والوطنيون خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين، وخصوصا قضية النفوذ الروسي ودوره في نهضة مسيحيي الأراضي المقدسة. كما سعى إلى التطرق للقضية الأرثوذكسية العربية من عدة زوايا، ولم يحصر نفسه بالحقائق التي أوردتها المراجع والمؤلفات العربية، بل بحث في العديد من المراجع الأجنبية، وخصوصا الفرنسية منها، مما أكسب البحث التاريخي مزيدا من المصداقية. إلا أنه جنح في جزء ليس بقليل من كتابه إلى تلخيص ما جاء في هذه الكتب والمراجع دون إضافة لمسة خاصة عليها وإبداء موقفه وتفسيره لها. كما اقتصر تحليله على حقبتين زمنيتن وهما العثمانية والبريطانية، ولم يتطرق بوضوح الى دور المركزية الأوروبية في بقاء واستمرار هيمنة اليونانيين على البطريركية المقدسية؛ مركزا على دور العنصر الروسي في مجريات الاحداث التاريخية أكثر من اليوناني؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

---

[٣٧] المصدر ذاته، ص٢١

٨. السكاكيني، خليل، تحرير: أكرم مسلم، (٢٠٠٤)، يوميات خليل السكاكيني: يوميات، رسائل، تأملات. الكتاب الثاني: النهضة الأرثوذكسية، الحرب العظمى، النفي إلى دمشق (١٩١٨-١٩١٤): [٣٨]

هذا الكتاب هو الجزء الثاني من يوميات خليل السكاكيني، إذ يغطي الفترة الواقعة ما بين ١٩١٤-١٩١٨، أي المرحلة الأخيرة من الوجود العثماني في فلسطين، كما يصف دخول الجنرال أللنبي إلى القدس، ويتناول بعض مظاهر الصراع في الكنيسة الأرثوذكسية بين الرعية العربية ورجال الدين اليونان. كما يتحدث عن النهضة الأرثوذكسية وآثارها، ويروي قصة اعتقال السكاكيني ونفيه إلى دمشق.

وخاض السكاكيني معارك لتعريب الكنيسة الأرثوذكسية وعمل مع غيره مدة لرفع شأن النهضة فيها، لكنه أكتشف أن العديد من شركائه في تلك المعارك تراجعوا عن مبادئهم أمام المغريات المادية او الضغوط الروحانية؛ فأصيب بخيبة أمل كبيرة نتيجة عدم نزاهتهم.

وترجع أهمية "يوميات خليل السكاكيني" إلى تناولها المباشر للأحداث التي كانت جارية في فلسطين في تلك الحقبة، ومن اعتمادها على المعايشة اليومية لهذه الأحداث. بالرغم من ذلك لا يناقش هذا الكتاب سوى الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، كما لا يشير الى قضية دور تعاقب السلطات على القضية الأرثوذكسية، ولا يقوم بتحليل هذه الاحداث بقدر رصدها وتوثيقها من منظور شخصي بحت؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

مراجعة بعض الدراسات السابقة:

١. رندة سعيد مربيع (١٩٩٩)،الصراع بين الإكليروس اليوناني وطائفة الروم الأرثوذكس في فلسطين خلال النصف الأول من القرن العشرين": [٣٩]

تطرح الباحثة رندة سعيد مربيع في رسالة الماجستير الخاصة بها التي جاء تحت عنوان "الصراع بين الإكليروس اليوناني وطائفة الروم الأرثوذكس في فلسطين خلال النصف الأول من القرن العشرين" مجموعة من الأسئلة، أهمها: هل لسياسة الدولة العثمانية في الإدارة أثر في إحداث الأزمة؟ لماذا نجح العنصر اليوناني بيوننة البطريركية؟ ما هو دور الحكومة العثمانية في تمكين العنصر اليوناني من رئاسة البطريركية؟ لماذا عملت حكومة الانتداب على التسويف والمماطلة في

---

[٣٨] السكاكيني، خليل، تحرير: أكرم مسلم، (٢٠٠٤)، **يوميات خليل السكاكيني: يوميات، رسائل، تأملات**. الكتاب الثاني: **النهضة الأرثوذكسية، الحرب العظمى، النفي إلى دمشق (١٩١٨-١٩١٤)**، رام الله: مركز خليل السكاكيني الثقافي ومؤسسة الدراسات المقدسية.

[٣٩] رندة سعيد مربيع (١٩٩٩)، **الصراع بين الإكليروس اليوناني وطائفة الروم الأرثوذكس في فلسطين خلال النصف الأول من القرن العشرين"**، أطروحة ماجستير لم يتم نشرها، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

تنفيذ توصيات لجنة برترام؟ هل أخذ الصراع بين أبناء الطائفة الأرثوذكسية العربية والإكليروس اليوناني بعدا دوليا؟

واستنادا إلى ما سبق، تعتمد الباحثة على منهج البحث التاريخي للوصول الى إجابات هذه الأسئلة؛ إضافة إلى أنها تعتمد أيضا على عرض الأحداث التاريخية والظواهر الاجتماعية والتحولات السياسية ذات البعد الديني والكنسي ثم تحليلها زمانيا ومكانيا.

وخلصت الرسالة إلى النتائج التالية:

١. استمرار الصراع بين الطائفة الوطنية والبطريركية الأرثوذكسية إلى يومنا هذا باستمرار سيطرة العنصر اليوناني على مقادير البطريركية وانفرادها في إدارة شؤونها المالية وحرمان الطائفة الوطنية من الأراضي والأوقاف الأرثوذكسية باعتبارها ملكية خاصة للبطريركية والأمة اليونانية.
٢. فشل السلطات المدنية التي حكمت فلسطين في الوصول الى حل للقضية الأرثوذكسية يرضي كلا من البطريركية والطائفة الوطنية.
٣. وقوف البطريرك والسينودس صفا واحدا ضد الطائفة الوطنية بالرغم من صراعاتهم الداخلية.
٤. تحيز السلطات المدنية التي حكمت فلسطين للبطريركية الأرثوذكسية ضد الطائفة الوطنية ولم تمنح الطائفة سوى بعض الامتيازات القليلة والقوانين الثانوية.
٥. تميز المسار التفاوضي بتصلب مواقف أطراف النزاع وذلك لتدخل الحكومة اليونانية المستمر لصالح البطريركية وتمسك الطائفة الوطنية باستعادة حقوقها المهضومة.
٦. اتخذت القضية الأرثوذكسية بعدا قوميا وسياسيا؛ فالحكومة اليونانية سعت للحفاظ على الصبغة اليونانية للبطريركية في حين نجحت الطائفة بكسب دعم وتأييد الرأي العام العربي والفلسطيني.

تعتبر هذه الدراسة العلمية المحكمة، من الدراسات المهمة والمهمة جدا في مجال جمع وترميم تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية في القدس؛ فهي ركزت على حقبة تاريخية معينة ودرست الأحداث السياسية والاجتماعية لهذه الكنيسة بعمق، إضافة إلى أنها استندت إلى وثائق تاريخية مهمة منشورة وغير منشورة. غير أنها محددة في نطاق زمني معين، وهو النصف الأول من القرن العشرين، وعالجت الأمور من منظور تاريخي بحت. وبالتالي لم تجب بشكل مباشر على أسباب توتر العلاقة بين أبناء الطائفة الأرثوذكسية والبطريركية في القدس. كما إنها لم تبحث في أثر التطورات والأحداث الحالية أو المعاصرة على العلاقة أو الصراع بين الإكليروس اليوناني والرعية، إضافة إلى أنها لم تبحث في دور المركزية الأوروبية على وجود واستمرار هذه العلاقة؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

٢. **الدكتور أحمد حامد إبراهيم القضاة (٢٠٠٧)، "نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية":**[٤٠]

تتحدث هذه الدراسة عن الطوائف المسيحية التي عاشت في القدس، وتناقش الحياة الاجتماعية والأحوال الشخصية التي تمتعت بها هذه الطوائف ودور المسيحيين في الإدارة والتعليم. كما تبحث في الحياة الاقتصادية والدينية، إضافة الى موقف الدولة العثمانية من التنصير وإسلام بعض المسيحيين وبناء الكنائس. وتتطرق الدارسة الى علاقة الطوائف المسيحية بعضها ببعض، وعلاقاتهم بالمسلمين.

وتتألف هذه الدراسة من تمهيد وستة فصول، ومجموعة من الملاحق، تناول التمهيد مفهوم الملة أو الطائفة. وبحث في التطور الذي حصل على استخدام المصطلح. وبحث الفصل الأول في طوائف النصارى التي عاشت في مدينة القدس، فتناول أعداد الطوائف، حيث تبين أن ثلث سكان المدينة كانوا من المسيحيين. حيث مثلت طائفة الروم الأرثوذكس أغلبية مسيحيي القدس في القرن التاسع عشر، وكانت الأكثر نفوذا، وسيطرت على أغلب الاماكن المقدسة في القدس وجوارها بدعم من الدول العثمانية، وتقدمت على الطوائف الأخرى في إجراء المراسيم الدينية أوقات الحج والاعياد. كما ناقش الفصل الأول قضية الصراع بين الرهبان العرب واليونانيين بسبب سيطرة اليونانيين على المناصب الدينية العليا وحرمهم من إدارة شؤون البطريركية المالية وإدارية.

في حين تناول الفصل الثاني الحياة الاجتماعية ، حيث ناقش الكاتب قضية الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وغيرها. أما الفصل الثالث فتتطرق الى دور المسيحيين في الإدارة والتعليم، حيث شغلوا عددا من المناصب الإدارية، ومنها في مجلس الشورى ومجلس إدارة لواء القدس، والبلدية وحتى في الجهاز القضائي، كما ساهم إزدياد التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية الداخلية بالقرن التاسع عشر الى فتح مدارس مسيحية لتعليم أبناء الطوائف المسيحية المختلفة. ويستعرض الفصل الرابع الحياة الاقتصادية وخصوصا دور النصارى في مجال امتلاك الاراضي وطرق استغلالها، والصناعات والحرف والمهن وعلى صعيد التجارة، والديون والرهون والعقارات، إضافة الى الضرائب والرسوم المفروضة عليهم من قبل الدولة. أما بحث الفصل الخامس في الحياة الدينية، وخصوصا عن دخول النصارى في دين الإسلام والكنائس والاديرة والاوقاف وزيارة الاماكن المقدسة وغيرها. بينما تحدث الفصل السادس عن موقف الدولة العثمانية من المسيحيين خلال القرن التاسع عشر، وعلاقة الطوائف المسيحية ببعضها البعض والعلاقة بين النصارى والمسلمين.

---

[٤٠] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، (٢٠٠٧)، **نصارى القدس (دراسة في ضوء الوثائق العثمانية)**، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. (ملاحظة: هذا الكتاب هو عبارة عن دراسة دكتوراة)

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- كانت طائفة الروم الارثوذكس أكثر الطوائف نفوذا في المجالات الاقتصادية بحكم الاراضي التي امتلكوها، ومشاركتهم في أغلب الصناعات والمهن مقارنة مع أبناء الطوائف الأخرى، والإدارية بتوليهم الوظائف المالية والقضائية، والدينية بسيطرتها على اغلب الأماكن المقدسة.
- لم تضع دولة العثمانية عقبات أمام رعاياها من المسيحيين، بل اتاحت لهم قدرا كبيرا من الحرية.
- حقق الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣١-١٨٤٠) قسطا من المساواة الاجتماعية وأتاح للكنائس فرصة للنمو والتطور، ولم يعد بوسع الدولة العثمانية التراجع عنها تاما خصوصا بعد تدخل الدول الغربية في الشؤون الدولة العثمانية الداخلية؛ فأصدر السلطان خط شريف كولخانة عام ١٨٣٩ وخط التنظيمات الخيرية عام ١٨٥٦.
- ساهم المسيحيين في الحياة الاقتصادية، فكان لهم دور واضح في المجال الزراعي، إضافة الى اشتهارهم بإنتاج بعض الصناعات المقدسية ومنها صناعة التحف الدينية والصدفيات والشموع وغيرها.
- ساهم المسيحيين في أجهزة الحكم والإدارة من خلال عملهم في الجهاز المالي.
- تمتع النصارى بالحرية الدينية من خلال إنشاء الكنائس والأديرة وترميمها ووقف الأوقاف الذرية والخيرية على أفرادها وكنائسها.
- طغت الخلافات على العلاقات بين الطوائف المسيحية حول أولوية الدخول الى الأماكن المقدسة وإقامة الطقوس الدينية في الكنائس والإشراف عليها، وساعدت الرشاوى التي كان يدفعها رؤساء الطوائف للمسؤولين العثمانيين بالإضافة الى تدخل القناصل لصالح طوائفهم.
- تميزت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في القدس بالود في بعض الاحيان من خلال اتفاق الطرفين في مواجهة الحملة الفرنسية على بلاد الشام عام (١٧٩٨-١٨٠١) بتقديم الافرنج مبلغا من المال لشراء الاسلحة والذخائر، ولتعمير سور مدينة القدس، وقامت علاقات تجارية بين الطرفين ودخل بعض النصارى في الإسلام.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها أول دراسة تتناول أحوال المسيحيين العرب بالقرن التاسع عشر في ضوء بيانات ومعطيات سجلات محكمة القدس الشرعية بالقدس العثمانية. وبالرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها اقتصرت على تناول احوال وأوضاع الطوائف المسيحية تحت الحكم العثمانيين خلال القرن التاسع عشر فقط، كما انها لم تتعمق في دراسة الأزمة الحاصلة بين أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية والرئاسة الروحية اليونانية، وقضية هيمنة اليونانيين على البطريركية

الأرثوذكسية المقدسية ودور السلطات المتعاقبة والمركزية الأوروبية في استمرار سيطرة الجنس اليوناني على البطريركية؛ علما أن هذه الثغرات المعرفية هي في صلب موضوع دراستي.

٣. فؤاد كرشة (٢٠١٣)، "حضور القضية الأرثوذكسية في الإعلام الأردني من وجهة نظر أبناء وبنات الكنيسة الأردنيون": [٤١]

يطرح الباحث فؤاد كرشة في رسالة الماجستير الخاصة به التي جاء تحت عنوان "حضور القضية الأرثوذكسية في الإعلام الأردني من وجهة نظر أبناء وبنات الكنيسة الأردنيون" مجموعة من الأسئلة، أهمها: ما هي الصورة الذهنية الحاضرة لدى الأرثوذكس حول تَغطية الإعلام الأردني للقضية الأرثوذكسية؟ وهل يعتقد الأرثوذكس أن الإعلام الأردني يتناول القضية الأرثوذكسية في إطارها الوطني (القومي العربي)؟ وهل تَعمل التغطية الإعلامية خاصةً الصحفية الأردنية التي تَتناول القضية الأرثوذكسية، على مُحاولة تغيير اتجاهات وآراء الأرثوذكس في الأردن؟

ويعتمد الباحث على منهج البحث الوصفي والكمي للوصول الى إجابات هذه الأسئلة. حيث وضع الباحث فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الصور الذهنية الحاضرة لدى الأرثوذكس حول تغطية الإعلام الأردني للقضية الأرثوذكسية تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اعتقاد الأرثوذكس أن الإعلام الأردني يتناول القضية الأرثوذكسية في إطارها الوطني (القومي العربي)، تعزى لمتغير المؤهل العلمي والسن.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التغطية الإعلامية الأردنية التي تتناول القضية الأرثوذكسية، على مُحاولة تغيير اتجاهات وآراء الأرثوذكس في الأردن، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وخلصت الرسالة إلى النتائج التالية:

١. بخصوص الصورة الذهنية الحاضرة لدى الأرثوذكس حَول تغطية الإعلام الأردني للقضية الأرثوذكسية، جاءت منخفضة التقدير والمستوى بالنسبة لعينة الدراسة والمقصود بهذا أن الصورة الذهنية الحاضرة والمتشكلة لدى الأرثوذكس ليست لصالح الإعلام الأردني وهذا نستطيع إدراكه من خلال التقدير والمستوى المنخفض بالنسبة للعينة التي وجدت الأغلبية منها أنها ليست على اطلاع كافٍ بأخبار الكنيسة من خلال ما يعرض في وسائل الإعلام المختلفة،

[٤١] فؤاد كرشة (٢٠١٣)، **"حضور القضية الأرثوذكسية في الإعلام الأردني من وجهة نظر أبناء وبنات الكنيسة الأردنيون"**، أطروحة ماجستير لم يتم نشرها بعد، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

والحالة ذاتها تكررت في عدم دقة ووضوح التصريحات والأخبار الصادرة عن الكنيسة والمنشورة في وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يعطى دلالة لدى الأرثوذكس أن هناك نقص في تدفق المعلومات من قبل البطريركية وغالبا ما تكون المعلومات المصرح بها غير دقيقة وبالتالي هناك دائماً مَسؤولية على عاتق الإعلام الأردني الذي من واجبه دوام البحث عن الحقيقة لمصلحة المجتمع.

٢. كانت نتيجة تناول الإعلام الأردني للقضية العربية الأرثوذكسية في إطارها العربي القومي من وجه نظر الأرثوذكس متوسطة المستوى بنسبة ٣,٣٠ من ٥ أي أن الأرثوذكس عَينة الدراسة وهم من الأغلبية، يَجدون أن الإعلام الأردني يغطى القضية الأرثوذكسية من باب المسؤولية الإعلامية، أما الجزء الآخر فيجد الإعلام الأردني يبوب التغطية الإعلامية للقضية الأرثوذكسية كجزء من القضية العربية ويقدمها كقضية عربية قومية من صلب المسائل العربية الحساسة.

٣. يتضح من خلال رأي الأغلبية من عينة الدراسة أن الإعلام الأردني جاء خجولاً في تناول قضايا المسيحيين بشكل عام خاصة القضية العربية الأرثوذكسية بتقدير مُرتفع ٤,٠١ من ٥ ثم أن الإعلام مُسيس تجاه القضية العربية الأرثوذكسية بحسب رأي العينة ذاتها بتقدير متوسط أقرب إلى مُرتفع ٣,٤٣ من ٥ وهذا يبين أن أغلبية الأرثوذكس يَشعرون بِتحكم السياسة في مَفاصل الإعلام،

٤. أما فيما يتعلق قوة الإعلام الأردني في كشف أي شبهات حَول قضايا تسريب الأوقاف الأرثوذكسية في فلسطين فجاء التقدير متوسط أقرب إلى منخفض ٢,٤٧ من ٥ أي أن الأغلبية لا تؤمن بقدرة الإعلام الأردني على كشف أي قضايا من هذا النوع.

٥. أما فيما يتعلق بالسؤال الثالث هل تعمل التغطية الإعلامية الأردنية التي تتناول القضية الأرثوذكسية، على محاولة تغيير اتجاهات وآراء الأرثوذكس في الأردن؟ جاءت النتيجة متوسطة المستوى من وجهة نظر العينة، أي أن بعض الأرثوذكس يشعرون بتأثير الإعلام على توجهاتهم وآرائهم والبعض الآخر ينفي ذلك، هذا تبين في مستوى التقدير المرتفع الذي ظَهر بمتوسط حسابي ٤,٣٢ من ٥ في اجابات العينة التي أظهرت اعتقاد الأغلبية بجرأة الإعلام الجديد وتفصيلات ما يتناول من أخبار تخص الكنيسة (البطريركية) بعكس الإعلام التقليدي.

٦. أما عن افتراض مدى اعتقاد الأرثوذكس أن الإعلام الأردني يتناول القضية الأرثوذكسية في إطارها الوطني (القومي العربي) بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي و السن، حيث أن جميع المُؤهلات العلمية لدى أفراد عينة الدراسة مُتفقين في وجهات النظر على مَدى اعتقاد الأرثوذكس بأن الإعلام الأردني يَتناول القضية الأرثوذكسية في إطارها الوطني القومي العربي.

٧. أما بالنسبة لمتغير السن، وبعد أن أوجدت هذه الدراسة أن الأعمار الكبيرة من عينة الدراسة وهي من ٤٥ عام وأكثر هي من ترى تقصير تغطية الإعلام الأردني للقضية العربية الأرثوذكسية من الزاوية الوطنية.

إشكالية البحث:

يعالج هذا البحث طبيعة العلاقة التي تربط بين بطريرك المدينة المقدسة للروم الأرثوذكس والإكليروس اليوناني، المتمثل بشكل خاص في أخوية القبر المقدس اليونانية، بأبناء الطائفة الأرثوذكسية العربية في فلسطين. وسيتناول البحث دور العامل التاريخي في هذه العلاقة ودور السلطات الحاكمة التي تعاقبت على فلسطين، والتي أثرت بدورها على استمرارية هذه العلاقة.

أسئلة البحث:

يعالج هذا البحث طبيعة العلاقة بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية. حيث سيجيب عن التساؤلات الآتية:

١. ما هو تأثير الإرث العثماني الاستعماري على العلاقة القائمة حاليا بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني من جهة، وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية من جهة أخرى؟
٢. ما هو تأثير هيمنة الكنيسة اليونانية التي تنتمي إلى أوروبا والمركزية الأوروبية على العلاقة القائمة بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية ؟
٣. هل يعتبر إهمال الإكليروس اليوناني للقضايا الروحية الدينية في الكنيسة العربية سببا في هذا التوتر؟
٤. هل تعتبر قضية عدم السماح للوطنيين الأرثوذكس العرب في دخول سلك الخدمة الكهنوتية سببا في هذا التوتر؟
٥. هل يعد استبعاد وإقصاء الأساقفة العرب عن أخوية القبر المقدس اليونانية سببا وعاملا رئيسيا في توتر العلاقة؟
٦. هل تعتبر قضية تصرف البطريرك وأخوية القبر المقدس اليونانية بأوقاف الطائفة الأرثوذكسية العربية وتسريبها إلى شركات استعمارية صهيونية سببا رئيسيا في هذا التوتر؟

محددات البحث:

يعالج هذا البحث بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تواجه الرعية العربية الأرثوذكسية في فلسطين، ولا يتناول أوضاع الرعية في بقية بلدان العالم العربي.

تساؤلات البحث:

١. ما أثر العامل التاريخي على العلاقة القائمة حاليا بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية ؟
٢. ما أثر تعاقب السلطات الحاكمة على العلاقة القائمة حاليا بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية ؟
٣. ما تأثير المركزية الأوروبية على العلاقة القائمة بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، بأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية؟
٤. ما الأسباب الآنية التي تؤثر على علاقة البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، بأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية؟

الفصل الثاني

القضية الأرثوذكسية وسياقها التاريخي

مقدمة

مرت الكنيسة الأورشليمية بالكثير من الأحداث والسيروات التاريخية؛ ففي فجر القرن الأول للميلاد، نشأت الجماعة المسيحية الأولى، التي كانت تصلي بقلب واحد في القدس حسب الإنجيل، ومن ثم بدأ الرسل في التبشير بيسوع المسيح في كافة أرجاء فلسطين، علما أن الرومانيين الوثنيين كانوا أصحاب الأمر والنهي آنذاك. وبعدها انتقل العمل الرسولي إلى دمشق ومن ثم إلى أنطاكيا والمناطق المجاورة لها، وآسيا ومقدونيا وأكايا وكافة جزر اليونان، حيث أخذت المسيحية تتنشر بسرعة في الشرق، غير أن الاضطهاد الأول طالها؛ حيث قامت الإمبراطورية الرومانية بتعذيب وسجن وقتل كل من يؤمن بيسوع المسيح ويترك عبادة الأوثان الرومانية. واستمر هذا الاضطهاد من بداية القرن الأول حتى القرن الرابع الميلادي، أي بعد إيمان الامبراطور قسطنطين وأمه هيلانة بالمسيحية. وعلى إثر ذلك، شيدت الكنائس، وهدمت المعابد الوثنية، ونظمت الكنيسة لأول مرة، وازدهر العمل التبشيري، وظهر ما عرف بالزمن المسيحي في الشرق.

واستنادا إلى ما سبق، سيتم معالجة هذا الفصل من خلال سياق تاريخي، حيث ستناقش الباحثة تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين بشكل عام، والقدس بشكل خاص، بدءًا من الحقبة الرومانية، ووصولا إلى حكم سلاطين آل عثمان، الذي تمكن اثناءه العنصر اليوناني من الوصول والهيمنة على الكرسي البطريركي الأورشليمي.

(أ) نشوء نواة الكنيسة

استنادا إلى الجانب اللاهوتي، نشأت الكنيسة بشكل عام، وكنيسة القدس بشكل خاص، بعد قيامة المسيح بخمسين يوما فقط، أي في عيد العنصرة الذي يمثل حلول الروح القدس[٤٢] على القديسة مريم العذراء والتلاميذ الإثنى عشر. حيث كان عدد المسيحيين قبل العنصرة قليلا جدا، إلا أنه بعد حلول الروح القدس، قامت أول كنيسة مسيحية في العالم، وراح التلاميذ يبشرون ببشارة المسيح دون خوف.

[٤٢] الروح القدس: يعتقد المسيحيون أن الله واحد في ثلاثة أقانيم متساوين تماما في الجوهر، وهي الأب والإبن والروح القدس. ويعد الروح القدس الأقنوم الثالث. وكلمة "روح" تشير إلى عمله غير المنظور في العالم، والمتمثل في إنارة نفوس البشر وإرشادها وتجديدها وتقديسها. ويتضح ذلك بشكل جلي في حديث السيد المسيح قبل صعوده إلى السماء عن أنه سوف يرسل الروح القدس حال صعوده ليكون لنا المعزي، إذ يقول : **"...وأما متى جاء ذاك، روح الحق، فهو يرشدكم إلى جميع الحق، لأنه لا يتكلم من نفسه، بل كل ما يسمع يتكلم به، ويخبركم بأمور آتية ذاك يمجدني، لأنه يأخذ مما لي ويخبركم. كل ما للآب هو لي، لهذا قلت إنه يأخذ مما لي ويخبركم..." (يوحنا ١٦: ١٢-١٤).** في حين أن كلمة "القدس" تضفي صفة القداسة عليه، وتميزه عن جميع الأرواح المخلوقة الأخرى، التي هي دونه في القداسة على نحو لا يقاس.

وينص الكتاب المقدس على ذلك: "ولما حضر يوم الخمسين كان الجميع معا بنفس واحدة، وصار بغتة من السماء صوت كما من هبوب ريح عاصفة وملأ كل البيت حيث كانوا جالسين، وظهرت لهم ألسنة منقسمة كأنها من نار واستقرت على كل واحد منهم، وامتلأ الجميع من الروح القدس وابتدأوا يتكلمون بألسنة اخرى كما أعطاهم الروح أن ينطقوا..." أعمال الرسل (٢: ١-٤)

ويعرف المسيحيون الكنيسة على أنها جماعة المؤمنين المتحدين معا في نفس الإيمان والتعليم والخدمة الإلهية. وهذه الجماعة قائمة على أسس ثلاثة: هي المحبة والإيمان والرجاء على القيامة. وبالتالي لا يعبر مصطلح "كنيسة" في المسيحية عن بناء عمراني أو وقف، بل يشير إلى أساس الكنيسة وأعمدتها؛ أي جماعة المؤمنين؛ فمن دونها لا توجد كنيسة أصلا، حتى لو تواجد البناء العمراني.

ويعرف الكاتب الروسي سميرنوف افغراف الكنيسة بالآتي: "الكنيسة هي جمعية بشرية أسسها ربنا يسوع المسيح، تتألف من أناس متحدين مع بعضهم بإيمان واحد به كإله فاد، وبتعليم واحد موحى، وخدمة إلهية، وأسرار واحدة، بإدارة وقيادة رئاسة أقامها الله لأجل بلوغ الكمال الأدبي والخلاص". [٤٣]

وأثار التبشير بيسوع المسيح علانية غضب اليهود في القدس آنذاك؛ فقبضوا على القديس بطرس، إلا أن الله خلصه، ورجموا القديس استفانس؛ أول شهيد في المسيحية حتى الموت. وذلك سعيا منهم لإسكات البشارة قبل انتشارها بين جموع اليهود، وحتى الوثنيين.

وباستشهاد القديس استفانوس الذي دافع عن إيمانه بالسيد المسيح علنا، وبخ اليهود على عدم فهمهم لناموس موسى وصلبهم للمسيح، وبدأ اضطهاد المؤمنين العلني في القدس، حيث كانوا يبحثون عنهم في البيوت، ويجبرونهم على أن يجدفوا على اسم يسوع، وإن رفضوا كانوا يزجون بهم في السجن، وبعد المحاكمة يقتلونهم. [٤٤] وقد ساهم اضطهاد اليهود للمسيحيين في انطلاق التبشير والكرازة خارج القدس؛ فانتشر المسيحيون في أرجاء فلسطين، يبشرون اليهود والسامريين ودخلاء البر فقط، علما أن السيد المسيح أوصاهم أن يبشروا جميع الأمم، وليس اليهود فحسب. كما كان الاعتقاد السابق أن

[٤٣] سميرنوف، أفغراف، (١٩٩٥)، **تاريخ الكنيسة المسيحية**، ترجمة: المطران الكسندروس جحا، ط (لا يوجد)، حمص، صدر عن مطرانية الروم الأرثوذكس، طبع على نفقة شبيبة النهضة الأرثوذكسية العربية الخيرية، عمان ، ص ٥

[٤٤] المصدر ذاته، ص ٢٣-٢٤

المسيح جاء ليخلص الشعب اليهودي فقط. غير أن بطرس الرسول عندما كان في يافا يصلي في بيت سمعان الدباغ، حدثت له رؤيا؛ حيث هبط من السماء وعاء بهيئة سماط مربوطا من أطرافه الأربعة، وفيه أنواع كثيرة من ذوات الأرجل الأربع، والزواحف وطيور السماء الممنوعة في ناموس موسى أن تكون طعاما، وسمع صوتا يقول له: **"قم أذبح وكل"**؛ فأجاب بطرس: حاشا يا سيد فأنا لا آكل قط نجسا. فعاد الصوت مرة أخرى قائلا: **"ما طهره الله لا تنجسه أنت"**. (أعمال الرسل، الفصل ١٠). وهنا احتار بطرس في مغزى هذه الرسالة، وإذ بمرسل من قائد المئة في قيصرية فلسطين، وهو وثني، يدعوه إلى بيته ليستمع إلى تعاليم المسيح. وهكذا أدرك بطرس أن مغزى الرؤيا هو أن المسيح جاء ليبشر كافة الأمم وليس اليهود فقط.

وينص إنجيل القديس متى في خاتمته على القول التالي للسيد المسيح: "... فتقدم يسوع وكلمهم قائلا: دفع إلي كل سلطان في السماء وعلى الأرض؛ فاذهبوا وتلمذوا جميع الأمم وعمدوهم باسم الآب والابن والروح القدس، وعلموهم ان يحفظوا جميع ما اوصيتكم به وها أنا معكم كل الأيام إلى انقضاء الدهر". متى (٢٨ : ١٨ – ٢٠)

كما انتشر الدين المسيحي بين الأمم المختلفة سريعا على يد القديس بولس الرسول، الذي كان في السابق قائدا رومانيا يضطهد المسيحيين، وخلال ذهابه لاضطهاد المسيحيين في دمشق، أشرق عليه نور أعمى بصره مدة ثلاثة أيام، وسمع صوتا من السماء يقول له: "شاول شاول لماذا تضطهدني؟ فذهل وسقط على وجهه وسأل: من أنت يا سيدي؟ فأجابه الصوت: أنا يسوع الذي أنت تضطهده صعب عليك أن ترفس مناخس." أعمال الرسل (٩: ١- ٥). وهكذا أصبح شاول الروماني المضطهد للدين المسيحي، مسيحيا غيورا على الإيمان القويم، ورسولا مبشرا لجميع الأمم.

ويعتقد سميرنوف أن أسباب سرعة انتشار المسيحية في الشرق: "من الجهة الواحدة كثرة العجائب في عصر الرسل وحياة المسيحيين الأدبية السامية والارتباط الأخوي بين أعضاء الجمعية المسيحية وإحسانهم ومساعدتهم لإخوانهم وللوثنيين أيضا. وأخيراً التعليم الإلهي الذي يتمسكون به، هذه كلها أسباب جذبت الكثيرين لكنيسة المسيح. ومن الجهة الأخرى شعر اليهود والوثنيون أنفسهم بحاجة إلى الدخول في الكنيسة".[٤٥]

ويقسم تاريخ الكنيسة الأرثوذوكسية في القرون الأولى إلى قسمين: القسم الأول يمثل القرون الثلاثة الأولى للميلاد، وسماه المؤرخون الكنائسيون "العصر الرسولي"، أما القسم الثاني ويمثل القرون

[٤٥] المصدر ذاته، ص ٣٧

الثلاثة التالية، وسميت "العصر الذهبي".[٤٦] في حين يشير الأب كاميللو إلى أن تنظيم الكنيسة جاء في القرن الرابع الميلادي؛ بسبب ازدياد عدد الكهنة والشمامسة والقراء والمرنمين. كما زادت مزارات الحج وتأسست داخل كل أبرشية كنائس ريفية. وهذا أدى الى انتشار ما عرف في الشرق المسيحي بالبطريركية. وعليه أصبح البطريرك الذي يقود البطريركية، يحمل درجة تنظيمية تفوق الأساقفة ورؤساء الأساقفة.[٤٧]

ويعتقد الأب كاميللو باللين: "كانت مصر أول من أعطت مثلا لكرسي أسقفي له سلطة على منطقة معينة كبيرة، وحدد مجمع خلقيدونيا البطريركيات الخمس وهي: روما والقسطنطينية والإسكندرية، وأنطاكيا وأورشليم، بينما كان الغرب كله – وهو يشمل أيضا مقدونيا واليونان- تابعا لبطريركية روما، وقد اعطى هذا التنظيم الجديد أهمية متصاعدة لمدينة القسطنطينية".[٤٨]

في حين اشار الكاتب الفلسطيني، سميح غناردي، إلى أن انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى غربية وشرقية، أدى إلى نشوء كنيستين: غربية لاتينية، وشرقية أرثوذوكسية رومانية. علما أن الإمبراطورية الرومانية في الغرب تلاشت عام ٤٧٦، وحل مكانها دويلات إقطاعية متصارعة؛ كإسبانيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا، ولاحقا في عام ٩٦٢ الإمبراطورية الجرمانية. ورغم ذلك انتشرت المسيحية بين شعوب هذه الإقطاعيات. وهنا انقسمت الكنيسة مع انقسام الإمبراطورية، لكنها حسب الكاتب لم تنشق عقائديا وإداريا بعد. ويقصد بانقسام الكنيسة أن بطريركية روما بقيادة البابا أصبحت خارج حدود الإمبراطورية الرومانية الباقية في الشرق. وعليه بقيت أربعة بطريركيات هي: القسطنطينية والإسكندرية وأنطاكيا وأورشليم.[٤٩] ويجدر الذكر هنا أن المملكة الرومانية في زمن المسيح، وفي زمن المسيحية، كانت أصلا منقسمة إلى قسمين: شرقي وغربي.

ويعتقد غنادري أن "تعوض المسيحية عن هذا الانقسام الجغرافي بتنصير الكنيسة اللاتينية الغربية للقبائل والشعوب والدول التي حلت محل الإمبراطورية الغربية، وبانطلاق الكنيسة الشرقية نحو البلقان وتنصيرها للشعوب السلافية".[٥٠]

في حين يعتقد سميرنوف أن الأسباب الحقيقية وراء انشقاق الكنيسة كان سعي باباوات روما الحثيث لرئاسة كافة كنائس الشرق. علما أنهم برروا طلبهم هذا باعتبارهم أقدم الكنائس التي أسسها القديس بطرس الرسول نفسه؛ خليفة السيد المسيح على الأرض. وبالتالي المكانة الدينية الشرفية التي تحتلها

---

[٤٦] خوري، شحادة، وخوري، نقولا، (١٩٢٥)، **خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذوكسية**، ط(لا يوجد)، القدس، مطبعة بيت المقدس، ص ١٠-١١

[٤٧] الأب د. باللين، كاميللو، (٢٠٠٤)، **من فجر المسيحية إلى نهاية القرن الخامس عشر**، ط(١)، القاهرة، دار شرقيات للنشر والطباعة، ص ٢٠٣

[٤٨] الأب د. باللين، كاميللو، ص ٢٠٣-٢٠٤

[٤٩] غنادري، سميح، (٢٠٠٩)، **المهد العربي(المسيحية المشرقية على مدى ألفي عام)**، ط(١)، الناصرة، مطبعة الحكيم، ص١٠٢-١٠٤

[٥٠] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص ١٠٤

كنيسة رومية، التي سيطرت على كافة كنائس الغرب، تخولها السيطرة على بقية الكنائس. كما يعود ذلك أيضا إلى إدخال الكنيسة الغربية، وعلى مدى عدة قرون، أمورا عقيدية وطقسية وقانونية جديدة وغريبة عن الكنيسة الأم، ومخالفة للإيمان القويم، إضافة إلى محاولة نشر هذه التعاليم اللاتينية الجديدة خارج الغرب، وتحويل الكنائس الأرثوذوكسية إلى لاتينية، وهذا ما حاولت فعله في بلغاريا.[٥١]

ولكن الكنيسة لم تنشق بين ليلة وضحاها، بل احتاجت لذلك إلى عدة قرون؛ علما أن الخلافات بين الكنيستين بدأت تظهر في القرن السادس، إلى أن انفصلت الكنيسة الغربية بشكل قاطع وتام عن الشرقية في منتصف القرن الحادي عشر.[٥٢]

ويؤكد الأب كاميللو باللين أن الديانة المسيحية انتشرت من الشرق إلى الغرب، حيث يعود اعتناق الايرلنديين للمسيحية إلى القديس "باتريك"، الذي قام بنشاطه الإرسالي هناك، بين عامي ٤٣٢ و٤٦١. وفي عام ٥٩٧، أي بعد قرن ونصف، انتشرت المسيحية في منطقة "الكنت" جنوب إنجلترا، عن طريق مجموعة مرسلين، أرسلهم البابا غريغورس نفسه من روما لكي يبشروا الشعوب الأنجلو – ساكسونية. وبالفعل في ذات العام اهتدى إلى المسيحية الملك "أدلبرت"، ملك الكنت. وهكذا انتشرت المسيحية سريعا في أوروبا الشمالية، لتصل إلى كل العالم المعروف في ذلك الحين.[٥٣]

وفي الشرق نشأت أول كنيسة في أورشليم، وانتخب أول أسقف نصب على الكرسي الأورشليمي عام ٣٤ للميلاد، وهو يعقوب أخو الرب. ورعى هذا القديس كنيسة القدس ٢٨ عاما إلى أن استشهد سنة ٦٢م، حين رماه اليهود من على جناح الهيكل ورجموه بالحجارة. وبعد استشهاده انتخب أخوه سمعان، الذي ثار اليهود في أيامه ضد السلطة الرومانية؛ فخشى المسيحيون أن يصلهم الضرر، فلجأوا الى مدينة "بيلا" الواقعة في شرقي الأردن مقابل بيسان. وخلال هذه الحرب التي وقعت بين اليهود والرومان، دمر تيطس القدس وحرق الهيكل عام ٧٠م. وفي عام ١٠٦م استشهد القديس سمعان على يد والي اليهودية "لأتيكس" في "بيلا"، ونصب على هذا الكرسي ١٣ أسقفا بعده، وذلك في مدة لا تزيد على ٢٨ عاما (من سنة ١٠٦-١٣٤ م). غير أن الكرسي الأورشليمي بقي خارج القدس في "بيلا" حوالي ستين عاما.[٥٤]

وفي عهد القيصر هدريان، بنيت المدينة مجددا، مما دفع المؤمنين في "بيلا" عام ١٣٤م إلى تركها والرجوع إلى القدس. حيث تم انتخاب أول أسقف نصب على الكرسي الأورشليمي في تلك السنة،

---

[٥١] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٣٨١-٣٩٠
[٥٢] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص ١٣٢
[٥٣] الأب د. باللين، كاميللو، مرجع سابق، ص ٢١٨-٢٢٠
[٥٤] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ٥- ٨

وهو القديس مرقس. وفي تلك الفترة تكاثر المسيحيون في قيسارية، فأصبحت مركز الديانة المسيحية. وكان عدد أساقفة أورشليم الذين خدموا إلى حين تنصر قسطنطين الملك اثنين وعشرين أسقفا، أولهم مرقس، وآخرهم مكاريوس الأول، وقد تعاقبوا على الكرسي الأروشليمي في مدة ١٩٠ عاما.[٥٥]

(ب) الشرق المسيحي

وفي سنه ٣١٢م، آمن قسطنطين الكبير بالمسيح، وانتهى عصر الرسول والاضطهاد، ودخلت المسيحية عصرها الذهبي، حيث نقل كرسي المملكة الرومانية إلى البيزنطية، وأصبحت المسيحية دين الحكومة الرسمي، وأمر الملك بتعميمه وتحويل المعابد الوثنية إلى كنائس. وصار المسيحيون يقيمون شعائرهم الدينية علانية بعد أن مضى عليهم ثلاثة قرون متوالية وهم يقيمونها سرا في الأقبية والكهوف. وهكذا انتشرت المسيحية أيضا في الغرب، حيث آمن بالمسيح عدد ليس بقليل من أهالي الغرب، وكان عدد سكان رومية في عهده ٩٠٠ ألف نسمة، كان منهم ٥٠ ألف مسيحي.[٥٦]

ويؤكد غنادري أنه بعد تنصر قسطنطين عام ٣١٢، أصدر "مرسوم ميلانو" سنه ٣١٣، وهو عبارة عن اتفاق بين قسطنطين المسيحي وقائد الإمبراطورية في قسمها الغربي، وليسينيوس الوثني وقائد الإمبراطورية في قسمها الشرقي. وينص هذا الاتفاق على التسامح الديني إزاء المعتقدات المختلفة ومنح حرية الاعتقاد للمواطنين. ولكن لم يحظ هذا المرسوم أو البراءة كما يطلق عليه بعضهم بالنصر الكامل، إلا عندما انتصر قسطنطين في حربه على ليسينيوس سنة ٣٢٤، وأصبح إمبراطورا لإمبراطورية واحدة موحدة في غرب وشرق حوض البحر المتوسط.[٥٧]

وبعد تنصر قسطنطين الكبير، دخلت الكنيسة لأول مرة في اتحاد وثيق مع المملكة الرومانية، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من مؤسسات الدولة والمجتمع. ونتيجة لذلك أثرت المملكة على حياة الكنيسة، وفي المقابل أثرت الكنيسة على حياة المملكة، وخصوصا من الناحية الأدبية. ومن أهم هذه التأثيرات كانت الحقوق والامتيازات التي منحتها المملكة للكنيسة وهي:[٥٨]

١. تأمين معيشة الكنيسة والإكليروس؛ علما أن الكنيسة كانت تعيش في العصر الرسولي على مساعدات وهبات المؤمنين التي كانت وقتية، إضافة إلى أن الإكليروس كان يعمل كل عضو فيه في مهنته من أجل إعالة نفسه. وبالتالي خصصت المملكة أملاكا ثابتة للكنيسة، ومنها الإقطاعيات والحقول، والمصايف والأماكن الخصبة والبيوت...الخ.

---

[٥٥] المصدر ذاته، ص ٨-١٠
[٥٦] المصدر ذاته، ص ١١-١٢
[٥٧] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص ١٠٧
[٥٨] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٣٢٥-٣٢٦

٢. إعفاء الكنيسة والإكليروس من الضرائب العامة والجزية؛ إضافة إلى إعفائهم من الجندية والعمل في الوظائف العامة.
٣. تحرير الإكليروس من المحاكم المدنية.
٤. حق الحماية الكنسية، أي أنه كان يحق لأي مطارد الالتجاء والاحتماء بالكنائس.

كما أثرت الكنيسة في حياة المملكة، وخصوصا فيما يتعلق بالرقابة الأدبية على حكام المقاطعات وذوي الوظائف العالية، حيث سمح للأساقفة التحقق من عدالة الأحكام المدنية التي كانت تصدر بحق الأفراد. كما سمح لعامة الناس الذين يفضلون الالتجاء إلى المحاكم الدينية بدلا من المدنية، أن يلجأوا إليها؛ علما أن أحكامها كانت قاطعة وغير قابلة للاستئناف.[٥٩]
واستمر هذا العصر في الشرق حتى سنة ٦١٤م حين غزا الفرس الإمبراطورية، تحت قيادة ساريوس. حيث استولوا على دمشق، وزحفوا على فلسطين، فاستولوا على قيسارية والسامرة وغيرهما، وحاصروا القدس عشرين يوما، ودخلوها عنوة في ٢٠ أيار ٦١٤؛ فهدموا المدينة وقتلوا حوالي ٥٥٨٦٦ نفسا، حسب تقدير المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة البطريركية الأرثوذكسية في القدس، وهدموا كنيسة القيامة وسائر الأديرة والكنائس في فلسطين. غير أن هرقل الملك هاجم الفرس في بلادهم على ثلاث دفعات، وغلبهم في الهجوم الأخير قرب نينوى في ١٢ كانون الأول سنة ٦٢٧م، واسترجع سوريا وفلسطين ومصر، وقتل كسرى أثناء الحرب، فطلب ابنه شيرويه الصلح، فاشترط عليه ردَ خشبة الصليب الكريم وإطلاق الأسرى.[٦٠]
ويعتقد جيرار تروبَو عن فترة الحكم الفارسي: "خلَف الاحتلال الفارسي الطويل لبلدان الشرق الأدنى المسيحية – ثماني عشرة سنة في سوريا وفلسطين (٦١١-٦٢٩) وإحدى عشرة سنة في مصر (٦١٨-٦٢٩) – آثارا خطيرة الشأن في الوجهة الدينية، إذ تمكنت الجماعات التي تدين بالطبيعة الواحدة من ممارسة عقيدتها بحرية تحت سيادة سلطة أكثر تساهلا معهم من سلطة الأباطرة البيزنطيين. ومن الجائز أن يقال إن الفرس قد مالوا في كل مكان، باستثناء فلسطين، إلى الإكليروس القائل بالطبيعة الواحدة، واعتبروا الخلقيدونيين[٦١] حلفاء الإمبراطورية البيزنطية".[٦٢]

---

[٥٩] المصدر ذاته ، ص٣٢٧
[٦٠] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٥
[٦١] الخلقيدونيون نسبة إلى المجمع المقدس الذي عقد في خلقيدونية، هم الذين يؤمنون بأن للمسيح طبيعتين: طبيعة بشرية وأخرى إلهية، وهو المذهب الرسمي للإمبراطور البيزنطي.
[٦٢] تروبو، جيرار، **"المسيحية في العقود الإسلامية الأولى"**، الفصل الرابع عشر، نشر في كتاب: **المسيحية عبر تاريخها في المشرق**، تحرير: حبيب بدر، سعاد سليم، جوزيف أبو نهرا، ط(١)،لبنان، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠١، ص ٤٤٨-٤٥٠

(ج) المسيحية في ظل الخلافة الإسلامية

يتطرق الكاتبان شحادة ونقولا خوري إلى حقبة الخلافة الإسلامية، ففي عام ٦٣٤ زحف العرب على فلسطين، حيث جاء خالد ابن الوليد بجيش أكثره من العرب المنتصرة بقبائل هراء، وتنوخ، ولخم وسليم وجذام وغسان، واستولوا على البصرة. ولما توفي الخليفة أبو بكر الصديق، خلفه عمر بن الخطاب، الذي عزل خالد بن الوليد من قيادة الجيش، و ولاها لعامر بن الجراح، فاستولى على دمشق، ثم جاءت معركة اليرموك وكان النصر للعرب. وبعد فتح دمشق زحف العرب على فلسطين، واستولوا على مدنها الواحدة تلو الأخرى، ومن ثم زحفوا إلى مدينة "إيلياء"؛ أي القدس حاليا، وحاصروها مدة أربعة أشهر. ولما رأى البطريرك العربي صفرونيوس أن النصر سيوؤل إلى العرب، وأن فتح المدينة بالقوة سيعود على المسيحيين بالمصائب، سلم المدينة إلى عمر بن الخطاب ليحصل على العهود والامتيازات التي كان يمنحها العرب للبلاد التي تسلم لهم بلا قتال. وبالفعل سلم عمر بن الخطاب البطريرك ما عرف بـ"العهدة العمرية"، التي منحت المسيحيين في المدينة حرية العبادة والأمان عليهم وعلى كنائسهم وأديرتهم. كما تم إعفاء المسيحيين من الجزية، غير أن الخليفة عاد وفرضها عليهم لاحقا.[٦٣]

وتنص العهدة كما جاء ذكرها في كتاب "تاريخ الأمم والملوك" للطبري على التالي: "هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان: أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صلبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن إيليا معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيليا أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه ما على أهل إيليا من الجزية..."[٦٤]

ويجدر التنبيه هنا إلى أن نص العهد السابق ذكره، والذي أورده الطبري في كتابة "تاريخ الأمم والملوك"، ما زالت صحته مدار نقاش بين الباحثين. ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية: غناه بالتفاصيل خلافا للعهود السابقة التي عرفت بالاقتضاب، وتساهله الكبير تجاه الراغبين في مغادرة المدينة والالتحاق بالبيزنطيين، وتشدده حيال اليهود، إذ لا يسمح لهم حسب العهد الإقامة مع المسيحيين في المدينة.[٦٥]

---

[٦٣] المصدر ذاته ، ص ٣٦-٤٠

[٦٤] المصدر ذاته ، ص ٤٣- ٤٤، **ويمكن مراجعة نص العهدية العمرية كامل في ملحق رقم (١)**

[٦٥] البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، **المسيحية في العهد الأموي (٦٦١-٧٥٠)**، الفصل الخامس عشر، نشر في كتاب: **المسيحية عبر تاريخها في المشرق**، تحرير: حبيب بدر، سعاد سليم، جوزيف أبو نهرا، ط(١)، لبنان، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠١، ص ٤٧٦

كما إن تعدد نصوص العهدة العمرية التي نشرت في الطبري، والطرطوشي، والبلاذري، وسعيد بن بطريق، وفي البطريركية الأرثوذوكسية عدة نصوص للعهدة العمرية أيضا. وتقدم هذه النصوص المختلفة معلومات متناقضة، فمنها ما يقول إن عمر لم يعط المسيحيين مكانة مميزة في الخلافة الإسلامية، بل سلمهم عهدها فيها شروط مذلة لمسيحيي القدس، وبعضهم الآخر يقول إن عمر منح كافة الأماكن المقدسة للأرثوذوكس الملكيين، في حين أن بعضها الآخر يقدم وصفا للأماكن المقدسة لا يتفق مع طبيعة هذه الأماكن إبان الفتح الإسلامي.[٦٦] إلا أننا نعتقد أن رواية الطبري هي الأصدق والأقرب إلى الوقائع التاريخية؛ لأنها تتناسب وروح الفتح الإسلامي؛ حيث أعطى الفاتحون المسلمون الأمان والحماية لكافة المدن التي فتحت دون قتال.

وجدير بالذكر أن الدور الذي لعبه المسيحيون العرب، وخاصة في سوريا وبلاد ما بين النهرين أيام الفتح الإسلامي، كان رئيسيا، حيث تم استخدامهم من قبل المسيحيين كوسطاء وتراجمة في المفاوضات التي جرت بين البيزنطيين مع العرب المسلمين.

ويعتقد بعض المؤرخين المسيحيين اللاحقين للفتح الإسلامي، ومن المعتقدين بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح، وهي الطبيعة الإلهية، أن العرب المسيحيين المعتقدين بالطبيعة الواحدة، من سوريين ومصريين، استقبلوا العرب المسلمين استقبال المحررين؛ بسبب اضطهاد البيزنطيين للقبائل العربية المسيحية، والضرائب المرتفعة. في حين يعتقد بعضهم الآخر من المعتقدين بالطبيعة الواحدة، أن هذا الفتح هو كان بمثابة العقوبة الإلهية على ضلال العقيدة الخلقيدونية، أي العقيدة التي تؤمن بوجود طبيعتين للسيد المسيح، وهما الطبيعة البشرية والطبيعة الإلهية؛ علما أن ملوك بيزنطة كانوا خلقيدونيين. كما يرجع سبب هزيمة البيزنطيين في معركة اليرموك إلى تخاذل الغساسنة، وهم عرب مسيحيون كانوا يسكنون في الجنوب الشرقي من بلاد الشام (حوران والبادية)، بعد أن رفض الإمبراطور دفع المعونات لهم عشية الفتح.[٦٧]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المسيحيين في بلاد الشام انقسموا بعد انعقاد مجمع خلقيدونية سنة ٤٥١ إلى سريان أو يعاقبة وروم، بسبب عدم اتفاق رؤساء الأساقفة المسكونيين على صياغة العقيدة الخاصة بطبيعتي المسيح البشرية والإلهية واتحادهما. حيث يشير المؤرخون على أن اليعقوبية انتشرت على نطاق واسع بين القبائل العربية، ومنها إياد وربيعة وقضاعة، في حين انتشر المذهب الخلقيدوني في المدن الرئيسية كأنطاكيا، وسلوقية، واللاذقية، وبعلبك، وبيروت، وقيصرية فلسطين، والقدس. غير أن انتشار اليعقوبية بين القبائل العربية لا يعني انتشارها على نحو تام وبين جميع

---

[٦٦] الأب الدكتور كلداني، حنا سعيد، **المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين**، ط (لا يوجد)، عمان، الصفدي، ١٩٩٣، ص٨

[٦٧] تروبو، جيرار، مرجع سابق، ص ٤٦١-٤٦٢

الأفراد؛ فالغساسنة كانوا في معظمهم من اليعاقبة، لكن بعض أفراد العائلة المالكة كانوا على المذهب الخلقيدوني.[٦٨]

ويبرر سميح غنادري سبب دعم المسيحيين العرب للفتح الإسلامي بعاملين هما:[٦٩]

١. صلة القربى والقبلية-القومية.

٢. كره القبائل المسيحية العربية للفرس والبيزنطيين. ويرجع كرهم للبيزنطيين حسب الكاتب إلى تنكيل الإمبراطورية البيزنطية وكنيستها بالمسيحيين الشرقيين، حيث قتلت الكثير منهم ونفت آخرين عن بلدهم.

وهذا ما يؤكد عليه المرحوم البطريرك هزيم؛ بطريرك أنطاكيا، حيث يشير إلى أن نسبة عالية من اليعاقبة كانت مستاءة جدا من الحكم البيزنطي، بسبب اختلافهم المذهبي عن الحكام وأحاسيسهم "القومية". ولكن لم يقتصر هذا الاستياء على اليعاقبة، بل تعداهم إلى أتباع المذهب الخلقيدوني؛ بسبب تزايد الضرائب المفروضة عليهم.[٧٠]

غير أن غنادري يشدد على ضرورة عدم المبالغة وتضخيم دعم العرب المسيحيين في بلاد الشام وما بين النهرين للفاتحين المسلمين؛ حيث إن الكثير من القبائل العربية المسيحية في العراق وبلاد الشام رفضت دعم المسلمين في فتوحهم، ومن الأمثلة على ذلك عرب الحيرة الذين رفضوا دعوة قائد الجيش خالد بن الوليد للمحاربة إلى جانبه.[٧١]

ويؤكد الكتاب غنادري وشحادة ونقولا الخوري على أن المسلمين، وخاصة في أيام عمر بن الخطاب، سمحوا لمن يرغب في الهجرة من الروم والمسيحيين العرب بأن يقوم بذلك. ويعتقد غنادري: "هكذا قامت ألوف مؤلفة من رومان ويونان في مصر وبلاد الشام والعراق بالهجرة نحو بلاد الروم التي لم يتم فتحها. وهاجرت معهم مجموعات من قبائل عربية مسيحية رأت أن مسيحيتها أهم من قرابتها العربية للفاتحين. لقد قام بعضهم بهذا من باب الإصرار على مسيحيته مع رفض دفع الجزية. لكن أقباط مصر والغالبية الساحقة للعرب المسيحيين في البلاد الأخرى لم يهاجروا".[٧٢]

وهكذا انتهى حكم الروم على فلسطين عام ٦٣٨، أي بعد زهاء سبعة قرون؛ فقسم العرب فلسطين إلى ولايتين: شمالية وعاصمتها طبرية، وجنوبية وعاصمتها الرملة، وكانت القدس تخضع لها.

---

[٦٨] البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، مرجع سابق، ص ٤٦٨-٤٦٩

[٦٩] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص٢٥٩

[٧٠] البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، مرجع سابق، ٤٦٩-٤٧٠

[٧١] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص٢٦٠

[٧٢] المصدر ذاته ، مرجع سابق، ص٢٦١

أما عن الوضع القانوني لمسيحيي البلاد المفتوحة في عهد الخلفاء الراشدين، فقد أخذ ينظم تدريجيا، حيث نظم في بداية الفتوحات بمقتضى الآية القرآنية التي تأمر المسلمين بمقاتلة أهل الكتاب إلى أن يدفعوا الجزية (التوبة: ٢٩)، وعقد الصلح الذي أبرمه النبي محمد مع أهالي نجران المسيحيين عام ٦٣١، والذي سمح للمسيحيين في البقاء والعيش في مدنهم مقابل شيء معلوم من المؤن والخدمات. ومع انتهاء الفتح الإسلامي، استمرت هذه العقود تنظم العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، ولكن زالت الخدمات التي كانت تقدم من المسيحيين للجيش المسلم، فتم فرض القيود على أماكن العبادة المسيحية وطقوسها.[٧٣]

وتمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح ودقيق في العهد الذي أعطاه خالد بن الوليد لسكان دمشق بعد تفاوضهم مع المسلمين، والذي جاء على النحو التالي: " بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذ دخلها أعطاهم أماناً على نفوسهم وأموالهم وممتلكاتهم وسور مدينتهم ولا يسكن شيء من دورهم. لهم بذلك عهد الله وذمة رسوله (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء المؤمنين. لا يعرض لهم إلا بالخير إذا أعطوا الجزية".[٧٤]

وفي عام ٦٧٠م أصبح معاوية رأس الدولة الأموية أول خليفة أموي، وعصت عليه فلسطين خمس سنوات، غير أنه سيطر عليها وأقر بعهود عمر بن الخطاب، واعترف بسيادة الأرثوذوكس على الأماكن المقدسة.[٧٥]

ويشير غنادري إلى أن الخلافة الأموية منحت المسيحيين العرب حرية الاعتقاد ولم تفرض عليهم اعتناق الإسلام كما يدعي بعضهم، بل على العكس، تعايش الأمويون مع المسيحيين العرب، الذين كانوا يشكلون الأغلبية آنذاك. ويعطي الكاتب دلائل وقرائن على ذلك منها:[٧٦]

١. أن عدد المسلمين في سورية في عهد الخلافة الأموية لم يزد عن مئتي ألف في القرن الأول بعد الفتح الإسلامي؛ علما أن عدد سكانها كان يقارب ثلاثة ملايين ونصف المليون، غالبيتهم مسيحيون.
٢. سيم في العهد الأموي خمسة بطاركة على سورية، ومنهم القديس يوحنا الدمشقي (٦٧٥-٧٤٩)، وهو أعظم لاهوتي عرفته الكنيسة.
٣. عين الأمويون المسيحيين العرب في عدة مناصب رفيعة، ومنها تعيين معاوية عائلة مسيحية هي آل سرجيون لإدارة الشؤون المالية. إضافة إلى أن شاعر البلاط كان مسيحيا وهو الأخطل. واستمر تعيين المسيحيين العرب في وظائف عاليا لعدة عقود بعد وفاة معاوية، إلا أن الخليفة عبد

---

[٧٣] تروبو، جيرار، مرجع سابق، ص ٤٦٢-٤٦٣
[٧٤] البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، مرجع سابق، ص ٤٧١
[٧٥] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٩
[٧٦] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص ٢٧٣-٢٨٠

الملك بن مروان (٦٨٥-٧٠٥)، استغنى عن خدمة العديد من المسيحيين في دواوين الدولة وأحل مكانهم مسلمين.

٤. استمرار أو تواصل بناء الأبرشيات والأسقفيات والأديرة والكنائس في العهد الأموي. ويذكر الكاتب منها أبرشيات تغلب الحضرية والبدوية؛ علما أن الخليفة عمر بن الخطاب منعهم من ذلك.

كما يؤكد جميع المراجع التاريخية إلى أن معاوية عندما شرع في بناء الدولة ومؤسساتها، عمد إلى اختيار الأكفاء للوظائف دون تفرقة في الجنس والدين، فاحتل المسيحيون مناصب رفيعة فيها. وعليه أوكل معاوية لابن آثال جباية خراج حمص[٧٧]، بينما عهد لوالد القديس الشهير يوحنا الدمشقي، سرجيون بن منصور، الشؤون المالية. كما كلف معاوية سرجيون مع الضحاك بن قيس ومسلم بن عقبة بتيسير شؤون الدولة بعد موته إلى أن يعود ابنه يزيد من الحملة الحربية التي كان يقودها في آسيا الصغرى.[٧٨]

إلا أن هذا التعايش والتسامح الديني لم يستمرا في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (٧١٧-٧٢٠)، بل كان هذا الخليفة متشددا عقائديا، فقد ألزم القبائل العربية المسيحية بدفع الجزية، وألا يطيلوا شعورهم، وأن يضعوا زنارا على خصورهم، وألا يضعوا السرج فوق خيولهم حين يمتطونها لتمييزهم عن المسلمين.[٧٩]

ويعتقد غنادري: "يقود هذا الإجراء التمييزي إلى الإهانة والإذلال وزرع شعور الغربة لدى النصارى في وطنهم وبين أهلهم العرب، ويخلّف أحقادا ويدفع بعض النصارى إلى الهجرة أو التأسلم".[٨٠] ولعل هذا ما دفع جبلة ابن الأيهم، آخر ملوك الغساسنة، إلى الهجرة إلى بيزنطية.

كما أراد الخليفة عبد الملك تعريب لغة الدواوين، خاصة بعد أن ساد شعور عام ينم عن عدم رضى المسلمين من استمرار تفوق المسيحيين العرب ثقافيا عليهم، إضافة إلى استمرارهم في تدوين معاملات الدولة باللغة اليونانية.[٨١]

ويعتقد البطريرك هزيم: "لكن عبد الملك لم يستغن عن خدمات المسيحيين، بل اكتفى بالتشديد على إدخال العربية في قيد حسابات الدولة، واستبدل النقد البيزنطي الذهبي بالدينار العربي".[٨٢]

---

[٧٧] البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، مرجع سابق، ص ٤٧٩، نقلا عن أبو الفرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، القاهرة، ١٩٨٢، الجزء الخامس عشر، ص ١٣.

[٧٨] المصدر ذاته، ص ٤٧٩، نقلا عن البلاذري، أنساب الأشراف، القدس، ١٩٣٨، الجزء الرابع، ص ٨١

[٧٩] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص ٢٨٢-٢٨٣

[٨٠] المصدر ذاته، ص ٢٨٣

[٨١] البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، مرجع سابق، ص ٤٨١

[٨٢] المصدر ذاته ، ص ٤٨١

ولكن في النصف الثاني من حكمه ساءت أحوال المسيحيين العرب، بسبب تفاقم العداء بين العرب والبيزنطيين؛ فأقال الخليفة عددا لا يستهان به من الموظفين المسيحيين الكبار. واستمر الحال في المزيد من السوء في عهد الوليد وأخيه سليمان وعمر الثاني، الذي قسا كثير على المسيحيين؛ فمنع على المسيحيين تسلم مناصب عليا في الدولة في حال لم يرتدوا عن دينهم. وطال هذا الاضطهاد منصور بن سرجيون، بن سرجيون بن منصور، مما دفعه إلى الاستقالة وترهب في دير القديس سابا في فلسطين بين عامي ٧١٨-٧٢٠.[٨٣] وليس مستغربا أن يصبح منصور، القديس يوحنا الدمشقي، أكبر وأشهر لاهوتي عرفته الكنيسة الأرثوذوكسية، وآخر الآباء القديسين.

ويؤكد المؤلفان خوري على أنه كلما ساءت العلاقة بين الروم والعرب، كان يتهم مسيحيو فلسطين بالتآمر مع الروم ضدهم. وعليه كانوا يضطهدون في أوقات متفاوتة، وتصدر بحقهم أحكام مشددة ومنها[٨٤]:

١. أن يتكلموا بالعربية فقط.
٢. ألا تكون ملابسهم شبيهة بألبسة المسلمين.
٣. ألا تكون أسماؤهم كأسماء المسلمين.
٤. منع عليهم التجنيد.
٥. ألا يعملوا في الوظائف العامة.
٦. ألا يركبوا الخيول، ولا يحملون السلاح، ولا يبيعون الخمور ويشربونها، ولا يأكلون لحم الخنزير علانية، ولا يدقون أجراس الكنائس، ولا يشهرون صلبانهم، ولا يوقدون مصابيح في أعيادهم، ولا يرفعون أصواتهم في صلواتهم، ولا يخرجون من بيوتهم في يوم الجمعة، ولا يسكنون بيوتا عالية، ولا ترتفع قبورهم عن مساواة سطح الأرض.
٧. يتوجب عليهم أن يستضيفوا أي مسلم في حالة السفر في بيوتهم مدة ثلاثة أيام بلياليها، وأن يقفوا إكراما له.
٨. ان تحلق شعور أساقفتهم وكهنتهم.
٩. أن تفتح أبواب الكنائس ليلا ونهارا؛ فلا يمنع المسلمون من دخولها.
١٠. ان تهدم كنائسهم التي لم يرد لها ذكر في العهدة العمرية.

وأما في عهد الخلافة العباسية، فقد رفع أبو العباس السفاح (٧٥٠-٧٥٤) الاضطهاد عن المسيحيين، لكنه ساعد محاربي الأيقونات؛ (الذين لا يؤمنون بالأيقونات المقدسة)، على مستقيمي الرأي؛ أي الإيمان الصحيح. وحارب ملك الروم وفشل؛ فنقم على مسيحيي فلسطين ومنعهم من استعمال أي

---

[٨٣] المصدر ذاته ، ص ٤٨٥
[٨٤] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ٤٨-٤٩، نقلا عن تاريخ خريسوستومس، ص٢٥٥ و٣٣٤ و٣٣٥

لغة غير العربية، فأصبحت اللغة العربية لغة الكنيسة والشعب معا، وترجمت الكتب الكنائسية إلى اللغة العربية. وفي عهد هارون الرشيد (٨٠٧م) عقد صلح مع فرنسا؛ فجاء بعض الرهبان من الغرب وأقاموا في جبل الزيتون، إضافة إلى أن الحجاج أيضا أخذوا يتوافدون لزيارة الأماكن المقدسة.[٨٥]

وفي خلافة المتوكل (٨٤٧-٨٦١) هدم بعض المتطرفين المسلمين دير مار يوحنا ودير القديس كرياكس قرب الأردن، حيث كان المسيحيون يذهبون في أسبوع الشعانين لجلب سعف النخل، إلا أن الخليفة المعتز (٨٦١-٨٦٩) أمر المسيحيين أن يجددوا بناء كنائسهم. وينوه الكاتبان إلى ضعف وتراجع الخلافة العباسية ما بين عام (٨٧٠-٨٩٢)، حيث انشق عنها أحمد بن طولون التركي الأصل، فاستقل بحكم مصر، واستولى على فلسطين سنة ٨٧٨م. وبعد سبعة وعشرين عاما من حكم الطولونية، عاشت فيها الكنيسة الأورشليمية بأمان، انحلت الدولة الطولونية، وعاد الحكم العباسي من جديد، وكان المقتدر (٩٠٨-٩٣٢)، أول من تولى الخلافة، وسادت في عهده الفوضى، وهدمت قبيلة القرامطة دير البصره، وكان رهبانه من العرب القدماء المعروفين ببني صادر، وهدمت كنائس الرملة وعسقلان وقيسارية بتحريض من اليهود، غير أن الخليفة عندما بلغه الأمر غضب وأمر بإعادة بنائها من جديد.[٨٦]

ويؤكد غنادري أن المسيحية في البلاد العربية عرفت ازدهارا في عهد الأمويين لما امتازوا به من النفس العروبي غير المتشدد دينيا، غير أنها تراجعت وتضاءلت في عهد العباسيين. ويرجع ذلك إلى تشدد العباسيين عقائديا، وانتشار العنف في أيامهم، وتحول نظام الحكم الملكي من "الأوتوقراطي" أيام الأمويين إلى "ثيوقراطي".[٨٧]

ويعتقد غنادري في هذا الخصوص: "لكن الخلافة العباسية لجأت أحيانا، ليست بقليلة، إلى ممارسات ظالمة ومسيئة ومذلة بحق المسيحيين. يحدث هذا بسبب التشدد العقائدي والفقهي لبعض الخلفاء العباسيين وبسبب الحروب والمناوشات مع بيزنطيا. وإذا ما اعتمد أحد الخلفاء على عهود أو ممارسات هذا الخليفة الراشدي أو ذاك، نراه لا يعتمد إلا على جانب ممارسة ظالمة لدى هؤلاء دون أن تتحلى بما تحلّوا به، عموما، من وجوب احترام أهل الذمة وعدم التعدي على حقوقهم".[٨٨]

ويعطي الكاتب عدة أمثلة على ذلك منها تشدد الخليفة المهدي (٧٧٥-٧٨٥) الذي فرض الإسلام على مسيحيي حلب بالسيف، وهم من بني تنوخ. ويذكر ابن الكلبي في كتابه **"نسب معد واليمن الكبير"** أن المهدي عندما زار الشام استقبله خارجها نصارى تنوخ. وعندما علم الخليفة أنهم

---

[٨٥] المصدر ذاته ، ص ٥٣- ٥٥
[٨٦] المصدر ذاته ، ص ٥٩-٦٠
[٨٧] عنادري، سميح، مرجع سابق، ص ٢٨٧-٢٩٣
[٨٨] المصدر ذاته ، ص ٣٠٥

نصارى، دعاهم إلى الإسلام، ولما رفضوا قطع عنق كبيرهم وهو "ابن محطة"؛ فأسلم الباقون بقوة السيف. كما دخلت عدة مناطق في سوريا ولبنان في الإسلام في عهده، ومنها تأسلم نصارى منطقة قنسرين في أيامه؛ علما ان المصادر التاريخية لا توضح كيف ولماذا تأسلموا؟ كما قام الخليفة بالفصل بين المسلمين والمسيحيين من خلال إسكانهم في أحياء مختلفة.[٨٩]

وفي القرن الحادي عشر، ضعف العرب كثيرا بسبب انقسام خلافتهم الواسعة إلى ممالك كثيرة متخاصمة، فسعت المملكة البيزنطية بقيادة فوقا إلى استرجاع ما احتله العرب منهم، غير أن هذا لم يستمر طويلا. ويعتقد سميرنوف انه: "لأن الأتراك السلجوقيين صاروا على رأس العالم الإسلامي في الشرق حوالي نصف القرن الحادي عشر. وقد صاروا اكثر من العرب أعداء قساة للإمبراطورية البيزنطية والكنيسة اليونانية الشرقية".[٩٠] وبالتالي استولى السلاجقة على مناطق كثيرة في آسيا الصغرى ومنها كبادوكيا، وكيليكيا، وإيسفريا، وإيقونيا، وغيرها من المناطق في الإمبراطورية الرومانية. كما استولوا على مدن سوريا العربية التي كانت تحت حكم الرومان.

ويعتقد سميرنوف: "وكانت سلطة الأتراك السلجوقيين على المسيحية أشد وطأة من سلطة العرب؛ لأن السلجوقيين كانوا أكثر خشونة من العرب الذين تلطفت أخلاقهم كثيرا نتيجة لانتشار الثقافة بينهم. وكان الأتراك حسب شهادة المعاصرين يدخلون عنوة إلى بيوت المسيحيين وينهبون محتوياتها. ويدخلون الكنائس في أثناء الخدمة الإلهية ويقفزون على الموائد ويقلبون الأواني المقدسة ويدوسونها بأرجلهم ويشتمون الكهنة ويضربونهم...الخ".[٩١]

(د) القدس والحملات الصليبية

يشير المؤلفان خوري إلى أنه في أواسط القرن العاشر استولت على مصر وفلسطين وسورية الدولة الإخشيدية؛ فحكمت من عام (٩٣٥-٩٦٩)، فقرر فوقا ملك بيزنطية مقاتلة العرب، وجهز جيشا بلغ تعداده ٨٠ ألفا؛ فاستولى على اللاذقية، وتوغل في البلاد حتى دمشق. وفي ذلك الوقت طلب حاكم بيت المقدس، محمد بن إسماعيل السناج، مبلغا من المال من البطريرك يوحنا فدفع له ما استطاع، غير أنه طالبه بالمزيد فشكاه إلى الملك كافور الذي سمع شكواه وأعطاه رسالة بذلك. غير أن الحاكم عاد وطالبه بالمزيد من الأموال، فشكاه البطريرك إلى حاكم الرملة، فسخط عليه السناج، وطلب مقابلته، غير أنه رفض، فذهب الحاكم فورا إلى دار البطريركية مع عدد كبير من المسلمين واليهود، فهرب البطريرك إلى كنيسة القيامة، واختبأ في أحد صهاريجها، إلا أن مطارديه في اليوم

---

[٨٩] المصدر ذاته، ص ٣٠٧-٣٠٨

[٩٠] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٣٩٥-٣٩٦

[٩١] المصدر ذاته ، ص٣٩٥-٣٩٦

التالي اهتدوا إليه وقتلوه داخل الكنيسة وأحرقوا جثته على عمود في ساحة كنيسة قسطنطين، ونهبوا كنيسة القيامة، كما حرقوا كنيسة صهيون وكنيسة القيامة.[٩٢]

ويؤكدان أنه عندما سمع البابا "سلبسترس" في روما الخبر، اغتم وأخذ يفكر في تجهيز حملة صليبية على فلسطين. غير أن يوحنا ملك الروم انتهز الحرب الأهلية التي وقعت في البلاد؛ فحارب سورية وفلسطين ٩٧٢ واستولى على بيروت، ثم زحف إلى القدس واستولى عليها، إلا أنه توفي حينها، فارتد جيشه على أعقابه، فوجد جيش الخليفة الفاطمي المعز لدين الله فلسطين وسورية خالية فاحتلها بلا مقاومة.[٩٣]

غير أن حلم باباوات الغرب في إقامة وإرسال الحملات الصليبية إلى الشرق، لم يتحقق إلا في نهاية القرن الحادي عشر، وتحديدا سنة ١٠٩٣، حيث أرسل البطريرك سمعان مع الراهب بطرس الناسك الذي جاء من الغرب لزيارة الأماكن المقدسة، رسالة استغاثة للبابا أربانوس، فنادى البابا على إثرها إلى حملة صليبية من أجل تخليص المسيحيين في الأرض المقدسة من رق العبودية، وأعطى غفرانا كاملا لكل من يتجند في تلك الحملة. وعليه جندت ممالك الغرب ما عدا جرمانيا وإسبانيا أربعمائة ألف جندي سنة ١٠٩٧، ووصلوا إلى أنطاكية وحاصروها الى أن احتلوها، وطردوا البطريرك الأنطاكي الأرثوذوكسي يوحنا الثالث ونصبوا مكانه بطريركا لاتينيا، وتقدموا نحو القدس سنة ١٠٩٩، واحتلوها وقتلوا سبعين ألف مسلم من أهلها.[٩٤]

في حين يشير المؤرخون الغربيون إلى أن فكرة تحرير القدس لم تكن خاصة بالبابا أوربانس الثاني، بل كانت مدار بحث في الأوساط البابوية على امتداد عشرين عاما من الاستيلاء عليها، أي قبل وصول هذا البابا إلى سدة البابوية.[٩٥]

ويشير غنادري إلى أن هذه الحملة كانت الأولى من نوعها، وهي أكبر وأهم الحملات الصليبية؛ لأنها أدت إلى تأسيس الإمارات الصليبية وقيام "مملكة أورشليم اللاتينية". غير أنها لم تكون الحملة الأولى والأخيرة، حيث شن الصليبيون خمس حملات عسكرية أساسية على بلاد الشام من سنة ١٠٩٦ إلى سنة ١٢١٥.[٩٦]

---

[٩٢] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ٦١-٦٣

[٩٣] المصدر ذاته ، ص ٦٢

[٩٤] المصدر ذاته ، ص ٦٩

[٩٥] رايلي-سميث، جوناثان، **مسيحيو المشرق في عهد الفرنجة (دواعي الحروب الصليبية من وجهة النظر الأوروبية)**، الفصل الثامن عشر، نشر في كتاب: **المسيحية عبر تاريخها في المشرق**، تحرير: حبيب بدر، سعاد سليم، جوزيف أبو نهرا، ط(١)، لبنان، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠١، ص ٥٤٥

[٩٦] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص٣٧٧

وبالتالي دخل الصليبيون فلسطين عبر طريق الساحل نحو قيصرية والرملة ومن ثم القدس في تموز ١٠٩٩ وهناك ارتكبوا مجزرة رهيبة استمرت نحو أسبوع كامل، قتل فيها حوالي ٧٠ ألف شخص. وهكذا تأسست "مملكة أورشليم اللاتينية"، وقام الصليبيون بتحويل المسجد الأقصى ومسجد الصخرة إلى كنيستين، وعزلوا بطريرك البطريركية الأرثوذوكسية، وعينوا مكانه بطريركا لاتينيا. كما قاموا باستيلاء على الأوقاف الأرثوذوكسية وتحويلها إلى لاتينية، ومنعوا اليهود والمسلمين من السكن في المدينة المقدسة؛ طالبيين منهم التنصر أو الرحيل.[٩٧]

ويظهر غنادري أن الأهداف الحقيقية من وراء هذه الحملة كانت أهدافا سياسية واستعمارية بشكل رئيسي. حيث يرجع ذلك إلى القرائن التالية:[٩٨]

١. لم يعيدوا أنطاكيا إلى بيزنطيا حسبما وعدوا الإمبراطور أليكسيوس الأول كومينوس (١٠٤٨-١١١٨)، بل نكلوا بأهلها المسيحيين الأرثوذوكس قبل المسلمين وأقاموا إقطاعيات لفرسانهم فيها.
٢. بعد احتلال أنطاكيا، لم يواصلوا الزحف نحو الأراضي المقدسة إلا بعد انتشار غضب عارم بين صفوف الجند. ويعود ذلك إلى تمتعهم برغد الحياة فيها واستيلائهم على إقطاعيات واسعة جدا.
٣. فرضوا على أنطاكيا المسيحية اللاتينية، وقاموا بقمع المسيحيين الأرثوذوكس.
٤. أسس لهم خلال هذه الحملة ثلاثة ممالك غير مملكة أورشليم اللاتينية، وهي: مملكة الرها، وأنطاكيا، وطرابلس.

وهذا ما يؤكد عليه المؤلفان خوري حيث يظهران أن الحرب الدينية التي جهزها البابا أربانوس: "... كانت الغاية الظاهرة منها تحرير المسيحيين أما غاية الكنيسة الغربية فكانت إخضاع الكنائس الشرقية لها بالقوة...".[٩٩]

وآنذاك انتاب مسيحيي الشرق بصيص من الأمل في نهاية القرن الحادي عشر، عندما علموا أن الغرب قد جهز حملة لتحرير الأرض المقدسة. واعتقدوا أنهم سيتخلصون أخيرا من اضطهاد السلاجقة لهم، لكنهم اكتشفوا لاحقا أن هذه الحملات جلبت لهم المزيد من الاضطهاد. ويضيف المؤرخ الروسي سميرنوف ان: "الحروب الصليبية سببت لمسيحيي الشرق كثيرا من الشر بدلا مما انتظروه من تخفيف حالهم. إلى هذا الوقت كان يضيق عليهم العرب والأتراك، أما الآن فقد أخذ يضيق عليهم اللاتين".[١٠٠]

---

[٩٧] المصدر ذاته ، ص٣٨١-٣٨٥
[٩٨] المصدر ذاته ، ص٣٨٠-٣٨١
[٩٩] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص٦٩
[١٠٠] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٣٩٦

ولعل السبب الرئيس الذي دفع باباوات الغرب إلى الدعوة والتجهيز للحملات الصليبية هو سعيهم المتواصل للسيطرة وحكم الكنائس الشرقية، ونشر الدعوة اللاتينية المخالفة من النواحي العقائدية والطقسية والقانونية للإيمان الأرثوذوكسي القويم.[١٠١] وعلى إثر ذلك حلت الكنيسة اللاتينية محل الكنيسة الأرثوذوكسية في فلسطين، حيث سيم ٢١ بطريركا لاتينيا خلال حكم الصليبيين. كما احتلوا دار البطريركية الأرثوذوكسية، واستولوا على كنيسة القيامة وسائر الكنائس والأديرة في القدس، مما دفع الصليبيين إلى العودة من حيث أتوا، أو للمدن الساحلية في فلسطين التي كانت ما تزال تحت سيطرتهم.

وعندما سيطر الفرنجة أو الصليبيون على سوريا العربية، أخذوا يتعاملون مع المسيحيين على أسس مختلفة؛ حيث تعاملوا مع الأرثوذوكس بحذر؛ لأنهم كانوا يسيطرون على كافة الأماكن المقدسة كالقبر المقدس، إضافة إلى امتلاكهم مؤسسات دينية في المدن الكبرى، كدير القديسة كاترين في عكا ودير القديس سابا...الخ. وبالتالي عمدوا إلى تغيير السلطة ونقلها من الأرثوذوكس إلى البيزنطيين إلى اللاتين أتباع روما. وعليه تم استبدال بطريرك أنطاكية وبطريرك أورشليم الأرثوذوكسيان، ببطريركيين لاتينيين، إضافة إلى أنهم استبدلوا المطارنة الأرثوذوكس بمطارنة لاتين، غير أنهم حافظوا على الكهنة الأرثوذوكس طالبين منهم الاعتراف بسيادة المطارنة اللاتين.[١٠٢]

في حين أسسوا علاقات طيبة مع السريان، لكونهم يشكلون أكثرية المسيحيين الوطنيين، إضافة إلى أنهم كانوا يعدون الأكثر ثقافة بين المسيحيين الوطنيين، ولاشتهارهم بفن العمارة والطب. وبالتالي لم يستبدلوا بطاركتهم أو مطارنتهم برجال دين لاتين. واستدرجوا الموارنة ليصبحوا تحت مظلة ولاية البابا في روما.[١٠٣]

ويذكر أن رجال الدين الأرثوذوكس قاوموا هذه السياسة اللاتينية بكل قواهم، ورفضوا أن يصبحوا تابعين. وعليه مارس البطاركة والمطارنة الأرثوذوكس دورا اسميا من منفاهم في القسطنطينية، وعمدت الكنيسة الأرثوذوكسية إلى تعيين المطارنة للأسقفيات الشاغرة. أما العلمانيون فتظاهروا بالطاعة للمطارنة اللاتين، غير أنهم في الواقع لم يقيموا لهم أي وزن يذكر. وبالتالي هذا أدى إلى وجود مطرانين في الأبرشية الواحدة، علما أن ذلك مخالف لمبدأ وحدة الكنيسة وتقاليد الكنيسة المسيحية الأولى، مما حدا باللاتين في مجمع لاتران لسنة ١٢١٥ إلى التهاون قليلا مع الأرثوذوكس. حيث أكد المجمع على ضرورة اختيار الأشخاص المناسبين لإحياء الصلوات وإدارة

---

[١٠١] المصدر ذاته ، ص٣٩٦

[١٠٢] فرزلي، فرح، **مسيحيو المشرق في عهد الفرنجة (الحروب الصليبية من وجهة نظر مشرقية)**، الفصل الثامن عشر، نشر في كتاب: **المسيحية عبر تاريخها في المشرق**، تحرير: حبيب بدر، سعاد سليم، جوزيف أبو نهرا، ط(١)، لبنان، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠١، ص ٥٥٦-٥٥٧

[١٠٣] المصدر ذاته، ص ٥٦٠

المقدسات، مع مراعاة الاختلافات الموجودة بين الطوائف. غير أن هذا المجمع لم يغير الواقع، بل عزز من سيادة المطارنة اللاتين في المدن الكبرى، وسمح لبعض المطارنة الوطنيين بممارسة سلطتهم الدينية في الأرياف.[١٠٤]

ولعل من أهم أهداف روما المعلنة للحملات الصليبية، كان تحرير مسيحيي الشرق من الغبن الواقع عليهم، وإعادة توحيد الكنيسة، غير أن هذه الأهداف لم تؤت ثمارها خلال الحملات المتعاقبة، بل أعطت نتائج عكسية تماما، وبالتالي لم يحقق الصليبيون لمسيحيي الشرق؛ أصحاب الأرض المقدسة، حلمهم في التحرر من الظلم الواقع عليهم، بل اعتبروهم هراطقة. ولم يتبدل حال المسيحيين الشرقيين من الناحية القانونية. وهذا إن دل على شيء؛ فإنما يدل على أن مفهوم تحرير الأماكن المقدسة حسب المفهوم الصليبي، يختلف تماما عما كان يريده مسيحيو الشرق.[١٠٥]

كما زادت الحملات الصليبية من الانقسام في الكنيسة الواحدة؛ فقبل الحروب الصليبية كان المسيحيون ينقسمون إلى خلقيدونيين وغير خلقيدونيين، ولكن بعد هذه الحروب انقسموا إلى ثلاث مجموعات: الكنائس الأرثوذوكسية الشرقية، والكنائس اللاتينية، والكنائس المستقلة المحافظة على تقاليدها. وبالتالي تكرس تعدد الطوائف؛ علما أن هذه الحروب كان من أهدافها المعلنة اتحاد المسيحيين وإعادة الوحدة.[١٠٦]

وهكذا استمر حال الكنيسة الأورشليمية بين مد وجزر، فاستولت على المدينة دولة المماليك البحرية سنة ١٢٦١، ثم في سنة ١٣٨٢ حكمتها دولة المماليك الجراكسة إلى أن احتل الأتراك فلسطين. وعندما احتل العثمانيون القسطنطينية عام ١٤٥٣، ثارت ثائرة المماليك فجأة على المسيحيين، فهدموا أديرة كثيرة، وخربوا كنيسة المهد وكنيسة صهيون، واستولوا على قبر النبي داود...الخ؛ فذهب البطريرك الأورشليمي أثناسيوس خلسة إلى القسطنطينية، وأعلن طاعته للسلطان محمد الفاتح، وحصل على فرمان يثبت حق سيادة البطريركية الأرثوذوكسية على الأماكن المقدسة، ومنها كنيسة القيامة، وجميع المزارات التي فيها، وعلى دير مار يعقوب ابن زبدى، الذي كان للكرج، والمزارات والكنائس داخل القدس وخارجها، وعلى كنيسة المهد مع المغارة ومفاتيحها الثلاثة لأبوابها الغربي والشمالي والجنوبي، وأمر بإعفاء هذه المزارات وأوقافها من الخراج وجميع الرسوم.[١٠٧]

---

[١٠٤] المصدر ذاته، ص ٥٥٨

[١٠٥] المصدر ذاته، ص ٥٧٣

[١٠٦] المصدر ذاته، ص ٥٧٤

[١٠٧] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٨

(هـ) سيطرة النظام العثماني على فلسطين والقدس:

مر تاريخ الدولة العثمانية عبر مراحل متعددة، حيث نشأت كقوة عالمية من عام ١٥٢٦ إلى ١٥٩٦، ومن ثم ضعفت إلى أن اندثرت عن طريق تفكك ولاياتها ومناطق نفوذها في بداية القرن التاسع عشر. ويؤكد المؤرخون أن الإمبراطورية العثمانية برزت عام ١٣٠٠، واستطاعت أن تتوسع غربا وشرقا؛ فهزمت المملكة البيزنطية، والصربية، والبلغارية، وسيطرت على الإمارات التركية في الأناضول، إضافة إلى أنها هزمت دولة المماليك المتمركزة في مصر. وحاول سلاطين آل عثمان السيطرة على القارة العجوز، غير أنهم لم يتمكنوا من ذلك، وانتهى تهديدهم الحقيقي لأوروبا الوسطى مع الحصار الثاني لفيينا عام ١٦٨٣، رغم من احتفاظهم بأجزاء من جنوب شرقي القارة نحو مئتي سنة ومنها: بلغاريا، وصربيا، واليونان، ورومانيا. أما سيطرتهم على المناطق الآسيوية فقد استمرت حتى مطلع القرن التاسع عشر، حيث بقيت سورية ولبنان والعراق وفلسطين والأردن والحجاز خاضعة للحكم العثماني حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

وتمكن العثمانيون في الفترة الواقعة بين عامي ١٥١٦-١٥١٧ من احتلال بلاد الشام: سوريا ولبنان وفلسطين، والقضاء على حكم المماليك الذي دام طيلة ثلاثة قرون متعاقبة. ويشير المؤرخون إلى أن الدوافع الحقيقية من وراء سيطرة العثمانيين على بلاد الشام، تكمن في توسيع دائرة نفوذهم بالسيطرة على مناطق جغرافية مترامية، سواء في آسيا أم أوروبا أم إفريقيا. وعليه برر العثمانيون، وخصوصا السلطان سليم الأول، حرب مرج دابق ونتائجها، وهي الحرب التي جرت بين العثمانيين والمماليك في هذا المرج الذي يقع على بعد أمتار قليلة من حلب، بعدم قدرة المماليك على التصدي للتهديد المسيحي، أي البرتغالي، الذي كان يسعى إلى السيطرة على المنطقة العربية. إلا أن هذا السبب لم يكن كافيا لحمل علماء الدين على إصدار فتوي بشرعية الحرب ضد المماليك، واستغل السلطان الاتفاق بين الصفويين باعتبارهم ملحدين، والمماليك المسلمين، لشرعنة حربه على حاكم مسلم؛ فأفتى العلماء بمشروعيتها.[١٠٨]

ويعتقد لوتسكي في هذا الخصوص: "إن الذي استهواهم قبل كل شيء هو رغبتهم في فرض الاستغلال الإقطاعي على الجماهير الشعبية العربية، ثم موقع البلدان العربية الملائم في طرق التجارة العالمية".[١٠٩] حيث تمكنوا من المتاجرة مع الأوروبيين، وأخذوا يزحمونهم في أعمال القرصنة في البحر الأبيض المتوسط.

---

[١٠٨] بيات، فاضل، (٢٠٠٧)، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٢٥-

[١٠٩] الوتسكي، فلاديمير، (١٩٨٥)، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة: الدكتورة عفيفة البستاني، ط(لا يوجد)، موسكو، دار التقدم، ص ٨

وحرص العثمانيون على إظهار تعصبهم للإسلام، وأعطوا دولتهم مظهرا دينيا، إلا أن ذلك لم يؤد بعلماء المسلمين إلى اعتبار السلطان العثماني "أمير المؤمنين". وذلك حتى مطلع القرن الثامن عشر، عندما سيطر السلطان سليم الأول على القاهرة، وقتل آخر أمراء المماليك، وهو طومان باي، واصطحب الذخائر النبوية معه إلى الآستانه.[١١٠]

وينوه عوني فرسخ إلى أنه ليس هنالك في التاريخ العثماني ما يبرر النظر إليهم كورثة شرعيين لدولة الخلافة؛ لأن جميع غزواتهم هدفت إلى توسيع دائرة نفوذ آل عثمان، بدليل أنها وجهت كذلك إلى الإمارات الإسلامية في الأناضول، وأنجزت بقوات تشكلت في المناطق المسيحية، ومن عناصر مسيحية بصورة رئيسية.[١١١]

وبعد الاستيلاء على بلاد الشام، حافظ العثمانيون على النظام الاجتماعي فيها كما هو؛ فبقيت السلطة والأرض كالسابق في أيدي الإقطاعيين المحليين. وكان الإقطاعي يتمتع بسلطة مطلقة في الاقطاعية، ويعمل كل من الأمراء والشيوخ على تزويد جيشه بالفرسان، وجمع الضرائب من السكان، ويدفعون إليه الخراج.[١١٢]

ويعتقد لوتسكى انه: "... كان الإقطاعيون الروحانيون يلعبون دورا كبيرا؛ ففي سوريا ولبنان وفلسطين، كان يوجد حوالي عشر طوائف مسيحية، وخمس طوائف إسلامية. وهكذا كانت الانفصالية الإقطاعية مقترنة بالانقسام الديني. وغالبا ما كان النضال السياسي يتسم بصبغة دينية".[١١٣]

وقام نظام الحكم في الدولة العثمانية على نظامين أساسيين هما: نظام الملل؛ الذي صنف السكان في طوائف مختلفة سنأتي عليه لاحقا بالتفصيل، ونظام الامتيازات الذي منحه العثمانيون للأوروبيين منذ القرن الرابع عشر للتجار الإيطاليين. غير أن هذا النظام تحول من شكله الأولي القائم على تسهيلات يمنحها السلطان بصورة طوعية للتجار الأجانب، إلى نظام جبري يمنح الأوروبيين حقوقا وامتيازات خاصة وثابتة.

وكانت أولى الدول الأوروبية التي تحصل على هذه الحقوق فرنسا التي وقعت سنة ١٥٣٥ اتفاقية ثنائية بين السلطان سليمان القانوني وفرنسيس الأول.[١١٤] واستغلت الدول الأوروبية هذه الامتيازات التجارية التي تطورت لاحقا مع ضعف الدولة العثمانية، إلى تدخل سافر في شؤونها الداخلية، وحمايتها الأقليات المسيحية، إلى قوى استعمارية جديدة.

---

[١١٠] فرسخ، عوني، مرجع سابق، ص ١٦٨
[١١١] المصدر ذاته، ص ١٦٨
[١١٢] لوتسكى، مرجع سابق، ص ٩-١٨
[١١٣] لوتسكى، مرجع سابق، ص ١٦
[١١٤] المصدر ذاته، ص ٢١

وسيطرت السلطنة العثمانية على أكبر وأوسع تجمع مسيحي بالمقارنة مع أي خلافة إسلامية سابقة. حيث ضمت هذه الإمبراطورية مسيحيي بلاد الشام ومصر والعراق، والمملكة البيزنطية والبلقان واليونان وقبرص.[١١٥] وبالتالي أصبح جميع البطريركيات الأرثوذوكسية وهي: القسطنطينية، وأنطاكيا، والإسكندرية، والقدس، تحت سيطرة وحكم العثمانيين. وتحولت القسطنطينية من العاصمة التاريخية والحضارية للمسيحية الأرثوذوكسية والبيزنطية إلى عاصمة الخلافة العثمانية. وأطلقوا عليها اسم إسطنبول. وبانهيار القسطنطينية فقدت الأرثوذوكسية سلطتها السياسية والمدنية. وهذا يعني بالتأكيد، أن سلطة هذه الكنيسة أصبحت مرتبطة سياسيا ومدنيا بالسلطة العثمانية الإسلامية.

وجدير بالذكر أنه خلال فترة حكم العثمانيين لبلاد الشام ومصر، حل مكان البطاركة العرب في كل من البطريركيات العربية الثلاثة، وهي: أنطاكيا، والإسكندرية والقدس، بطاركة يونان. حيث أتاح سلاطين العثمانيين سيطرة الجنس اليوناني على تلك البطريركيات منذ سنة ١٥٣٤. وعلى إثر ذلك سادت صراعات كنسية كثيرة من أهمها:[١١٦]

١. صراع سيطرة اليونان على البطريركيات العربية، وتهميش الرعية العربية.
٢. صراع الإرساليات الغربية التبشيرية.
٣. صراع بين مختلف المذاهب والكنائس والقوميات المسيحية للسيطرة على الأماكن المقدسة، وخصوصا تلك الموجودة في القدس وبيت لحم.
٤. صراع الوصول إلى المناصب الكهنوتية العليا، وخصوصا رتبة البطريرك عن طريق الرشوة والفساد.
٥. صراع السيطرة على الأوقاف المسيحية والاغتناء الفردي لبعض رجال الكهنوت اليونان.

في حين اعرب الكاتب سميح غنادري ان: "هذه أول خلافة في تاريخ الإسلام تبطل إلزام العمل حسب الشرع الإسلامي إزاء الذميين، ولا تعتمده دوما أساسا لأحكام القضاء بخصوصهم في شتى المجالات".[١١٧] وعليه يشير إلى أن الأتراك في الحقبة الأولى تعاملوا مع المسيحيين بناء على الشرع الإسلامي وتقاليد وتراث الدول الإسلامية السابقة وعهودهم الماضية بصفتهم "أهل كتاب".

كما لم تكن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع الوحيد، أو الأساس القانوني لنظام الحكم العثماني، وكان النظام المعتمد مزيجا بين ملامح النظام البيزنطي، والنظام الفارسي عن السلاجقة، والنظام الذي ورثه الغزنويون من العباسيين، إضافة إلى الخصوصية والموروث العثماني.[١١٨] ورغم ذلك

---

[١١٥] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص ٤٤٥- ٤٤٦
[١١٦] المصدر ذاته، ص ٤٤٧-٤٤٨
[١١٧] المصدر ذاته، ص٤٤٦
[١١٨] صالح، أحمد عبد الرحيم، **أصول التاريخ العثماني**، ط(٢)، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٦، ص ١٠٦، نقلا عن فرسخ، عوني، مرجع سابق، ص ١٦٩

كان يتوجب على المسيحيين دفع الجزية وضريبة الخراج والقبول بحكم الإسلام مقابل ضمان السلطة الحاكمة حرية معتقدهم وأمنهم وأمن أماكنهم المقدسة.

وتجمع المصادر على أن العثمانيين عرفوا بالتسامح الديني في بداية عهدهم. إلا أن هذه التسامح مع الديانات الأخرى، وخصوصا المسيحية، ساهم في نفاذهم إلى كل من البلقان والأناضول.[١١٩] كما إن هذا التسامح الديني ونهج الحريات الدينية الذي اتبعوه لم يدم، وخصوصا في القرون الأولى من حكمهم.

ويعتقد فرسخ انه :

> *حين فتحت القسطنطينية سنة ١٤٥٣م، سعى محمد الفاتح إلى استمالة الكنيسة الأرثوذوكسية، والظهور بمظهر حامي المسيحيين الشرقيين في مواجهة المساعي البابوية لإخضاعهم. وعمد إلى تعيين الراهب المتعصب "جناديوي" ورسمه هو نفسه بطريركا، كما كان يفعل أباطرة بيزنطة. ولأن السلطان مسلم لم يصبح رئيسا للكنيسة، وإنما أخضعها لسلطة البطريرك، الذي أصبح يتمتع بصلاحيات لم يمارسها بطاركة العهد البيزنطي. إذ منح رتبة الباشوية الشرفية، وجعل له محكمته الخاصة وسجنه الخاص، وترك له أمر توزيع الجزية على الهيئات والأفراد من أتباعه، وتنظيم تحصيلها منهم، بعد أن يحدد قدرها موظفو الباب العالي بالتعاون مع الكنيسة.*[١٢٠]

في حين نوه سميرنوف إلى أنه رغم احتقار الأتراك للمسيحيين، واعتبارهم كفارا وغير مؤمنين بالقرآن وبالإسلام الدين الحقيقي الوحيد، أصدر السلطان محمد الفاتح بعد فتحه القسطنطينية أمرا يدعو فيه السكان الرومانيين المسيحيين للعودة إلى القسطنطينية، والعيش فيها، تاركا لهم حرية الاعتقاد والإيمان. إلا أنه أعلن حمايته للإيمان المسيحي والكنيسة بشكل أوضح في سنة ١٤٥٤، عندما سمح للمسيحيين أن ينتخبوا بطريركا، واعترف لـ"جناديوس" البطريرك الجديد بوظيفة بطريرك، وثبت له كل الحقوق البطريركية والامتيازات. كما قدم له كما كان يفعل ملوك بيزنطية، اوموفورا وعكازا من الفضة ومانتسيا وحصانا أبيض بزينة غنية وألف قطعة من الذهب.[١٢١]

كما سلم محمد الفاتح بطريرك القسطنطينية الجديد، فرمانا يوضح حالة الكنيسة والإكليروس في عهد الإمبراطورية الجديدة، حيث منح البطريرك الحرية التامة بإدارة الأعمال الكنسية ومنع التدخل في أوامره. وأعفى الأساقفة والكهنة والشمامسة من الجزية، ووضع الكنائس تحت حماية الدولة،

---

[١١٩] فرسخ، عوني، مرجع سابق، ص ١٨٣

[١٢٠] فرسخ، عوني، مرجع سابق، ص ١٨٣-١٨٤

[١٢١] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٤٩٤-٤٩٥

ومنع تحويلها إلى مساجد، عدا تلك الكنائس التي حولت. كما سمح لهم أن يقيموا شعائرهم الدينية بحرية، ومنع تحويلهم بالقوة إلى الإسلام، إضافة إلى أنه منع تحويل ممتلكات الكهنة إلى خزينة الدولة في حال ماتوا ولم يتركوا وريثا، وحدد للبطريرك معاشا من الخزينة".[١٢٢]

وعليه نظم محمد الفاتح شؤون الطوائف غير الإسلامية بعد احتلاله القسطنطينية، عن طريق نظام الملل الذي يتيح لأفراد الطائفة أو الملة انتخاب رؤسائهم الروحيين، على أن يقترن تعيين البطريرك بصدور البراءة السلطانية، كما منح رؤساء الملل حق إدارة شؤون رعاياهم المدنية والقضائية، وأعطاهم حرية ممارسة شعائرهم الدينية.

ويرجع بعضهم عطف السلطان محمد الفاتح على المسيحيين ومنحهم كل هذه الامتيازات والحقوق حسب سميرنوف، لأسباب سياسية بحتة، ومنها الآتي:

١. أراد أن ينشئ مملكة تركية بدلا من البيزنطية، تملك كافة مقومات الدولة. ولذلك كان عليه أن يعيد السكان الهاربين والفارين منها لإحيائها من جديد، وإعادة الصناعة والتجارة فيها.
٢. خشي من ثورة اليونان لأنهم كانوا أكثر عددا من الأتراك عند فتحها.
٣. سعى إلى إقامة علاقات مع الدول الأوروبية.

بينما يرجع غنادري ذلك لأسباب تتعلق بعدم تشدد العثمانيين عقائديا، خاصة خلال الحقبة الأولى من حكمهم. حيث يشير إلى أنهم كانوا غير متعصبين عقائديا للأمور التالية:[١٢٣]

١. اتبع العثمانيون المذهب الفقهي الحنفي غير المتشدد.
٢. لا يمتلكون أي رواسب وشوائب تتعلق بالحملات الصليبية التي شنت على بلاد الشام.
٣. تغير مفاهيم العالم وقيمه في عهدهم؛ حيث زال منه العديد من مظاهر التشدد الديني.
٤. تأثرهم بأوروبا الصاعدة وامتيازاتها.
٥. انشغالهم في كيفية دوام حكم جنسهم وعائلتهم.

ويمكن تصنيف موقف الدولة العثمانية من طوائف المسيحية في القدس في ثلاثة مراحل رئيسة هي:

١. المرحلة الأولى التي سبقت الحكم المصري وتمتد من ١٥١٧ إلى ١٨٣١.
٢. المرحلة الثانية خلال الحكم المصري ١٨٣١-١٨٤١.
٣. المرحلة الثالثة ١٨٤١-١٩١٧.

---

[١٢٢] المصدر ذاته، ص٤٩٥
[١٢٣] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص٤٤٥-٤٤٦

وامتازت المرحلة الأولى (١٥١٧-١٨٣١) بتطبيق العهود التي منحها المسلمون لمسيحيي القدس، وأضافوا عليها فرمانات سلطانية تمنح الكنيسة الأرثوذوكسية باعتبارها الكنيسة الوطنية حق التسلط على أغلبية الأماكن المقدسة. كما أكدوا على ضرورة توفير الحماية والأمان للمسيحيين ما داموا يدفعون ضريبة الجزية.

كما عملت الدولة على حل الخلافات الطائفية التي قامت بين الطوائف المسيحية المختلفة على الأماكن المقدسة طبقا لما هو قائم منذ سنين طويلة، والحفاظ على هذه الحالة القائمة. حيث أوجدت ما عرف بـ"الستاتوكو"، وهو اصطلاح لاتيني معناه الحالة الراهنة، ويقوم على مبدأ الحفاظ على الوضع كما هو، ولا يحق لأحد تغييره والمس به.[١٢٤]

ولكن هذا لا يعني أن الدولة العثمانية لم تفرض أي نوع من القيود على المسيحيين، ومنحتهم الحرية الكاملة وساوتهم تماما بالمسلمين؛ فقد فرضت الحكومة العديد من الضرائب على الكنائس والأديرة بشكل خاص، والمسيحيين بشكل عام. ويعدد الدكتور القضاة هذه الضرائب في الآتي:[١٢٥]

١. ضريبة الجزية مقابل الحماية.
٢. عادة الدورة التي يأخذها الوالي عند تفقده الرعايا، وخصوصا من الأديرة.
٣. ضريبة العيدية التي تؤخذ من الأديرة لأعيان القدس.
٤. رسم العبودية الذي تدفعه الأديرة للدولة بعد نهاية موسم الحج.
٥. رسم عوائد سنوية يدفع للوالي ومتسلم القدس.
٦. ضريبة الغفر التي تؤخذ من الحجاج لقاء حمايتهم، وعند دخول كنيسة القيامة.
٧. ضريبة العادة المعتاد أو الخرجة التي تؤخذ من الأديرة لأعيان القدس، في كل سنة من شهر رمضان لحماية الأديرة من الاعتداءات.

أما فيما يتعلق بالقوانين التي فرضتها الدولة لتميز بين المسلمين والمسيحيين في المجال العام، فهي عديدة، ومنها منعهم ركوب الخيل ما عدا البطريرك، ومنعهم من وضع العمائم وارتداء الملابس الملونة ما عدا الأسود والأزرق... الخ. ويوضح القضاة ذلك من خلال سجل محكمة القدس الشرعية، حيث جاء به: "كما منعتهم من ركوب الخيل والحمير، وقد حظر على النصارى ركوب المطايا إلا بطريركهم فهذا كان يسمح له بالركوب"[١٢٦]، ومن التزيين بزي المسلمين حيث فرض عليهم لبس اللون الأسود والأزرق، ومنعهم من لبس العمائم[١٢٧]، وعدم مخالطة المسلمين في الحمام

---

[١٢٤] الأب كلداني، مرجع سابق، ص ١١

[١٢٥] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٣٧-٣٤٩

[١٢٦] المصدر ذاته، ص ٤٤٣، نقلا عن **بلاد الشام في القرن التاسع عشر: روايات تاريخية معاصرة لحوادث عام ١٨٦٠ ومقدماتها في سورية ولبنان**، دراسة تحقيق سهيل زكار (دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص ٥٥.

[١٢٧] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٤٣، نقلا عن سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٢٩١، الصادر بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٢٢ هـ - ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٠٧، ص ٣٣-٤٣.

رجالا ونساء[١٢٨]، ومن اقتناء الجواري والرقيق[١٢٩]، ومن حمل السلاح[١٣٠]، وقرع أجراس الكنائس بصوت مرتفع[١٣١]، ووضعت قيود على دفن الموتى من النصارى بحيث لا يدفنون إلا في مقابرهم، ومن أراد أن يدفن في مكان له قدسيته عندهم فعليهم دفع ضريبة، كما يجب إبلاغ الدوائر الرسمية وأخذ إذن بالدفن[١٣٢]"

وعند الحديث عن سيطرة النظام العثماني على فلسطين والقدس، لا يمكننا تجاهل فترة الحكم المصري لبلاد الشام بين أعوام ١٨٣١ و ١٨٤١، وهي تمثل المرحلة الثانية حسب تصنيفنا السابق ذكره. حيث تمكن علي باشا بمساعدة ابنه إبراهيم باشا من السيطرة على مناطق واسعة من الإمبراطورية العثمانية. علما أن أطماعهما لم تتوقف عند حدود عكا، بل ألحقا بها دمشق وحلب وحمص ومرتفعات بيلان الواقعة بين بحيرة أنطاكية وخليج إسكندرون، وأضنه، واجتاز مع جيشه إلى طوروس، متجها إلى قونية. حيث هزم هناك الوزير الأعظم وجيوش السلطان محمود، واستدعي للتوجه نحو القسطنطينية. ولكن بفضل التدخل الخارجي، يعدل محمد باشا عن إقراره ويجري مفاوضات مع السلطان. واستنادا عليه يضطر الباب العالي إلى التخلي عن سورية لمحمد علي باشا.

وكتب بازيلي واصفا حملة علي باشا على سوريا:

> *في أواخر تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٣١ عبرت صحراء السويس قوة خيالة نظامية مشكلة على نحو ممتاز تضم ٩ آلاف فارس، وبطاريتين لمدفعية الميدان، وألف بدوي. كانت هذه الحملة تحت قيادة كوجوك إبراهيم باشا ابن اخي محمد علي. وابحر إلى الشاطئ السوري اسطول من ٧ آلاف فرقاطة و٣٣ من المراكب الحربية الأخرى ووسائل النقل، وقوة إنزال من ٧ آلاف شخص ومدفعية حصار. وكان فيه إبراهيم باشا، القائد العام للجيش، وكانت الأركان مكونة من ضباط اختبروا في حملتي شبه جزيرة العرب ومورة.*[١٣٣]

---

[١٢٨] المصدر ذاته، ص ٤٤٣، نقلا عن سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣٠٥، الصادر بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٣٦ هـ - ١٧ حزيران/ يونيو ١٨٢١م، ص ٣٧، ومؤلف مجهول، **حسر اللثام عن نكبات الشام: وفيه مجمل أخبار الحرب الأهلية المعروفة بحوادث سنة ١٨٦٠، مع تمهيد في وصف البلاد الجغرافي والسياسي** (القاهرة: { د.ن}، ١٨٩٥)، ص ٤٤.

[١٢٩] المصدر ذاته ، ص ٤٤٣، نقلا عن سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣٠٨، الصادر في أواسط ذو الحجة ١٢٣٩هـ ، ١٠ آب/ أغسطس ١٨٢٤م، ص ١١٨.

[١٣٠] المصدر ذاته ، ص ٤٤٣، نقلا عن سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣٠٥، الصادر في أواخر شعبان ١٢٣٦ هـ - ٣ أيار/ مايو ١٨٢١، ص ٣٦.

[١٣١] المصدر ذاته ، ص ٤٤٣، نقلا عن سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٣٠٣، الصادر في رجب ١٢٣٤ هـ - ٢٦ نيسان/ أبريل ١٨١٨، ص ١٤، و المصدر ذاته ، ص ٤٤٣، نقلا عن سجل محكمة القدس الشرعية، رقم ٢٩١، الصادر في أواخر رجب ١٢٢٢ هـ - ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٠٧، ص ٣٩

[١٣٣] بازيلي، قسطنطين، مرجع سابق، ص ١١٢

ويؤكد المؤرخون أن فلسطين استقبلت المصريين كمنقذين من نير الباب العالي، حيث وصلت الحملة البرية إلى مدينة حيفا الواقعة على مقربة من عكا دون أي مقاومة. علما أن مسيحيي فلسطين خشوا من اضطهاد أشد من ذلك الذي وقع عليهم في عهد عبد الله باشا. غير أن الفرحة غمرتهم عندما أعلن فور دخول الحامية المصرية مدينة عكا الأمر التالي، والذي وجهه إبراهيم باشا إلى "المنلا"؛ أي القاضي الأعلى وشيخ مسجد عمر، والنائب وكل السلطات. وينص الأمر على الآتي:

في القدس معابد واديرة واماكن للحج تأتي إليها من أبعد البلدان كل الشعوب المسيحية واليهودية من مختلف الطوائف الدينية. وكانت ترهق هؤلاء الحجاج إلى الآن ضرائب ضخمة في أداء نذورهم وفرائض دينهم. ورغبة منا في استئصال هذا العسف، نأمر كل فتسلمى ايالة صيدا وسنجقى القدس ونابلس بإلغاء هذه الضرائب على كل الطرق بلا استثناء. يقيم في أديرة القدس وكنائسها رهبان ومتعبدون لقراءة الإنجيل وأداء الطقوس الدينية لمعتقداتهم. والعدل يقتضي أن تعفى من كل الضرائب التي فرضتها عليها السلطات المحلية بشكل تعسفي. ولهذا نأمر بأن تلغى إلى الأبد كل الضرائب التي تجبى من أديرة ومعابد كل الشعوب المسيحية المقيمة في القدس من يونانيين وفرنجة وأرمن وأقباط وغيرهم، وكذلك الضرائب القديمة والجديدة التي يدفعها الشعب اليهودي. ومهما كانت الذريعة أو التسمية التي تؤخذ بها هذه الضرائب هدية عادية وطوعية أو إلى خزينة الباشوات أو في مصلحة القضاة والمتسلمين والديوان وما شابه ذلك، فإنها جمعيا ممنوعة معنا باتا. وتلغى على حد سواء الكفارة التي تجبى من المسيحيين عند دخول كنيسة السيد المسيح أو عند التوجه إلى نهر الشريعة (الأردن). وعليكم، ما إن تقرأ هذا البيورلدى (الأمر)، أن تسارعوا إلى تنفيذه كلمة كلمة وتوقفوا فورا جباية كل الضرائب المذكورة أعلاه وغيرها من الضرائب القائمة على العادة وكل مطلب من أديرة القدس ومعابدها العائدة إلى مختلف الشعوب المسيحية واليهودية، شأن الكفارات، كأمر مناف للقانون. بعد إعلان هذا الأمر سيعاقب بصرامة كل من يطلب أقل إتاوة من المعابد والأديرة المذكورة والحجاج؛ ولتنفيذه أصدرنا هذا البيور لدى عن ديوان (مجلس) قيادتنا العليا.[١٣٤]

وهذا ما يؤكد عليه الكاتب أبو جابر من خلال مخطوطة لراهب يوناني يدعى "اسبيريدون"، كان يرأس دير مار سابا، وسميت بـ"حوليات فلسطين ١٨٢١-١٨٤١". ويبرر الكاتب رجوعه إلى هذه المخطوطة قائلا: "وعلى الرغم من أن ذلك قد خالطه بعض التعاطف مع وجهة نظر أخوية القبر

[١٣٤] المصدر ذاته، ص ١١٤

المقدس اليونانية التي كان اسبيريدون عضوا فيها، فإن من المفيد إعطاء فكرة عن الخواطر التي كانت تراود أذهان السكان في القدس في تلك الأيام القلقة والمليئة بالمفاجآت".[١٣٥]

ويشير الراهب إلى أن سكان القدس على اختلاف أديانهم وطوائفهم احتفلوا بسقوط عكا في يد إبراهيم باشا، واستمروا في إظهار مشاعر الفرح مدة خمسة أيام متتالية. حيث ازدانت مدينة القدس بالأنوار والمشاعل وعزفت الموسيقى ورقص الناس في كافة شوارع وأحياء المدينة. علما أن الجميع فرح لأن انتصار إبراهيم باشا يعني الحرية للجميع، غير أن المسلمين وحدهم لم يتمكنوا من إخفاء حزنهم، ولو أنهم رقصوا مع الآخرين. ويرجع أبو الجابر ذلك إلى معرفتهم الجيدة بأسلوب حكمه في مصر، القائم على الطريقة الأوروبية، والبعيدة عن التعاطف الديني، علما أنه خارج على السلطان الذي يعتبرونه الخليفة، إضافة إلى أنه صادر الأسلحة من أهالي القدس، وجند أبناءهم في الجيش.[١٣٦]

ويرجع بازيلي تسامح إبراهيم باشا إلى عاملين هما:[١٣٧]

١. ضمان حب مسبق له من قبل السكان المسيحيين الكثيرين في جبال لبنان، الذين اعتبرهم دعامة وسندا لطموحاته.
٢. علمته التجربة في كل من مصر وشبه الجزيرة العربية، أن التعصب الديني هو أول شرط لخضوع المسلمين للسلطة الشرعية، ولنجاح تحولات النظامين الحكومي والعسكري.

في حين اشار الكاتب أحمد القضاة إلى أن ذلك يعود لرغبته في كسب ود الدول الأوروبية وضمان عدم وقوفها إلى جانب السلطان، ولذلك أكد لقناصل الدول الأوروبية أنه سيأخذ بعين الاعتبار مصالحهم في المناطق التي سيطر عليها، وتعامل مع الطوائف غير المسلمة معاملة حسنة وأفضل من معاملة العثمانيين.[١٣٨]

وخلال فترة حكم المصريين، بين عام ١٨٣١ إلى ١٨٤١، تمتع المسيحيون بحقوق متساوية بالسكان المسلمين. حيث تم فرض الضريبة على المسلمين لأول مرة، وألغيت الضرائب التي كانت تجبى من الحجاج المسيحيين عند زيارتهم الأماكن المقدسة المسيحية بشكل تام وقاطع، إضافة إلى كافة الضرائب والرسوم العثمانية التي كانت تفرض على الكنائس والأديرة وعامة الشعب المسيحي ومنها العوائد السنوية، ورسم العبودية، ورسم الغفر، والخراجة. وأمر الباشا السلطات المدنية بالابتعاد عن حل القضايا الخلافية بين المسيحيين والمسلمين في المحاكم الدينية، وأن تحكم بالعدل بين المواطنين دون التمييز بين الأديان.

---

[١٣٥] أبو جابر، رؤوف سعد، مرجع سابق، ص ٢٤
[١٣٦] المصدر ذاته، ص ٢٤- ٢٥
[١٣٧] بازيلي، قسطنطين، مرجع سابق، ص ١١٧
[١٣٨] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٤٤

كما أمر إبراهيم باشا المسيحيين بأن يرتدوا العمائم البيضاء وأي ملابس يرغبون فيها دون التقيد في لون محدد، وتجول على الخيول في دمشق، علما أنه كان في عهد الباب العالي، يمنع على المسيحيين ارتداء الألوان الزاهية عدا الأسود، ووضع العمائم على رؤوسهم، فأثار ذلك غضب المسلمين في دمشق.[١٣٩]

واعرب قسطنطين بازيلي :

إن علماء وفقهاء دمشق، الذين أهانتهم عمائم المسيحيين البيضاء بدرجة لا تقل عن سواد الناس، تجاسروا على سؤال إبراهيم عن كيفية التمييز والحالة هذه بين المؤمن والكافر، لكي لا يرتكب اثم عند إلقاء التحية المباركة (السلام عليكم) التي لا تجوز لكافر حسب الشريعة. بيد أن ابراهيم، الذي قلما كان يهتم بهذه الدقائق الدينية، ولكنه كان يعرف تاريخ الإسلام أفضل من علماء الدين، أجاب بصورة قاطعة أن الخلفاء الأوائل، دعاة الشريعة، كانوا أنفسهم يرتدون عمائم سوداء بسيطة عوضا عن هذه العمامات العجيبة والملونة التي تتزين بها الآن رؤوس مفسري الشريعة، وأنه تجب معرفة المسلم في المسجد فقط، والمسيحي في الكنيسة، أما خارج المسجد وخارج الكنيسة فلا فرق بينهما في نظره.[١٤٠]

واكد أبو جابر على ذلك مشيرا إلى أنه خلال حكم إبراهيم باشا، ألغيت العادات التي كانت سارية بالنسبة لركوب الدواب، وألوان الملابس، ومنعت الرشوة أو أخذ أي مال بدعوى العوائد أو ضريبة الغفر، وتم إلغاء نظام الجزية، وفرض على النصارى الخراج مقابل التجنيد لدى المسلمين. كما سمح للأجانب البيع والشراء داخل البلاد.[١٤١]

---

[١٣٩] بازيلى، قسطنطين، مرجع سابق، ص ١٦٣

[١٤٠] المصدر ذاته ، ص ١٦٤

[١٤١] لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام، ١٨٣١-١٨٤١، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٣، ص ١٥٣-١٩٠، نقلا عن أبو جابر، رؤوف سعد، مرجع سابق، ص ٢٧

وفي هذا الخصوص ينوه القضاة: "وعمل على إشراكهم في إدارة القدس، فبعد إنشاء مجلس الشورى ضمَ أعضاء من النصارى[١٤٢]، كما أعفى النصارى من عادة النزول عن الدابة إذا ما صادفوا مسلماً في طريقهم، وسمح لهم لبس الحذاء الأحمر، وقبل ذلك كانوا يجبرون على ارتداء الملابس السوداء والزرقاء[١٤٣]، كما سمح لهم بحمل السلاح"[١٤٤] [١٤٥]

غير أن تسامح إبراهيم باشا الديني ساهم في زيادة حقد القبائل العربية عليه، وخصوصا أنه أعفى المسيحيين من الأتاوة عند زيارة الأماكن المقدسة وساوى المسلم بالمسيحي فيما يتعلق بالضريبة، وأعفى المسيحيين من التجنيد، معتقدا أنه عن طريق الخطوات السابقة سوف يلجم تعصب المسلمين، ويضعف الشعور الديني لديهم، وهو أساس النفوذ السياسي للسلطان. غير أن حساباته كانت خاطئة لأنه أثار في القبائل العربية السورية المزيد من الشعور الديني المهان والإخلاص للسلطان.[١٤٦]

وأدى ذلك إلى قيام عدة ثورات في مناطق مختلفة من فلسطين بتحريض من الباب العالي والمحافظين في البلاد الذين أخذوا عليه وعلى أبيه محمد التعاون مع الدول الأوروبية، والمساواة التي طبقها بين المسلمين والمسيحيين واليهود.

وخلال فترة حكم إبراهيم باشا حدث في فلسطين زلزال قوي أودى بحياة الكثيرين، ومجاعة، وانتشر مرض الطاعون، مما ساهم في وجود حالة من عدم الاستقرار. كما ساهمت المساعي والجهود الدبلوماسية والعسكرية التي قامت بها كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وهنغاريا وألمانيا بحجة مساعدة السلطان لإعادة بسط سيطرته على بلاد الشام وفلسطين من جديد، في نهاية المطاف، إلى شن حرب على الحكم المصري في فلسطين والقضاء عليه في عام ١٨٤٠. ويعتقد أبو جابر: "لا شك في أنهم تنفسوا الصعداء عندما شاهدوا الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا ينسحب من ديارهم في نهاية ١٨٤٠ بعد أن قضى مدة عشر سنوات حاكما في ربوعهم، إلا أنه من الضروري أن نشير مع ذلك كله إلى التغيير الكبير الذي أحدثه الوجود المصري في بلاد الشام، وعلى الأخص بالنسبة إلى الوجود المسيحي في القدس".[١٤٧]

---

[١٤٢] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٤٧، نقلا عن نوفل نعمة الله نوفل، **كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام**، أوجزه جرجي يني؛ قدم له وحققه وأعد ملاحقة وفهارسه ميشال أبي فاضل وجان نخول (طرابلس، لبنان: جروس برس، ١٩٩٠)، ص ٢٩٥.

[١٤٣] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٤٧، نقلا عن James Finn, Stirring Times, 2 vols. (London: K. Paul and Co., 1878), p. 201.

[١٤٤] المصدر ذاته، ص ٤٤٧، نقلا **عن المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير**، ج ٢، ص ٤٨٤، وألكسندر وليم كنغليك، **رحلة كنغليك إلى المشرق، ١٨٣٤- ١٨٣٥**، نقلها إلى العربية محمود عابدين (عمان: جمعية المطابع التعاونية، ١٩٧١)، ص ٦٢؛ وبعد الثورة الفلسطينية جمعت الأسلحة منهم، انظر: اسبيريدون، "حوليات فلسطين (١٨٢١ – ١٨٤١)، ص ٩٠.

[١٤٥] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٤٧

[١٤٦] بازيلي، قسطنطين، مرجع سابق، ص ١٦٤-١٦٧

[١٤٧] أبو جابر، رؤوف سعد، مرجع سابق، ص ٣٤

ومع انتهاء الحكم المصري عام ١٩٤٠ عاد الباب العالي ليحكم سورية من جديد، لكن هذه المرة بمساعدة الدول الغربية. وبمجرد عودة حكم السلطان إلى سورية تفجرت فيها الفوضى التي لجمت بصعوبة في عهد الحكم المصري. وتمت ملاحقة المسيحيين، وخصوصا في المناطق ذات الأغلبية المسلمة.

ومع عودة الباب العالي إلى الحكم من جديد بدأت المرحلة الثالثة من موقف الدولة العثمانية من النصارى (١٨٤٠ – ١٩١٧)، وبموت السلطان محمود في عام ١٨٣٨، وتولي عبد المجيد مكانة؛ كان لا بد له من إعادة النظر في الأوضاع التي تعيشها الإمبراطورية، وخاصة لمواكبة النهج الجديد والحديث الذي استخدمه الحكم المصري في بلاد الشام وفلسطين. وهذا دفعه إلى طلب المساعدة من الدول الغربية بهدف التغلب على الحكم المصري. وبالتالي أصدر عبد المجيد في بداية عام ١٨٣٩ الخط الشريف (خط شريف كولخانة)، الذي اعتبر بداية عصر التنظيمات في الدولة العثمانية. وأهم ما نص عليه هذا الخط ضرورة صون حياة وشرف وممتلكات الرعايا بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. وحسب أبو جابر هذا زاد من غضب مسلمي القدس الذين شعروا أنهم أقلية. كذلك سمح هذا الخط للدول الغربية التي كانت تتنافس على أخذ مواقع لها في القدس بالحصول على المزيد من الامتيازات، من خلال إعلان الحماية على الطوائف المسيحية المختلفة واليهودية، إضافة إلى بدء عصر تأسيس القنصليات وشراء العقارات من قبل الأجانب.[١٤٨]

واشار فلاديمير لوتسكي إلى الآتي: "واجه بيان كلخانة السلطاني رغم اعتداله وإنصافه حلوله، مقاومة عنيفة من جانب الإقطاعيين الأشد رجعية وكبار الموظفين وممثلي رجال الدين. ولم يتحرج السلطان عبد المجيد نفسه من إبداء استيائه من الإصلاحات المرسومة، إذ إنه كان وقع على البيان مكرها".[١٤٩]

وفي حين يبرر الكاتب قسطنطين بازيلي تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدول العثمانية بقوله: "إن تقصير وعجز الحكام الجدد وحتى رغبتهم جزئيا في جذب عطف أبناء عقيدتهم بالمساهمة في الانفعالات المضطربة في الشعب بررت تماما تدخل ممثلي الدول المتحالفة في شؤون الإدارة الداخلية، حينما برزت ضرورة درء المصائب التي تهدد المسيحيين. والتدابير الجريئة والحاسمة، التي اتخذتها القنصليات في حالات كثيرة، كانت تخل بحقوق السلطة الشرعية، ولكن السلوك الإجرامي لممثلي هذه السلطة بررها".[١٥٠] مؤكدا على صدور قرار من البعثة الروسية في القسطنطينية يؤكد على ضرورة حماية ورعاية المسيحيين السوريين مع التشديد على ضرورة

---

[١٤٨] المصدر ذاته ، ص ٣٩-٤٠

[١٤٩] لوتسكي، فلاديمير، مرجع سابق، ص ١٥٠

[١٥٠] بازيلي، قسطنطين، مرجع سابق، ص ٢٨٥

استمرار الامتيازات التي تمتعت بها الكنيسة تحت الحكم المصري، وخصوصا في القدس، ومنع أي غرامة تفرض على الأديرة والحجاج.[١٥١]

وبناء على هذا الخط الشريف سمحت الدولة للمسيحيين بإعادة ترميم الكنائس والأديرة التي خربت أو حرقت على أيدي المسلمين، ومنحت المسيحيين حرية الدخول إلى كنيسة القيامة دون دفع رسوم كما كان في السابق، كما سمح بإعادة فتح البطريركية اللاتينية في القدس من جديد سنة ١٨٤٧.[١٥٢]

وفي سنة ١٨٥٦، وتحت ضغط الدول الأوروبية التي ساعدت السلطان عبد المجيد في حرب القرم، التي وقعت بين الدولة العثمانية وروسيا، أعلن السلطان فرمانا آخر عرف باسم "الخط الهمايون" أو "خط التنظيمات الخيرية". وشدد هذا الخط على ضرورة توفير المساواة لجميع رعايا الدولة بغض النظر عن دينهم أو عرقهم.[١٥٣]

وبناء عليه سمح للمسيحيين ببناء الكنائس بعد أن يعرض مخططها الهندسي على الباب العالي لكي يتم قبولها، ومنع استعمال الكلمات التي تحط من قيمة غير المسلمين، حيث تشير السجلات الشرعية في القدس إلى النصارى بالهالك عند الموت[١٥٤]. كما سمح للمسيحيين الدخول في المعاهد الحكومية العلمية وجميع الوظائف الحكومية والخدمة الجندية. وأكد القرار على حماية حرية الاعتقاد حيث لا يجبر أحد على تغيير دينه، إضافة إلى إدخال تعديل هام في إدارة الكنيسة والملة المسيحية، بحيث تصير ليس بواسطة الإكليروس فحسب، بل من خلال مجلس مختلط يتألف من روحانيين وعلمانيين منتخبين.[١٥٥] كما إن هذا الخط حصر اختصاصات رجال الدين من الطوائف المسيحية المختلفة بالقضايا الروحية والأحوال الشخصية فقط. وحول الحكم والفصل في القضايا الجنائية والمدنية إلى المحاكم المختلطة.[١٥٦]

ورغم صدور هذه التنظيمات التي نصت على المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين، قامت الحكومة العثمانية نفسها بغض النظر عن العديد من الشكاوى التي تصل إليها عن مخالفة التنظيمات.[١٥٧] كما لقي هذا الفرمان معارضة شديدة من المسلمين القاطنين في الدولة العثمانية باعتباره تعديا على الشريعة الإسلامية وحقوقهم الأساسية.

---

[١٥١] بازيلي، قسطنطين، مرجع سابق، ص ٢٨٥
[١٥٢] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٥٢
[١٥٣] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٥١٢
[١٥٤] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٥٤
[١٥٥] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٥١٢
[١٥٦] كواترت، دونالد، مرجع سابق، ص ٣١٢
[١٥٧] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٥٤

كما صدر في عام ١٨٦٩ قانون التبعية العثماني الذي شدد على اعتبار جميع القاطنين في الولايات العثمانية المختلفة، وبغض النظر عن دينهم وعرقهم عثماني الجنسية، وهذا حدد علاقة الأفراد في الدولة لاحقا؛ وخصوصا رجال الدين اليونان.

(و) تغير قوانين الملكية ونشوء الأديرة والكنائس:

بعد سقوط القسطنطينية سنة ١٤٥٣ في أيدي الأتراك، ومنح السلطان محمد الفاتح المسيحيين بشكل عام والأرثوذوكس بشكل خاص امتيازات وصلاحيات عديدة، ضمن نظام الملل، اتجه البطريركي الأورشليمي أثاناسيوس الرابع (١٤٥٢-١٤٦٢) إلى القسطنطينية، وقدم الطاعة للسلطان، وعرض عليه العهود المختلفة التي أعطاها العرب المسلمون للنصارى من أيام النبي محمد، والخليفة عمر بن الخطاب بعد فتح القدس، والمعروفة بالعهدة العمرية، وطلب منه تثبيت حقوق الأرثوذوكس في الأماكن المقدسة؛ فمنحه السلطان فرمانا ينص على حماية البطريرك والرهبان في المدينة المقدسة، ويمنع التعدي عليهم من قبل الغير، ويحافظ على الطائفة الأرثوذوكسية.[١٥٨]

وفور وقوع بلاد الشام ومصر في يد الأتراك، جاء السلطان سليم إلى القدس، واستقبله البطريرك عطا الله؛ فمنحه فرمانا سلطانيا سنة ١٥١٧م، نظير العهدة العمرية، اعترف له فيه بحق سيادة بطريرك الروم الأرثوذوكس على المزارات المقدسة، وأعطى الحرية التامة للأرثوذوكسيين ليقيموا صلواتهم بلا معارضة.[١٥٩] [١٦٠]

وفي عام ١٥١٩ جلس سليمان القانوني على عرش السلطنة، فأقر العهود التي منحها والده سليم، وزاد عليها أن للبطريرك الأرثوذوكسي الحق بإجراء حفلة سبت النور وترميم القيامة ودق أجراسها. كما أخذ مفاتيح كنيسة القيامة من البطريرك الأرثوذوكسي وأعطاه لعائلة "نسيبة" من مسلمي القدس لحراسة باب الكنيسة. وما زال أبناء هذه العائلة يتوارثون هذا الامتياز.[١٦١]

ويؤكد المؤلفان خوري ما يلي: "وأعطى السلطان للبطريرك عطا الله عدا الفرمان الذي ذكرناه عدة خطوط شريفة بشأن دير مار إلياس وأملاكه سنة ١٥٣٠، وبشأن دير مار سابا وأملاكه سنة ١٥٣٣ ولأجل عدم معارضة الرهبان الأرثوذوكس في بساتينهم وكرومهم سنة ١٥٣٤ مما يدل على أن الرهبان العرب في عهد المماليك كانت لهم أملاك وقفية".[١٦٢] علما أن العديد من الكتاب اليونان

---

[١٥٨] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص١٠١

[١٥٩] المصدر ذاته، ص١١٠-١١١، نقلا عن كتاب تاريخ كنيسة أورشليم في الاربعة القرون الاخيرة، اثينا، ١٩٩٠، ص ٦٣-٦٥ ، وكتاب تاريخ خريسوستومس، ص ٤٥٩

[١٦٠] **ملحق رقم (٢): نص الفرمان السلطان سليم الذي سلمه للبطريرك عطا الله، بطريرك الملة الأرثوذكسية، بتاريخ ١٥١٧م / ٩٢٣ هـ**

[١٦١] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ١١٤-١١٥

[١٦٢] المصدر ذاته، ص١٠٣، نقلا عن كتاب تاريخ كنيسة أورشليم، تأليف خريسوستومس، ص ٤٦٥

الـذين أرخـوا تلـك الفتـرة ادعـوا أن الكنيسـة الأرثوذوكسـية العربيـة آنـذاك، أي قبـل سـيطرة اليونـان عليها، كانت فقيرة جدا، ولا تملك حتى قليلا من المال لشراء خبز القربان.

وترجـع معظـم المؤلفـات العربيـة إلـى أن نشـوء الصـراع علـى الأمـاكن المقدسـة، كأحقيـة امتلاكهـا لطائفـة دون أخـرى، وأولويـة الـدخول إليهـا وإقامـة الشـعائر الدينيـة فيهـا، بعـد هيمنـة البطريـرك جرمـانوس اليونـاني الجنس علـى كرسـي البطريركيـة الأرثوذوكسـية العربيـة الأورشـليمية. علمـا أنـه عمل جاهدا وبشكل دؤوب علـى نفاذ جنسه إلـى المناصـب العليـا فـي البطريركيـة، وبالتـالي سـيطروا تدريجيا على كافة مقاليد السلطة فيها، سواء أكانت روحية أم إدارية مادية. ونتيجة توالي بطريرك من أصل غير عربي "وطني" سدة البطريركية، وسعيهم المتواصل إلى يوننتها (أي جعلها يونانية)، دخلت الكنيسة في صراعات كثيرة. وساهم ذلك في تحقيق مساعي كل من اللاتين والأرمن بشكل خـاص، عبـر الحقبـات العثمانيـة المتتاليـة، لنيـل حقـوق متسـاوية تقريبـا مـع الأرثـوذوكس فـي امـتلاك وإقامة الشعائر الدينية، والإشراف على هذه الأماكن المقدسة، وخصوصا في كنيسة القيامة.[١٦٣]

كما يمكن إرجاع ذلك إلى أطماع الدول الغربية في السيطرة على الأماكن المقدسة، وخصوصا كلا مـن فرنسـا التـي اعتبـرت نفسـها منـذ سـنة ١٥٣٦ حاميـة اللاتـين فـي الأراضـي المقدسـة، وروسـيا القيصرية التي اعتبرت نفسها حامية الأرثوذوكسية في الشرق والبلاد السلافية.

وينـوه شـحادة ونيقـولا خـوري فـي هـذا الخصـوص: "... فـدخلت الكنيسـة الأورشـليمية فـي دور جديـد؛ دور المشاحنات والمخاصمات على أماكن الزيارة؛ لأن اللاتين الذين لم يكن لهم حق السيادة على تلـك الأمـاكن لكـونهم غربـاء، بـل لـم يكـن ليجـوز لهـم زيارتهـا إلا مـع مفـوض مـن قبـل البطريـرك الأرثوذوكسـي، لمـا رأوا اليونـان، وهـم غربـاء أيضـا، قـد تولـوا الرئاسـة العليـا، واسـتبدوا بهـا، وحصـروها فـي عنصـريتهم، اعتقـدوا أنـه يجـوز لهـم هـم أيضـا ان يشـاركوهم فـي حـق امـتلاكهم، فصاروا ينازعونهم عليها منذ ذلك الوقت، وظلت نيران هذه الحرب المقدسة!".[١٦٤]

ويؤكـد علـى ذلـك ابـو جـابر؛ مشـيرا إلـى تفـاقم الخلافـات بـين الطوائـف المسـيحية المختلفـة مـن الأرثوذوكس واللاتين والأرمن والأقباط والأحباش والإفرنج، وفي مرحلة متقدمة الروم الكاثوليك؛ للسيطرة وامتلاك الأماكن المقدسة. وعليه كانوا يتبارون في رشوة الأتراك. ويعتقد الكاتب انهم: "كانوا دائما يحاولون الحصول على امتياز ما لأنفسهم أو لأخذه من منافسيهم، وكل فئة كانت تقوم

---

[١٦٣] قزاقيا، خليل، (١٩٢٤)، **تاريخ الكنيسة الرسولية الأورشليمية**، مصر، مطبعة المقتطف والمقطم، وأبو جابر، رؤوف سعد (٢٠٠٤)،**الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، والقضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، والأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، و خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق.

[١٦٤] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص١١٨

بالوشاية عن أي أخطاء يرتكبها الآخرون، مثل إصلاح كنيسة سرا، أو استمرار مسيرة امتدت أكثر من الحدود المرسومة، أو أن حاجا زائرا دخل في باب غير الباب المخصص عادة لدخوله".[١٦٥]

ومما عزز استمرار هذا الصراع العقيم، رغبة الأتراك في الاستفادة منهم وجني الأرباح المادية؛ فعائدات متسلم القدس السنوية من المسيحيين، كانت تزيد على المائة ألف قرش (حوالي أربعة آلاف جينة ذهبا).[١٦٦] كما ساعدت الرشاوى التي كانت تدفع للحكام العثمانيين في إذكاء حدة الخلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة. علما أن موقف السلاطين من ذلك كان متناقضا وغير ثابت عبر زمن، وخصوصا مع استمرار تدخل الدول الغربية في شؤونها الداخلية، والعمل في نظام الامتيازات الذي منحه العثمانيون لهذه الدول، والذي تطور لاحقا نتيجة انحطاط الدولة العثمانية ليشمل حماية الأقليات المسيحية.

ويؤكد الكاتب غنادري على ذلك: "استغلت القيادة السياسية العثمانية، الفاسدة والمفسدة، هذه الأوضاع حتى الثمالة واستفادت منها. إذ ناورت بين مختلف الإرساليات والكنائس الشرقية والغربية ودولها الأوروبية الراعية، واستنفذت الجميع في طلب الرشوة لتقرر لصالح هذا أو ذاك، وحتى تجيز انتخاب هذا البطريرك أو ذاك وتمنحه هذا الامتياز أو ذاك".[١٦٧]

ويحفل تاريخ العثمانيين برشوة السلاطين ورؤساء الوزارات والباشوات المحليين بأموال طائلة من قبل رجال الدين على اختلاف طوائفهم. وذلك بهدف الحصول على شرعية الانتخاب والترشح، وشرعية الحقوق على كنائس ومزارات، وملكيتها وحق ترميمها.

كما ساهمت الخلافات بين الطوائف، كمن سيعيد ترميم كنيسة القيامة بعد أن حرقها الأرمن سنة ١٨٠٨، أو من سينفرد في القيام بالحفلة الخاصة بيوم سبت النور، وغيرها الكثير، في تعزيز جو الفساد الذي كان سائدا في العصر العثماني. حيث يشير أبو جابر: "ومن الملاحظ أن هذه المعركة، مثل ما سبقها وما لحق بها من معارك، إنما كانت بين الرهبان الذين يسيطرون على البطريركية والأديرة، وكانوا من جنسيات بلدان مختلفة، منها اليونان وأرمينيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بينما لم يكن للعرب من أتباع الكنائس المختلفة أي دور حقيقي سوى رفع الصوت عندما يتم تأليب واستنهاض همتهم بداعي أن اعتداء قد حصل على المقدسات والمزارات الخاص بطائفتهم".[١٦٨]

---

[١٦٥] أبو جابر، رؤوف سعد (٢٠٠٤)، **الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١١

[١٦٦] المصدر ذاته، ص١٢

[١٦٧] غنادري، سميح، مرجع سابق، ص ٤٤٨

[١٦٨] أبو جابر، رؤوف سعد، مرجع سابق، ص١٥-١٦

كما أخذ السفراء الأجانب يهددون السلطان في الآستانة بقطع علاقاتهم الخارجية مع السلطنة إذ لم يمنحهم السيطرة على الأماكن المقدسة. ويرجع هذا التنافس الشديد بين الدول الغربية والكنائس المختلفة إلى رغبة هذه الدول في احتلال مواقع متقدمة دينية وسياسية وعسكرية في الدولة العثمانية، التي بات يطلق عليها آنذاك اسم "الرجل المريض". لاحقا أدى ذلك إلى تفتيت هذه الإمبراطورية وتقسيمها بينها. وهكذا انتزعت الأماكن المقدسة من الوطنيين، وتم تقسيمها بين الطوائف المختلفة، التي تنتمي إلى جنسيات أجنبية وغريبة عن قيم وعادات وثقافة الشعب المسيحي في فلسطين.

وآنذاك كان نظام ملكية الأرض في الأقاليم العربية معقدا، حيث قسمت الدولة العثمانية جميع الأراضي إلى ثلاثة أصناف خلال القرن السادس عشر إلى الثامن عشر، وهي:[١٦٩]

١. الأراضي الأميرية (ميري) التي كانت ملك الدولة والباب العالي، وكانت أكثر أنواع الأراضي انتشارا. حيث عمل الأتراك على نزع الأراضي المشاعية التي كانت ملكا جماعيا للفلاحين والبدو عنوة، وتحويلها إلى أميرية، أي ملك للدولة، وجعلوها ملكية فردية عائدة إلى الإقطاعيين العشائريين (الأمراء والشيوخ). كما قسمت هذه الأراضي إلى نوعين؛ هما: الخاصات التي كان يتصرف بها السلطان نفسه وينتفع منها. والإقطاعيات العسكرية، التي كانت تعطى للفرسان مدى العمر لقاء تأديتهم الخدمة العسكرية.
٢. أراضي الأوقاف التي تعود إلى المؤسسات الدينية، وكانت ذات مساحات شاسعة، ومصدرها تبرعات الشعب، وهي معفاة من الضرائب. ويعتقد لوتسكي: "ويعتبر رجال الدين الإسلامي دعامة النظام الإقطاعي، وكان كبار الإقطاعيين يهبون العقارات الكبيرة للمؤسسات الإسلامية... لدعم النظام الإقطاعي".[١٧٠] كما كان الفلاحون يوقفون أراضيهم بهدف التخلص من بطش الإقطاعيين وضرائبهم الكثيرة؛ علما أن هؤلاء الفلاحين كان يحق لهم التصرف بهذه الأراضي حتى انقراض ذريتهم، وما كان عليهم سوى دفع الضرائب للأوقاف.
٣. الأراضي الخاصة أي الملك الصرف، وكانت قليلة جدا. وكانت الدولة تتقاضى على هذه الأراضي الخراج، الذي كان يبلغ نصف غلة الأرض أحيانا. كما كانت تجبي من غير المسلم علاوة على الخراج الجزية. كان يقوم على زراعة هذه الأراضي الفلاحون على أساس المحاصصة.
٤. الأراضي المشاعية التي كانت ما زالت موجودة في بعض الدول العربية بالرغم من محاولة الدولة العثمانية تحويلها إلى أراضٍ أميرية.

---

[١٦٩] لوتسكي، فلاديمير، مرجع سابق، ص ٩-١٣
[١٧٠] المصدر ذاته، ص ١٠

وتزيد تامار غوجانسكي في كتابها "تطور الرأسمالية في فلسطين" على هذا التصنيف الأراضي الموات "وهي الأرض القفر التي لا يمتلكها ولا يزرعها أحد". [١٧١]

ولكن في منتصف القرن التاسع عشر، ومع إعلان التنظيمات في فترتها الثانية سنة ١٨٥٦ (خط همايون)، وإصدار سلسلة من القوانين الجديد بعده، ومنها قانون الأراضي لسنة ١٨٥٨، الذي نص على حق تملك الأراضي وألغى نظام الإقطاعيات العسكرية وتبعية الفلاحين للفرسان، تمكن كبار الإقطاعيين من شراء هذه الأراضي من الدولة، في حين لم يتمكن الفلاحون من ذلك. [١٧٢]

وبالتالي لم تعد الأرض ملكا للسلطان والدولة كما في السابق، غير أن غوجانسكي تؤكد أن قانون الأراضي (الطابو) لا يعني مطلقا إلغاء ملكية الدولة للأرض. وهو يعني فقط إعطاء موافقة قانونية لجعل الأرض خاضعة للبيع والشراء، ولكنها تبقى من الناحية القضائية، أرض دولة تخضع لجميع القيود بما فيها دفع الضريبة من الغلة. [١٧٣]

ويشير أحمد سعد إلى أن أهم القوانين التي شملها الإصلاح هي: قانون الطابو، أي تسجيل الأراضي باسم الأفراد، وقانون الأراضي البور، والأراضي الميرية. [١٧٤] ويشير العديد من المؤرخين إلى أن الفلاحين الفلسطينيين الصغار كانوا يسجلون أراضيهم في الطابو باسم المالكين الكبار أو الأوقاف خوفا من دفع ضرائب كبيرة، ولعدم قدرتهم على دفع رسوم التسجيل في الطابو.

وكان الوضع الاقتصادي في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر مماثلا تماما للوضع الاقتصادي في الإمبراطورية العثمانية ككل، التي كانت ترزح تحت عبء التخلف الاقتصادي بسبب اتباعها وتمسكها بالنظام الإقطاعي. حيث قامت العلاقات الاقتصادية على أساس ملكية الأرض. وانحصرت ملكية الأراضي في هذه الفترة بكبار الإقطاعيين الموجودين في داخل فلسطين وخارجها، بينما كان يعمل الفلاحون فيها على أساس المحاصصة.

(ز) نظام الملل والوضع القانوني للطائفة الأرثوذوكسية خلال الحكم العثماني:

يعتبر عنصر الدين أحد مميزات وخصائص هوية الفرد في المجتمع العثماني؛ علما أن الأغلبية الساحقة لم تكن تميز بين الدين والانتماء العرقي. ويعطي الكاتب النمساوي كواترت مثلا على ذلك، قائلا: "ففي البلقان والأناضول مثلاً، كان عامة الناس يستخدمون لفظ "أتراك" عند الإشارة إلى المسلمين سواء أكان هؤلاء المسلمون أكراداً أم أتراكاً أم ألبانا (باستثناء العرب). ولايزال المسيحيون الصرب حتى اليوم يطلقون لفظ "تركي" على البوسني المسلم، علما ان مسلمي البوسنة

---

[١٧١] غوجانسكي، تامار (١٩٨٧)، **تطور الرأسمالية في فلسطين**، ط (لا يوجد)، حيفا، مطبعة الاتحاد التعاونية، ص ١٦

[١٧٢] لوتسكي، مرجع سابق، ص ١٦٠

[١٧٣] غوجانسكي، تامار، مصدر سابق، ١٧

[١٧٤] سعد، أحمد (١٩٨٥)، **التطور الاقتصادي في فلسطين**، ط (لا يوجد)، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر.

ينتمون إلى العرق السلافي. وكذلك العرب بصفة عامة يطلقون كلمة "تركي" على المسلمين الألبان والشراكسة الوافدين من خارج البلاد".[١٧٥]

ويؤكد المؤرخون أن السلطان محمد الفاتح بعدما فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣، أعطى كافة الطوائف المسيحية كالأرثوذوكسية والقبطية والأرمنية حكما ذاتيا في المسائل الدينية. واعتمد على نظام "الملل"، بحيث أصبح لكل "ملة" رئيس ورجال دين يتولون، إلى جانب الأمور الدينية، الفصل في العلاقات الشخصية بين أتباعها، إضافة إلى إدارة أملاك وأموال الكنائس والأديرة ومدارسها ومؤسساتها الاجتماعية، والثقافية، والقضائية، والتعليمية.[١٧٦]

وعلى هذا الأساس تشكل ما عرف بنظام الملل، الذي بني على أسس إسلامية؛ فمنح الحرية الدينية لكافة الطوائف بما يتفق مع الشريعة الإسلامية. وعندما استقرت الأوضاع في القسطنطينية، استدعى الفاتح رجل الدين "جينناديوس"، ونصبه بطريركا على البطريركية القسطنطينية الأرثوذوكسية، كما منحه الحماية والأمان لكافة النصارى القاطنين في القسطنطينية، وصلاحيات وامتيازات عدة، منها الفصل القضائي بين أتباعه.

وعليه يؤكد العديد من المؤرخين أن الكنيسة الأرثوذوكسية نالت في عهده رعاية خاصة، لأنها كنيسة الإمبراطورية السابقة، مما ساهم في زيادة ونمو نفوذ البطاركة والأساقفة الأرثوذوكس بشكل مطرد. كما أدى لاحقا إلى فساد السلطة الدينية وتحولها إلى سلطة بطش ونهب.

غير أن المؤرخ سميرنوف، ينوه إلى أن هذه الحقوق والامتيازات التي منحها السلطان للبطريرك غير ثابتة. وكان أول من انتهكها الفاتح نفسه، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها تحويل كنيسة القديسين إلى مسجد، وفرض الجزية والضرائب على البطاركة والإكليروس بعد أن كان أعفاهم منها. إضافة إلى ما عرف بضريبة عشر الأولاد، حيث أمر السلطان بأن يتم كل خمس سنوات اختيار أولاد بعمر السابعة أو أقل، ومن ذوي الصحة والجمال، وبمعدل العشر من السكان المسيحيين، لينضموا وينظموا في سلك الانكشارية. علما أن الأولاد يربون فيه على أساس الدين الإسلامي، ويمنعون من التعرف والتواصل مع ذويهم.[١٧٧]

كما إن خلفاء محمد الفاتح، لم يعطوا أي أهمية لهذه الامتيازات والحقوق؛ فجعلوها محدودة نوعا ما ومن ثم ألغوها نهائيا، أخذوا يضطهدون المسيحيين ويضغطون عليهم بكل الوسائل الممكنة. ومن الأمثلة على ذلك السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) الذي نسب انتصاراته مكافأة من الله، لإيمانه

---

[١٧٥] كواترت، دونالد، مرجع سابق، ص ٣٠٧

[١٧٦] فرسخ، عوني، مرجع سابق، ص ١٨٤-١٨٥

[١٧٧] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٤٩٦

بالإسلام. وبالتالي أجبر المسيحيين على الدخول في الإسلام، لتحقيق ذلك استولى على الكنائس وحرق الكتب المقدسة وأجبرهم بالقوة على الدخول في الإسلام، ومن يرفض كان يجلد ويقتل.[١٧٨]

وتعني كلمة (Millet) في اللغة التركية "أمَة"، في حين أن الصفة (Milli) تعني قومي أو شعب. واشتقت الكلمة التركية (Millet) من الكلمة العربية "ملَة". ويرجح أن أصل هذه الكلمة ليس عربيا، بل يرجع إلى كلمة (Mella) الآرامية، القريبة من كلمة (Melta) السريانية التي تماثل كلمة (Logos) اليونانية. علما ان كلمة "ملَة" لم توجد في العربية قبل الإسلام، ويرجح أنها أدخلت إلى العربية في الحقبة النبوية.[١٧٩] حيث وردت كلمة ملَة في القرآن الكريم خمس عشرة مرة، وهي تحمل معنى الدين.[١٨٠]

ويعتقد الاب كلداني ان "الملة جماعة تتألف من المواطنين المحليين لا من الأجانب خاضعة للباب العالي، لها ديانه محددة، ولا تنتمي إلى أصل عرقي واحد، وتكون وحدة سياسية اجتماعية مستقلة".[١٨١]

ويعتمد العديد من المؤرخين والكتاب التعريف الآتي للملة في العصر العثماني: هي جماعة دينية تنظمها رابطة مذهبية واحدة، بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو القومية، ويخضع أفرادها إلى زعيم ديني ينتخبه أفراد الملة، ويقترن تنصيبه بصدور البراءة السلطانية التي تمنح البطريرك حق إدارة شؤون الكنيسة وعدم التعرض للمسيحيين، كما تمنح رؤساء الطوائف حق رعاية شؤون رعاياهم العامة والشخصية، وحرية ممارسة شعائرهم الدينية.[١٨٢]

في حين ينوه الكاتب النمساوي، دونالد كواترت، إلى أن العثمانيين كانوا يقصدون بمصطلح ملة "العثمانيين غير المسلمين"، وهو تعبير حديث العهد واستخدمه السلطان محمود الثاني في أوائل القرن التاسع عشر. بينما يرجع استخدام هذه اللفظة إلى ما قبل القرن التاسع عشر لدى العثمانيين للتعبير عن المسلمين ضمن الإمبراطورية حصرا.[١٨٣]

كما يتطرق الكاتب أحمد القضاة إلى هذه القضية، مشيرا إلى أن المصطلح بزغ من القرآن الكريم حيث استعمل مصطلح "ملة" للإشارة إلى جالية ما قبل الإسلام، أي اليهود والنصارى. ولكن استخدم هذا المصطلح في العصور الوسطى للإشارة إلى المسلمين واليهود والنصارى. وتم لاحقا

---

[١٧٨] المصدر ذاته، ص٤٩٨

[١٧٩] الأب بودجي، فينسنزو، **المسيحيون خلال العصر العثماني الثاني (القرن السابع عشر) نشأة نظام الملل**، الفصل الثاني والعشرون، نشر في كتاب: **المسيحية عبر تاريخها في المشرق**، تحرير: حبيب بدر، سعاد سليم، جوزيف أبو نهرا، ط(١)، لبنان، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠١، ص ٦٥٥

[١٨٠] الأب بودجي، فينسنزو، مرجع سابق، ص ٦٥٥، نقلا عن Th. P. Hughes, Dictionary of Islam, London, Allen 1896, pp. 348-349; F. Buhl { E. Bosworth}, "Millah", EI, 2e ed., VII, 61.

[١٨١] الأب كلداني، حنا سعيد، ص١٠، نقلا عن Bateh: Les Chretiens de Palestine sous la domination ottoman, P, 114

[١٨٢] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٤

[١٨٣] كواترت، دونالد، مرجع سابق، ص ٣٠٨

استخدامه خلال العصر العثماني الذي سبق فترة الانحدار والإصلاح للتمييز بين المسلمين والذميين، حيث كان يطلق على المسلمين العثمانيين فقط، بينما كان يطلق على اليهود والنصارى مصطلح ذميين أو أهل الذمة. ولكن مع صدور خط التنظيمات عام ١٨٥٦، أصبح يشار بمصطلح الملة إلى جميع النصارى العثمانيين.[١٨٤]

ويؤكد الكاتب بنيامين برد أيضا على فكرة أن مصطلح ملّة هو تعبير حديث النشأة واستخدم في القرن التاسع عشر فقط. وعليه يستنتج أن نطام الملّة الذي يتغنى العثمانيون بتسامحه، هو أمر أتى متأخرا، وأسقط عبر مقارنة تاريخية، على مرحلة سابقة لا علاقة له بها.[١٨٥]

ولم يتم استخدام مصطلح ملة بمعنى القومية أو الأمة إلا في فترة متأخرة جدا من الحكم العثماني، وخصوصا بعد صدور قانون التبعية العثماني سنة ١٨٦٩، الذي نص على اعتبار جميع القاطنين في حدود الدولة العثمانية، مواطنين عثمانيين يحملون الجنسية العثمانية بغض النظر عن أصولهم العرقية، في حين اعتبر الأفراد غير التابعين لها أجانب.[١٨٦]

ولا يمكن الحديث عن مصطلح ملّة من دون التطرق إلى مصطلح ذميين أو أهل الذمة، الذي يقصد به المسيحيون واليهود بحسب القرآن الكريم. ويمكن القول إن صفة ملي توازي صفة ذمي؛ لأن ترجمة ملّة بالشعب أو الأمة لم تثبت في القرآن، بل هي تحمل معنى الدين.[١٨٧] علما أنه أطلق على غير المسلمين في السلطنة العثمانية مصطلح "أهل الذمة"، كما تم التعامل معهم على كافة الأصعدة وفق الشرع الإسلامي، الذي ينص على تقديم المسلمين الحماية والأمان لهم مقابل دفعهم الجزية.

ويعتقد الأب فينسنزو بوديجي: "بعد فتح القسطنطينية كانت الملل ثلاثا فقط: ملّة الروم، وملّة الأرمن، وملّة اليهود. وكان احتكام الذمَيين إلى "ملت باشي" أو الممثل الشرعي، يتم عبر البطريركين الأرثوذوكسي المسكوني والغريغوري الأرمني، إضافة إلى الناسي وهو المسؤول عن المجتمع اليهودي. مما يعني أن المعيار المميز داخل الدين المسيحي كان مجمع خلقيدونية الذي عقد في عام ٤٥١، وهو الخط الفاصل بين لاهوتيين في "الخريستولوجيا" بدلا من الاثنية أو الأمة. وبعد ذلك، أخذ عدد الملل بالارتفاع تدريجيا ليصل ١٤ ملّة".[١٨٨]

---

[١٨٤] القضاة، أحمد حامد إبراهيم (٢٠٠٧)، نصارى القدس (دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦٤-٦٧

[١٨٥] الأب بودجي، فينسنزو، مرجع سابق، ص ٦٥٦، نقلا عن B. Braude, "Foundation Myths of the Millet System", in B. Braude & B. Lewis ed., Christians and Jews in the Ottoman Empire, New York-London, Holmes & Meier, 1982, I, pp. 69-88

[١٨٦] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٦٧

[١٨٧] الأب بودجي، فينسنزو، مرجع سابق، ص ٦٥٦

[١٨٨] المصدر ذاته، ص ٦٥٧

وبالتالي قام المجتمع العثماني على الطوائف المختلفة، التي يرأسها البطريرك المسيحي أو الناسي (الأمير اليهودي)، بدلا من الأفراد. وهذا ساهم في انقسام سكان المدن إلى قسمين: مسلمين وغير مسلمين، غير أن هذا التقسيم بحسب خليل إينالجيك لم يكن يعبر عن التقسيم الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي والواقعي في المجتمع العثماني.

ويشير المؤرخ التركي، خليل إينالجيك الى التالي:

> *فقد كان التجار وأصحاب الحرف المسلمون وغير المسلمين ينتمون إلى طبقة واحدة ويتمتعون بحقوق واحدة، بينما كان التجار الأغنياء من اليهود واليونان والأرمن يلبسون ويتصرفون كالمسلمين. ومن حين إلى آخر كان السلاطين يحاولون تطبيق قواعد الشريعة، وذلك بإصدار مراسيم تمنع غير المسلمين من اللباس كالمسلمين وامتلاك العبيد وركوب الخيل، إلا أن هذه المراسيم لم تكن تطبق بالفعل. وكانت الأصناف الحرفية أيضا تحاول في بعض الأحيان أن تميز غير المسلمين بالاستناد إلى الشريعة، إلا أن هذا كان بدافع التنافس الاقتصادي.*[١٨٩]

كما إن أفراد الجماعات الدينية المختلفة كانوا يقطنون في حارات منفصلة عن بعضها في المدن، وتحت قيادة زعمائهم الدينيين. وكانت محلات أو دكاكين المسلمين منفصلة عن محلات المسيحيين واليهود. وفي الحارات المسلمة كان الزعيم الديني هو الشيخ، أما "الكتخدا" فكان بمثابة الممثل المدني لهم. وبالنسبة لغير المسلمين فقد كان يقوم بهذا الدور الإكليروس والحاخامات، الذين كانوا يمثلون جماعاتهم أمام الحكومة. ويمكن مشاهدة ذلك بوضوح في القدس العتيقة، حيث تنقسم الأحياء داخلها إلى الحي المسيحي الذي يطلق عليها اسم "حارة النصارى"، والحي الأرمني والحي الإسلامي. ولكن رغم هذه التسميات يؤكد الدكتور القضاة أن المسيحيين أقاموا في أحياء ومحلات المسلمين، كما إن المسلمين أقاموا في أحياء المسيحيين. واشتملت حارة النصارى على سوق يعرف بسوق النصارى إلى يومنا هذا، وضمن آنذاك عددا من الدكاكين التجارية التابعة للنصارى واليهود والمسلمين. حيث تشير السجلات العثمانية على سبيل المثال لا الحصر إلى وجود دكان للحاج محمد أسعد أفندي العلمي. كما أقام المسيحيون في أحياء المسلمين في باب العامود، ومنهم المعلم عيسى بن إبراهيم القسيس الرومي.[١٩٠]

---

[١٨٩] اينالجيك، خليل، مرجع سابق، ص ٢٣٣

[١٩٠] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٨١-١٨٤

ويعتبر دونالد كواترت تمركز الطوائف في أحياء خاصة دليلا على مدى التواصل الاجتماعي لهذه الطوائف. حيث قسمت أغلبية المدن الخاضعة للحكم العثماني إلى مناطق سكنية منفصلة يشار إليها بعبارة "الحي اليهودي" و"الحي المسيحي" أو "الحي الأرثوذوكسي"، و"الحي الإسلامي".[١٩١] غير أنه يعتقد أن توزع السكان في المدن لم يكن دائما ذا صبغة طائفية خلال الفترة الواقعة بين ١٧٠٠-١٩٢٢. واضاف كواترت: "ففي المقاطعات الأوروبية مثلا نجد أن المسلمين في مدينة ريسن Resen لم يكونوا يسكنون في أحياء خاصة بهم. في حين كان الوضع على عكس ذلك في مدينة أوهرد Ohrid".[١٩٢]

كما إن الأسر الثرية كانت تميل إلى السكن بالقرب من قصر السلطان، في حين أن الطبقات الاجتماعية الأخرى كانت موزعة توزيعا لا يعكس وضعها المعيشي أو الاقتصادي. واضاف: "وفي بعض أحياء أنقرة بقي المسلمون والمسيحيون يعيشون جنبا إلى جنب لعدة قرون...".[١٩٣]

غير أن المراجع التاريخية المختلفة تظهر وجود حي خاص بالبيزنطيين الأغنياء الأرستقراطيين يقع على مقربة من القصر السلطاني في إسطنبول، ويدعى حي الفنار. وقد كان أيضا مركز بطريركية القسطنطينية المسكونية، وكان لعائلات هذا الحي نفوذ سياسي داخل الدولة العثمانية، ونفوذ ديني، خصوصا فيما يتعلق بتعيين البطريرك؛ الزعيم المسيحي في الدولة العثمانية. ويكتب سميرنوف في إحدى الحواشي واصفا الفناريين، أي الذين يقطنون في الفنار بالآتي: "دعوا فناريين من اسم حي في القسطنطينية فنار سكنه بعد سقوط العاصمة بعض العائلات اليونانية الشريفة، وبانتقال مركز البطريركية إليه تقووا وأحرزوا الغنى وشكلوا من نفوسهم طبقة أعيان خاصة عرفت في محيط السكان اليونان باسم فناريين. وهؤلاء اجتهدوا بأن يكونوا ممثلين للجنس اليوناني، وكثيرا ما تدخلوا بالأعمال الكنيسة وأحدثوا مرارا تشويشا في البطريركية".١٩٤

أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للمسيحيين الأرثوذوكس بعد سقوط القسطنطينية، فيؤكد أغلبية المؤرخين أن السلطان محمد الفاتح أعطاهم حقوقا وامتيازات تفوق حتى تلك التي كانت لهم في عهد البيزنطيين. حيث يوضح سميرنوف ذلك قائلا: "فضلا عن ذلك فقد خول محمد الثاني حقوقا لبطريرك القسطنطينية لم تكن له في زمن الأباطرة البيزنطيين. فأعطيت له سلطة مدنية على المسيحيين لينظر في أمورهم بموجب القوانين اليونانية القديمة مستقلا عن المحاكم التركية. وأعطى له لقب ملة باشي (رأس القومية) بما يتفق ومكانة البطريرك الهامة في الإدارة المدنية".[١٩٥]

---

[١٩١] كواترت، دونالد، مرجع سابق، ص ٣١٤-٣١٥
[١٩٢] المصدر ذاته، ص ٣١٥
[١٩٣] المصدر ذاته، ص ٣١٥
[١٩٤] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٥٠٥
[١٩٥] المصدر ذاته، ص٤٩٥

واستنادا على ما سبق، أصبح البطريرك الأرثوذوكسي في عهد العثمانيين الحاكم والآمر داخل نطاق الملة فقط؛ فهو الذي يحكم ويفصل في القضايا المدنية التي تتعلق في المسيحيين فقط، وهو الذي يدير شؤون الكنيسة والقضايا الروحية فيها. بالتالي أصبحت قوانين العائلة والزواج والإرث والوصاية على القاصر وغيرها، من اختصاص البطريرك ومعاونيه.

أما على صعيد الدولة العثمانية ومحاكمها الإسلامية، فلم يكن يحق للمسيحي تقديم شهادته في المحكمة ضد مسلمين، وفي حال وقع خلاف بين مسيحي ومسلم، كان ينظر فيها القاضي التركي أي المسلم. وبما ان المسيحيين لا يحق لهم الشهادة أو حتى تقديم الإيضاحات، كان المسلم يربح القضية دائما. حيث يشكك سميرنوف في نزاهة الحاكم التركي الذي كان يحكم دائما لصالح المسلم ويضطهد المسيحي. ويعطي الكاتب الكثير من الأمثلة على ذلك ومنها على سبيل المثال لا الحصر القوانين الخاصة بإجبار المسيحيين على اعتناق الإسلام. حيث أوجد قانونان، الأول: يتعهد تخليص المسيحي من الحكم القضائي المحكوم عليه حتى ولو كان الحكم الصادر هو الإعدام، في حال رغب في اعتناق الإسلام. اما الثاني: الحكم بالإعدام على من يرتد عن الإسلام أو على من يشتمه فقط.[١٩٦] وبالتالي هذا فتح المجال أما القضاة للتلاعب في مصداقية الحكم، وإصدار أحكام مشددة على المسيحيين من أجل إرغامهم على الدخول في الإسلام.

بينما نوه دونالد كواترت إلى الآتي:

> *كان النظام القضائي حتى القرن التاسع عشر يعكس التعددية الطائفية. بمعنى أنه كان لكل طائفة دينية محاكمها الخاصة وقضاتها. ولكن المحاكم الإسلامية كانت أيضاً تنظر وتبت في أي قضية بين المسلم وغير المسلم باعتبار أن الولاية كانت بيد المسلمين. وعلى ذلك لم يكن جائزاً لغير المسلم أن يشهد ضد الفرد المسلم إلا في حالات استثنائية. كانت الدولة تتعامل مع مختلف الطوائف على الصعيد الرسمي من خلال رؤساء هذه الطوائف أو ممثليهم.*[١٩٧]

وعلى مدى قرون طويلة اضطهد العثمانيون المسيحيين من خلال إصدار قوانين مجحفة بحقهم، منها قانون إعدام المرتدين عن الإسلام إلى المسيحية ورفض شهادتهم أمام المحاكم المدنية، وقانون إعفاء المذنب المسيحي من جرمه مهما كان في حال اعتنق الإسلام؛ غير أن السلطان عبد المجيد

---

[١٩٦] المصدر ذاته، ص٥٠٦

[١٩٧] كواترت، دونالد، مرجع سابق، ص ٣١٢

(١٨٣٩-١٨٦١) في أواسط القرن التاسع عشر ألغى بعض هذه القوانين المجحفة بحق المسيحيين ومنها:[١٩٨]

١. ألغى في سنة ١٨٤٣ القانون الخاص بإعدام المرتدين من الإسلام إلى المسيحية.
٢. ألغى في سنة ١٨٥٤ رفض شهادة المسيحيين في المحاكم المدنية، ومنحهم حق تقديم الشهادة في القضايا الجنائية مع أو ضد المسلمين.
٣. ألغى في سنة ١٨٥٥ ضريبة الخراج وبدلها بالانخراط في الخدمة الجندية.

وتابع عبد المجيد هذه الإصلاحات بحيث مس النواحي الهامة والمختلفة في حياة المسيحيين؛ فاصدر فرمان سنة ١٨٥٦، أي بعد انتهاء حرب القرم مع روسيا، وذلك بإلحاح كل من انجلترا وفرنسا، عرف بالخط الهمايون، وينص على تساوي المسيحيين تماما بالحقوق مع المسلمين، وأهمها ما جاء فيه:[١٩٩]

١. تصير إدارة المسيحيين ليس بواسطة الإكليروس فقط، بل بمجلس يتألف من روحانيين وعلمانيين منتخبين.
٢. تعيين معاش للبطاركة ورجال الإكليروس.
٣. تسهيل بناء الكنائس وترميم القديمة منها.
٤. حرية الاعتقاد حيث لا يجبر أحد على تغيير دينه.
٥. يسمح للمسيحيين الدخول في المعاهد الحكومية العلمية وجميع الوظائف الحكومية والخدمة الجندية؛ علما أنه كان لا يسمح لهم في السابق الالتحاق بها.

ويعتقد كثير من المؤرخين أنه مع بدء تنفيذ الإصلاحات القانونية (التنظيمات) تمتع الجميع، أي كافة الرعايا، بنفس الحقوق والواجبات، بما فيها الخدمة العسكرية، إضافة إلى أنهم نالوا حقوقهم المدنية، ومنها ما يتعلق بقانون اللباس على سبيل المثال لا الحصر. حيث كان ممنوعا على المسيحيين وضع العمامات البيضاء والخضراء؛ علما أن الأخضر هو لون النبي محمد. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل تحقق هذا فعلا؟ فقد بني المجتمع العثماني بكافة مؤسساته على أساس طائفي ملي، وصلاحيات وامتيازات ملية لا تمت لدولة القومية بأي صلة.

ومع بدء عهد التنظيمات، تقلصت سلطات وصلاحيات رجال الدين في مختلف الطوائف المسيحية، وانحصرت في الأحوال الشخصية، حيث أنيطت المسائل المدنية والجنائية بمحاكم الدولة العثمانية.

---

[١٩٨] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٥١١
[١٩٩] المصدر ذاته، ص٥١٢

ويشير كواترت إلى أن المحاكم الشرعية أخذت في الاضمحلال، وحل مكانها المحاكم "المختلطة"، إلى أن ظهرت في سنة ١٨٦٩ المحاكم المدنية للنظر في القضايا الجنائية والمدنية.[٢٠٠]

ورغم ذلك، يشير دونالد كواترت: "ولا نستطيع أن نجزم بمدى جدوى هذه التغييرات في صيانة حقوق الفرد سواء أكان مسيحياً، أم يهودياً، أم مسلماً. ويرى بعضهم أن حقوق النساء بوجه عام قد تراجعت بعد "علمنة" القوانين، إلا أن هنالك من يخالف هذا الرأي".[٢٠١]

كما شرع نظام التنظيمات حق العلمانيين المسيحيين في التدخل وإدارة شؤون كنيستهم على اختلاف الطوائف، وعليه شكلت حسب نص المادة ١١١ المجالس المختلطة التي تجمع بين رجال الإكليروس والعلمانيين "... التي استهدفت الدولة من تشكيلها إيجاد سلطة الرقابة على صلاحيات البطاركة الزمنية بحيث صار بالإمكان كبح سوء استخدامهم للسلطة المطلقة، والمدعومة بسلطان الدولة بموجب نظام الملل".[٢٠٢]

هنا يجدر التذكير أن عامة الناس كانوا واعين تماما للفروقات بين المسلمين والمسيحيين. حيث إن السلاطين والطبقات الحاكمة عموما كانوا من المسلمين، إضافة إلى أن الكثير من السلاطين كانوا يطلقون على أنفسهم مجاهدين في سبيل الله، ويحاول إعادة إحياء منصب الخليفة. كما كانت الخدمة العسكرية حكرا وواجبا على المسلم فقط. إلا أن قانون عام ١٨٥٦ ألزم المسيحيين بالخدمة في الجيش، ولكن أصبح المسيحيون يدفعون بدلا نقديا لقاء إعفائهم من الخدمة، غير أن هذا البدل النقدي تحول لاحقا إلى ضريبة خاصة. ولكن القانون الذي صدر لاحقا في سنة ١٨٥٩ ألغى ذلك، مما دفع بالآلاف إلى الهرب خارج البلاد.[٢٠٣]

ويهزأ سميرنوف من هذه الفرمانات؛ مؤكدا أنها كانت بمثابة وعود فارغة وحبر على ورق، قدمتها الدولة العثمانية بسبب الضغوط الخارجية الأوروبية ليس أكثر.

واضاف سميرنوف ما يلي:

> *فالخط شريف الذي أدهش الأتراك لأول وهلة بإنسانيته نبه فيهم بسرعة التعصب لأنهم لم يستطيعوا أن يهضموا الفكرة بأن الكافرين المحتقرين صاروا مواطني المملكة وأنه لم يعد من الممكن نهبهم وقتلهم كعبيد وأعداء الإسلام دون مسؤولية. وبسبب ذلك بدأت الاضطرابات في أماكن مختلفة من الدولة التركية ضد المسيحيين*

---

[٢٠٠] كواترت، دونالد، مرجع سابق، ص ٣١٢-٣١٣

[٢٠١] المصدر ذاته، ص ٣١٣

[٢٠٢] القضاة، أحمد حامد إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٣٦

[٢٠٣] [٢٠٣] كواترت، دونالد، مرجع سابق، ص ٣١١-٣١٢

– في أدريانوبول وإزمير وفي كثير من مدن آسيا الصغرى قام الأتراك بأعمال جنونية ضد المسيحيين.[٢٠٤]

(س) سيطرة اليونان على بطريركية القدس:

تركز كافة المؤلفات العربية التي تتناول قضية استيلاء اليونان على الكرسي البطريركي في القدس على الكيفية التي تمت فيها عملية الاستيلاء. حيث تجمع هذه المراجع إلى أنه في عهد البطريرك عطا الله، العربي الأصل، جاء إلى القدس شاب يدعى جرمانوس، وهو يوناني الأصل، بعدما تعلم وأتقن اللغة العربية في مصر. وأخذ يخدم في الكنيسة الأرثوذوكسية في القدس إلى أن سامه البطريرك عطا الله شماسا. ومن ثم أخذ يرتقي في درجات الإكليروس إلى أن أصبح في عام ١٥٣٤ بطريركا للكرسي الأورشليمي. وخلال فترة جلوسه الذي دام ٤٥ عاما، حصر الأسقفية في العنصر اليوناني فقط. حيث كان يسم أسقفا يونانيا مكان كل أسقف عربي يتوفى.[٢٠٥]

ويؤكد خوري على أن البطريرك عطا الله كان حيا يرزق عندما نصب جرمانوس بطريركا على القدس، حيث قرر عطا الله التنحي بسبب شيخوخته ومرضه. في حين يدعي الأسقف هواويني أن الأخير كان قد توفي قبل جلوس البطريرك جرمانوس. وكتب في ذلك: "ولكن بعد ما توفي البطريرك عطا الله المثلث الرحمات وخلفه بسماحِ إلهي البطريرك جرمانوس اليوناني الذي ما لبث أن استبدل جميع الأساقفة الوطنيين بيونان".[٢٠٦]

ويذكر أحد المراجع الأجنبية أن جرمانوس رشح لهذا المنصب الجديد من قبل بطريرك القسطنطينية أرميا الأول؛ فزكاه لدى الحكام العثمانيين لتسلم المنصب البطريركي في القدس.[٢٠٧] وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن البطاركة اليونان الذين حكموا الكرسي البطريركي القسطنطيني في عهد الدولة العثمانية سعوا منذ انهيار الإمبراطورية البيزنطية وصعود العثمانية مكانها إلى تثبيت وجود العنصر اليوناني على جميع كراسي البطريركية المعروفة باستثناء روما، وهي الكرسي الأنطاكي، والأورشليمي والإسكندري. علما أن الكرسي الأنطاكي خاض صراعا شرسا بمساعدة الروس في نهاية القرن التاسع عشر لتخليصه من نير وهيمنة الجنس اليوناني، واسترداد الحقوق الوطنية. كما لم يكتف اليونان بالسيطرة على هذه البطريركيات الأربعة، بل سعوا أيضا إلى

---

[٢٠٤] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٥١٢-٥١٣

[٢٠٥] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، و الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، و غنادري، سميح، مرجع سابق، رؤوف سعد، مرجع سابق، قزاقيا، خليل، مرجع سابق، خوري، شحادة، وخوري، نقولا، مرجع سابق.

[٢٠٦] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٠

[٢٠٧] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص١٨، نقلا عن Medebielle: Historie de L'Eglise de Jerusalem. (Pro manuscript). P, 58

السيطرة على كافة الشعوب الأرثوذوكسية، وذلك عن طريق السيطرة على رأس الكنائس المحلية وشؤونها الإدارية والمالية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك القضية الأرثوذوكسية البلغارية.

ويؤكد على ذلك الأسقف هواويني، حيث يشير إلى أن رهبان الفنار اليونان في القسطنطينية ساعدوا أبناء جنسهم في الأخوية على اختلاس السلطة الروحية في الكنيسة الأورشليمية. وذلك نظرا لقربهم من الباب العالي آنذاك، وخصوصا السلطان محمد الثاني الذي منحهم امتيازات كبيرة على جميع الأمم الأرثوذوكسية الموجودة ضمن نطاق السلطنة العثمانية. وعليه تمكنوا عن طريق ذلك من منع استقلال كنيستي صربيا وبلغارية، وسيطروا عليهما أيضا. ومكنوا أبناء جنسهم في القدس من السيطرة على الكرسي الأورشليمي وجعله وراثيا حتى عهد البطريرك الأورشليمي كيرلس، أي حينما تأكد العنصر اليوناني من ضعف وانعدام العنصر الأرثوذوكسي الوطني. وعليه ألغوا عادة الوراثة وصاروا يعينون البطريرك بواسطة الانتخاب المحصور في أخوية القبر المقدس اليونانية فقط.[٢٠٨]

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما هو الأثر الذي تركه جرمانوس وجنسه اليوناني على الكنيسة الأورشليمية؟ ولعل الإجابة تكمن في حصر كافة المراكز الكنسية العليا في الجنس اليوناني، والسيطرة على كافة الأماكن المقدسة وتسليمها لليونانيين فقط. وكتب المؤرخ خليل قزاقيا في ذلك: "الاستئثار بالمراكز الكنسية العليا والاستيلاء على الأماكن المقدسة من كنائس وأديرة وأملاك وتسليمها غنيمة باردة لبني جنسه اليونان".[٢٠٩]

في حين اعرب هواويني: "فجرمانوس اليوناني المذكور إذ كان مملوء من روح الجنسية اليونانية المنافي لروح الإيمان الأرثوذوكسي والدين المسيحي، فحالما تمكن من ارتقاء السدة البطريركية، لم يلبث أن حرم الأرثوذوكسيين الوطنيين من جميع الوظائف الكنائسية العليا، وحصرها في أيادي أبناء جنسه".[٢١٠]

وتؤكد المراجع العربية أنه نتيجة هيمنة الجنس اليوناني على البطريركية الأورشليمية، وسعي البطريرك الدائم إلى يونّنة[٢١١] الكنيسة العربية، برز على الساحة الفلسطينية صراع مسعور ومتواصل بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة، بين الرهبان اليونان وبقية الأمم المسيحية، بهدف السيطرة على الأماكن المقدسة، وخصوصا في كل من القدس وبيت لحم والناصرة.

---

[٢٠٨] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٤

[٢٠٩] قزاقيا، خليل، **تاريخ الكنيسة الرسولية الأورشليمية**، مصر، مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٢٤، ص ٢٤٥

[٢١٠] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٧٠

[٢١١] يوننة (Hellenisation) هو اصطلاح تاريخي يعني تثبيت الحكم اليوناني على الكنيسة الأورشليمية، وإضفاء الصبغة اليونانية على الثقافة والليتورجيا وأنشطة الكنيسة الأرثوذوكسية العربية. **(نقلا عن الأب الدكتور كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص١٧). ويجدير الذكر هنا أن الباحثة تعرف مصطلح "هيلنة" على أنه مصطلح جديد-قديم أصابته تحولات جذرية، وانه ملائم لصيغة الهيمنة من قبل الاكليروس اليوناني على لغة التواصل والطقوس الدينية المفروضة على أبناء الرعية العربية.**

ويعتقد الأسقف هواويني في ذلك: "فلما رأت بقية الأمم المسيحية أن الأماكن المقدسة قد سلبت من المتملكين الشرعيين عليها ودخلت في حوزة شرذمة من اليونان غرباء اللسان والمكان هبت كل أمة في تلك الأمم الغربية أيضا تطلب لنفسها حق التسلط على الأماكن المقدسة...".[٢١٢] علما أن الكنيسة الأرثوذوكسية المقدسية استرجعت كافة الأماكن المقدسة التي سيطر على الصليبيون كما ذكرنا آنفا، وخاصة القبر السيدي، في عهد صلاح الدين الأيوبي. وذلك بعد فتحه المدينة وتطهيرها من الصليبيين، وسمح بعودة البطريرك الأرثوذوكسي في القدس، وذلك برجاء من إمبراطور بيزنطية، إسحاق أنكل، الذي كانت تربطه به علاقات ودية.[٢١٣]

واعرب هواويني: "هذا ولما تملك الصليبيون على أورشليم سنة ١٠٩٩ فاستولى اللاتين على القبر المقدس وبعض الأماكن الشريفة إلى أن طردهم منها سلطان مصر يوسف صلاح الدين ١١٨٨ فثبت عهدة عمر بن الخطاب وأرجع القبر المقدس مع سائر الأماكن الشريفة إلى الأرثوذوكسيين الوطنيين الذين يدعون عرباً نظراً لسيادة اللغة العربية في جميع فلسطين وسورية".[٢١٤]

كما ثبت هذا العهد في عهد دولة الجراكسة سنة ١٣٨٩، ومن ثم لاحقا في عهد الإمبراطورية العثمانية. حيث أقر وثبت السلطان سليم العهدة العمرية، وأضاف عليها حقوقا أخرى..[٢١٥]

كما ساهمت سيطرة الجنس اليوناني على الكنيسة الأرثوذوكسية العربية في انتقال العديد من مسيحيي الأرض المقدسة الوطنيين من الملة الأرثوذوكسية إلى ملل أخرى كالكاثوليكية والبروتستنتية، وخصوصا في أواسط القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ومن أجل إحكام السيطرة على الكرسي البطريركي وكافة مقدساته وممتلكاته وأوقافه، أسس البطريرك جرمانوس أخوية القبر المقدس في سنة ١٥٣٤ بغاية الحفاظ على سيطرة الجنس اليوناني على البطريركية. ويقيم الأسقف هواويني مقارنة بين هذه الأخوية وأخوية الجزويتية اللاتينية، التي تأسست في ذات العام على يد الراهب الإسباني إغناطوس ليولا؛ مشددا على أن الأولى أقيمت بهدف سيطرة جنس على الأماكن المقدسة. ويتضح ذلك من خلال عدم قبولها في سلك الرهبنة والكهنوت أعضاء غير يونان، في حين أن الثانية تهدف الى الدفاع عن الكرسي البابوي في روما، وهذا لا يمنعها من قبول أي كان من كافة الأمم الخاضعة لرئاسة البابا في رهبنتها.[٢١٦]

---

[٢١٢] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٠

[٢١٢] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص٣٩٨

[٢١٤] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٥

[٢١٥] مصدر ذاته، ص ١٠٥

[٢١٦] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣

وتدعي أخوية القبر المقدس اليونانية بأن الكرسي البطريركي الأورشليمي هو يوناني الأصل، أي أن جميع البطاركة الذين جاءوا من بعد القديس يعقوب أخو الرب، أول أسقف لمدينة القدس، هم من اليونان. وهذا يعني أنه لا وجود لأي دور يذكر لعرب فلسطين المسيحيين في كنيسة الأرثوذوكسية الأورشليمية. ويمكننا دحض ذلك عن طريق اقتباس أقوال وكتابات البطاركة اليونان أنفسهم؛ حيث كتب البطريرك اليوناني دوسيثاوس؛ أحد أعضاء أخوية القبر المقدس في كتابه "تاريخ البطاركة الأورشليميين": "بما أن السلطة على أورشليم كانت في أيادي السلاطين المصريين، كان البطاركة في أورشليم من العرب وليس من اليونانيين. وهكذا أخذت من ذلك الحين تتقوى سلطة الوطنيين في الأمور الكنائسية".[٢١٧]

وبالتالي هذا الادعاء غير صحيح، ولا يمت بالوقائع التاريخية بأي صلة؛ لأن الجمهورية اليونانية سقطت قبل ميلاد المسيح بمدة قصيرة، وحل مكانها الإمبراطورية الرومانية التي أخذت تتوسع في كل الاتجاهات. وهذا يعني أن الإمبراطورية الجديدة تضم قوميات وأعراقا مختلفة. ويظهر هذا بشكل قاطع في سفر أعمال الرسل، الإصحاح الثاني الذي يتحدث عن حلول الروح القدس على التلميذ والقديسة مريم العذراء. حيث يشير الإصحاح: "ولما حضر يوم الخمسين كان الجميع معا بنفس واحدة. وصار بغتة من السماء صوت كما من هبوب ريح عاصفة، وملأ كل البيت حيث كانوا جالسين. وظهرت لهم ألسنة منقسمة كأنها من نار واستقرت على كل واحد منهم وامتلأ الجميع من الروح القدس. وابتدأوا يتكلمون بألسنة أخرى كما أعطاهم الروح أن ينطقوا. وكان يهود رجال أتقياء من كل أمة تحت السماء ساكنين في أورشليم؛ فلما صار هذا الصوت اجتمع الجمهور وتحيروا لأن كل واحد كان يسمعهم يتكلمون بلغته. فبهت الجميع وتعجبوا قائلين بعضهم لبعض أترى ليس جميع هؤلاء المتكلمين جليليين. فكيف نسمع نحن كل واحد منا لغته التي ولد فيها فرتيون وماديون وعيلاميون والساكنون ما بين النهرين واليهودية وكبدوكية وبنتس وآسيا وفريجية وبمفيلية ومصر ونواحي ليبية التي نحو القيروان والرومانيون المستوطنون يهود ودخلاء كريتيون وعرب، نسمعهم يتكلمون بألسنتنا بعظائم الله. فتحير الجميع وارتابوا قائلين بعضهم لبعض ما عسى أن يكون هذا وكان آخرون يستهزئون قائلين إنهم قد امتلأوا سلافة". (أعمال الرسل، الإصحاح الثاني: ١-١٣).

وبناء على هذا النص الإنجيلي نلاحظ أن الرومانيين ورثة اليونانيين وصفوا بالمستوطنين الغرباء على هذه الأرض؛ فكيف يمكن الادعاء إذن أن سكان القدس كانوا من اليونانيين أصلا. كما يشير النص بوضوح إلى وجود العرب في القدس آنذاك. كما يتوجب التذكير إلى أن مدينة أورشليم قبل القرن الخامس للميلاد كانت تتبع لبطريركية أنطاكيا في سورية، في حين كان أسقف مدينة القدس

---

[٢١٧] البطريرك الأورشليمي دوسيتاوس، تاريخ البطاركة الأورشليميين، كتاب ١٧، فصل ٩، عدد ١، وكتاب ١١، فصل ٧، عدد٢، نقلا عن الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩

يتبع وينصاع لأوامر وأحكام أسقف مدينة قيصرية القريبة من اللد؛ إضافة إلى أن أول أساقفة القدس كان من أصول يهودية.

كما يدعي المؤرخون اليونان أن أصل العرب الفلسطينيين من الجنس اليوناني، ويطلقون عليهم في كتاباتهم مصطلح "المتعربين". حيث يفترضون أن أرثوذوكس فلسطين هم أصلا من الجنس اليوناني، لكنه فقد قوميتهم بمرور الزمن وتعربوا. بالتالي هم لا ينكرون وجود بطاركة عرب قبل بدء الحكم العثماني لفلسطين، ولكنهم يدعون أنهم ليسوا عربا أقحاحا إنما "متعربين"، أي أن سلسلة البطاركة اليونان على الكرسي الأورشليمي حتى في فترة استلام المتعربين السلطة الروحية لم تنقطع.[٢١٨]

ويبرر البطريرك دوسيثاوس هيمنة اليونان على بطريركية القدس بالادعاء بأن العرب منحطون ويهتمون فقط بمصالحهم الشخصية. بالتالي هم غير مؤهلين لإدارة شؤون الكنيسة الروحية والدنيوية. حيث ينقل الأسقف هواويني عنه ذلك إذ كتب: "بما أن العرب السلطة على أورشليم كانت في أيادي سلاطين مصر فالبطاركة فيها لم يكونوا أروام (يونانيين) بل أبناء عرب، ولذا تقوى الوطنيون إذ ذاك في الأمور الكنائسية. وبما أن العرب أناس أدنياء يراعون مصالحهم الخصوصية أكثر من الواجب كان البطاركة العرب يتدبرون الإدارة مع أقربائهم وأبناء وطنهم كيف اتفقت الحال. ولما كان بعد ذلك من البطاركة الأروام (اليونان) مرتبكين بالخصومات مع الأمم (أي من الأرمن واللاتين بشأن الأماكن المقدسة) فتركوا أبناء العرب جارين على ما اعتادوا من القديم بحيث أن جميع واردات الكرسي والاهتمام بحاجاته الضرورية كانت على الأغلب في أيادي أبناء العرب المحليين الذين لا ينظرون إلا إلى صالحهم الخصوصي".[٢١٩]

كما ادعت أخوية القبر المقدس أن الخليفة عمر بن الخطاب عندما فتح القدس عام ٦٣٧، أعطى العهدة العمرية إلى الأمة اليونانية، لأن البطريرك صفرونيوس وشعبه كانوا يونانيين، ولذلك دعاهم الخليفة "بالأمة الملكية". غير أن الأسقف هواويني يفند ويدحض هذا الادعاء الباطل الذي لا يمت للحقائق التاريخية بشيء بالقول إن السلطة الحاكمة آنذاك كانت المملكة الرومانية، وكانوا يطلقون عليه أيضا اسم بيزنطية، في حين كانوا يطلقون على سكانها مصطلح رومانيين أو بيزنطيين وليس يونانيين.[٢٢٠]

---

[٢١٨] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص٢٠

[٢١٩] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣، نقلا عن البطريرك الأورشليمي دوسيتاوس، تاريخ البطاركة الأورشليميين، كتاب ١٢، فصل ٢، عدد ١.

[٢٢٠] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠١

أما فيما يتعلق بمسمى "الأمة الملكية" فيروي هواويني قصة هذا المصطلح الذي تلاشى عن الساحة بعد انتهاء حكم العباسيين؛ إذ يؤكد أن الخليفة طلب من البطريرك صفرونيوس اختيار اسم لطائفته المتمثلة في المسيحيين الأرثوذوكس، وذلك عندما علم أن المسيحيين يقسمون إلى طوائف مختلفة ومنها الأرمن والموارنة والنساطرة واليعاقبة. وعليه طلب البطريرك من الخليفة أن يمهله ثلاثة أيام لإعطائه جوابا. وخلالها انكب البطريرك على الصلاة، طلبا ومتوسلا من الله ان يلهمه إلى اسم يكون جامعا لكل الشعوب المسيحية الأرثوذوكسة ويروق للخليفة. وبينما كان يصلي بحارة أوحي إليه أن يسمي شعبه بأول كلمة يسمعها في الصلاة، وإذ بالشماس يقرأ المزمور الخامس الذي يبدأ بعبارة "يا ملكي وإلهي". وهكذا أطلق على الأرثوذوكسيين في كل من فلسطين وسوريا بـ"الملكيين" أو "الأمة الملكية" إلى أن زال الحكم العربي عن البلاد.[٢٢١]

وتتألف أخوية القبر المقدس اليونانية من رهبان[٢٢٢] برتبة متروبوليت[٢٢٣]، وأساقفة[٢٢٤]، وأرشمندريتية [٢٢٥] والبطريرك[٢٢٦] رئيسها، ومنها يتشكل السنودس، أي المجمع المقدس الذي يعد الهيئة العليا في الكنيسة، وهو يختص في البحث والبت في القضايا الكنسية العالقة واللاهوتية. واعرب الأب كلداني إنه "من خصائص هذه الأخوية الفريدة التي تتميز بها عن الرهبنات الغربية الكاثوليكية، أن الرهبان يتقاضون راتباً من البطريركية (١٢-٧٥ جنيها سنة ١٩٢٥)، ويتقلدون الوظائف الكنسية، ويمتلكون العقارات ويستأجرونها ويستثمرونها، وهم غير ملزمين بالحياة الجماعية ويعيش بعضهم مع ذويه. وجميع أفراد الأخوية من اليونان، وعددهم ١٢٠، ما عدا عضواً واحداً بلغارياً (سنة ١٩٢٥)".[٢٢٧]

ولم ينته عهد هيمنة اليونان بانتهاء عهد البطريرك جرمانوس، بل إنه ثبت وتمت المحافظة على بقائها عن طريق انتخاب وتولية بطاركة يونان بعده. حيث اعرب الكاتبان خوري: "وسنة ١٥٧٤ توجه البطريرك جرمانوس إلى الآستانة فشهد المجمع الذي عقد فيها مؤلفا من جميع أساقفة الكرسي

---

[٢٢١] المصدر ذاته، ص ٩٩-١٠٠

٢٢٢ الراهب: إحدى الرتب الكنسية الكهنوتية الأولية التي تلي رتبة الشماس مباشرا. ومن شروطها عدم زواج؛ بحيث يحافظ الراهب على بتوليته، وعادة ما يعيش الراهب في الدير أو يعيش متوحد بالبرية.

[٢٢٣] متروبوليت: مصطلح معرب من اليونانية وهو لقب كنسي يمنح للأساقفة في الكنيسة الأرثوذكسية. ويقع في سلم الرتب بين رتبتي البطريرك ورئيس الأساقفة. (حسب ما ورد في كتاب الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص٢١).

[٢٢٤] المطران أو الأسقف: أعلى الرتب الكهنوتية في المسيحية، حيث يكون الاسقف مسؤول عن عدد من الكنائس داخل إقليم معين ويترأس الكهنة القائمين على تلك الكنائس.

[٢٢٥] الأرشمندريت: مصطلح معرب عن اليونانية معناه رئيس الدير، هي إحدى الرتب الكنسية الكهنوتية المتقدمة التي تلي مباشرا رتبة الكاهن المتوحد، والتي تتطلب البتولية.

[٢٢٦] البطريرك: مصطلح معرب عن اليونانية ومعناه الأب الرئيس. ومن يحمل هذا اللقب يكون صاحب أعلى سلطة كنسية حسب النظام الكنسي الارثوذكسي؛ علما انه لا يمكن انتخاب أي رجل دين ارثوذكسي لمنصب البطريرك، إلا إذا كان يحمل درجة أسقف.

[٢٢٧] الأب الدكتور كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص٢٢، نقلا عن برترام، أنطون: تقرير اللجنة، تعريب وديع البساتي، القدس ١٩٢٥-١٩٢٦، ص ٤٩-٥٤

القسطنطيني... وعاد البطريرك جرمانوس من الآستانة مصحوبا بالكاهن صفرنيوس من مواطنيه لغاية أن يجعله خليفة له قبل وفاته، فتستمر الرئاسة الكنسية العليا في قبضة العنصر اليوناني، يتولاها الواحد بعد الآخر بحكم التعيين من السلف إلى الخلف، مما يدل على حسن نوايا البطريرك جرمانوس وإخلاصه نحو أمته، وعلى سوء اعتقاده الإكليروس العربي".[٢٢٨]

وعن هذا الامر، نقل هواويني عن البطريرك دوسيثاوس، الذي ألف ١٢ مجلدا[٢٢٩] يحتوي على تاريخ البطاركة اليونان؛ علما أنه أصبح بطريركا سنة ١٦٦٩، أي بعد اعتلاء أربعة بطاركة يونان قبله للكرسي الأورشليمي فقط، ما يلي: "حينما كان البطريرك جرمانوس في القسطنطينية وجد في كنيسة القديس نيقولاوس الكائنة خارج سور المدينة في موضع يدعى باليونانية والتركية (آياقبو) كاهنا علمانيا بيلوبونيسي الأصل – أي ابن وطنه – فأخذه بمعيته إلى أورشليم وألبسه الأسكيم الرهباني وقبل وفاته جعله خليفة له".[٢٣٠]

وفي سنة ١٥٧٩ استدعى البطريرك علية الشعب والإكليروس كبارا وصغارا، وصارحهم بخصوص رغبته في الاستقالة لأنه لم يعد قادرا بسبب شيخوخته على تحمل كافة المسؤوليات والأعباء التي تقع على عاتقة كبطريرك. كما طلب منهم انتخاب بطريرك غيره ليقوم مكانه؛ فوافقه الجميع على طلبه، غير أن جرمانوس أرسل وراء بطريرك الإسكندرية "سيلفستروس"، وطلب منه بحضور المطران روروثاوس، والمطران نيكتاريوس، وأسقف سينا أفجانيوس، وسمعان أسقف القديسة حنة في دمشق على أن ينتخب صفرونيوس بطريركا. وبالفعل اتفق الجميع على سحب اسمه ليحل مكان جرمانوس.[٢٣١]

ولعله من المستغرب جدا تغيير البطريرك جرمانوس للطقس الكنسي المتبع منذ قرون طويلة فيما يختص بانتخاب البطريرك، حيث استدعى إلى جمعية الانتخاب (السنودس المقدس) بطريركا غريبا عن الكنيسة الأورشليمية، وغير عضو في السنودس المقدس للمشاركة في عملية الانتخاب، إضافة إلى أن بطريرك الإسكندرية حفظ الأوراق التي كتبت عليها أسماء المرشحين الثلاثة في قلايته مدة يوم، وفي اليوم التالي المخصص للانتخاب جلبها إلى الكنيسة ووضعها على المائدة المقدسة دون أن يتفحصها أحد. كما استحدث جرمانوس طريقة جديدة لانتخاب اسم البطريرك الجديد، وهي جلب

---

[٢٢٨] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص١٢٦-١٢٧

[٢٢٩] يجدر التنبية هنا إلى أنني تمكنت من الحصول على نسخة من كتابه: **"تاريخ البطاركة الأورشليميين"** من مكتب بطريركية الروم الأرثوذوكس في القدس باللغة اليونانية؛ علما أن هذا الكتاب الذي يتألف من حوالي ١٠٠٠ صفحة لم يترجم بعد إلى اللغة العربية.

[٢٣٠] البطريرك الأورشليمي دوسيتاوس، تاريخ البطاركة الأورشليميين، كتاب ١١، فصل ٧، عدد ٣، نقلا عن الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣، وخوري، مرجع سابق، ص ١٢٨-١٢٩

[٢٣١] البطريرك الأورشليمي دوسيتاوس، تاريخ البطاركة الأورشليميين، كتاب ١١، فصل ٧، عدد ٤، نقلا عن الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣.

***ويمكن الاطلاع على ملحق رقم (٣): محضر الاجتماع الذي صار في استعفاء جرمانوس وارتقاء صفرونيوس، ترجمها البطريرك دوسيثاوس من العربية إلى اليونانية.**

طفل لسحب إحدى الأوراق الثلاث؛ علما أن هذا الأمر لا مثيل له في تاريخ الكنائس المسيحية. ويرجع هواويني ذلك إلى رغبة في استمالة مشاعر الوطنيين ومنعهم من التشكيك في مصداقية العملية الانتخابية.[٢٣٢]

وبالتالي يتضح من السابق ذكره، وجود عملية مخططة ومرسومة مسبقا لخداع الشعب الأرثوذوكسي في فلسطين، بهدف تنصيب بطريرك يوناني آخر على الكرسي الأورشليمي، وذلك لضمان استمرار حكم الجنس اليوناني.

وإثر هذا الانتخاب انتفض أعيان الشعب الأرثوذوكسي في القدس، وقاموا على البطريرك الجديد، فغضب وحزن جرمانوس وقرر أن يقضي بقية حياته في اللد والرملة بعيدا، إلا أن أعيان الشعب حسب المؤرخين اليونان ندموا على فعلهم وأعلنوا رضاهم بخليفته، والتمسوا منه أن يبقى في القدس. ووافق جرمانوس على ذلك بشرط أن يتعهدوا له بموجب صك بقبول خليفته وبرفع أيديهم عن واردات جميع المزارات؛ فكتبوا صكا له محفوظا في مكتبة البطريركية.[٢٣٣]

وينص الصك على الآتي:

إن أعيان المسيحيين في القدس بحضور سلبسترس بطريرك الإسكندرية والميتروبوليت نكتاريوس وأفجانيوس أسقف سيناء يعترفون أنه لا حق لأحد من مسيحيي القدس الكبار والصغار عند البطريرك صفرونيوس وليس بينه وبينهم شرط وليس له حق كلي او جزئي من واردات القبر المقدس وسائر الأوقاف لا من ذهب ولا من فضة ولا من شيء آخر غير ذلك وقد قبلوا الحرم لأنفسهم من الآب والإبن والروح القدس ومن الآباء الثلاثمائة والثمانية عشر وجميع القديسين الحاضرين كتابة هذا الصك فيما إذا كانوا يعارضون البطريرك المذكور في إدارته أو يرفعون عليه دعوى أو يسببون له تكديراً ما بإرادتهم الذاتية، وهم الخوري نصر الله ابن القندلفت، وأخوه خليل، ويعقوب بن الزراد، ومخائيل ابن الصبان، وسليمان بن رزق الله، وأخوه، وابن الإبراهيمي، وحنا بن لطيف، وسائر أعيان المدينة، وأشرطوا على انفسهم أنهم إذا تعدوا عليه أو رفعوا عليه دعوى للحكومة أن يدفع كل منهم خمسين غرشا صاغاً بحسب القضاء لأن البطريرك جرمانوس نزل عن الكرسي برضاه وأخذ على عاتقه أن يراقب البطريرك صفرونيوس في إدارة شؤون الكنيسة ويكون

---

[٢٣٢] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٧٦-٧٧

[٢٣٣] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص١٢٩

له بمنزلة أب ومستشار والبركة تكون مع أبناء الطاعة بشفاعات سيدتنا والدة الإله الدائمة البتولية مريم والقديس المجيد يعقوب الرسول أخي الرب وجميع القديسين.[٢٣٤]

غير أن شحادة ونيقولا خوري يشككان في السبب المذكور سابقا الذي دفع الوطنيين إلى توقيع مثل هكذا صك، وكتبا: "... اللهم إلا أن يكون قد وقع عليهم ضغط شديد من قبل الحكام المحليين".[٢٣٥] فليس من المنطقي والمعقول أن يتنازل أصحاب الحق عن حقوقهم وامتيازاتهم بسبب تكدر خاطر البطريرك اليوناني غير المرغوب فيه أصلا. كما إنه من غير المعقول أن يكتب هؤلاء الأعيان على أنفسهم مبالغ طائلة من المال دون وجود سبب قوي وإشكالي وقد يؤذي بمصالحهم أو نفوذهم أو حياتهم الشخصية. ويتضح من خلال نص هذا الصك أن هنالك علاقة غير سوية وضبابية بين رأس الكنيسة الأرثوذوكسية في القدس وبين الشعب. حيث تعبر هذه الصياغة عن انفصال وانفصام حاد وتام بين الكنيسة الممثلة بالبطريرك والإكليروس اليوناني، وأبناء الطائفة الأرثوذوكسية العربية، وعدم ثقة بين الطرفين، وهيمنة طرف على الآخر، دون النظر في مطالب الشعب الروحية والدنيوية. كما تظهر عدم احترام واستخفاف بأعيان الشعب، وعدم اكتراث بأي حقوق تخص المسيحيين العرب.

كما يؤكد هذا الصك قيام البطريرك جرمانوس بخداع الشعب ومخالفة وصايا الكنيسة التي اشترطت اختيار الأساقفة والكهنة والشمامسة من الأشخاص المعروفين لدى أغلبية الشعب وبموافقة الشعب عليهم، ودون التفريق بين أعجمي وعربي. وبالتالي سعى البطريرك إلى تحقيق مآرب دنيوية وعنصرية تخص هيمنة جنسه، متناسيا قواعد الإيمان القويم.

أما فيما يختص بكيفية انتخاب الدرجات الروحية الرئاسية، فيشير تاريخ الكنيسة، وخاصة في القرون الأولى إلى ضرورة انتخاب الدرجات الروحية المختلفة عن طريق جماعة المؤمنين. علما أن هذه الجماعة تتألف من كلا الطرفين: الإكليروس والعلمانيين.

واكد سميرنوف على ذلك على الوجه التالي:

مع ذلك في الكنائس، التي بسبب كثرة عدد أعضائها أو لأسباب أخرى لم يكن من الممكن للجميع أن يعطوا أصواتهم في الانتخاب، تعين لأجل ذلك من الشعب أشخاص خاصون شيوخ يمثلون بشخصهم كل الجمعية. هكذا حصل في بعض كنائس الغرب. وعندما يصير اسم المنتخب معلوما إذ يعلنه الأسقف أو القسوس في غالب

---

[٢٣٤] المصدر ذاته، ص ١٣٠-١٣١، نقلا عن البطريرك الأورشليمي دوسيتاوس، تاريخ البطاركة الأورشليميين، ص١١٦٥

[٢٣٥] المصدر ذاته، ص ١٣٠

الأحيان كان لكل واحد من أعضاء الكنيسة الحق أن يصوت مع الشخص المنتخب أو ضده، وصوته يقبل باحترام، وهذا الترتيب كان ممكنا في ذاك الوقت لأن المنتخب يجب ان يكون من كل بد منتسبا إلى تلك الجمعية التي ينتخب لأجلها، ولذلك يجب أن يكون معروفا لكل فرد. ثم عندما تجد الكنيسة بأن الشخص المنتخب حسب القوانين الرسولية يستحق أن يشغل درجة رئاسية عندئذ يرتفع إعلان عمومي "مستحق" وتتبع الرسامة.[٢٣٦]

وهكذا أصبح صفرونيوس في عام ١٥٧٩ بطريركا على الكرسي الأورشليمي، علما أنه كان لا يتكلم العربية ولا يعرف عادات وتقاليد العرب، ولا حتى كيفية الحفاظ على سيطرة العنصر اليوناني على البطريركية في وجه انتفاضة الوطنيين. وعليه استمر البطريرك جرمانوس بالرغم من مرضه يعاونه ويدير شؤون البطريركية.[٢٣٧] ويبقى السؤال الذي يراود الذهن، هل سمع هذا البطريرك وخلفاؤه لاحقا كلمة "أكسيوس" باليونانية أو "مستحق" بالعربية من قبل أبناء الطائفة الأرثوذكسية؟

وبقي البطريرك صفرونيوس على سدة البطريركية حوالي ٢٩ عاما، ثم اتفق مع المطارنة اليونان على التخلي عن الكرسي بسبب شيخوخته والديون الكثيرة التي أورثها للبطريركية، التي تقدر بـ ١٢ ألف ذهبا. وذلك بسبب صراعه مع اللاتين حول من سيسيطر على الأماكن المقدسة. وعليه تم تعين ابن جنسه اليوناني الشاب كير ثيوفانس بطريركا.[٢٣٨]

واستمر خلفاء جرمانوس في تهميش وإبطال العمل بتعاليم الرسل والآباء القديسين من خلال القفز عن القوانين والقواعد الكنسية، منها تعيين البطريرك من قبل المجمع المقدس اليوناني، وتدخل البطريركية القسطنطينية السافر في هذا التعيين، بدلا من انتخابه. حيث بدأ مسلسل تعيين البطاركة اليونان من عهد البطريرك صفرونيوس، وانتهى في عهد البطريرك كيرلس الثاني سنة ١٨٤٥. ويعود الفضل بذلك إلى التدخل الروسي.[٢٣٩]

ويظهر ذلك جليا كيف قام البطاركة اليونان عند شيخوختهم بتسليم الكرسي الأورشليمي إلى بطريرك يوناني شاب للحفاظ على بقاء جنسهم وسيطرتهم على الكرسي الأورشليمي، مما أدى إلى استبعاد الوطنيين عن الكرسي البطريركي لفترة طويلة من الزمن. حيث يشير خوري إلى أن

---

[٢٣٦] سمير نوف، أفغراف، مرجع سابق، ص١٣٥

[٢٣٧] راجع: الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، والأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، وغنادري، سميح، مرجع سابق، قزاقيا، خليل، مرجع سابق، خوري، شحادة، وخوري، نقولا، مرجع سابق.

[٢٣٨] البطريرك الأورشليمي دوسيتاوس، تاريخ البطاركة الأورشليميين، كتاب ١١، فصل ٧، عدد ٦، نقلا عن الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٧٧

[٢٣٩] راجع: الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، والأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، وغنادري، سميح، مرجع سابق، قزاقيا، خليل، مرجع سابق، خوري، شحادة، وخوري، نقولا، مرجع سابق.

الكنيسة الأرثوذوكسية الأورشليمية حكمت لمدة مائة وإحدى عشرة سنة من قبل ثلاثة بطاركة فقط، وذلك بدءا من عهد جرمانوس إلى عهد ثيوفانس الذي عينه صفرونيوس خلفا له قبل وفاته.[٢٤٠]

(ش) الصراع بين الطائفة العربية والإكليروس اليوناني:

بالرغم من كل الأحداث والوقائع التاريخية التي مرت على الكنيسة الأرثوذوكسية العربية منذ تولي جرمانوس سدة البطريركية في العام ١٥٣٤، إلا أنها تتخذ شكلا صداميا بين الطرفين إلا في نصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تشكيل وعي جماعي قومي لدى العرب الأرثوذوكسيين خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر هو ضعف الدولة العثمانية وتدحرجها نحو الهاوية، واستمرار تدخل الدول الغربية في شؤونها الداخلية والخارجية بشكل ملموس وواضح للعيان، ونخص هنا التدخل الروسي في شؤون الكنيسة الأورشليمية الأرثوذوكسية ودعمها لحقوق الوطنيين، ومساعدتها عرب أنطاكية على تعريب الكنيسة الأنطاكية الأرثوذوكسية، وتحريرها من نير الجنس اليوناني في نهاية القرن التاسع عشر، علما أنها كانت تعتبر نفسها قبل الثورة البلشفية حامية الأرثوذوكس في العالم، ووريثة المملكة القسطنطينية، إضافة إلى بروز القوميات في العالم الغربي على نحو خاص، ومن ثم انتشارها في أرجاء العالم. كما ساهمت الأحداث والوقائع الداخلية المحلية كعزل وخلع البطريرك كيرلس اليوناني الأصل سنة ١٨٧٢ من قبل الأخوية، ومحاولة الأخوية وضع قانون أساسي للبطريركية على عجل بعد خلع البطريرك كيرلس، خوفا من فقدان سيطرتها على الكنيسة وتعريبها أو استيلاء الروس عليها في انتفاضة الوطنيين واحتجاجهم بصورة علنية على ما يحدث داخل كنيستهم.

واستنادا إلى ما سبق، يمكننا طرح سياق انتفاضة الأرثوذوكسيين العرب على سلطة البطريرك الأورشليمي وأخوية القبر المقدس اليونانية في ثلاث قضايا متشابكة ومتصلة بعضها ببعض، وبدأت صفحاتها في عام ١٨٧٢ واستمرت فصولها مع انهيار الدولة العثمانية وحلول الانتداب البريطاني مكانها، ومن ثم وقوع فلسطين تحت الاستعمار الصهيوني:[٢٤١]

١. خلع الأخوية للبطريرك كيرلس سنة ١٨٧٢.

٢. سعي الأخوية إلى إيجاد قانون أساسي للبطريرك صدر في سنة ١٨٧٥، يخدم استمرار هيمنتها ومصالحها العنصرية.

---

[٢٤٠] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ١٣٥

[٢٤١] تحليل الباحثة

٣. سعي الوطنيين إلى تشكيل مجلس مختلط (يوناني وعربي) في ضوء إعلان الدستور العثماني لسنة ١٩٠٨.

أولا: خلع الأخوية للبطريرك كيرلس الثاني سنة ١٨٧٢.

نصب البطريرك كيرلس الثاني سنة ١٨٤٥ ليخلف البطريرك أثناسيوس الخامس الذي وافته المنية سنة ١٨٤٤؛ علما أنه شغل منصب مطران اللد قبل استلامه هذا المنصب وهو الذي قابل الأرشمندريت الروسي بروفيريوس أوسبنسكي، وتحدث عن الكهنة العرب وأبناء الطائفة العربية بالسوء وبالاحتقار، واعتبرهم برابرة وأشرار لا إيمان لهم.

وآنذاك كان البطريرك الأورشليمي يتم انتخابه في القسطنطينية، وكان نفوذ البطريركية القسطنطينية على الأورشليمية كبير ومؤثر. غير أن وزارة الخارجية الروسية بعد وفاة البطريرك أثناسيوس الخامس، سعت إلى تغيير ذلك، وعملت على ضرورة انتخاب البطاركة في القدس وليس في القسطنطينية. وفي الوقت الذي رشحت فيه أخوية القبر المقدس بيروثوس مطران طابور ليصير خلفا لأثناسيوس، رشح أوسبنسكي كيرلس لشغل هذا المنصب. وبالتالي تعيين كيرلس كان نتيجة تدخل الروس في شؤون الكنيسة وضغطهم في اتجاه تعديل وتحسين حالة الكنيسة الأرثوذكسية الذي وصفه جميع الزوار الروس في تقاريرهم من مرسلين من قبل الحكومة وشخصيات اعتبارية بمترد وخطير.[٢٤٢]

وعليه نصب كيرلس الثاني بطريركا على القدس في ١٦ آذار سنة ١٨٤٥، ولم يكن للكرسي القسطنطيني أي دور في هذا التعيين. وبذلك تحررت الكنيسة الأرثوذكسية الأورشليمية من سيطرة ونفوذ البطريركية القسطنطينية، وأخذت لاحقا تنتخب بطاركتها في القدس ومن خلال أخوية القبر المقدس اليونانية. وبعد تنصيبه قرر البطريرك الجديد نقل مقر إقامته الدائم من القسطنطينية إلى القدس، بعد أن هجره البطاركة اليونان ما يقارب قرنين ونصف.[٢٤٣]

واعرب الأسقف هواويني في ذلك :"وأما خلفاء جرمانوس ما عدا صفرونيوس حتى البطريرك كيرلس فكانوا ينتخبون بطاركة ويموتون بدون أن ينظروا رعيتهم مطلقاً، لأنهم كانوا يفضلون الإقامة في الأمطوش الأورشليمي في القسطنطينية، ليكونوا على مقربة من أملاك القبر المقدس ذات

---

[٢٤٢] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص٣٠-٤٣

[٢٤٣] راجع: الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، والأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، وغنادري، سميح، مرجع سابق، قزاقيا، خليل، مرجع سابق، خوري، شحادة، وخوري، نقولا، مرجع سابق.

الواردات الجسيمة في بلاد الفلاخ، والبغدان وبسارابيا، فكان كل اهتمامهم منحصراً في مراقبة وإدارة هذه الأملاك والجولان في البلاد الروسية (ثيوفانيس وبائيسيوس ودوسيثاوس) لأجل جمع الحسنات".[٢٤٤]

[٢٤٤] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٠

ويختلف المؤرخون في رأيي حول السبب الرئيس الذي دفع البطريرك كيرلس إلى الإقامة في القدس، ويرجعون ذلك إلى التالي:

١. رغبة البطريرك في التمتع بالاستقلال التام عن البطريركية القسطنطينية.[٢٤٥]

٢. بسبب إنشاء الأسقفية الأنجليكانية ونمو النفوذ اللاتيني في فلسطين.[٢٤٦]

٣. رغبة البطريرك في التخلص من مطامع إكليروس الفنار.[٢٤٧]

كما يجوز الاعتقاد أن روسيا تدخلت في هذا الشأن، وضغطت عليه للإقامة في القدس لمتابعة شؤون الرعية؛ علما أن تقريري بروفيريوس الذي قدمهما إلى السفير الروسي في إسطنبول في عامي ١٨٤٤ ١٨٤٥، يشيران إلى هذه النقطة. حيث شدد على أن البطريرك يقيم بعيدا عن الرعية في إسطنبول، معتبرا إياه غير قانوني، وأن العرب لا ينظرون إليه كرئيس لهم.[٢٤٨]

كما خالف هذا البطريرك البطاركة اليونان السابقين له واللاحقين في قضية اهتمامه بالتعليم ونشر المعرفة. حيث أنشأ مدرسة إكليريكية ومطبعة في دير الصليب، وفتح مدارس ابتدائية في أنحاء البطريركية، وأنشأ مستشفى تابعة للبطريركية، وأحضر إلى القدس طبيبا روسيا، وافتتح صيدلية، وعالج المرضى مجانا.[٢٤٩]

وقد يرجع ذلك أيضا إلى المساعي الروسية في تحسين حالة الأرثوذوكسيين في فلسطين، علما أن بروفيريوس نوه في تقاريره على انعدام المدارس التي تهتم في تعليم الوطنيين، في الوقت الذي تنشط فيه الكنيستان اللاتينية والبروتستنتية في فتح المدارس لتعليم وتثقيف أبناء رعيتهما.[٢٥٠]

ويعود السبب الرئيس في خلع وعزل الأخوية لكيرلس وتنصيب بروكوبيوس الثاني إلى الكنيسة البلغارية، التي سعت في القرن التاسع عشر إلى التخلص من الحكم اليوناني وسيطرته على الكنيسة البلغارية؛ علما أن العثمانيين كما ذكرنا سابقا منحوا البطريركية القسطنطينية التي يسوسها اليونان امتيازات تخولها بسط نفوذها على باقي البطريركيات والشعوب الأرثوذوكسية. وهذا ما فعلته بالفعل مع الكنيسة البلغارية، حيث همشت الوطنيين وجلبت إلى الكنيسة اساقفة ومطارنة ورهبانا من الجنسية اليونانية، سيطرت على كافة مقاليد الكنيسة الروحية والدنيوية. ويمكن الادعاء أن ما حصل في بلغاريا من يونَنة الكنيسة البلغارية هو شبيه تماما بما حصل في البطريركية الأورشليمية. واعرب الأب كلداني: " ... واتَهم الإكليروس اليوناني بأنه يسعى إلى يونَنة الشعوب البلقانية من

---

[٢٤٥] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص٤٢، نقلا عن Hopwood: Cit. P, 42

[٢٤٦] المصدر ذاته، ص42 - ٤٣، نقلا عن Issa: Cit. P. 199

[٢٤٧] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص 131

[٢٤٨] المصدر ذاته، ص ٣٩-٤٢

[٢٤٩] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٤

[٢٥٠] المصدر ذاته، ص ٣٩-٤٢

خلال الكنيسة، وتمت هذه اليونانة في القدس في مطلع العصر العثماني على يد البطريرك جرمانوس". [٢٥١]

وتعود جذور القضية البلغارية إلى عام ١٨٥٦، أي بعد صدور خط همايون من قبل الدولة العثمانية، الذي وجد فيه البلغاريين أساسا قانونيا للمطالبة بحقوقهم. وبالتالي توجه البلغاريين إلى الحكومة التركية طالبين تعيين راتب محدد لرؤساء الكهنة حسب نص الخط الهمايون، وذلك بدلا من قيامهم بدفع الضرائب والجمع الذي كان يفرض عليهم من أجل إعالة رؤساء الكهنة اليونان. إلا أن البطريركية القسطنطينية رفضت تنفيذ طلبهم المقدم إليها. وبناء عليه توجهوا إلى الحكومة العثمانية طالبين منحهم حكمت كنسيا ذاتيا ومستقلا عن البطريركية القسطنطينية، أو أن يصير انتخاب الأساقفة ورؤساء الكهنة من البلغاريين بدلا من اليونان. [٢٥٢]

وقوبلت مطالبهم بالرفض التام؛ فقرروا الانفصال رسميا عن القسطنطينية. وهنا يجدر التنويه إلى أن الروس وخصوصا التيار السلافي القومي الذي نشط في القرن التاسع عشر، الذي اعتبر أن الشرق هو عالم سلافي- أرثودوكسي، وروسيا هي زعيمته، رعى هذا الانفصال. [٢٥٣]

وفي عام ١٨٧٢ عقد في القسطنطينية مجمع يعنى بحل القضية البلغارية، حضره أربعة بطاركة يونان فقط، في حين أن بقية الكنائس الأرثوذوكسية فضلت عدم الحضور والمشاركة، لعلمها أن اليونان عازمون على الحكم ضد البلغاريين. [٢٥٤] وآنذاك وقف البطريرك كيرلس ضد رغبة اليونان، وخصوصا رهبان الفنار، فيما يتعلق بشق الكنيسة البلغارية وحرمانها، كما رفض التوقيع على قرارات المجمع؛ فاعتبروه خائنا ومتعصبا للسلاف، وعزموا على عزله.

ويؤكد على ذلك الأسقف هواويني مشيرا إلى أن البطريرك كيرلس صوت بعكس ما أراده جنسه والأخوية اليونانية "... ليس محبة منه بالعدل، والحق، بل خوفا من أن تتكدر منه الكنيسة الروسية فتحجز دولتها على أملاك القبر المقدس في بسارابيا والقوقاس". [٢٥٥]

واستنادا إلى ما سبق جاء قرار المجمع الأورشليمي في تاريخ ١٨٧٢/١١/١٢، الذي نص على الآتي: "بما أن غبطته خالف محتويات التحرير المجمعي المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٨٦٩، والذي أرسل إلى كنيسة المسيح الكبرى (القسطنطينية). وتصرف بطريقة استبدادية ليس فقط في القسطنطينية حيث لم يوافق مقررات المجمع المقدس الكبير المنعقد في "مساخوريون" (محلة من إستنبول تدعى أورطة كوبي)، بل وهنا في أورشليم امتنع عن التفاهم معنا نحن أعضاء المجمع

---

[٢٥١] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص ٥٦
[٢٥٢] سمير نوف، مرجع سابق، ص ٥٩٧
[٢٥٣] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨
[٢٥٤] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ١٣٤
[٢٥٥] المصدر ذاته، ص 134

المقدس وأخوية القبر المقدس وعن موافقتنا فيما قررناه في اجتماع محلي. فبناء عليه ووفقا للقانون نعتبر غبطته تحت المجازاة ومنقسما عن الكنيسة. ونحسب ذواتنا مفكوكين عن يمين الطاعة الذي أقسمناه له. ومنذ الآن نقطع بيننا وبينه كل علاقة، فلا نشترك معه في القداس، ولا نعتبره راعياً ورئيساً قانونياً".[٢٥٦]

وهكذا ففي عام ١٨٧٢ نالت الكنيسة البلغارية استقلالها التام عن البطريركية القسطنطينية، وطردت الإكليروس اليوناني إلى خارج البلاد، واستردت الممتلكات التي وهبها الشعب للإكليروس اليوناني، وشرعت في تأسيس إكليروس وطني من البلغاريين، علما أنها حازت على استقلالها السياسي لاحقا في عام ١٨٧٨. وبالتالي خلق نجح البلغار بمساعدة الروس وعيا عربيا أرثوذوكسيا بضرورة استرداد الحقوق الوطنية، وتخلص من ظلم وجور البطاركة اليونان ومن خلفهم أخوية القبر المقدس اليونانية.

وكان الدور الروسي في فلسطين آنذاك قويا وفعالا، حتى إن السفير الروسي في آستانة "أغناتيف" سعى إلى تعبئة العرب ضد الأخوية ودفعهم إلى المحاماة عن البطريرك كيرلس، ورفض قرار عزله. وبالفعل عند صدور قرار العزل هب الشعب العربي الأرثوذوكسي في القدس لنصرة البطريرك وتثبيته. غير أنهم فشلوا في ذلك.

وبالرغم من اعتراف الآستانة ومن ثم روسيا بالبطريرك الجديد، استمر العرب في مقاطعتهم له، حتى إنهم استولوا على الكثير من الأديرة وأبطلوا الصلاة في كنيسة مار يعقوب الملاصقة لكنيسة القيامة كي يقطعوا الاتصال بين الرهبان الموجودين في كنيسة القيامة وفي دير الروم (البطريركية).[٢٥٧] كما أرسل الشعب وفدا إلى الآستانة للاحتجاج على عزل كيرلس وتعيين بروكوبيوس.

ويؤكد الأب كلداني ما يلي:

> *وتابع العرب مقاطعتهم للبطريركية بدعم من القنصل الروسي، الذي نقله أغناتيف وقتياً وعيّن بدلاً منه بوسفوفيش (Yusefovich) القنصل الروسي في دمشق. فألحّ العرب على ضرورة تشكيل مجلس مختلط من الكهنة والعلمانيين له دور في انتخاب البطريرك والأساقفة ومراقبة مالية البطريركية، كما طالبوا بالسماح لهم بالانضمام إلى أخوية القبر المقدس، وصرف رواتب منتظمة للكهنة وفتح مدارس للطائفة. ونقل هذه المطالب وفد من الوطنيين إلى الآستانة.*[٢٥٨]

---

[٢٥٦] قزاقيا، خليل، مرجع سابق، ص ١٧٧

[٢٥٧] المصدر ذاته، ص ١٧٨

[٢٥٨] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص ٦٧

وبعد مناوشات عديدة اتفقت كافة الأطراف على ضرورة الخروج من هذه الأزمة؛ فصدر في عام ١٨٧٥ قانون البطريركية الأساسي.

- سعي الأخوية إلى إيجاد قانون أساسي للبطريرك سنة ١٨٧٥

لم يكن في البطريركية الأورشليمية قبل سنة ١٨٧٥ قانون خاص يحكم عملها، بل كانت تسير بحسب القوانين الكنسية الصادرة عن المجامع الكنسية والعادات المتبعة في البطريركيات الأرثوذوكسية. وجاء هذا القانون نتيجة الأحداث المتتالية في البطريركية، غير أن الأخوية بعد استشعارها مدى خطر النفوذ الروسي على مكانتها في القدس، وبدء يقظة العرب الأرثوذوكس ووعيهم بحقوقهم المسلوبة، قررت وضع قانون يحكم عمل البطريرك ويثبت وجودها ويدعم بقاء الجنس اليوناني في البطريركية الأورشليمية. [٢٥٩]

وبالفعل صدر قانون عام ١٨٧٥ الذي يتألف من أربعة فصول وسبع عشرة مادة. ولعل أهم هذه الفصول يتمثل في كيفية انتخاب البطاركة والشروط المطلوبة لترقية الأساقفة وكيفية انتخابهم. وإليكم نص بعض فصول القانون كما وردت في كتاب خليل قزاقيا الذي ترجم عن اليونانية: [٢٦٠]

المادة السادسة: بعد انتهاء الأجل المضروب يجتمع المدعوون في دير الروم في أورشليم وينتظم المجلس الروحي مشكلاً من جميع المطارنة والأساقفة ثم يسلم كل منهم إلى قائم مقام الكرسي رقعة ممضاة باسمه ومتضمنة اسم الشخص الذي ينتخبه ويرى فيه اللياقة والاستحقاق للبطريركية من المطارنة أو الأساقفة أو الأرشمندريتية التابعين للكرسي الأورشليمي سواء أكان حاضراً في أورشليم أم موجوداً في الخارج.

المادة التاسعة: بعد تبلغ أمر الباب العالي وفقاً للمادة السابقة تجتمع الهيئة الانتخابية المتشكلة من أعضاء المجمع ومن بقية الأرشمندريتية الموجودين في أديرة أورشليم ومعهم المتولي وظيفة البروتوسينكليوس. ومن الكهنة الوطنيين الحاضرين من الخارج بالوكالة عن رعاياهم ويستدعى أيضاً كاهنان ينتخبان من القدس عن الأهالي. ثم تباشر هيئة الانتخاب العمل كما يلي: يصير انتخاب ثلاثة من الأشخاص المرشحين المتقدم ذكرهم بطريقة سرية تجري بين هيئة المنتخبين (بكسر الخاء) بأكثرية الأصوات. بعد هذا يأخذ أعضاء المجلس من الرهبان الورقة المحتوية على أسماء الثلاثة المنتخبين (بفتح الخاء) ويذهبون إلى كنيسة القيامة. ثم بحضور بقية أعضاء الهيئة يصير في الكنيسة انتخاب البطريرك من المرشحين الثلاثة وفقا للتقاليد الدينية المرعية في الإجراء من القديم

---

[٢٥٩] راجع: الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، والأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، وغنادري، سميح، مرجع سابق، قزاقيا، خليل، مرجع سابق، خوري، شحادة، وخوري، نقولا، مرجع سابق.

[٢٦٠] قزاقيا، خليل: مرجع سابق، ص ١٧٨-١٨٢.

***يمكن مراجعة ملحق رقم (٤) للاطلاع على نص القانون كاملا.**

بعد إقامة الاحتفال الديني ويجرى بالاقتراع السري فمن حاز أكثرية الأصوات يكن هو البطريرك للكرسي الأورشليمي. واذا تعادلت الأصوات بين المنتخبين الثلاثة فصوت قائم مقام الكرسي يرجح أحدهم فيتم الانتخاب.

المادة العاشرة: الذين يدعون من المطارنة والأساقفة لتشكيل هيئة الانتخاب ولا يحضرون لا أصوات لهم ويجب أن يوافقوا على الانتخاب الواقع. وكل من يحضر الانتخاب راهباً كان أم كاهناً يحق له أن يعطي صوتاً واحداً فقط.

أما عن الأسقف وكيفية انتخابه فقد جاء في نص المواد التالية:

المادة السادسة عشرة: يصير انتخاب أسقف لأسقفية منحلة وتعيينه باقتراع وتنسيب من المجمع. وذلك بأن ينظم المجمع جدولاً بالأشخاص الذين يرى فيهم الأوصاف المطلوبة ويرشحهم للأسقفية وذلك برخصة من البطريرك. ثم من هؤلاء المرشحين يعين ثلاثة ممن يعرف عنهم الاقتدار وصدق الخدمة للكنيسة. ثم يذهب بهؤلاء الثلاثة إلى الكنيسة وبعد إقامة الطقوس المعينة والفروض المتبعة في مثل هذا الوقت يصير تعيين أحد هؤلاء المرشحين الثلاثة بواسطة الاقتراع للأسقفية المنحلّة وإذا تساوت الأصوات فصوت البطريرك يرجح إحدى الجهتين.

المادة السابعة عشرة: عند وفاة أسقف ما يجري انتخاب خلفه بعد أن يرد اعتراض من المدينة التي كانت مركزاً للأسقف المتوفى ويمضيه الرهبان أو الكهنة والأهالي المعتبرين في تلك المدينة.

وفي ضوء البنود المذكرة أعلاه، يتضح للقارئ من خلال المادة السادسة أن أخوية القبر المقدس حصرت انتخاب البطريرك الجديد في اللجنة الأولية المؤلفة من الأساقفة والمطارنة فقط؛ فمن هذه اللجنة تخرج الأسماء الثلاث المرشحة لاستلام الكرسي البطريركي. حيث يتم لاحقا انتخاب شخص واحد منهم عن طريق الاقتراع السري. وبالتالي هذا يعني أن الأخوية استبعدت الوطنيين تماما عن المشاركة في ترشيح أسماء الأشخاص الثلاثة. كما إنها استبعدت مشاركتهم في انتخاب أسقف مدينتهم، وحصرت انتخابه في المجمع المقدس.

ويؤكد الأب كلداني "وجد الوطنيون في القانون إجحافاً بحقوقهم".[٢٦١] وبالرغم من إقراره لم يقتنع الشعب به، وسعوا إلى تحسينه وتعديله ونيل المزيد من الحقوق؛ فتوجهوا مرارا إلى البطريرك وإلى الباب العالي، لكي يضغطوا على أخوية القبر المقدس. ويتضح ذلك بشكل جلي في الكتاب الذي أرسله البطريرك إيروثيوس (١٨٧٥ – ١٨٨٢)، إلى متصرف القدس يفسر فيه القانون الصادر حديثا، ولعل أهم ما جاء فيه كما نقله قزاقيا التالي:[٢٦٢]

---

[٢٦١] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص ٧٣

[٢٦٢] قزاقيا، خليل: مرجع سابق، ص ١٨٣

* راجع ملحق رقم (٦): **نص الكتاب الرسمي الذي أرسله البطريرك إيروثيوس في تاريخ ١٨٧٥/١١/٦ إلى متصرف القدس يشرح ويفسر فيه القانون الأساسي للبطريركية الذي صدر في ذات العام.**

١. بخصوص انتخاب البطريرك، شدد إيروثيوس على وجوب تطبيق المادة السادسة من القانون الأساسي، والذي ينص على تشكيل مجلس روحي مألوف من جميع المطارنة والأساقفة فقط. ومن الواضح أن هذا المجلس هو عبارة عن اللجنة الترشيحية التي ستقوم بتحديد أسماء المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات النهائية لاحقا. وهذا يعني أن البطريرك ومن خلفه الأخوية رفضوا مطالب العرب الأرثوذوكس المتعلقة في تحديد أسماء الأساقفة والأرشمندريتية الذين سيدخلون الاقتراع السري لاحقا.

٢. بخصوص انتخاب الأسقف، أصر البطريرك على ما صدر في القانون الأساسي ورفض مطالب العرب الأرثوذوكس المتعلق بالسماح لأبناء الطائفة في المشاركة في اختيار أساقفتهم.

٣. أما بخصوص مطالب الأرثوذوكس العرب السماح للوطنيين الدخول في سلك الرهبنة والترقي في جميع الدرجات الكهنوتية، والسماح لهم في الدخول بعضوية السينودوس (المجمع المقدس) بموجب استحقاقهم. ادعى البطريرك أن هذه الأمور "لم تمنع عن الوطنيين في أي زمان قط".

٤. قرر البطريرك تشكيل هيئة عمومية تحت رئاسته في القدس من الرهبان والكهنة والوطنيين لتهتم بإدارة ومراقبة المصرفات. واستثنى البطريرك من ذلك المدرسة اللاهوتية العليا الموجودة في دير المصلبة، وجميع المؤسسات الخيرية مع الأوقاف المختصة، التي بقيت تحت سلطته المباشرة. ولعل الهدف من هذه الهيئة هو إسكات العرب قليلا فيما يتعلق بواردات القبر المقدس وتقديمات الأمم الأرثوذوكسية المختلفة، وحياة الترف والبذخ الذي يعيشها رهبان الأخوية.

- سعي الوطنيين إلى تشكيل مجلس مختلط (يوناني وعربي) في ضوء إعلان الدستور العثماني في سنة ١٩٠٨:

على إثر وقوع الثورة التركية، صدر الإعلان الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨، فنهض أو انتفض العرب الأرثوذوكس من جديد بعد أن كانوا قد استكانوا بعد صدور منشور أو كتاب إيروثيوس. ونص هذا الدستور على توفير حقوق متساوية لكافة الملل والقوميات والطبقات الاجتماعية التي تعيش في ظل السلطنة العثمانية. وكان من أهم مواده بالنسبة للأرثوذوكس العرب في فلسطين، المادة ١١١، التي نصت على ما يلي: "يترتب في كل قضاء مجلس لكل ملّة، تنتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملّة، ويكون من خصائصه النظر بمداخيل المسقفات والمستغلات والنقود الموقوفة، لكي تصرف بحسب شروط واقفيها ومعاملتها القديمة، لمن له حق فيها وللخيرات والمبرات. والمناظرة أيضاً على صرف الأموال الموصي بها، حسبما هو محرر في وصية

الموصـي وعلـى إدارة أمـوال الأيتـام، وفقـاً لنظامهـا الخصوصـي، أمـا هـذه المجـالس فإنهـا تعـرف الحكومة المحلية ومجالس الولايات مرجعاً لها".[٢٦٣]

ويشير الأب كلداني: "فشكّل الأرثوذوكس العرب مجلساً من أربعين عضواً، تنفيذاً لما جاء في المادة ١١١ من الدستور، وقابل في ١٥ أيلول ١٩٠٨ وفد منهم البطريرك، وقد بدا للوطنيين أن المادة ١١١ قابلة للتنفيذ في البطريركية. فلفت البطريرك انتباههم إلى نص المادة التي جاء فيها: "وفقاً لنظامها الخصوصي"،..."[٢٦٤] وعليه كان نظام البطريركية الداخلي لا يسمح بتشكيل مثل هكذا مجلس؛ فاقترح البطريرك ذاميانوس (١٨٩٧-١٩٣١) تشكيل لجنة مشتركة للبحث في تنفيذ المادة ١١١. وبعد عدة جلسات وافق البطريرك على تشكيل لجنة مختلطة بدلا من مجلس مختلط للنظر في قضايا البطريركية على أن تجتمع برئاسة ترجمان البطريركية.[٢٦٥]

واعرب خوري: "وفي ٩ ت١ سنة ١٩٠٨ عقدت الجلسة الرابعة فرفض البطريرك فيها كل مطالب الوطنيين إلا أن الأعضاء العلمانيين صرحوا للبطريرك أن لا غاية لهم من وراء ذلك إلا ترقية الشعب وتقدمه أدبياً ومادياً ومن ثم طلبوا مساعدته بعد ما اطمأن خاطره، فتقرَّر تأليف مجلس مختلط للنظر في هذه المسائل وألفوا له قانوناً أساسياً فصادق السينودوس على ذلك، وكان على هذا المجلس أن يجتمع مرة في الأسبوع...".[٢٦٦]

غير أن الأخوين خوري يشيران لاحقا إلى أن أعضاء المجمع المقدس ندموا على ذلك، ورفضوا تأليف المجلس المختلط، مما أثار الشارع وهدد الوطنيون بأنهم سيتظاهرون في عيد مار يعقوب الواقع في ٢٣ تشرين الأول احتجاجا على رفض مطالبهم. وبالفعل تمكنوا من ذلك وأقفلوا كنيسة مار يعقوب. وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٠٨ قام الوطنيون بمظاهرة على أبواب سراي الحكومة المحلية، ومن ثم قرروا إرسال بعثة إلى الآستانة.[٢٦٧]

ورغم كل ذلك قرر المجمع المقدس الذي عقد في ١٥ تشرين الثاني ١٩٠٨ رفض مطالب الوطنيين. وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٠٨ جاء أمر من الآستانة إلى متصرفية القدس بإجراء تحقيق في القضية، ورفع حينها البطريرك عريضة إلى كامل باشا الصدر الأعظم شدد فيها على ضرورة تطبيق الامتيازات الممنوحة للبطريركية الأورشليمية من العهدة العمرية والسلطان محمد الفاتح وسليم الأول. وشرح له أيضاً أن المادة ١١١ من الدستور لا تنطبق على أوقاف الدير لأنها ليست أوقافا وطنية بل عمومية.[٢٦٨]

---

[٢٦٣] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ٢٣٧
[٢٦٤] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سابق، ص ١١٤
[٢٦٥] المصدر ذاته، ص ١١٤
[٢٦٦] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص ٢٣٩-٢٤٠
[٢٦٧] المصدر ذاته، ص ٢٤٠
[٢٦٨] المصدر ذاته، ص ٢٤١-٢٤٢

غير أن اللافت في الأمر هو أن رد الحكومة العثمانية على مطالب الوطنيين الأرثوذوكس، جاء في صالح الأخوية والإكليروس اليوناني. في حين همش العرب الأرثوذوكس ولم ينالوا إلا بعض المطالب الثانوية. ففي ١٧ أيار ١٩١٠، أعلن قرار الحكومة من قبل القوميسون المشكل للبحث في مطالب العرب الأرثوذوكس، وجاء على شكل رد على أحد عشر مطلبا. وإليكم ملخص الرد على مطالب الوطنيين حسب صورة الرد الأصلي الذي وصل من الآستانة ونقله خوري كما هو:[٢٦٩]

١. الرد على الطلب الأول الذي كان بخصوص تشكيل المجلس المختلط: تمت الموافقة على تشكيل مجلس مختلط ولكن لا يحق له وليس من صلاحياته النظر في قضية أوقاف البطريركية الأورشليمية، بل يتعين عليه النظر فقط في قضايا الزواج والطلاق وإدارة الأموال والأملاك المخصصة للفقراء والمحتاجين والأهالي بشكل عام ومنها المستشفيات والمدارس، وتوزيع الإعانات على الفقراء والمحتاجين وإسكانهم. حيث جرى تخصيص ثلث واردات البطريركية على أن يكون دون الثلاثين ألف ليرة وذلك نسبة إلى كمية الواردات الحالية. ويتم تشكيل هذا المجلس من ستة رهبان بمن فيهم الرئيس تعينهم البطريركية وستة علمانيين ينتخبهم الشعب.

٢. جاء الرد على الطلب الثاني الذي كان بخصوص تعديل نظام البطريركية على أساس نظام بطريركية القسطنطينية، حيث تشكل في القسطنطينية في مطلع القرن العشرين وفقا للبند ١١١، مجلس مختلط ثلثه من الرهبان والثلثان الآخران من الشعب وينتخبهم الوطنيون ضمن نطاق البطريركية الأورشليمية. ويكون له الحق في إدارة المدارس والكنائس وجميع الأوقاف وضبط وإدارة الواردات المختلفة وأن يكون إليه مرجع خصوصيات الابرشيات التابعة للبطريركية الآتي: رفض هذا الطلب بشدة وتحت حجة أن للبطريرك السلطة المطلقة في ضبط والتصرف بهذه الأوقاف المختلفة، وهو حق ناله منذ القدم، بالتالي ليس من حق أهل الطائفة المحلية المطالبة بذلك، كما إن جميع الأديرة والزيارات بالقدس ليس لها صفة محلية بل هي متعلقة بعموم الأرثوذوكس العثمانيين.

٣. الرد على الطلب الثالث الخاص بقبول الوطنيين في سلك الرهبانة وترقيتهم في حال أهليتهم في الدرجات الكهنوتية، وعدم قبول أحد في الرهبنة ما لم يصادق عليه المجلس المختلط: لم ترفض البطريركية في أي زمن كان دخول أبناء الطائفة إلى الرهبنة، وأما بخصوص عدم قبول أحد في الرهبنة ما لم يصادق عليه المجلس المختلط؛ فهو إجراء غير متبع في أي من البطريركيات الأرثوذوكسية المختلفة، وبالتالي هو مرفوض.

---

[٢٦٩] المصدر ذاته، ص ٢٦٢-٢٧٥

٤. الرد على الطلب الرابع الخاص بتعديل نظام البطريركية فيما يتعلق بانتخاب البطريرك، بحيث يتم توسيع نطاق مشاركة الوطنيين الموجودين ضمن نطاق البطريركية المقدسية، وحصر مهام المجلس المقدس في الأمور الروحية وإدخال الكهنة العرب المعروف في المجمع: رفض طلب زيادة مشاركة الشعب في انتخاب البطريرك، وانحصار عمل المجمع في الأمور الروحية، وانضمام الكهنة العرب فيه، تحت ذريعة ان المجمع مؤلف من المطارنة والأرشمندريتية فقط، وهذا يخالف النظام المتبع.

٥. الرد على الطلب الخامس الخاص بإقامة كل مطران ضمن دائرة أبرشيته ورعيته، ولا يجوز تعيين مطران أو أرشمندريت أو كاهن أو شماس ما لم يجر انتخابه من طرف الأهالي المحليين: رفض الطلب أيضا، وجاء تبرير ذلك أن الأساقفة في البطريركية هم فخريون فقط، ولكن لا مانع لدى البطريركية أن يقيم الأساقفة في مراكزهم الأسقفية. كما رفض الطالب المتعلق بانتخاب الأساقفة من قبل الأهالي، وشدد الرد على أن انتخابهم من حقوق المجمع المقدس فقط.

٦. الرد على الطلب السادس الخاص بمنع الرهبان من التعاطي مع الأشغال الدنيوية على ما يقتضيه القانون الكنائسي وعدم إعطاء امتيازات لجنس على الآخر بين الأرثوذوكسيين العثمانيين: كان الرد كالتالي: "إن النقطة القابلة للإجابة من هذه المادة من البديهي أنها تتم بإجراء التشكيلات واتخاذ التدابير المبينة أعلاه".[٢٧٠]

٧. الرد على الطلب السابع الخاص بنزع ما يدعيه الرهبان من الامتيازات كلياً ومنع إدخال غير العثمانيين في سلك الرهبنة: رفض العثمانيون المس بامتيازات الرهبان القديمة والمثبتة في العهود والفرمانات، وقبل طلب منع غير العثمانيين بسلك الرهبنة.

٨. الرد على الطلب الثامن الخاص بعدم فصل البطريرك ما لم يكن هنالك ما يوجب عزله، أخذ رأي وموافقة وكلاء الطائفة في أمر انتخاب وإسقاط البطريرك: لا يذكر القانون الأساسي الموضوع شيئا عن أي جهة أو هيئة من صلاحياتها عزل البطريرك. وبالتالي يبقى النظام كما هو عليه في السابق.

٩. الرد على الطلب التاسع الخاص بتوحيد الواردات الواردة من مصادر مختلفة ونشر كشف مطبوع بالواردات والمصروفات في كل سنة على نسق لائحة: رفض طلب توحيد واردات الدير ونشر كشف سنوي لها.

---

[٢٧٠] المصدر ذاته، ص ٢٧٠

١٠. الرد على الطلب العاشر الخاص بجعل جوقة ترتل باللغة العربية في كنيسة القيامة وكافة الكنائس التي يقام فيها قداديس باللغة اليونانية: رفض طلب اشتراك جوقة عربية وطنية للترنيم في كنيسة القيامة وغيرها من المزارات باللغة العربية، ويبقى الوضع على ما هو قائم.

١١. الرد على الطلب الحادي عشر الخاص بتسجيل الأوقاف على اسم الطائفة الأرثوذوكسية في نطاق سلطة الكرسي الأورشليمي: رفض الطلب أيضا وجاء الرد غامضا كما يلي: "إن هذا إمر يترتب على تعديل القوانين الحاضرة المتعلقة بالتصرف بالأملاك وعن كيفية التصرف وقيد الأملاك على اسم معنوي والسير على مقتضاه، فعند إجراء التعديلات اللازمة، يتم قيد مثل هذه الأوقاف على اسم من هي عائدة عليه، فإن كانت عائدة على الأديرة والمزارات والكنائس يمكن قيدها عليها، وإن كانت مختصة ومشروطا بها منفعة الأهالي يمكن قيدها على اسم الطوائف. أما الآن فلا حاجة لاتخاذ التدابير ومعاملة بهذا الصدد غير ما هو جار".[٢٧١]

وبالطبع وافقت الأخوية على هذا قرار، في حين اعترض وكلاء الطائفة على ما جاء فيه من إجحاف، لكنهم قبلوا ما تماشى من قرارات مع مطالبهم مع أنها شبه معدومة وباهته وغامضة. وذهبوا إلى المتصرفية ومعهم عريضة تبين أسباب اعتراضاتهم؛ مؤكدين أنهم سيواصلون احتجاجاتهم على المواد المجحفة بحقوقهم. وعليه استمر قفل بعض الكنائس، ومنها كاتدرائية مار يعقوب، التي تربط بين كنيسة القيامة والبطريركية، ولم تفتح إلا بأمر من العثمانيين في ١٩١٤/٠١/٠١، علما أن الوطنيين أقفلوها مدة خمس سنوات متتالية. وبالرغم من البدء في تشكيل المجلس المختلط، غير أن خلافا عاد من جديد للسيطرة على الوقائع والمجريات، تعلق بقضية الأوقاف والميزانية، مما عطل عمل المجلس غير الفعال أصلا، واضطر الحكومة العثمانية إلى التدخل ثانية بين الطرفين سنة ١٩١٣.

ويتضح من خلال رد الحكومة على مطالب الشعب الأرثوذوكسي العربي، أن وقوف العثمانيين إلى جانب اليونان ودعمهم لاستمرار هيمنتهم على البطريركية الأرثوذوكسية وتهميش أبناء الطائفة العربية، وسلبهم حقوقهم الوطنية، ولكن هذه المرة من خلال إصدار قرارات إلزامية تثبت الواقع القائم وتمنع حدوث أي تغيير يذكر فيه.

ولكن حكم العثمانيين لبلاد الشام وفلسطين لم يدم طويلا بعد إصدار دستورهم؛ حيث بدأت الحرب العالمية الأولى، ووقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩١٧. وبناء على ذلك تغيرت قواعد اللعبة السياسية والإدارية والمالية في البطريركية، حيث فقد اليونان النظام الذي ساندهم ودعمهم منذ قرون طويلة في بقاء هيمنة جنسهم على البطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية.

---

[٢٧١] المصدر ذاته، ص ٢٧٤

بعض الاستنتاجات:

١. تعود جذور القضية الأرثوذوكسية العربية المقدسية إلى هيمنة العنصر اليوناني على الكنيسة الأورشليمية ويوننتها بطرق غير شرعية عقائديا ودنيويا، وذلك باستخدام أساليب الحيلة والخداع والنفوذ والمال.

٢. يعد إهمال وتهميش البطريرك والإكليروس اليوناني للطائفة الأرثوذوكسية العربية الوطنية من الناحيتين الروحية والمادية، أمرا مقصودا ومتعمدا منهما.

٣. ترجع أسباب سيطرة الطوائف المسيحية الأخرى وخصوصا اللاتينية والأرمنية (وهي من أصول أجنبية وغير وطنية) على الأماكن المقدسة إلى هيمنة اليونان على البطريركية الأرثوذوكسية العربية في القدس، وادعاء ملكيتها للأمة اليونانية.

٤. يرجع سبب إنشاء أخوية القبر المقدس إلى سعي الجنس اليوناني إلى يوننة البطريركية وتفريغها من كل محتواها المسيحي العربي، والوقوف في وجه أي محاولة استبعاد لهذا الجنس عن مقاليد ومقدرات هذه الكنيسة.

٥. وقوف البطريرك والمجمع المقدس صفا واحدا ضد الطائفة الوطنية بالرغم من صراعاتهم الداخلية.

٦. تحيز الحكام العثمانيين لصالح البطاركة اليونان ضد الطائفة الوطنية. حيث لم يمنح العثمانيون الطائفة سوى بعض الامتيازات القليلة والقوانين الثانوية.

٧. فشل النهضة العربية الأرثوذوكسية في إحداث إي تغيير جذري ورئيسي في شؤون البطريركية الأورشليمية الروحية والإدارة المالية.

٨. استمرار الصراع القائم بين الطائفة الوطنية والبطريركية الأرثوذوكسية نتيجة استمرار هيمنة العنصر اليوناني على المناصب الروحية الدينية العليا في البطريركية وانفرادها في إدارة شؤونها المالية وحرمان الطائفة الوطنية من الأراضي والأوقاف الأرثوذوكسية والتصرف فيها كما يحلو لها باعتبارها ملكية خاصة للبطريركية والأمة اليونانية.

الفصل الثالث

أزمة في العلاقة بين الطائفة الأرثوذكسية والاكليروس اليوناني

مقدمة

يتناول هذا الفصل عددا من المواضيع، وهي: مظاهر الأزمة؛ علما أن الباحثة جزأتها إلى أربعة مظاهر أساسية، وهي: الجنسية اليونانية وتعصب الرهبان اليونان لجنسهم وأمتهم اليونانية، وفساد أخلاق بعض الرهبان اليونان الدينية والدنيوية، ودور السلطات الحاكمة والمتعاقبة في تثبيت حكم اليونان على الكرسي الأورشليمي، ونهضة الأرثوذكسيين الوطنيين. ويناقش هذا الفصل أيضا موضوع وجود هيمنة مركزية يونانية أوروبية على بطريركية القدس، ونتائج هذه الهيمنة، كما يطرح نموذج حي لتوضيح القضايا السابق طرحها.

(أ) مظاهر الأزمة:

تقوم مظاهر الأزمة بين بطريرك المدينة المقدسة للأرثوذكس والاكليروس اليوناني وبين أبناء الطائفة الأرثوذكسية في فلسطين على النقاط التالية:

أولا: الجنسية اليونانية وتعصب الرهبان اليونان لجنسهم وأمتهم اليونانية.

ثانيا: فساد أخلاق بعض الرهبان اليونان الدينية والدنيوية.

ثالثا: دور السلطات الحاكمة والمتعاقبة في تثبيت حكم اليونان على الكرسي الأورشليمي.

رابعا: نهضة الأرثوذكس الوطنيين.

وفي ما يلي شرح مفصل للنقاط السابق ذكرها:

أولا: الجنسية اليونانية وتعصب الرهبان اليونان لجنسهم وأمتهم اليونانية:

من خلال مراجعة تاريخ البطاركة اليونانيين الذين هيمنوا على سدة البطريركية منذ سنة ١٥٣٤، يمكننا القول أنهم عملوا بجد وحزم من أجل تثبت بقاء سيطرة اليونان على الكرسي الأورشليمي، مدعين أنه ملك لهم ولامتهم منذ نشأة المسيحية في القدس. وعليه فهم كانوا ومازالوا يخشون وعلى نحو رهابي من وصول أحد أبناء الطائفة العربية الأرثوذكسية إلى سدة البطريركية على عكس البطاركة العرب الذين قادوا الكنيسة المقدسية لقرون عدة قبل الحقبة العثمانية. وعليه التزم معظم البطاركة اليونان الذين جاءوا بعد البطريرك جرمانوس بمتابعة واستكمال ما بدأه البطريرك السابق ذكره من يوننه للكنيسة الوطنية عن طريق عدم قبول أبناء الطائفة العربية في الرهبنة واستيراد إكليروس من يونانيين لإقامتهم مكان الإكليروس العربي الذي كان موجودا، إضافة إلى السيطرة على الأماكن المقدسة والمزارات الشريفة وتغيير معالمها لطمس إي أثر عربي علق فيها. ومن

الأمثلة القليلة على ذلك اختفاء كرسي القديس يعقوب أخو الرب، المصنوع من الرخام والمنقوش عليه باللغة العربية والسريانية، من كاتدرائية مار يعقوب بالقدس. [٢٧٢]

والأمثلة على ما ورد سابقا كثيره منها على سبيل المثال لا الحصر ما فعله البطريرك ثاوفانيس الذي خلف صفرونيوس، ثالث بطريرك يوناني في عهد الامبراطورية العثمانية، ومكوثة على سدة البطريركية ٣٧ عاما. حيث استمر في اتباع سياسة حصر الاكليريكية في جنسه، غير أنه زاد على ذلك انه أخذ يرسم إكليروس من أقاربه؛ فسام أبن عمه أثناسيوس اسقفا على بيت لحم، ونسيبه بائيسيوس رئيسا على دير غلطة في باش؛ علما أن الأخير أصبح بطريرك للمدينة المقدسة بعده؛ فزاد على القانون الذي وضعه جرمانوس بخصوص خدمة الوطنيين في الكنيسة التالي: " ... ان لا يسمح في المستقبل قبول أي كان من أبناء الكنيسة الأورشليمية الوطنيين ليس فقط للدرجات الأسقفية، بل ولأية درجة أخرى من الدرجات الرهبانية حتى ولا إلى درجة مبتدئ أو وظيفة خادم في أحد الأديار". [٢٧٣]

علما أن القانون السادس والسبعون من قوانين الرسل، يؤكد على أنه "لا يجوز للأسقف ان يشرطن[٢٧٤] في درجة الاسقفية من يشاء ليرضي اخاه او احد اقاربه لأنه ليس من العدل بان يجعل للأسقفية وارثين واهبا ما لله لغرض بشري فلا ينبغي له ان يضع كنيسة الله تحت ارث فمن فعل ذلك فلتكن تلك الشرطونية غير ثابتة واما هو فليعاقب عقوبة الافراز"[٢٧٥].

أما البطريرك دوسيثاوس، صاحب كتاب "*تاريخ البطاركة الأورشليميين*" الذي ادعى أنه عين بطريركا على الكرسي الأورشليمي من قبل السلطان، قام بتثبيت القانون الذي وضع من قبل جرمانوس وبائيسيوس بخصوص عدم قبول الوطنيين في الرهبنة. كما أنه حول مسار الأخوية التي كان يطلق عليها اسم "أخوية القبر المقدس"، من أخوية لا تنتمي إلى جنس أو عرق معين إلى أخوية يتألف جميع أعضاءها من الرهبان اليونان الموجودين في الكنيسة الأورشليمية. ووضع لها قوانين، بمقتضاها لا يمكن قبول أحد من أرثوذكسيي القدس وفلسطين في عضويتها، كما لا يجوز انتخاب أسقف أو مطران أو بطريرك إلا من أعضائها. [٢٧٦]

ويضاف إلى كل ذلك تجاهل أغلبية البطاركة اليونان الذين استولوا على مقاليد الكرسي البطريركي بالعهد العثماني، قوانين الرسل والقوانين المجامع المسكونية، وايجاد قوانين جديدة غير متعارف

---

[٢٧٢] نصر الله، إلياس، **قصة الصراع العربي-اليوناني على قيادة الكنيسة الأرثوذكسية**، مجلة الاسوار، ع (١٨)، ١٩٩٨، ص٧٠-٧١

[٢٧٣] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣-٨٤

[٢٧٤] يشرطن تعني يسام أو يرسم

[٢٧٥] منتدى الشباب الأرثوذكسي، **"قوانين الرسل الاطهار وهي خمسة وثمانون قانونا"**، منتدى الشباب الأرثوذكسي، www.orthodoxonline.org، تاريخ الدخول إلى الموقع ١٠ نيسان ٢٠١٣

[٢٧٦] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨، نقلا عن البطريرك الأورشليمي دوسيتاوس، **تاريخ البطاركة الأورشليميين**، كتاب ١٢، فصل ٣، عدد ٦.

عليها في الكنيسة الارثوذكسية المسكونية، بهدف تحقيق مصالحهم وغاياتهم العنصرية. ومن أهم القوانين التي تم تجاهلها هي قوانين الرسل، وهم مؤسسو الكنيسة في العالم، ومنها البنود التالية: [٢٧٧]

- القانون الثامن والثلاثون: ليكن للأسقف الاهتمام في جميع امتعة الكنيسة وليدبرها بمراقبة الله وتقواه ولا يجوز له ان يختلس شيئا منها لذاته ولا يهب ما لله لأقاربه فاما اذا كانوا محتاجين فليعطهم كمعوزين الا انه لا يبيع متاع الكنيسة بحجتهم.
- القانون الاربعون: ليكن مال الاسقف الذي يخصه مميزا بينا ان كان يوجد له اي شيء يخصه ومال الكنيسة ايضا فليكن مميزا لكي يكون الاسقف مسلطا على ما يخص نفسه بان يتركه لمن يشاء وحسبما يشاء ولكيلا يضيع مال الاسقف بحجة مال الكنيسة لانه ربما يكون له امرأة واولاد واقارب او خدام وهذا هو لعدل مقسط عند الله والناس وهو انه لا يصيب الكنيسة او يصير مقاولات بشأنه تفضي الى سوء ذكره بعد موته.
- القانون الحادي والاربعون: نأمر بان الاسقف يكون مسلطا على متاع الكنيسة لانه ان كان من الواجب بأنه يؤتمن على نفوس الناس الكريمة فمن الواجب بان يكون امره نافذا في الاموال ايضا حتى تساس هذه الاشياء كلها بسلطانه وتوزع على المحتاجين بخوف الله وكل تقوى بواسطة القسوس والشمامسة وهو ايضا اذا كان محتاجا فليتناول ما يحتاج اليه في حاجته الضرورية وحاجات الاخوة الضيوف عنده حتى انهم لا يكونون معوزين بحال من الاحوال لان ناموس الله قد فرض بان المواظبين على خدمة المذبح يعيشون من المذبح من حيث انه ولا الجندي يحمل اسلحة على المحاربين بجراية من ماله البتة.

وأكدت أغلبية المجامع المسكونية على ضرورة التمسك بهذه القوانين، واعتبرتها قضايا مسلم بها ولا يجوز مخالفتها، وإلا نال من خالفها أشد العقوبات، ومن هذه المجامع، المجمع المسكوني السابع، الذي نص على ما يلي: إذا باع اسقف او ايكونوموس (رئيس تدبير امور الكنيسة) شيئا من عقارات الكنيسة او الدير الى امير او شخص آخر. فهذا البيع يكون باطلا. وذلك وفقا لما جاء في قانون الرسل... ولا يجوز له ان يبيع العقار الى الامراء مدعيا ان هذا العقار لا يأتي بفائدة ولا يوجد من يبتاعه بل فليبع (اذا ظهرت ضرورة لبيعه) للفلاحين او للاكليريكيين. واذا بيع الى احدهم ونقل بالحيلة الى امير فالبيع يكون فاسدا ويرجع العقار للكنيسة او الدير. والاسقف او الايكونوموس الذي يفعل ذلك فاما الاسقف فيطرد من وظيفته والرئيس من ديره لانهما يبددان بصورة قبيحة ما لم يجمعاه.[٢٧٨]

---

[٢٧٧] منتدى الشباب الأرثوذكسي، مرجع سابق ذكره.
[٢٧٨] قزاقيا، خليل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧

في حين قرر المجمع المسكوني الرابع تعيين الايكونوموس (رئيس تدبير امور الكنيسة) في كافة الاسقفيات من الاكليروس المحلي الوطني، لمنع تصرف الأسقف بممتلكات الكنيسة كما يحلو له ولصون الكهنوت.

واستنادا إلى ما سبق، يتضح أن أموال الكنيسة سواء أكانت منقولة ام غير منقولة هي ملك للكنيسة المحلية الوطنية، وليست ملكا شخصيا للأسقف أو أقاربه أو عائلته أو جنسه. وهو غير مخول التصرف فيها كما يحلو له، بل يتوجب مراقبته من قبل الإكليروس المحلي ومعاقبته إذا اساء التصرف بها. كما أنه لا يجوز له الخلط بين ما يخصه من مال وما يخص الكنيسة خوفا من أن "يضيع مال الاسقف بحجة مال الكنيسة"[٢٧٩] والعكس صحيح. إلا أن ما يجري في الكرسي الأورشليمي هو مخالفا تماما وكليا لهذه القوانين، فالبطاركة اليونان لم ينفكوا منذ تسلمهم الكرسي عن بيع أملاك الكنيسة ومحتوياتها وحتى أوانيها المقدسة خدمة لمآربهم الدنيوية والأرضية، وليس إحتياجا أو حبا بالفقراء والمعوزين.

وعليه أدعى هؤلاء البطاركة أن جميع أملاك الكرسي البطريركي الأروشليمي، المنقولة وغير المنقولة، هي ملك خاص للرهبان اليونان، وهي تخصهم وحدهم ولا تخص الرعية الوطنية أبدا. وبالتالي يحق لهم التصرف بها كما يشاءون ودون أن يقدموا أي كشفوت توضح واردات المزارات الشريفة وأملاك الكنيسة المنتشرة في فلسطين وأرجاء المسكونة، والتي كان يتبرع بها الأرثوذكسيين لخدمة الكنيسة الوطنية ورفعة شأنها. ولعل خير مثال على ذلك ما حصل في عهد البطريرك ذاميانوس، الذي انتفض في زمانه الأرثوذكسيين الوطنيين لاسترداد حقوقهم المسلوبة من إيدي اليونان. حيث طالبوا الدولة العثمانية بتطبيق دستورها الجديد لسنة ١٩٠٨، وخاصة الحقوق المندرجة في المادتين ١١٠ و١١١، على البطريركية الأورشليمية أيضا أسوة بالبطريركية القسطنطينية، غير أن البطريرك الآنف ذكره وأخوية القبر المقدس اليونانية سعوا بكل الطرق غير المشروعة والأخلاقية لمنع تطبيقها عليهم.

ويجدر التذكير أن هاتان المادتان تنصان على ضرورة تشكيل مجلس لكل ملّة، وينتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملّة، ويعمل على مراجعة المداخيل المختلفة، لكي تصرف بحسب شروط واقفيها وعلى من تحق لهم، ومتابعة كيفية صرف الأموال.

ومن الحيل التي أستخدمها البطريرك وأخوية القبر المقدس لمنع تنفيذ هذا البند بحذافيره، رشوة رجال هيئة التحكيم التي أرسلت من الاستانة إلى القدس لتحقيق في الخلاف الحاصل بين أبناء الرعية العربية والبطريرك اليوناني. [٢٨٠]

---

[٢٧٩] منتدى الشباب الأرثوذكسي، مرجع سبق ذكره.

ويقول قزاقيا بخصوص ذلك ما يلي:

نقف بالمطالع هنا لنورد شيئا من كثير من المخابرات السرية الثابتة التي كان يجريها غبطة البطريرك داميانوس مع المراكز الايجابية العليا كالصدارة العظمى ونظارات العدلية ومركز متصرفية القدس ليقف منها على تلك الدسائس التي كان يجريها غبطته ضد الملة... فان غبطته بواسطته المعلومة (الرشوة) استمال اليه وكيل المتصرفية في القدس القومندان العسكري عبد الرحيم، واتفق معه على تنفيذ مآربه.... [٢٨١]

كما أدعى المؤرخون اليونان أن جميع البطاركة الذين جلسوا على كرسي يعقوب أخو الرب، أول أساقفة أورشليم، هم يونانيين لكن "متعربين". وكما أشارنا في الفصل الثاني يشير الأب حنا كلداني إلى ذلك حيث كتب : " يدعو المؤرخون اليونان العرب الفلسطينيين "بالمتعربين"، حسب النظرية القائلة بأن أرثوذكس فلسطين أصلا من الجنس اليوناني، الذين فقد قوميتهم بمرور الزمن وتعرَب". [٢٨٢]

غير ان الكاتب عرفان شهيد كتب تحت عنوان "المسيحية قبل ظهور الإسلام" عن القرون الثلاثة التي سبقت ظهور الإسلام في القرن السابع، أي الفترة التي اعتنق فيها الامبراطور قسطنطين الديانة المسيحية؛ مؤكدا على أنها كانت الفترة الذهبية في تاريخ المسيحية العربية. حيث تم تنصير معظم المسيحيين العرب، الذين أخذوا على عاتقهم التبشير بالمسيح في الشرق الأدنى. علما أن الديانة المسيحية انتشر بين العرب في عهد الرسل، أي خلال القرون الثلاثة الاولى من الميلاد، لكن تفتقر تلك الفترة إلى وجود الوثائق الكافية. وعلى الرغم من قلة الوثائق المتوفرة عن تلك الفترة، إلا أننا نعلم عن اشخاص كثر اعتنقوا المسيحية ومنها الأبجر الأكبر ملك الرها، الذي آمن بالمسيح سنة ٢٠٠ للميلاد، والعربي يوليوس فيليبس، المولد بالشهباء، الذي غدا أول إمبراطور روماني مسيحي. غير أنه لم يتمكن من تحويل الديانة في الامبراطورية الرومانية إلى المسيحية، وذلك لاقتصار سنوات حكمه على خمسة فقط (٢٤٤-٢٤٩). بالإضافة إلى ذلك تمتاز هذه الفترة باستشهاد رجلين عربيين، وهما القديسان كوسماس ودميانس. [٢٨٣]

ويضيف الكاتب عرفان شهيد ما يلي عن انتشار المسيحية:

"وقد اتاح أبجر للمسيحية في الشرق الأدنى ما كانت في أشد الحاجة إليه – الدرع الواقية لما كان في الواقع ديانة مضطهده في الامبراطورية الرومانية الوثنية. يضاف إلى ذلك أن تنصر أبجر جعل الرها العاصمة الروحية للمشرق المسيحي الساميَ، وقد ازدهرت فيها المسيحية والثقافة لمدة قرون

---

[٢٨١] قزاقيا، خليل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤-١٩٥

[٢٨٢] الأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠

[٢٨٣] شهيد، عرفان، "المسيحية قبل ظهور الإسلام"، الفصل الثالث عشر، نشر في كتاب: **المسيحية عبر تاريخها في المشرق** (٢٠٠١)، تحرير: حبيب بدر، سعاد سليم، وجوزيف أبو نهرا، ط(١)، (لبنان: مجلس كنائس الشرق الأوسط) ص، ٤٢٩

مديدة. فقد أصبحت الرها نظيرة أنطاكية، العاصمة الروحية للمسيحية اليونانية في الشرق الأدنى".
[٢٨٤]

ومن الجدير ذكره ان غالبية الباحثين يشيرون إلى أن معظم العرب الذين تنصروا غيروا اسمائهم العربية إلى اسماء توراتية متأثرين في اللفظ والنطق الروماني لتلك الاسماء. بالتالي هذا ساهم في عدم القدرة على تحديد انتماءهم ودورهم في نمو وانتشار المسيحية. [٢٨٥]

ويمكن القول أن المسيحية انتشرت بسرعة في صفوف العرب في بلاد الشام، وخصوصا عند تنصر الإمبراطورية الرومانية. علما أن العديد من القبائل العربية المسلحة جاءت من شبة الجزيزة العربية، وعبرت الأراضي الرومانية واستوطنت فيها واعتنقت المسيحية، وأصبحت لاحقا من حلفاء الإمبراطورية. وقد عرفت بيزنطية ثلاث فئات من العرب الذين سلطتهم على بقية العرب الأحلاف في تلك الفترة وهم: [٢٨٦]

١. التنوخيون وهم الفئة المسيطرة في القرن الرابع، وكانوا يقطنون على الأغلب في القسم الشمالي من بلاد الشام.
٢. السليحيون وهم الفئة الجديدة المسيطرة في القرن الخامس، والذين حلوا محل التنوخيون. ويرتبط اعتناقهم المسيحية بالرهبنة والحياة الكنيسة. حيث كان أشهر ملوكهم داود الذي ترك ملكه الاراضي والتحق بالرهبنة.
٣. الغساسنة وهم الفئة الأخيرة والأهم في تاريخ المسيحيين العرب في بلاد الشام، التي سادت في القرن السادس. ولعل أشهر ملوك الغساسنة، الحارث بن جبلة (٥٢٩-٥٦٩) وأبنه المنذر (٥٦٩-٥٨٢). وكان للحارث دور رئيسي، بمعاونة الامبراطورة ثيودورا، في سيامة أسقفين عربيين وهما: يعقوب البرادعي على الكنيسة المونوفيزية [٢٨٧]، وثيودورس على كنيسة العرب الحلفاء مع الإمبراطورية، وعرب الحجاز. وفي الحفاظ على الكنيسة المونوفيزية قاطبة، ومن جملتها الكنيسة في مصر. كما كان الغساسنة من أشهر المعماريين، حيث شيدوا العديد من الأبنية في البادية الممتدة من الفرات إلى خليج العقبة. واليوم بقي من هذه المباني مبنيان ضخمان وهما: برج الدير في قصر الحير الغربي بين دمشق وتدمر، والإيوان بالرصافة.

أما عند مراجعة سلسلة أصول البطاركة الأورشليميين، نجد أن أغلبهم من العرب الاقحاح، الذين ترعرعوا في القدس أو المناطق المجاورة لها، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: البطريرك ايليا

---

[٢٨٤] شهيد، عرفان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٩-٤٣٠.
[٢٨٥] راجع: الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سبق ذكره، والأب كلداني، حنا سعيد، مرجع سبق، ذكره، و كتاب متعددون، **المسيحية عبر تاريخها في المشرق**، مرجع سابق.
[٢٨٦] شهيد، عرفان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣١-٤٣٢.
[٢٨٧] الكنيسة المونوفيزية هي تلك الجماعة التي رفضت ثنائية طبيعة السيد المسيح، أي أن المسيح يملك طبيعتان بشرية وإلهية. واعتقدوا فقط بالطبيعة الإلهية.

(سنة ٤٩٤ للميلاد) ، وهو عربي من بلاد نجد، أصبح بطريرك للمدينة المقدسة في العهد الروماني ، والبطريرك صفرونيوس، عربي دمشقي، وكان بطريرك للمدنية المقدسة عندما فتح العرب القدس، وسلم المدينة إلى الخليفة عمر بن الخطاب، والبطريرك يوحنا، أصبح بطريرك للمدينة المقدسة في عهد الوليد بن عبد الملك، الذي منع المسيحيين من استعمال اي لغة غير العربية في الكنائس، البطريرك ايليا الثاني، أصبح بطريرك للمدينة المقدسة في عهد أبو العباس السفاح الذي منع استعمال أية لغة غير اللغة العربية، وعلى أثر ذلك ترجمت في عهد هذا البطريرك كافة الكتب الكنائسية الى العربية، والبطريرك توما (سنة ٨٠٧)، عربي مقدسي، أصبح بطريرك للمدينة المقدسة في عهد أحمد بن طولون، والبطريرك الطبيب يوسف، وخلفه البطريرك العربي اغابيوس سنة ٩٨٣، أثر وفاته في مصر خلال ادائه مهمة كنائسية؛ علما ان البطريرك اغابيوس كان عربيا من قيساوية بانياس. يجدر الذكر انهما جلسا على الكرسي الاورشليمي في عهد الدولة الفاطمية. والبطريرك مرقس (سنة ١١٩١)، وفي زمانه انضم العرب المسيحيون في البلاد الى جيش صلاح الدين لمحاربة الصليبيين، والبطاركة سليمان بن حسن المغربي، أسقف غزة، والبطريرك ايليا، أسقف بيت لحم، والبطريرك يواكيم، والبطريرك يعقوب والبطريرك إبراهيم، جميعهم من العرب، وجلسوا على الكرسي الاورشليمي في عهد المماليك البحرية، والبطريرك مرقس الثالث، الذي لقب برئيس اساقفة بيت لحم، وبطريرك المدينة المقدسة، وسوريا العربية وعبر الأردن، واستطاع خلال فترة حكمه أن يحصل على أمر يخول البطريركية الأرثوذكسية بالاحتفاظ بمفاتيح كنيسة القيامة بيدها، وذلك في عهد قانصوه الغوري، والبطريرك عطا الله الذي خلف البطريرك مرقس الثالث، ونال من السلطان التركي سليم فرمان مماثل للعهدة العمرية، واعترف له فيها بحق سيادته على المزارات. [٢٨٨] كما لا نستطيع أن ننكر أنه خلال الحكم العثماني لفلسطين، جلس على الكرسي البطريركي الأورشليمي، بطريركان عربيين وهما: صفرونيوس من كلس بقرب حلب، وأنثيموس من مدينة أنطاكية. [٢٨٩]

ثانيا: فساد أخلاق الرهبان اليونان الدينية والدنيوية:

يرجع ذلك على نحو رئيس إلى سيطرة الروح الوطنية اليونانية العنصرية عليهم، والتي دفعتهم إلى التخلي عن إيمانهم المسيحي القويم، الذي ينص على المحبة وعدم التفرقة بين يوناني أو عربي أو وثني... الخ، لأننا كلنا في المسيح واحد بحسب القديس بولس الرسول. وأدى ذلك إلى احتقار

---

[٢٨٨] أبو جابر، سعد رؤوف، "نبذة عن تاريخ القضية الارثوذكسية في فلسطين والأردن بين ١٩٢٥ و١٩٩٢" ، من كتاب: شحادة ونيقولا، **تاريخ كنيسة اورشليم الارثوذكسية** (١٩٢٥)، إعيد اصداره في العام ١٩٩٢ بهذه الطبعة الحديثة من قبل جمعية النهضة العربية الأرثوذكسية الخيرية، (عمان: مطبعة الشرق الأوسط)، ص ٤١٩-٤٢١

[٢٨٩] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩-٩٠

والتقليل من شأن الأرثوذكسيين الوطنيين، الادعاء أنهم برابرة ومتخلفين، ولا يوجد له إيمان، وغير قادرين على قيادة البطريركية والحفاظ على الاماكن المقدسة فيها. ويتضح ذاك بشكل جلي عند ذكر اسماء البطاركة المتوفيين في القداس الإلهي. حيث تبدأ سلسلة البطاركة من عهد أول بطريرك يوناني، وهو جرمانوس. وبالتالي يتم تجاهل ذكر أسماء البطاركة العرب الذين قادوا الكنيسة للقرون عديدة.[٢٩٠]

وساهم ذلك في اهمال الرعية الوطنية روحيا، وعدم الالتفات إلى قضاياها ومشاكلها وهمومها، مما أدى إلى انفصال البطريركية عن الرعية العربية تماما. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل كبير وبارز في الأعياد المسيحية كعيد الفصح. حيث يقيم البطريرك القداس الإلهي باللغة اليونانية، وتتألف حاشيته من الحجاج اليونانيين. ونادرا ما يشارك الأرثوذكس العرب في مثل هذه القداديس. في حين يقيم العرب قداديس خاصة بهم باللغة العربية![٢٩١]

علما ان ذلك لا يتوافق مع قوانين الرسل، حيث ينص القانون الثامن والخمسون أنه: "ايما اسقف او قس يتهاون بالاكليروس او بالشعب ولا يهذبه على حسن العبادة فليفرز وان قام مصرا على التواني والكسل فليقطع"[٢٩٢].

كما يتناقض هذا الوضع القائم مع القانون السادس والثلاثون الذي نص على ما يلي:

كل من سيم اسقفا ومن ثم ما اقتبل خدمة الشعب الذي أوتمن عليه وأبي الاهتمام به هذا فليكن مفروزا حتى يقتبل ذلك ومثله ايضا يجري الامر في القس والشماس واما اذا مضى هو اليهم وما قبله اولئك ليس من تلقاء رأيه بل من تلقاء رداءة الشعب اما هو فليكن اسقفا واما اكليروس المدينة فليفرز لانه لم يقم بتأديب شعب عاص مثل هذا.[٢٩٣]

وامتاز البطاركة اليونان عبر تاريخهم الطويل عن غيرهم من البطاركة الوطنيين بحب المال والسلطة. ويمكن تلمس ذلك من خلال ادعائهم بهلنية الأماكن المقدسة وسيطرتهم على عائداتها والتصرف بها كأنها ملك شخصي لا تمت للطائفة الارثوذكسية بشيء، إضافة إلى الاستخفاف في أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية والتفريط بها مقابل الحصول على الأموال.

كما يمتاز البطاركة اليونانيين بسمات غير أخلاقية منها الخداع والغش والمكر والكذب. ولعل خير مثال على ذلك ما قام به أول بطريرك يوناني في الحقبة العثمانية، جرمانوس، من أجل الوصول إلى سدة البطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية، حيث أدعى العروبة، وأساء استخدام منصبه الكنسي؛

---

[٢٩٠] المرجع ذاته، ص١١٣

[٢٩١] هذا ما لاحظته من حضور عدد كبير من القداديس في عيد الفصح وعيد الميلاد في الفترة الزمنية الواقعة بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣.

[٢٩٢] منتدى الشباب الأرثوذكسي، مرجع سبق ذكره.

[٢٩٣] المرجع ذاته.

فتصرف على نحو مخالف لمبادئ المسيحية. حيث عمل هذا البطريرك خلال سنوات جلوسه على الكرسي الأورشليمي إلى تغيير معالم وملامح هذه البطريركية وهلينتها (أي جعلها هيلنية) عن طريق اقصاء الاكليروس العربي وتهميش دوره في الكنيسة، وإهمال الرعية. واليوم يمكن ملاحظة ذلك بشكل جلي في تصرفات وسلوكيات ومواقف وتصريحات البطريرك الحالي، ثيوفيلوس الثالث، الذي وصل إلى سدة البطريركية بعد تنفيذ أخوية القبر المقدس اليونانية بالتعاون مع جهات محلية واستعمارية وإقليمية مؤامرة وخطة محكمة لعزل وإقساء البطريرك السابق إيرنيوس عن سدة البطريركية سنة ٢٠٠٥.[٢٩٤]

ويضاف إلى ذلك وهم وكذب الوعود التي أطلقها هذا البطريرك قبل تسلمه مقاليد الكرسي الأورشليمي، حيث تعهد أمام الحكومتين الاردنية والفلسطينية بتنفيذ بنود قانون البطريركية الأرثوذكسية رقم ٢٧ لعام ١٩٥٨، ومنها تشكيل المجلس المختلط، ومنع تسرب الأوقاف الأرثوذكسية إلى الشركات الاستعمارية الصهيونية، واسترجاع عقارات باب الخليل، وتعيين مطارنة عرب. غير أن البطريرك أكتفى بعد تسلمه المنصب بترقية الأرشمندريت عطاالله حنا إلى درجة مطران، وبتعيين الارشمندريت الياس عواد "غلاكتيون" العضو العربي الثاني في المجمع المقدس، الذي يتألف من أصل ١٨ عضوا، وبتشكيل مجلس مختلط، بل اقدم على نحو مفاجئ بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠٠٥، أي بعد أيام من انتخابه بطريرك، على إلغاء الدعوى القضائية ضد الحكومة الإسرائيلية، التي كان قد تقدم بها البطريرك ثيوذويوس سنة ١٩٩٧ بخصوص أرض الشماعة التي تبلغ مساحتها ٣٨ دونما وتقع في قلب مدينة القدس مقابل باب الخليل قبل يوم واحد من انعقاد المحكمة.[٢٩٥]

كما أدعى البطريرك الحالي خلال استقباله لكهنة الأرثوذكس من مختلف محافظات الوطن في بداية العام ٢٠١٠، أنه قام بتشكيل المجلس المختلط. حيث نشرت صحيفة القدس المحلية فحوى هذا اللقاء الذي جاء فيه أن البطريرك ثيوفيليوس الثالث: "...قام بتسمية أعضاء المجلس وإبلاغ الجهات الرسمية الفلسطينية والأردنية بهم. وعبّر غبطة البطريرك عن أسفه لعدم قيام أعضاء المجلس الانتقالي باتخاذ أية خطوة عملية مما أدى إلى شل هذا الجسم الهام الذي نؤمن بضرورة تشكيله بخلاف ما يسوّقه البعض".[٢٩٦]

---

[٢٩٤] سيتم تناول هذا الموضوع وبشكل مفصل في البندين الثاني والثالث من هذا الفصل.

[٢٩٥] محمد أبو خضير، **"ما هي تفاصيل الاتفاق بين الحكومة الإسرائيلية ومحامي البطريركية وعائلة الشماع؟ لماذا شطبت البطريركية الأرثوذكسية الدعوى لاستعادة ارض الشماع في باب الخليل قبل يوم من النظر فيها؟"**، صحيفة القدس، www.alquds.com، ٢٠٠٥/١٢/١٩، تم الدخول الى الموقع بتاريخ ا نيسان ٢٠١٣.

[٢٩٦] صحيفة القدس، **"البطريرك ثيوفيلوس الثالث: سنستمر في الدفاع عن العقارات الأرثوذكسية"**، الموقع الالكتروني للصحيفة، www.alquds.com، ١٢ كانون الثاني ٢٠١٠. تم الدخول الى الموقع بتاريخ ا نيسان ٢٠١٣.

ثالثا: دور السلطات الحاكمة والمتعاقبة في تثبيت حكم اليونان على الكرسي الأورشليمي:

لعبت السلطات الحاكمة والمتعاقبة منذ أوائل القرن السادس عشر دورا رئيسيا ومفصليا في تثبيت حكم اليونانيين على الكرسي الأورشليمي؛ فقامت كل من السلطنة العثمانية، والانتداب البريطاني، والأردن، وإسرائيل، عبر ما يزيد عن خمسة قرن متتالية بدعم واستمرار هذا السيطرة رغم مناهضة الرعية العربية الأرثوذكسية لها.

١. الدولة العثمانية والانتداب البريطاني:

وقام السلاطين العثمانيين والقيادات العثمانية المحلية بتثبيت حكمهم والمحافظة على بقائهم مقابل الحصول على الأموال الطائلة والرشوات. ويتضح ذلك بشكل جلي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين عندما ثارت الرعية الأرثوذكسية ضد هيمنة اليونانيين وسعت إلى نيل أبسط حقوقها. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر توجه أبناء الطائفة الأرثوذكسية إلى اسطنبول بعد صدور الدستور العثماني لسنة ١٩٠٨، للمطالبة بحقوقهم وفق الدستور الجديد الذي نصت فيه المادتين ١١٠ و١١١ على حق تشكيل مجلس مختلط.

وكتب الكاتب قزاقيا ما يلي في هذا الخصوص:

> *... فهبت الملة الأرثوذكسية الوطنية في فلسطين مدفوعة بذلك التيار الهائل تطالب الحكومة برفع الظلم عن اعناقها واسترجاع حقوقها التي سلبها اياها الرهبان الغرباء المغتصبون. واخذت الاستدعاءات والاحتجاجات تنهال على الصدارة العظمى في الاستانة من الافراد والجمعيات يطرقون بها باب الحرية والرحمة المفتوح على مصراعيه. ولم يكتفوا بمراجعة الصدارة بل عرضوا ظلامتّهم على وزارة الداخلية وعلى مجلس المبعوثان.*[٢٩٧]

وبناء على ذلك ارسلت الاستانة هيئة للاستماع إلى تظلمات الشعب والرهبان، غير أن البطريرك ذاميانوس استمال إليه عن طريق الرشوة القومندان العسكري عبد الرحيم، وكيل متصرفية القدس، الذي يصفه خليل قزاقيا بالدهاء الشديد، لأنه كان يظهر للشعب أنه يقف إلى جانبه، غير ان مخابراته مع الحكومة التركية تشير إلى عكس ذلك.[٢٩٨]

ويتضح ذلك في طلب الحكومة العثمانية من متصرفية القدس توضيحا بشأن البرقية التي وردت إليها من الوطنيين في القدس، والمؤرخة في ١١ حزيران سنة ١٣٢٥هـ، التي يطالبون فيها بحقوقهم، فرد عبد الرحيم عليها بالتالي: "ان الروم الوطنيين يطلبون تشكيل مجلس ملي تكون له

---

[٢٩٧] قزاقيا، خليل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩

[٢٩٨] المرجع ذاته، ص ١٩٤-١٩٥

الصلاحية بالمخابرة مع الحكومة رأسا لأجل اجراء تسوية الامور الواقع فيها الاختلاف. فمجلس كهذا لا يجوز الاعتراف به لانه يتولد عنه كثير من المحذورات". [٢٩٩]

أما في عهد الانتداب البريطاني، فنجد أن حكومة الانتداب بالرغم من تشكيلها لجنة برترام الأولى والثانية للتحقيق ودارسة القضية الأرثوذكسية وأسباب التوتر والاضطراب الواقعة بين الاكليروس اليوناني والطائفة الأرثوذكسية، غير أنها لم تأخذ بتوصيات اللجنتين إلا ما تناسب مع مآربها. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أن اللجنة الأولى أوصت بسن قانون جديد خاص ببطريركية القدس، والذي بموجبه تتحدد كيفية تعيين البطريرك وعزله عند الضرورة، وينظم طريقة عمل مؤسسات البطريركية، والمجمع المقدس... الخ. غير أن الحكومة لم تبادر إلى سن قانون جديد بالبطريركية، بالرغم من استبشار العرب خير من وراء هذه اللجنة.

والادهى من ذلك أن الاستعمار البريطاني استغل عجز البطريركية المالي ودعا إلى بيع بعض ممتلكات البطريركية تحت عنوان تصفية ديونها، علما أنها سربت هذه الممتلكات للحركة الصهيونية التي سعت منذ نشأتها إلى شراء أكبر عدد ممكن من الأراضي لتثبيت وجودها. [٣٠٠]

كما أن لجنة برترام الثانية أو برترام- يونغ التي شكلتها حكومة الانتداب على أثر تجدد الخلاف بين البطريرك و الإكليروس اليوناني وأبناء الطائفة، اشارت بكل صراحة إلى حقوق الأرثوذكسيين العرب المهضومة والمسلوبة، وأوصت الحكومة بسن قانون جديد للبطريركية يحمي حقوق الرعية. ومن أهم نتائج التقرير هي: [٣٠١]

١. ضرورة تشكيل مجلس مختلط يتألف من ١٥ عضوا منه عشرة اعضاء علمانيين تنتخبهم الجالس المحلية في المدن واربعة إكليركيين يعينهم البطريرك ويكون هو رئيس المجلس. ولهذا المجلس صلاحيات عديدة اهمها تنظيم تعليم أبناء الطائفة في جميع المدارس الأرثوذكسية، ضبط حالة الكهنة الرعويين من حيث الاهلية والكفاءة والواجبات والمعاش وكيفية انتخابهم، وإدارة أوقاف الطائفة، ووضع نظام لتنظيم عمل المحاكم الكنسية، واشتراك اعضاء المجلس العلمانيين بانتخاب البطريرك، ويتصرف المجلس المختلط بجميع واردات اوقاف الطائفة وثلث وارادات القبر المقدس، ويحق للمجلس النظر في الميزانية العامة وتعديلها قبل اعتمادها...الخ.

٢. تشكيل مجالس محلية في المدن الرئيسية، تتألف من ٥ إلى ٧ أعضاء علمانيين، والرئيس الروحي والكاهن الرعوي، ومن واجبات هذا المجلس الاشراف على المدارس وإدارتها وبناء

---

[٢٩٩] المرجع ذاته، ص ١٩٥

[٣٠٠] نصر الله، إلياس، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٤

[٣٠١] إبراهيم، شحادة الخوري، "تقرير السير برتران"، ملحق لمجلة الاخاء، مجلة الإخاء الارثوذكسية لسنة ١٩٢٦، نقلا عن الموقع الالكتروني قضايا أرثوذكسية، www.orthodoxissues.com، تم تاريخ الدخول إلى الموقع بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٣.

الكنائس الرعوية، وتعيين وكلاء الكنائس، والمصادقة على تعيين الكهنة الرعويين، وإدارة اوقاف المجلس المحلي والهبات المقدمة واستخدام وارداتها للأغراض المحلية، وجمع الأموال الخاصة بالمجلس المختلط وغيرها... .

٣. أما فيما يتعلق بالأمور الروحية، يتوجب السماح لأبناء الرعية بالانضمام إلى اخوية القبر المقدسة، أي السماح لهم في الانضمام إلى الرهبنة، والتدرج في مراتب الكهنوتية حسب الكفاءة والاهلية، ويشترط على من ينخرط في سلك الأخوية أن يكون حامل للجنسية الفلسطينية. كما يسمح للطائفة في مراكز الاسقفية الخالية تسمية اسم اسقف جديد وتقديمه إلى المجمع المقدس للنظر في كفاءته وأهليته. أما فيما يختص بقانون المحكمة الكنسية، فيتوجب تشكيل محكمة كنسية من ستة اعضاء اكليريكيين من كنائس القدس، القسطنطينية، الاسكندرية، انطاكية، وأثينا وقبرص. وبموجب انظمة هذه المحكمة تنفرد المحكمة الكنسية بمحاكمة المطران أو الاسقف أو البطريرك في حال خالف القانون الكنسي، لكن في حال إهمال أحدهم واجباته الروحية والإدارية، فيشترك مع المحكمة في محاكمته المجلس المختلط، على أن لا ينفذ عليه الحكم إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس المختلط.

٤. تسيطر أخوية القبر المقدس على المزارات الشريفة واوقاف القبر المقدس بصفة "المتولي" وهي تمثل العالم الأرثوذكسي صاحب الحق فيها، عليه توقف أموال هذه الأوقاف على المقاصد الخيرية والدينية في البطريركية المقدسة، ولذلك يخصص ثلث وارادتها للمجلس المختلط.

٥. يعتبر كل مطران وأسقف عضو في المجمع المقدس، أما فيما يتعلق بحق البطريرك بزيادة اعضائه أو انقاصهم او عزلهم أو توليهم، فيتناول فقط ارشمندريتية المجمع.

كما أكد هذا التقرير أن البطريركية المقدسية مؤسسة وطنية خاضعة للحكومة، وليست مؤسسة يونانية كما يدعي رجال الدين اليونانيين. وبالتالي يحق للحكومة صاحبة السيادة على البلاد اصدار القوانين اللازم لحماية أبناء الرعية. وبالتالي يمكننا ملاحظة أن نتائج هذ التقرير صبت في مصلحة الأرثوذكسيين العرب، وكان تنفيذه يعني تغيير المعادلة على الأرض تماما ونجاح النهضة الأرثوذكسية في فلسطين، ونيل أبناء الطائفة لحقوقهم المشروعة، التي حرموا منها بسبب سيطرة عنصر غريب على البطريركية، إلا أن المندوب السامي تجاهل نتائج وتوصيات هذا التقرير، ولم يقر شيء منها.

وتوالت الأحداث إلى ان توفى البطريرك في سنة ١٩٣١، فأقدم الاكليروس اليوناني على انتخاب البطريرك تيموثاوس، مطران عمان، خلفا له، غير أن الطائفة رفضت الاعتراف فيه، وأقامت دعوى لدى محكمة العدل العليا، تطلب تأجيل انتخاب بطريرك جديد إلى حين حل الخلاف بين

رجال الإكليروس اليونانيين وأبناء الطائفة؛ فأصدرت حكمها بفسخ الانتخاب لاعتبارات مختلفة منها عدم تعديل قانون البطريركية بعد تغيير الرئاسة الروحية، وذلك بما يتناسب مع الاوضاع الجديدة. كما اشارت المحكمة في قرارها إلى أن قانون البطريركية الأرثوذكسية لسنة ١٨٧٥ هو قانون غامض وناقص ولا يتماشى مع روح العصر. [٣٠٢]

وبالتالي خشيت حكومة الانتداب من الاعتراف بالبطريرك الجديد، وأصدرت بشكل مفاجئ في ٢٤ آيار ١٩٣٥ ما سمي بـ"قانون البطريركية الأرثوذكسي" رقم (٢٥)، فثار العرب الأرثوذكس عليه ودعوا إلى مقاطعة الانتخابات. ونتيجة اعتراض العرب واتخاذهم مجموعة من القرارات، خشيت حكومة الانتداب الاعتراف بالبطريرك الذي انتخاب للمرة الثانية من قبل المجمع المقدس سنة ١٩٣٥ مدة أربع سنوات، إلا أنها اعترفت به قبيل الحرب العالمية الثانية، لإرضاء اليونان التي اعلنت وقوفها إلى جانب الحلفاء. [٣٠٣]

كما اصدرت في سنة ١٩٤١، على نحو مفاجئ للمرة الثانية، قانون جديد يلغي القوانين والتعديلات السابقة، ويمنح البطريرك والإكليروس اليوناني حق السيطرة على البطريركية وأوقافها. وأدى هذا إلى إثارة الشارع من جديد، وعقد المؤتمر الأرثوذكسي الثالث الذي حاز على تأييد كافة قادة الأحزاب السياسية في فلسطين، مما أضطر الحكومة إلى تجميده. [٣٠٤]

واستنادا إلى ما سبق، يمكن القول أن الانتداب البريطاني أيضا تواطئ مع الاستعمار اليوناني للبطريركية المقدسية، من أجل تحقيق مكاسب ومآرب استعمارية وسياسية حربية بحتة، منها مساعدة ودعم الحركة الصهيونية، وجلب الدولة اليونانية الى صفوف الحلفاء قبيل الحرب العالمية الثانية. كما لا يمكن تجاهل دور المركزية الأوروبية في دعم وتثبيت هيمنة اليونان على الكرسي البطريركي، حيث برزت هذه النظرة بشكل جلي في بداية القرن التاسع عشر، فراح الأوروبيون يدعون تفوق عرقهم على بقية شعوب الأرض ويدعون إلى استعمارها من أجل الارتقاء بهذه الشعوب، وهذا عزز وجود اليونان على الكرسي.

وبخصوص مماطلة حكومة الانتداب في تنفيذ توصيات لجنة برترام- يونغ، كتب رؤوف أبو جابر ما يلي :"... ان حكومة الانتداب تلكأت في تنفيذ التواصي لأسباب شتى. أهمها اعتبارات سياسية استعمارية، لا صلة لها بعدالة قضية الطائفة أو أمانيها المشروعة". [٣٠٥]

---

[٣٠٢] أبو جابر، سعد رؤوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢- ٤٠٣ ، وص ٤٢٤
[٣٠٣] المصدر ذاته، ص ٤٠١
[٣٠٤] المصدر ذاته، ص ٤٠١ -٤٠٢
[٣٠٥] المصدر ذاته، ص ٤٢٤

٢. الأردن:

ولكن ماذا عن الاردن؟ لماذا لم تنصف المملكة الأردنية الهاشمية القضية الأرثوذكسية؟ لماذا ابقت وحافظت الأردن على هيمنة اليونان في البطريركية المقدسة؟

وعلى أثر وفاة البطريرك تيموثاوس سنة ١٩٥٦، دعا رئيس جمعية النهضة الأرثوذكسية العربية التي تأسست في عمان سنة ١٩٢٣، السيد سعد أبو جابر، رجال الطائفة إلى اجتماع لتدارس الخطوات التي يجب إتباعها من أجل الوصول إلى حقوق الطائفة العربية الأرثوذكسية. ونتج عن الاجتماع تشكيل لجنة تحضيرية تدعو إلى عقد المؤتمر الأرثوذكسي الرابع، الذي عقد في القدس سنة ١٩٥٦، وتتخذ كافة الإجراءات التي تراها مناسبة لمنع انتخاب البطريرك الجديد في ٢٣ شباط ١٩٥٦. بالفعل استطاعت هذه اللجنة توقيف قرار انتخاب البطريرك الجديد في ١٣ شباط ١٩٥٦، من خلال عقد اجتماع مع رئيس الوزراء آنذاك، سمير الرفاعي، وتقديم مذكرة عن القضية الأرثوذكسية العربية، واقناعه بضرورة دراسة القضية الأرثوذكسية قبل اتخاذ إلى إجراء.[٣٠٦] وبالتالي جاء قرار الحكومة بتأجيل الانتخاب البطريرك من أجل دراسة القضية ومن ثم اتخاذ الإجراءات الضرورية لإنهاء الخلاف بين الطائفة والبطريركية.

ومن أهم نتائج هذا المؤتمر الذي عقد في القدس بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٥٦: [٣٠٧]

١. ضرورة مواصلة العمل لاستصدار قوانين تقوم مقام جميع القوانين العثمانية والانتدابية بما يكفل تأمين مطالب وحقوق الطائفة.
٢. اعطى المؤتمر البطريركية فرصة لحل الخلاف بينها وبين الطائفة بطريقة ودية خلال شهر من تاريخ عقد المؤتمر، على أن تضمن حقوق الطائفة.
٣. شكل المؤتمر لجنة تنفيذية تمثل الطائفة أمام الحكومة وجميع الجهات في شؤونها المالية العامة.
٤. أقر المؤتمر أن مطالب الطائفة التي تضمنتها مذكرة اللجنة التحضيرية للحكومة هي الحد الأدنى لمطالبها.

ويجدر الذكر أنه تم لأول مرة في تاريخ القضية الأرثوذكسية، أقرر قانون يأتي في صالح الطائفة العربية الأرثوذكسية. وحدث ذلك في عهد أول حكومة أردنية وطنية حزبية، وهي حكومة سليمان النابلسي، التي تألفت في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ واستقالت في تاريخ ١٠ نيسان ١٩٥٧.

---

[٣٠٦] المصدر ذاته، ص ٤٠٩-٤١٢

[٣٠٧] قضايا أرثوذكسية، "المؤتمر الارثوذكسي الرابع - القدس ١٩٥٦"، www.orthodoxissues.com، تم الدخول الى الموقع بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٣.

وعاشت الاردن ما بين أعوام ١٩٥٦-١٩٥٩ تطورات السياسية متلاحقة، إدت إلى تغيير الحكومة خلال الفترة المذكورة أربعة مرات. بالتالي تعاقب على الحكم أربع رؤساء وزراء وهم: سليمان النابلسي، والدكتور حسين فخري الخالدي، وإبراهيم هاشم، وسمير الرفاعي.

وهذا أدى إلى نسف مشروع قانون البطريركية الأرثوذكسية المقدسية لسنة ١٩٥٧، بعد أن صادق عليه مجلسي النواب والأعيان بالأجماع، وإصدار مشروع قانون جديد، يحرم الطائفة الأرثوذكسية من حقوقها الأساسية، وأطلق عليه "قانون بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية" رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٨. ولعل مسمى القانون وحدة يعطي القارئ فكرة اولية عن عدم وطنيته ورجعيته وانجره وراء أهواء الاستعمار ومركزيته الأوروبية. حيث وافقت الحكومة الأردنية على اضافة كلمة "روم" على مسمى القانون، معطية الشرعية لهيمنة اليونان على البطريركية العربية المقدسية، وحقهم في السيطرة على الاماكن المقدسة وأوقاف الطائفة العربية الأرثوذكسية؛ علما أن حكومة الانتداب رفضت بشكل قاطع إضافة كلمة روم على مسمى القوانين التي إصدارتها.

وعلى أثر ذلك رفعت اللجنة التنفيذية الأرثوذكسية العربية مذكرة إلى مجلس النواب شرحت فيه كيف آلت البطريركية المقدسية إلى هيمنة أخوية القبر المقدس اليونانية، واثبتت عروبة البطريركية المقدسية، وشرحت فيها الاسباب الموجبة التي تقدمت بها الحكومة عندما أحالت المشروع الأول إلى مجلس الأمة، و الأغراض الرئيسية من هذا المشروع، وأهمها: إنشاء مجلس مختلط يشرف على الأوقاف والاملاك الأرثوذكسية ويحول دون بيع ورهن هذه الأملاك إلا بموافقة المجلس والمجمع المقدس معا، وتشكيل مجالس طائفية محلية، وتثبيت حق الطائفة بثلث إيرادات البطريركية العامة، وحصر صلاحيات المجمع المقدس في الأمور الدينية والروحية، منح الطائفة العربية حق الاشتراك في انتخاب البطريرك على أن يكون الانتخاب في مرحلة الأخيرة بيد المجمع المقدس، وتحسين تنظيم عمل المحاكم الكنسية، منح أبناء الطائفة حق الدخول في أخوية القبر المقدس على قدم المساواة مع الأرثوذكس اليونانيين، وتعيين اسقفين رعويين عربيين. [٣٠٨]

وعن الاسباب التي أدت إلى نسف المشروع الأول لسنة ١٩٥٧، يقول أبو جابر: "ولم تكشف الحكومة النقاب عن الأسباب التي حملتها على اصدار هذا القرار إذ لم ترفق بمشروعها الجديد الأسباب الموجبة وفق أحكام الدستور". [٣٠٩]

كما قامت اللجنة التنفيذية الارثوذكسية بإرسال برقية إلى جلالة الملك حسين آنذاك طالبت فيها "... بوقف مشروع القانون الجديد حتى يتاح للطائفة أن تطلع عليه وتبدي رأيها فيه...". [٣١٠] وأيضا

---

[٣٠٨] أبو جابر، سعد رؤوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٧-٤٣١

[٣٠٩] المصدر ذاته، ص ٤٣١

[٣١٠] المصدر ذاته، ص ٤٣١

أرسلت اللجنة برقية إلى دولة رئيس الوزراء آنذاك، إبراهيم هاشم، أهم ما جاء فيها: " علمت اللجنة فوق ذلك ان المشروع الجديد للقانون أعدّ بمعرفة واطلاع البطريركية ودون علم الطائفة التي ترى فيه غبنا فاحشا يلحق بقضيتها الوطنية أبلغ الأضرار ويعود بها سنوات إلى الوراء، إلى حالة تزيد سوءا عما كانت عليه أيام الانتداب البريطاني". [٣١١]

ولكن بحسب افتتاحية جريدة فلسطين الصادرة في ٦ نيسان ١٩٥٨ :

لم تتلق اللجنة التنفيذية الأرثوذكسية أي رد على برقياتها من أي مصدر كان. إنما أصدرت المديرية العامة للمطبوعات والنشر بيانا رسميا ردا على الحملة الصحفية أعلنت فيه بأن المشروع سيعرض على مجلس الأمة في دورته الحالية للمناقشة شأنه شأن جميع المشاريع القانونية وان الحكومة ترى انه ليست هنالك أية مبررات للتسرع في إثارة هذا الموضوع في الصحف من قبل أية جهة كانت قبل أن يطرح مشروع القانون للمناقشة في مجلس الأمة.[٣١٢]

واستنادا إلى ما سبق، أعتبر أبناء الطائفة الأرثوذكسية الذي كان يصل عددهم آنذاك إلى مئة ألف نسمة، إضافة إلى كافة الاطياف الوطنية، والجهات القانونية الحرة، أن قانون بطريركية "الروم" الأرثوذكس المقدسية لسنة ١٩٥٨، الذي أقر، هو قانون مجحف بحق الوطنيين الارثوذكس. حيث أخذوا على القانون العلل التالية: [٣١٣]

١. اقحام كلمة "الروم" في تسمية هذا القانون؛ علما أن هذه الكلمة استخدمت في عهد السلطنة العثمانية لتعبر عن مجموع الملة الأرثوذكسية المنتشرة في إرجاء السلطنة بغض النظر عن الجنسية أو اللغة. بالتالي لم يقصد بها اليونانيين مطلقا، إلا أن الاكليروس اليوناني يزعم أن هذه البطريركية هي تابعة للدولة اليونانية. كما حاول هذا الاكليروس اقحام هذه التسمية أثناء حكم الانتداب البريطاني لفلسطين، غير أن جميع محاولاته باءت بالفشل. حيث أصدرت حكومة فلسطين ٨ قوانين متلاحقة، اطلق عليها جميعها تسمية "قانون البطريركية الأرثوذكسية". وعليه قاوم الانتداب بشدة فكرة تبعية البطريركية المقدسية لدولة أجنبية وتجريديها من صبغتها المحلية الوطنية العربية. كما أن ترجمة كلمة "الروم" من العربية إلى الانجليزية تعني في الترجمة الحرفية "Roman"، غير أن البطريركية تقوم باستبدالها بكلمة "Greek"، وهذا إن دل على شيء فهو يعني أنها تنسب البطريركية المقدسية العربية إلى اليونان.

---

[٣١١] المصدر ذاته، مرجع سابق، ص ٤٣٢

[٣١٢] المصدر ذاته، مرجع سابق، ص ٤٣٤

[٣١٣] عطا الله أنطون، مذكرة قدمت من اللجنة التنفيذية الأرثوذكسية العربية الى معالي رئيس مجلس النواب الأردني، وجاءت تحت عنوان: "القضية الأرثوذكسية ومشروع بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية لسنة ١٩٥٨"، نقلا عن أبو جابر، سعد رؤوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٦-٤٤٦.

٢. تشير المادة (٢) من القانون المعمول فيه إلى أن لفظة "البطريركية" تعني دير القبر المقدس، او اخوية القبر المقدس او القبر المقدس او دير الروم الارثوذكس. غير ان مشروع قانون سنة ١٩٥٧ يشير بوضح إلى أن هذه اللفظة تشمل أخوية القبر المقدس والمجمع المقدس والمجلس المختلط.

٣. ينص الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان "واجبات البطريرك" في مادته ٣ (٤) هـ إلى أنه من صلاحيات البطريرك " تمثيل الطائفة الأرثوذكسية في جميع شؤونها لدى الحكومة". بالتالي هذا يعطي الحق في التدخل في الشؤون الإدارية والمالية، ويخرجه عن واجباته الروحية والدينية.

٤. تنص المادة الرابعة في الفقرة (٣) على الآتي: " يكون المجمع الهيئة الادارية للبطريركية وله صلاحية امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة وتسلم الميراث والوقفيات والتصرف بها ويمارس البطريرك والمتولي صلاحيات البطريرك في المجمع الادعاء والدفاع باسمه لدى المحاكم والقيام بأي عمل تقتضي صلاحياته وواجباته". بالتالي تم اعتبار المجمع الهيئة الإدارية الوحيدة التي تمثل البطريركية، حيث استبعد المجلس المختلط تماما عن الساحة. أما المادة الخامسة بالفقرة (د) تنص على "أن يقوم البطريرك في المجمع بإدارة كافة الأملاك التابعة مباشرة للبطريرك في المجمع". ومن الواضح أن هذا النص القانوني غير سوي، ويراد به الالتفاف على القانون وعلى حقوق الطائفة؛ فجميع الأملاك العقارية والوقفية المسجلة لدى دائرة الأراضي مسجلة باسم البطريركية الأرثوذكسية أو باسم البطريرك والبطريركية معا. وعليه لا يوجد املاك تابعة للبطريرك في المجمع. ولذلك نص مشروع قانون سنة ١٩٥٧ على الآتي: " يكون البطريرك في المجمع شخصية معنوية لها صلاحية امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة وتسلم الميراث والوقفيات والتصرف بها بصفته المتولي من أجل أية غاية متصلة بصلاحيات البطريرك في المجمع أو بواجباته".

كما تخلف المادة السابقة المادة (٣٢) من القانون سنة ١٩٥٨، حيث تنص: " تناط جميع الأموال المنقولة مهما كان نوعها العائدة الى البطريركية بالبطريرك وتسجل باسم بطريركية الروم الارثوذكس المقدسية".

٥. يتناول الفصل الرابع موضوع المجلس المختلط، حيث تنص المادة العاشرة (ج/ د) على الآتي: "يؤلف مجلس مختلط من خمسة أعضاء اكليريكيين اردنيين يعينهم المجمع المقدس" و "ستة اعضاء علمانيين اردنيين ينتخبهم اهالي الاردن الارثوذكس بالطريقة التي تعين وفق احكام هذا القانون". وبالتالي ساوى القانون بين عدد الاكليريكيين والعلمانيين؛ علما أن الصواب هو وجوب تفوق عدد العلمانيين عن الاكيريكيين، من أجل ضمان رعاية شؤون الطائفة العربية وتحسين احوالهم الثقافية والاجتماعية. في حين نصت المادة الحادية عشر من الفقرة (أ) أن للبطريرك في

المجلس الصلاحيات والواجبات التالية: " إدارة كافة الأملاك التابعة مباشرة للبطريرك في المجلس...". ويعد هذا النص غير قانوني، لانه كما ذكرنا سابقا لا يوجد أملاك مسجلة باسم البطريرك في المجلس. وبالتالي تعتبر هذه الصلاحية وهمية.

٦. كما لم تنص المادة السابقة في فقرتها المتعددة على صلاحية المجلس في الاشراف على شؤون البطريركية المالية، ووضع الموازنة السنوية العامة للبطريركية والموافقة عليها، وإدارة كافة الأملاك والأوقاف العائدة للبطريركية والتصرف بها، تقييد بيع أو رهن هذه الاملاك أو إيجارها مدة تزيد على ثلاث سنوات إلا بموافقة كل من المجمع المقدس والمجلس المختلط؛ في حين نجد هذه الفقرات موجودة وحاضرة بقوة في مشروع قانون سنة ١٩٥٧.

٧. تناول الفصل السابع موضوع "انتخاب وتعيين البطريرك والمطارنة والأساقفة الرعويين". حيث قسم القانون عملية انتخاب البطريرك عند شغور الكرسي البطريركي المقدسي إلى ثلاث، وهي:

- المرحلة الأولى: يقوم قائمقام الكرسي البطريركي بدعوة جميع المطارنة والأساقفة الأرثوذكس التابعين للكرسي البطريركي المقدسي ممن ليسوا أعضاء في المجمع المقدس لحضور مجلس الترشيح للاشتراك بعملية الترشيح قبل انقضاء واحد وعشرين يوما من صدور تلك الدعوات. كما يتوجب على قائمقام البطريرك ان يبعث بالطريقة نفسها كتبا دورية الى المجالس الطائفية المحلية التي يعينها المجلس المختلط يدعو فيه هذه المجالس الى انتخاب كاهن متزوج لحضور مجلس الترشيح على أن لا يزيد عددهم عن أثنى عشر كاهنا. ويتألف مجلس الترشيح من المجمع المقدس والاساقفة والمطارنة المدعوين والكهنة المتزوجين.
- المرحلة الثانية: يعقد مجلس عام مؤلف من المجمع والارشمندريتين البروتوستكليين المقيين في الأديرة في القدس والكهنة المتزوجين المنتخبين لمجلس الترشيح، لينتخب ثلاثة مرشحين من الاشخاص المدرجة اسماؤهم في قائمة الاشخاص الذين رشحهم مجلس الترشيح بالصورة التي أقرها رئيس الوزراء.
- المرحلة الثالثة: ينتخب أعضاء المجمع المقدس من بين المرشحين الثلاثة شخصا واحدا للكرسي البطريركي، ويجري انتخابه بطريقة الاقتراع السري وبأكثرية الأصوات.

وعليه نستنتج من هذا الفصل القانوني الى أن الأردن ساعد البطريركية في تهميش وتقليل دور المجلس المختلط، الذي يمثل الطائفة الأرثوذكسية العربية، في عملية انتخاب رئيسهم الروحي. ويتضح ذلك بجلاء عن طريق عدم اشتراط القانون في المادتين ٢٠ و٢١، اللتان تحددان قائمة المرشحين الاولية، ولاحقا المرشحين الثلاثة الذين ينتخبون من المجلس العام. وبالتالي يعد

الصوت العربي الوحيد في هذه العملية الانتخابية، هو صوت الكهنة العرب، الذي لا يجوز أن يتجاوز عددهم عن ١٢ كاهنا؛ علما أن تحديدهم في هذا العدد ينم عن رغبة بأضعف الصوت العربي الوحيد وتحيده.

٨. تناول الفصل الثامن موضوع "الأخوية". حيث جاء في المادة (٢٨) في فقرتها الثانية النص الآتي: " مع مراعاة الحالة الراهنة السائدة منذ القدم حتى اليوم في أخوية القبر المقدس لا يقبل أحد في الأخوية إلا من كان أردنيا أو تجنس بالجنسية الأردنية". فماذا تعني جملة " مع مراعاة الحالة الراهنة السائدة منذ القدم حتى اليوم..." حسب القانونيين؟. وجاء في المذكرة التي رفها أنطون عطا الله، عن اللجنة التنفيذية الارثوذكسية العربية، التوضيح التالي لمعزى هذه العبارة المبهمة: " ... لا يوجد أي معنى لإقحام عبارة " مع مراعاة الحالة الراهنة السائدة منذ القدم حتى اليوم" إلا إذا كان قصد البطريركية أن تدخل في الأخوية العشرات من الفتيان اليونانيين الذين استقدمتهم من بلاد اليونان والجزر اليونانية قبل ان يحصلوا على الجنسية الأردنية وبذلك تضمن دخولهم وبقاءهم في هذه البلاد دون أن تسنح للسلطات المختصة فرصة درس كل حالة من هؤلاء للتحقق ان كان بقاؤهم في البلاد مرغوبا فيه أم لا".

٩. جاء في الفصل التاسع والأخير، وخاصة في المادة (٣٠) منها الآتي: [٣١٤]

تعرض الميزانية السنوية قبل اقرارها النهائي على المجلس المختلط للاطلاع عليها والنظر فيها، فاذا وجه المجلس اي اعتراض على عدم توفر العدالة في قسمة الاموال الموضوعة تحت تصرفه أو عدم كفايتها يقوم بالتحقيق في المسألة خبير مالي يعنيه مجلس الوزراء ويكون قرار مجلس الوزراء في الخلاف نهائيا. غير أنه ليس في هذه المادة ما يخول المجلس المختلط حق الاعتراض أو البحث في طريقة انفاق أية أموال من أموال البطريركية خلاف الأموال الموضوعة تحت تصرفه. واستنادا إلى نص هذه المادة ندرك تماما أن القانون يقف إلى جانب العنصر اليوناني في أحقية السيطرة على مقدرات الكنيسة الأرثوذكسية العربية، وتصرف فيها كما يشاء دون الأخذ بعين الاعتبار نضال ابناء الطائفة الأرثوذكسية العربية الطويل من أيام العثمانيين إلى يومنا هذا، من أجل بناء مجلس مختلط ذو صلاحيات إدارية ومالية واسعة كما هو الحال في باقي البطريركيات الأرثوذكسية المنتشرة في انحاء العالم. وبالتالي خلط القانون بين صلاحيات البطريرك والاكليروس الدينية والروحية، وأكد على نفاذ سلطة البطريرك في الشؤون الإدارية والمالية.

---

[٣١٤] نص القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٨، نقلا عن موقع التشريعات الاردنية (نظام المعلومات الوطني)، www.lob.gov.jo، تم دخول الموقع بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٣.

كما عمد القانون إلى حصر دور المجلس المختلط في الشؤون المالية بقضية ثلث الايرادات السنوية التي تحت تصرفه وإدارته، ومنعه من البحث أو حتى الاعتراض في الكيفية التي تنفق فيها البطريركية الأموال؛ إضافة إلى أنه لا يجوز للمجلس المختلط أن يشارك في عملية صياغة الميزانية السنوية للبطريركية؛ فهي حسب القانون تعرض عليه قبل إقرارها فقط لا غير. بالتالي فهي حسب المادة (٧) من القانون تصاغ فقط من قبل المجمع المقدس.

وجاء في المذكرة التي رفعها أنطون عطا الله، عن اللجنة التنفيذية الارثوذكسية العربية، إلى رئيس مجلس النواب الأردني في هذا الشأن:

> *ترى الطائفة انه طالما هي شريكة في ايرادات البطريركية ولها مصلحة في تنظيم الموازنة للتأكيد من تأمين حصتها تأمينا عادلا فلها كل الحق ان تشترك في وضع الموازنة ومناقشة أرقامها وأقلامها وليس من العدل حرمانها من هذا الحق. وان احالة الخلاف الى خبير مالي ما هو إلا مضيعة للوقت واقحام الحكومة في أمور هي في غنى عنها هذا بالإضافة الى ان صلاحيات الخبير لا تتناول الأمور الرئيسية في الموازنة وانحصرت في الأمور الفرعية التي جاءت مبهمة وغامضة. ونتيجة لهذه الأسباب تطلب الطائفة ان تعدل المادتان ٧ و٣٠ بشكل تضمنان حق اشتراك المجلس المختلط في وضع الموازنة ومناقشتها واقرارها عند وضعها لا عن طريق عرضها عليه بعد وضعها.* [٣١٥]

١٠. يلاحظ المطلع على أحكام هذا القانون أنه لم ينص على مادة تنفيذية تجبر جميع الأطراف على الانصياع لها وتطبيقه وفق لذلك. حيث استبعد القانون الجديد من مشروع القانون القديم لسنة ١٩٥٧ المادة ٣٢ التي خولت مجلس الوزراء تعيين لجنة لإدارة جميع شؤون البطريركية في حالة امتناع أو عرقلة أي فريق من الفريقين تنفيذ أحكام هذا القانون أو أي نص من نصوصه. بالتالي هذا يؤكد على أن احكام هذا القانون وضعت لتبقى حبر على ورق فقط لا أكثر. ولعل ذلك يتضح جليا في عدم تشكيل المجلس المختلط إلى يومنا هذا، ومخالفة البطريركية أغلبية نصوص هذا القانون، ومنها على سبيل المثال لا الحصر عدم تنفيذ المادة (٢٦) من القانون التي تنص على "يقوم البطريرك في المجمع خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون بسيامة مطرانين أو أسقفين أردنيين عربيين وحالما تتم سيامتهما يعتبران عضوين إضافيين في المجمع المقدس"[٣١٦]، دون وجود ادنى ردة فعل أو محاسبة من قبل السلطات الأردنية لذلك.

---

[٣١٥] المصدر ذاته، ص ٤٤٤

[٣١٦] المرجع ذاته.

[٣١٧] المرجع ذاته، www.lob.gov.jo، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٣، وقراءة نص مشروع القانون لسنة ١٩٥٧ عن الموقع المذكور أعلاه، والذي جاء تحت حالة "غير ساري".

٣. إسرائيل:

شهدت فلسطين مع نهاية عهد الانتداب البريطاني أحداث سياسية وعسكرية تاريخية، غيرت من طابعها العربي الفلسطيني إلى يومنا هذا. فمع انسحب قوات الانتداب إلى خارج فلسطين، قامت العصابات الصهيونية المسلحة بعمليات قتل جماعي وترهيب وترويع للسكان الآمنيين، بهدف تهجيرهم قسرا من بيوتهم وقراهم ومدنهم، وتشريدهم وتشتيتهم خارج وطنهم. وعليه هجر أكثر من نصف سكان فلسطين إلى الدول العربية المجاورة، وأصبحوا لاجئين فيها، ولا يحق لهم العودة إلى ديارهم، واحتلت هذه العصابات الارهابية ما يزيد عن ٧٨% من مساحة فلسطين التاريخية، واعلنت قيام دولة إسرائيل في ١٥ آيار ١٩٤٨. وهكذا حلت نكبة فلسطين على كافة أبنائها، سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين. غير أن هذه التطورات تركت أثرا بالغ الاهمية على حضور ووجود الفلسطينيين المسيحيين بشكل خاص؛ علما أن عددهم كان يشكل حوالي ١٠% من مجموع السكان آنذاك. حيث أظهرت دراسة علمية أجرتها مجموعة ديار[٣١٨]، أن السبب الرئيسي لتناقص أعداد المسيحيين في فلسطين هو النكبة، ويليه الهجرة. ففي عام ١٩٢٤ كان ١٠% من السكان في فلسطين التاريخية مسيحيين، وغداة النكبة كانت نسبتهم حوالي ٨%. غير أن هذه النسبة انخفضت في غضون ليلة وضحاها من ٨% إلى ٢,٤%.[٣١٩]

وبالتالي يعتبر الفلسطينيين المسيحيين أن نكبة فلسطين كانت نكبة الشعب الفلسطيني عامة وللمسيحيين خاصة. ويؤكد القس الدكتور نعيم عتيق في ورقته التي قدمها بالمؤتمر الدولي السادس لمركز السبيل، الذي جاء تحت عنوان: "الحضور المسيحي في الأرض المقدسة... شهادة وفاء- مسيرة ثبات"، وعقد ما بين ٢ و٩ تشرين ٢٠٠٦، ونشرت في كتاب حمل ذات العنوان، على أن هنالك عوامل تاريخية أثرت بشكل مباشر على حضور المسيحيين الفلسطينيين في فلسطين. وقسم هذه العوامل إلى قسمين، عوامل داخلية تتعلق بالقضايا اللاهوتية والانشقاقات المختلفة عن الكنيسة الواحدة وقدوم الصليبيين والارساليات، وأخرى سياسية دينية خارجية تتعلق بالفتح الإسلامي الذي لم يكون فتحا سياسيا فحسب بل دينيا أيضا، ولاحقا الاستعمار الصهيوني، الذي يتبنى ايديولوجية

---

[٣١٨] ديار هي مجموعة من المؤسسات اللوثرية العاملة في فلسطين، والتي تعمل على خدمة كافة اطياف المجتمع الفلسطيني، مع التركيز على فئات الاطفال والشباب والنساء والشيوخ. وتهدف برامجها الى بناء المجتمع وتنميته وتوعيته على كافة الاصعدة.

[319] Mitri Raheb (Author), Rifat Odeh Kassis (Editor), Rania Al Qass Collings (Editor) (2012), **Palestinian Christians in the West Bank: Facts, Figures and Trends**, second edition, Diyar Publisher, Latin Patriarchate Press, P. 47-48

أقامه دولة يهودية بحتة خالية من أي مواطنين مسلمين أو مسيحيين. وعليه وضع سياسات خاصة لتخفيض عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية ومن ضمهم المسيحيين. [٣٢٠]

وأضاف القس عتيق: " لم تفرق الحركة الصهيونية بين المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين، فقد كانوا جميعهم فلسطينيين وكان عليها اخراجهم من بلادهم حتى ينجح المشروع الصهيوني". [٣٢١]

بالتالي أن إحلال دولة إسرائيل مكان فلسطين التاريخية سنة ١٩٤٨، أدى إلى تهجير الفلسطينيين قسرا من وطنهم، وتشريدهم في الدول المجاورة. وعليه أصبح كل من غادر فلسطين خوفا من إرهاب العصابات الصهيونية، لاجئا ولم يسمح له بالعودة إلى أرضه ووطنه حتى يومنا هذا.

أما فيما يتعلق بمن بقي في أرضه سواء أكان مسلما أو مسيحيا، عمل الكيان الصهيوني على تضيق الخناق عليهم، من خلال اتباع سياسات التمييز العنصري على كافة الاصعدة، وخاصة الاقتصادية منها؛ مما دفع الكثير من الفلسطينيين المسيحيين إلى الهجرة للغرب بحثا عن حياة كريمة، وهربا من سياسات إسرائيل العنصرية. ومن ابرز هذه السياسات العنصرية: فرض الحكم العسكري عليهم لفترة ١٨ سنة، وتقييد حركاتهم، ومصادرة أراضيهم، أو منعهم من الوصول إليها، وارتفاع نسبة البطالة بينهم نتيجة فقدان اماكن عملهم، مما ساهم في انخفض مستوى معيشتهم و خلق حالة من الاحباط واليأس في نفوسهم. [٣٢٢]

ولم تكتفي إسرائيل بهذا القدر، بل عمدت إلى استعمار ما تبقى من فلسطين التاريخية؛ فاحتلت القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، إعادة تكرار نكبة فلسطين.

واليوم يعيش من حافظ على وجوده وبقاءه وجذوره من الفلسطينيين المسيحيين في إسرائيل، أزمة هوية وانتماء، تماما كإخوانهم المسلمين. حيث يشير المطران بولس ماركوزو، مطران الروم الكاثوليك في الجليل، إلى أن العرب في إسرائيل يصنفون مواطنون من الدرجة الثانية، وبالرغم من ان المسيحيين العرب يتمتعون رسميا بحرية العبادة والتنقل والتعبير، وحق التصويت....الخ، إلا أن الواقع يختلف تماما عن النصوص. [٣٢٣]

ويعتقد المطران ماركوزو: " يتمثل المبدأ الأساس لإسرائيل في أنها دولة يهودية، ولذا يصبح الناس غير اليهود مواطنين من صنف آخر أو طبقة أخرى. وطبعا، ويدعى مبدأ أساس آخر أن إسرائيل بلد

---

[٣٢٠] القس د. عتيق، نعيم، (٢٠٠٨) **"العوامل التاريخية التي أثرت على المسيحيين الفلسطينيين"**، نشر في كتاب: **الحضور المسيحي في الأرض المقدسة.. شهادة وفاء... مسيرة ثبات**، تحرير: القس نعيم عتيق وسيدر دعيبس، ط (١)، (القدس: منشورات مركز السبيل المسكوني للاهوت التحرر)، ص٦٧- ٧٤

[٣٢١] المصدر ذاته، ص ٧٢

[٣٢٢] فرح، فؤاد، (٢٠٠٣)، **الحجارة الحية "المسيحيون العرب في الديار المقدسة"**، (الناصرة: دون ذكر لدار النشر)، ص ٩٤

[٣٢٣] المطران ماركوزو، بولس،(٢٠٠٨)، **"أزمة الهوية عند المواطنين العرب المسيحيين في إسرائيل"**، نشر في كتاب: **الحضور المسيحي في الأرض المقدسة.. شهادة وفاء... مسيرة ثبات**، تحرير: القس نعيم عتيق وسيدر دعيبس، ط (١)، (القدس: منشورات مركز السبيل المسكوني للاهوت التحرر)، ص ١٣٧

ديمقراطي. ولذا، يستمر الصراع بين كون إسرائيل يهودية وكونها ديمقراطية. وأحيانا يسود المبدأ الأول، وأحيانا أخرى يسود المبدأ الثاني، ولكن في أحيان كثيرة يسود مبدأ يهودية الدولة على مبدأ الديمقراطية. إذا، نحن نعاني من مشكلة عدم المساواة، لأننا لسنا بالضبط كالمواطنين اليهود". [٣٢٤]

ويؤكد المطران ماركوزو على أن المواطن العربي المسيحي يعيش حالة من الاغتراب وأزمة في هويته الوطنية وانتمائه. حيث يصعب عليه الجمع بين كونه فلسطيني، وعربي، ومسيحي، وكونه مواطن إسرائيلي. ويعتبر هذه المعضلة إحدى المشكلات الأساسية التي تسبب للمسيحي العربي أزمة الهوية. [٣٢٥]

ويلخص ويوضح طبيعة المطران ماركوزو هذه الأزمة على الوجه التالي:" فكمواطنين إسرائيليين، لسنا منخرطين في صراعات الأراضي الفلسطينية مباشرة. ورغم ذلك، إننا منخرطون لأننا نعيش في إسرائيل. وكل شيء يتعلق بإسرائيل يشملنا ايضا. ولأننا فلسطينيون، كل شيء يتعلق بالفلسطينيين يشملنا أيضا. إننا منخرطون في ما يحصل لأخواتنا الفلسطينيين، ولكننا نخوض صراعا خاصا بنا أنفسنا. وهذه مسألة داخلية، مشكلة فلسفية، مشكلة لاهوتية، مشكلة رعوية، ومشكلة أنثروبولوجيا". [٣٢٦]

وتنتهج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فيما يتعلق بالعرب سياسة تعتمد على الاركان التالية: [٣٢٧]

١. التهويد: تعمل على عزل السكان العرب وتطويقهم وفصلهم عن بعضهم البعض عن طريق إقامة مستعمرات مجاورة للمدن والقرى العربية، ذلك بهدف منع أي اتصال جغرافي متكامل بينها.
٢. التبعية الاقتصادية: اي جعل المواطن العربي تابعين اقتصاديا إلى اليهود، وذلك من خلال عدم اتاحة استقلالية للمشاريع الاقتصادية الخاصة بالعرب، وعدم تقديم المساعدات الكافية لتنمية البنية الاقتصادية العربية، وتحويل العرب إلى عمال يخدمون الاقتصاد اليهودي.
٣. يهودية الدولة: تقوم دولة إسرائيل على مبدأ يهودية الدولة، الذي يتناقض تمام مع روح الديمقراطية والعلمانية التي تدعيها. وهذا المبدأ هو اساس التشريع في إسرائيل، ونلمس ذلك بقوة في قانون العودة والجنسية ليهود العالم وقانون تخليص الأرض وغيرهم. ويعتقد الكاتب فؤاد فرح:

> *فالصهيونية التي كانت في الاساس حركة تحرر قومي علماني لم تنجح حتى الآن في فصل الدين عن الدولة، بل ظهرت تناقضات سوف تؤدي، في غياب اعتماد المواطنة اساسا للنظام السياسي والتمسك بمبدأ الدولة في خدمة المصالح اليهودية في العالم،*

---

[٣٢٤] المصدر ذاته ، ص ١٣٧
[٣٢٥] المصدر ذاته، ص ١٣٤-١٣٥
[٣٢٦] االمصدر ذاته، ص ١٣٥
[٣٢٧] فرح، فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦-٩٧

الى تحول في الايديولوجية الصهيونية من العلمانية الدمقراطية الى صبغة يغلب عليها الطابع الديني والعنصري المتزمت،... [٣٢٨]

٤. الهيمنة اليهودية والتمييزي العنصري: اتباع سياسة تؤدي إلى هيمنة اليهود على كافة الأصعدة، مما يؤدي الى حدوث التمييزي العنصري بكافة اشكاله اتجاه كل ما هو غير يهودي. وعلى هذا الاساس يتم اقصاء العرب عن المناصب والوظائف الادارية الهامة في القطاع العام، وعن مواقع اتخاذ القرار، وتدني الميزانيات المخصصة لتطوير وتحسين الخدمات والبنية التحتية في المناطق العربية...الخ.

واليوم نتيجة لهذه السياسة التمييزية العنصرية يخشى البعض من إنقراض المسيحيين في الأراضي المقدسة، ويرون في استمرار هجرة المسيحيين إلى الخارج، وتحديد النسل سببا رئيسيا في اندثارهم. غير أن القس نعيم عتيق، يتبنى وجهة نظر أكثر تفاؤلا. حيث يرى أن الشباب والشابات المسيحيين في إسرائيل لم يعودوا يتجهون إلى الولايات المتحدة كما كانوا يفعلون في السابق. وذلك بسبب تنامي الشعور العدائي تجاه العرب هناك، وأيضا بسبب تحسن المستوى الاقتصادي للمسيحيين في إسرائيل نسبيا، ووجود الاستقرار السياسي.[٣٢٩]

وخلال العقود الستة الماضية سعت إسرائيل إلى دمج العرب في كيانها الغاصب عن طريق المؤسسة العسكرية، وقد نجحت في جزء من دفع البدو والدروز بالدخول في الجيش؛ ليس راغبة منها في انخراطهم بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الإسرائيلية، ولا خوفا من الدواعي الامنية، بل عملا بمقولة: "فرق تسد". حيث عمل الكيان الصهيوني منذ اللحظة الأولى لوجوده على تفريق وحدة العرب الفلسطينيين في الداخل، وجعلهم فرقا وطوائفا متنازعة ومتصارعة، للتعامل معهم كل على حدة.

ونتيجة للاستعمار الصهيوني تراجع دور المسيحيين العرب في كافة جوانب الحياة، خاصة الاجتماعية والسياسية منها؛ فتناقص أعدادهم بصورة مخيفة، ساهم في قوقعتهم وعزلهم على نحو واضح. وعليه سعت إسرائيل إلى الاستفادة من ذلك عن طريق تشجيع حدوث اعتداءات على المسيحيين من بعض قبل اخوانهم المسلمين والدروز والوقوف متفرجة دون تحريك إي ساكن أو حتى معاقبة الجناة لاحقا.

---

[٣٢٨] فرح، فؤاد، مرجع سابق، ص ٩٦

[٣٢٩] القس د. عتيق، نعيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١

ويذكر الكاتب فؤاد الفرح عدة أمثلة على ذلك ومنها حوادث الاعتداءات على المسيحيين في كفر ياسيف، وطرعان، والخلافات التي وقعت في الناصرة على خلفية الارض المتاخمة لمقام شهاب الدين. [٣٣٠]

ولو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر، قضية كفر ياسيف التي وقعت ١١ نيسان ١٩٨١، وهي قرية عربية تقع في الجليل، أغلبية سكانها من المسيحيين، نجد أن شجار عام أثناء مباراة لكرة القدم بين فريقي كفر ياسيف وجولس، أدى إلى إصابة ست شبان من كلا الطرفين بإصابات مختلفة، ومقتل آخر، وهو شاب درزي من قرية جولس[٣٣١] أظهر على نحو جلي هشاشة الوضع القائم بين الطوائف المختلفة في إسرائيل، إضافة إلى امكانية استضعاف المسيحيين والاستقواء عليهم، خاصة مع غياب الحماية الأمنية اللازمة لهم من قبل الحكومة الإسرائيلية على نحو مقصود.

ولم يتأخر الرد على مقتل الشاب الدرزي، حيث قام مجهول بإلقاء قنبلة باتجاه مجموعة من ابناء كفر ياسيف خلال عودتهم من ساحة الملعب، مما أدى إلى مقتل تلميذ واصابة ستة أخرين. وبالرغم من ذلك تم إرسال جاهة صلح إلى قرية جولس، إلا أن سكان جولس رفضوا وساطة الجاهة. [٣٣٢]

ويروي الكاتب فؤاد فرح انه:

> *تم ابلاغ الشرطة بالأمر تحسبا لوقوع تعديات، كما جرى اتصال خاص مع وزير الشرطة وابلاغه بالوضع المشحون بالتوتر وعن امكانية وقوع حوادث انتقام ضد كفرياسيف، الا ان الشرطة لم تقم باتخاذ اية اجراءات مانعة في الوقت الذي تواصلت فيه المساعي لإحلال الصلح دون أي نجاح. خلال اليومين التاليين لوحظت تحركات مشبوهة تشير الى وجود تخطيط لهجوم مدبر على كفرياسيف وأبلغت الشرطة مجددا بذلك، الا انها لم تقم بأية بادرة لمنع حدوث شغب او اعتداء.* [٣٣٣]

وبالفعل وقع الاعتداء على القرية واستمر حوالي ساعتين، واستعملت فيها الاسلحة النارية والقنابل اليدوية، والمواد الحارقة، مما أدى إلى وقوع قتيلين، وعشرة جرحى، وتخريب ونهب وحرق حوالي ٦٥ بيتا، ١٧ محلا تجاريا، و٢٦ سيارة. وبالرغم من ابلاغ الشرطة، غير أنها لم تحرك ساكنا، بل منعت أحد من الوصول إلى القرية. [٣٣٤] وهذا أن دل على شيء فهو يؤكد سياسة الدولة العبرية القائمة على مقولة "فرق تسد". وتقوم هذه السياسة على تجزأت العرب في الوسط العربي، وجعلهم مجتمعات غير متحابة ومتجانسة، وتعزيز الطائفية المبنية على المذهبية.

---

[٣٣٠] فرح، فؤاد، مرجع سابق، ص ١١٠
[٣٣١] المصدر ذاته، ص ١١١
[٣٣٢] المصدر ذاته، ص ١١٠
[٣٣٣] المصدر ذاته، ص ١١٠
[٣٣٤] المصدر ذاته، ص ١١٠

كما بذلت إسرائيل جهودا حثيثة لدمج العرب المسيحيين في الجيش أيضا، غير ها أنها لم تحقق مكاسب كبيرة في هذا المجال. واليوم تصل نسبة العرب المسيحيين في الداخل ٢% من أصل ١٧% من مجموع السكان العرب. وبالرغم من ذلك تسعى إسرائيل إلى تطويعهم من خلال المؤسسة العسكرية، وذلك باستخدام شتى الطرق المتاحة، وحتى لو كانت منابر دور العبادة والصلاة. وحديثا تبين ذلك جليا، عن طريق فضح تورط الأب جبرائيل نداف، أحد كهنة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية في الداخل، بالمشروع الصهيوني الهادف إلى دفع الشباب العربي المسيحيين للانخراط في الجيش الإسرائيلي.

وكشف موقع "بكرا" الالكتروني [٣٣٥] عن عقد مؤتمر سري خاص بما يدعى "منتدى الطائفة المسيحية" يوم الجمعة الموافق ١٤ حزيران ٢٠١٣ في يافة الناصرة؛ علما أن هذا المؤتمر خاص بتجنيد الشباب العربي المسيحي في الخدمة العسكرية. وجاء في نص الدعوة إلى أن هذا المنتدى سيقام على شرف الأب جبرائيل نداف! غير أن الناطق باسم المنتدى الذي لم يصرح حسب الموقع عن اسمه وتحفظ عليه، قال إلى ان هذا اللقاء هو عبارة عند منتدى حضره عدد من الخادمين بالجيش الاسرائيلي، وليس مؤتمرا ، وتم عقده على نحو سري خوفا من الاضطهاد والتهديد. [٣٣٦]

[٣٣٥] www.bokra.net، هو موقع الإلكتروني إخباري وتفاعلي متنوّع ، يُدار من قبل شركة "بكرا للاتصالات م.ض" ومقرّه مدينة الناصرة. ويضم الموقع العديد من الزوايا التي تتناول قضايا المواطنين العرب وتشكّل موضع اهتمامهم، في جميع مناحي حياتهم، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. كما يشمل الموقع زاويتين يعتبرهما رئيسيتان وهما الأخبار المحليّة والسياسة. كما يخصص زوايا عديدة للشباب ضمن زاوية "شباب بكرا".

[٣٣٦] مصالحة، خلود ، **"الجمعة القريب: مؤتمر تجنيد المسيحيين في يافة الناصرة"**، موقع بكرا، www.bokra.net، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢، وتم الدخول الى الموقع بتاريخ ٦ آب ٢٠١٣.

وبعد شهرين من المؤتمر المذكور، أمر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بتاريخ ٦ آب ٢٠١٣، بتشكيل هيئة مشتركة خلال أسبوعين تضم ممثلين من الحكومة والمسيحيين العرب لدفع الشباب العربي المسيحي إلى التجنيد بالجيش الإسرائيلي والخدمة المدنية. ونشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن هذا القرار جاء بعد لقاء جمعه في تاريخ ٥ آب ٢٠١٣، مع الأب جبرائيل نداف، وناجي عبيد، رئيس المجلس الأرثوذكسي في يافا الناصرة، والعقيد احتياط، شادي حلول. [٣٣٧] علما أن هذه الهيئة ستعمل حسب هآرتس على "دمج أبناء الطوائف المسيحية من فلسطيني الداخل في قانون "تقاسم العبء" ومعالجة الجوانب الإدارية والقانونية اللازمة لحماية مؤيدي التجنيد والمتجندين من خطر الاعتداء عليهم، وتكثيف فرض القانون وملاحقة من أسماهم نتنياهو بالمشاغبين والمحرضين على العنف"[٣٣٨].

وفي مقابلة اجراها موقع إحنا TV الالكتروني[٣٣٩] مع الأب جبرائيل نداف، حول هذا الموضوع، رفض نداف الإجابة عن سؤال جوهري: "هل انت مع تجنيد العرب المسيحيين في الجيش الإسرائيلي... نعم او لا؟". كما برر ما قام فيه من دعوة الشباب المسيحي الى الانخراط في الجيش الإسرائيلي، ومشاركته بمؤتمرات تتعلق بذات القضية، ولقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن المسيحيين يعيشون في الدولة حرة، وبالتالي هم أحرار في الانضمام إلى هذا الجيش أو لا. وهو يحترم الحرية ولا اقدس من الحرية، وهذا لا يخالف الايمان. وأضاف أن قضية التجنيد هو موضوع اختيار وانتماء. وأشار أيضا إلى أن المسيحيين يصبون إلى الاندماج والتعايش مع مجتمعهم تاما كما فعل غيرهم من قبل. [٣٤٠] وخلال المقابلة حاول نداف اللعب على وتر الايمان المسيحي الذي دعا إلى مسامحة الإعداء، من أجل إقناع الشباب بضرورة الخدمة في الجيش الإسرائيلي. كما أنه أكد أن البطريرك الارثوذكسي المقدسي، ثيوفيلوس الثالث، لم يحرمه من الكهنوت نتيجة رأيه الشخصي. بالتالي هو فند ما نشر على المواقع الالكترونية الإخبارية بخصوص تنحيته.

ولكن ما موقف الرئاسة الروحية للكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من تصريحات ومواقف الأب نداف بخصوص خدمة المسيحيين الفلسطينيين في الجيش الإسرائيلي؟

---

[٣٣٧] وطن للأنباء، **"بالفيديو ...نتنياهو يأمر بتشكيل هيئة لتجنيد المسيحيين ويحرج جبرائيل نداف"**، موقع وطن للأنباء ، www.wattan.tv، نشر بتاريخ ٦ آب ٢٠١٣، وتم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٩ .

[٣٣٨] المرجع ذاته

[٣٣٩] "إحنا TV" هو اول تلفزيون عربي مستقل داخل الخط الأخضر، ويبث عبر شبكة الانترنت. والهدف من الموقع هو إيجاد تلفزيون يمثل عرب الداخل ويوصل صوتهم الى العالم.

[٣٤٠] لمشاهدة المقابلة بجزأيها الرجاء الدخول إلى موقع "إحنا TV" على الرابط: www.ehna.tv

صرح الأب عيسى مصلح، المتحدث الرسمي باسم البطريركية الأرثوذكسية المقدسة، لموقع العرب وصحيفة "كل العرب" في بداية الازمة بأن "موقف الكنيسة واضح وصريح فيما يتعلق بقضية تجنيد الشباب المسيحي، وهو رفض الانخراط في الجيش الإسرائيلي". ٣٤١

وأضاف الأب عيسى مصلح "... ويجب على الأب جبرائيل نداف ألا يتدخل في أمور سياسية وأمور خارجة عن نطاق رجل دين يقوم بواجباته الرعوية والكنسية فقط، ونحن بصدد أخذ قرارات مهمة باتجاه الأب المذكور لأننا كبطريركية الروم الأرثوذكس أم الكنائس، لا نسمح لرعاة الكنائس بالتدخل بأمور سياسية وأمور وطنية خارج عن مبدئنا الوطني والرومي والأرثوذكسي الذي نعتز ونفتخر به". ٣٤٢

وطالب الأب عيسى مصلح، نداف توضيح موقفه للبطريركية في أسرع وقت ممكن. غير ان نداف عقب على هذه التصريحات على نحو غير مبالي بها ومكترث لها، حيث قال:

تصريحات الأب عيسى مصلح سيتم التداول بها داخل البطريركية وليس عبر وسائل الإعلام، وقد تحدثت هاتفيا مع الأب عيسى ولم تطلب مني البطريركية كل هذه الفترة توضيحا لأنني شرحت أن هذا الاجتماع كان لقاءً رعويا وليس مؤتمرا كما يدعون وليس بالضرورة أن يصدق كل ما يقال عبر وسائل الإعلام المنتشرة"، مضيفا: "لي حديث أنا مع البطريركية وهذه أمور داخلية معي ومع الرئاسة الروحية. ٣٤٣

وتداولت وسائل الإعلام العربية والإسرائيلية خبر عزم البطريرك الأرثوذكسي الأروشليمي، ثيوفيلوس الثالث، إقالة الأب نداف من منصبه، وذلك ردا على دعوته الشباب الفلسطينيين المسيحي في الداخل إلى الانخراط في الجيش الإسرائيلي.

وعلى أثر هذه القضية أيضا، هاج الشارع الفلسطيني المسيحي في الداخل ضد الدعوة للتجنيد، وعبر الكثيرين جهرا عن رفضهم لتجنيد المسيحيين في الجيش الإسرائيلي ورفضهم الخدمة المدنية أيضا، مما دفع بأجهزة الأمن الإسرائيلية إلى استدعائهم وتحقيق معهم وقمعهم وتهديدهم، بهدف تكميم أفواههم. ومن أبرز هذه الشخصيات: الدكتور عزمي حكيم، و الناشطة السياسية عبير قبطي، التي تم التحقيق معها عن طريق وحدة التحقيقات المركزية في شرطة عكا، وتمحور التحقيق حول مقالات كتبتها ضد تجنيد المسيحيين في الجيش. ٣٤٤

---

٣٤١ موقع العرب وصحيفة كل العرب، **"بطريركية الروم الأرثوذكس: سنتخذ قرارات حاسمة ضد الأب جبرائيل نداف ونرفض تجنيد المسيحيين للجيش"**، عن موقع Linga، www.linga.org، تم نشره في تاريخ ١٨ حزيران ٢٠١٣، وتم الدخول إلى الموقع في تاريخ ٢٠١٣/٨/٨

٣٤٢ موقع العرب وصحيفة كل العرب، مرجع سبق ذكره.

٣٤٣ المرجع ذاته

٣٤٤ خلود مصالحة، مرجع سبق ذكره.

كما أصدر مجلس الطائفة العربية الأرثوذكسية في الناصرة بيان تحت عنوان: "بشأن محاولات سلطوية لدس الفرقة واصدار دعوات لتجنيد المسيحيين في جيش الاحتلال".[٣٤٥] أهم ما جاء فيه التالي:

أن مجلس الطائفة العربية الارثوذكسية هو الممثل الشرعي والوحيد المنتخب لأبناء الطائفة في الناصرة ونتسيرت عيليت وهو المالك الوحيد لكنيسة البشارة الارثوذكسية في الناصرة، فقد قررنا منع الكاهن جبرائيل نداف من مزاولة الكهنوت داخل هذه الكنيسة بأي شكل من الأشكال واعلان الحرمان الكامل عليه من قبل جميع مؤسسات الطائفة وندعو الجميع الى مقاطعته ومقاطعة كل من شارك في هذا المؤتمر المهزلة ليكون عبرة للجميع ويكون درسا لكل من يفكر في المستقبل ان يحذو حذوهم.

كما خاطب البيان الشباب قائلا:

إن مجلس الطائفة العربية الأرثوذكسية يتوجه إلى الشباب والشابات العرب عامة، والمسيحيين خاصة كونهم يواجهون محاولة تجزئة سلطوية، إلى صد هذه الدعوات المشبوهة ودحرها، واعادتها إلى أوكارها، فإسرائيل الرسمية تحاول من جديد تطبيق ما فشلت به في الماضي، حينما سعت إلى تجنيد المسيحيين العرب، ولم تجد من يوقع لها على ما تريد، ومن البديهي أنها لن تجد اليوم ما لم تجده في الماضي رغم هذا النفر الذي لا يمثل الا نفسه.

ومؤخرا أقر البرلمان الإسرائيلي قانون عنصري يفرق بين المواطنين العرب داخل إسرائيل على اساس ديني طائفي. ووفق القانون الجديد، يكون "مفوضية المساواة في فرص العمل" بوزارة الاقتصاد على أساس الانتماء الطائفي للعرب داخل إسرائيل.[٣٤٦] وبالتالي يهدف هذا القانون إلى إحداث تفرقة بين المواطنين العرب على اساس ديني طائفي، وسلخ المسيحيين العرب داخل إسرائيل عن مجتمعاتهم المحلية وعزلهم عن وسطهم العربي ودمجهم بالمجتمع الصهيوني، وإقناعهم أنهم ليسوا عرب، مما سيساهم في تشوية الهوية العربية للفلسطينيين في إسرائيل.

واستنادا إلى السابق، يمكن القول إن تناقص اعداد المسيحيين وتراجع دورهم القيادي بعد نكبة فلسطين، ساهم في غزلتهم وقوقعتهم، إضافة إلى أن إتباع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة "فرق تسد" أدت إلى استضعاف المسيحيين في إسرائيل، ونشوء حالة من عدم التعايش السلمي بين الطوائف الدينية المختلفة داخل المجتمع العربي الفلسطيني. وعلى الرغم من اتباع هذه السياسة على

---

[٣٤٥] يمكن الاطلاع على نص البيان الكامل عبر موقع "بكرا" على الرابط الالكتروني التالي: http://www.bokra.net

[٣٤٦] اسعد تلحمي، **"الفلسطينيون في إسرائيل يرفضون قانون لتشيل الطائفي: يسلخ المسحيين عن شعبهم ويطبق سياسة تسد"**، صحيفة الحياة الجديدة، نشر بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/٢، www. alhayat.com، تم الدخول الى الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٣

مدى العقود السابقة، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حتى يومنا هذا، فشلت في مسخ وسلخ انتمائهم عن هويتهم الأصلية، ودمجهم على نحو تام في الحضارة والثقافة الصهيونية.

٤. السلطة الوطنية الفلسطينية:

للأسف الشديد لا توجد دراسات كافية ومستفيضة تناقش دور السلطة الوطنية الفلسطينية بالقضية الأرثوذكسية. وعليه ستقوم الباحثة بدراسة ومناقشة هذا الباب بالفصل الميداني من هذه الدراسة.

رابعا: نهضة الأرثوذكس الوطنيين:

يبدو جليا أن نهضة الأرثوذكسيين الوطنيين تفاوتت في قوتها وتأثيرها من حقبة إلى أخرى. حيث بزغت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أي في نهاية عهد الاتراك. وفي هذه الحقبة استيقظ الأرثوذكسيين الوطنيين بعد سبات طويل، دام حوالي ثلاثة قرون ونصف، لاسترداد حقوقهم المسلوبة من قبل الاكليروس اليوناني على كافة الأصعدة سواء أكانت الدينية التعليمية التثقيفية أو القيادية الروحية أو الملكية المادية. وعليه خاضوا معارك مستمرة ومتواصلة على مدى اربعة عقود مع الرئاسة الروحية في البطريركية والسلطات العثمانية الحاكمة، وناصرهم فيها اخوانهم المسلمين العرب. وخلال هذه الحقبة من نضال الارثوذكس العرب عبر ثلاث وسائل وهي: الارساليات والبعثات الرسمية التي ارسلها إلى الاستانة لشرح موقف الملة مما يحدث والبرقيات الرسمية التي كانت تبعث من قبل اعيان الطائفة الى الاستانة للضغط على الحكومة هنالك، إضافة إلى أهم هذه الوسائل، وهي الهبات الشعبية والاعتصامات وإغلاق الكنائس المتواصلة ولفترة طويلة من الزمن؛ علما أن هذا اثار الخوف في نفوس الاتراك، ودفعهم إلى البحث عن حلول.

غير أن تغير السلطة الحاكمة وسيطرة الانجليز على فلسطين مع بداية القرن العشرين، نسف كل الجهود السابقة لاسترداد هذه الحقوق المسلوبة، خاصة تمكنهم من تحقيق مكسب غاية في الاهمية، وهو تأسيس المجلس المختلط. ومع ذلك لم ييأس الأرثوذكسيين العرب ابدا، وحاولوا مجددا معتقدين أنهم من خلال النظام الجديد يستطيعون تحقيق أهدافهم. إلا أن واقع الحال لم يكون في صالحهم، وعمدت سلطة الانتداب إلى الاستفادة من القضية الأرثوذكسية لتحقيق مآربها ومصالحها منها دعم الاستعمار الصهيوني، عن طريق بيعه ممتلكات تابع للكنيسة الأرثوذكسية المقدسية في فلسطين، وحث اليونان على الانضمام إليها في الحرب العالمية الثانية كما ذكرنا سابقا. وخلال عهد الانتداب نشطت الحركة الارثوذكسية، وعقدت عدة مؤتمرات ومنها: المؤتمر العربي الأرثوذكسي الأول المنعقد في حيفا لسنة ١٩٢٣، والمؤتمر الأرثوذكسي الثاني المنعقد في يافا لسنة ١٩٣١، والمؤتمر الأرثوذكسي الثالث المنعقد في القدس في سنة ١٩٤٤. وترافق مع عقد هذه المؤتمرات هبات شعبية

وطنية منعت السلطات الحاكمة من إقرار قانون خاصة بالبطريركية يكون منحاز للاكليروس اليوناني.

ولكن هذه النهضة الوطنية التي سعت جاهدة الى احقاق الحق خلال العقود الماضية ، اجهضت تاما على أثر نكبة عام ١٩٤٨. حيث جاءت نتائج وآثار هذه النكبة مدمرة على كافة أبناء الشعب الفلسطيني، الذي عانى من الاضطهاد والقتل والتشريد والتهجير القسري من مدنه وقراه. وهذا ساهم كما ذكرنا سابقا إلى انقاص أعداد المسيحيين بشكل مخيف، وخاصة المسيحيين الأرثوذكسيين الذين كانوا يشكلون أكبر طائفة مسيحية في فلسطين التاريخية. كما أنهم كباقي الفلسطينيين لم يتخلصوا بسرعة وسهولة من آثار الصدمة التي سببتها النكبة على كافة جوانب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية وحتى الثقافية الحضارية والمكانية الوجودية. حيث لم يفقد الفلسطيني الارض التي هي مصدر رزقه الرئيسي فقط، بل فقد انتمائه إلى مجتمعه المحلي الصغير الذي كان يسكن فيه، ويقيم فيه علاقاته الانسانية، وهجر خارجه قسرا إلى أماكن أخرى داخل فلسطين التاريخية أو دول عربية مجاورة. وهذا أدى إلى هدم البنية المجتمعية الفلسطينية. والامثلة على ذلك كثيرة، ومنها قريتا إقرث وكفر برعم المسيحيتين اللتان تقعان في الجليل، والتي عمدت سلطات الاحتلال الصهيوني إلى أفرغهما من سكانهما الأصليين وتهجيرهم قسرا إلى قرى أخرى مجاورة، ضمن سياسات التطهير العرقي. علما أن هذه السياسة لم تتوقف بعد نكبة فلسطين مباشرة، بل استمرت إلى ما بعدها بسنوات قليلة.

ففي ٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ أمر قائد الجيش المدعو "موشيه إيرم"، سكان القرية الرحيل إلى قرية الرامة لمدة أسبوعين، مبررا ذلك بالمحافظة على سلامتهم. وبالفعل تم ترحيل السكان في تاريخ ١٩٤٨/١١/٦ بواسطة شاحنات الجيش الإسرائيلي للرامة، لم يسمح لهم بالعودة إليها مجددا حتى يومنا هذا. وفي سنة ١٩٤٩ اعلن وزير الدفاع عن إقرث منطقة أمنية مغلقة. وبعد إخلاء السكان من بيوتهم تم نهب وسرقة محتويات البيوت ومن ثم تفجير البيوت وسرقة حجارتها واقتلاع كرومها[٣٤٧]. ولم يبقي الاحتلال من معالم القرية سوى كنيسة الروم الكاثوليك ومقبرة القرية.

ولا تختلف حكاية قرية كفر برعم كثيرا عن أختها إقرث، ففي ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٨ دخلت العصابات الصهيونية القرية دون أي مقاومة، وأمر قائدة الوحدة الرجال بالتوجه إلى الكنيسة وتسليم سلاحهم. وبعد المصادقة على استلام السلاح، تم اخلاء سبيلهم وإخبارهم بإمكانهم العودة لممارسة حياتهم اليومية. في تاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٤٨ تم إحصاء سكان القرية المتواجدين على أنهم مواطنو الدولة الجديدة. ولكن في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٨، أي بعد أقل من اسبوع من إحصائهم،

---

[٣٤٧] جمعية أهالي إقرث، **لمحة تاريخية**، موقع جمعية أهالي إقرث، http://www.iqrit.org، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٢.

حضر ضابط إسرائيلي إلى القرية وأمر سكانها، دون توضيح اية اسباب، بمغادرة القرية خلال ٤٨ ساعة إلى مسافة ٥ كم شمالا داخل الأراضي اللبنانية، وإلا سيعرضون أنفسهم لعقاب الجيش. غير أن أبناء القرية لم ينصاعوا تاما للأمر، وتفرقوا في أراضي القرية على أمل السماح لهم بالعودة قريبا. [٣٤٨]

وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٨ اجتمع وزير الاقليات آنذاك، "بيخور شيطريت"، ومعاونوه مع ممثلي عن أهالي كفر برعم في قرية الجش المجاورة، مدعين أنه قد حدث لغط في الأمر الصادر في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٨ بخصوص مغادرتهم البلاد نحو لبنان، أن على الاهالي أن يخلوها لمسافة ٥ كم جنوبا داخل الأراضي التي أصبحت تحت سيطرة الكيان الصهيوني، أي نحو قرية الجش المجاورة، التي تبعد ٤ كم جنوبا. ووعدوا الأهالي بالسماح لهم بالعودة إلى قريتهم بعد أسبوعين فقط؛ معلل سبب إخلائهم الخشية من هجوم عسكري وشيك من لبنان. غير أنه لم يسمح لهم بالعودة حتى يومنا هذا، بل قامت السلطات الإسرائيلية بإنشاء كيبوتس مجاور سمي "بارعام"، كما قامت بتأجير أراضي ومحاصيل القرية إلى شركة يهودية. وعليه قام ممثلي أبناء القرية برفع دعوى قضائية إلى محكمة العدل العليا في ٣٠ آب ١٩٥١، يطالبون فيها إصدار أمر للحكومة بالسماح لهم في العودة إلى قريتهم وأراضيهم. وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٥٢، وبعد مماطلة وتأجيل أصدرت المحكمة القرار التالي: "يحتاج المدّعون (أبناء كفر برعم) كي يعودوا إلى قريتهم إلى التزود بتصريح خاص من السلطة العسكرية". [٣٤٩] الا أن السلطة العسكرية لم تصدر هذا التصريح حتى يومنا هذا، غير أن الجريمة الكبرى حدث في ١٦ و١٧ أيلول ١٩٥٣، عندما أقدمت حكومة إسرائيل، بحجة الأمن، بقصف ونسف بيوت القرية من الأرض والجو. [٣٥٠]

وهكذا خمدت نهضة الأرثوذكس العرب، وانشغال كل منهم في قضايا شخصية ومن أهمها كيفية التأقلم مع الواقع الجديد، وكيفية تقبل النسيج الاجتماعي والانخراط فيه. في الوقت الذي انشغلت فيه الرئاسة الروحية الأرثوذكسية في توطيد علاقتها مع الكيان الغاصب، لتمكين بقائها واستمراريتها.

ومع احتلال ما يتجاوز عن ٧٠% من أراضي فلسطين التاريخية، بقيت القدس الشرقية والضفة الغربية تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية. وخلال هذه الفترة تفاءل الأرثوذكس العرب خيرا؛ علما أن البطريركية الأرثوذكسية المقدسة أصبحت تحت حكم عربي من جديد. مما يعني أن امكانية التغيير واسترجاع حقوق الارثوذكس العرب المهضومة منذ قرون، أصبحت واردة بقوة الآن. وعليه ناصروا قضيتهم عن طريق إتباع الوسائل القانونية البرلمانية. وعلى أثر وفاة البطريرك

---

[٣٤٨] لجنة أهالي كفر برعم، **قضية كفر برعم ومهجريها**، موقع كفر برعم الأرض والإنسان والجذور الباقية، www.edenorion.com/birem، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٢.

[٣٤٩] المصدر ذاته

[٣٥٠] المصدر ذاته

الأورشليمي، عقد المؤتمر الأرثوذكسي الرابع في القدس سنة ١٩٥٦، وحظي هذا المؤتمر على دعم وإجماع وطني من كافة القوى الوطنية والحزبية في المملكة، مما أثر بالإيجاب على نص مشروع القانون الذي تقدمت فيها الحكومة الأردنية وأقره مجلس النواب والاعيان سنة ١٩٥٧. علما أن هذا كان أول قانون يكون في صالح الطائفة العربية الأرثوذكسية. لكن سرعان ما نسف نص قانون عام ١٩٥٧ الذي جاء في صالح الطائفة، وأقر مكانه على نحو دراماتيكي قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٨. وهذا الأخير قانون مجحف ولا يلبي مطالب الطائفة التي سعت إلى تثبيتها منذ قرون. وعلى أثر ذلك تراجعت النهضة الأرثوذكسية من جديد، ورضيت إلى حد ما بالأمر الواقع، على أمل أن يلوح شيء جديد في الافق السياسي.

ويعتقد القس نعيم عتيق انه:" يجب مناقشة علاقة رئاسة كنيسة الروم الأرثوذكس بكهنتها ورعاياها إذا كنا نرغب في تقوية الحضور والشهادة المسيحية. فطالما استمر موضوع رئاسة الكنيسة مؤجلا ولم يتم مواجهته بصراحة وبروح المحبة فسوف تبقي المرارة والاستياء موجودين في قلوب المسيحيين الأرثوذكس". [٣٥١]

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٤، ووفاة البطريرك ذيوذورس في بداية الألفية الجديدة، وترأس البطريرك ايرينيوس، علقت آمال جديدة من قبل أبناء الطائفة وممثليها. وفي سنة ٢٠٠٥ تبلورت بذور نهضة أرثوذكسية جديدة. وعمل البطريرك خلال فترة رئاسته القصيرة، لأول مرة منذ قرون إلى الاستجابة لبعض مطالب الوطنيين، والاهتمام بهم من النواحي الروحية الدينية، وحتى دعمهم ومساعدتهم في بناء كنائس أو توسيعها وصيانتها. إلا أن هذه النهضة انتهت بعزل البطريرك "ايرينيوس"، وجلب البطريرك الحالي، "ثيوفيلوس". [٣٥٢]

-(ب) هيمنة مركزية يونانية أوروبية على بطريركية القدس

تعتبر اليونان جزء لا يتجزأ من القارة الأوروبية من الناحية الجغرافية، غير أنها تعد أيضا مصدرا ثقافيا وحضاريا اساسيا في الثقافة الغربية. ويجدر الذكر أن مصطلح "أوروبا الغربية" لم يعد يدلل على البعد الجغرافي القاري فحسب، بل أخذ ابعاد أخرى منها الثقافية والحضارية والسياسية والدينية، مما ساهم في تشكيل هويتها. ونتيجة لذلك ظهر لأول مرة في التاريخ البشري مفهوم حديث سمي بـ "المركزية الغربية". وعمل أصحاب هذا المفهوم على محاولة ايجاد مكونات تاريخية ثقافية حضارية دينية خاصة فيه، وينفرد بها عن غيره من الحضارات الموجودة حول العالم. كما أنهم لم يتوقفوا عند هذا الحد، بل اعتبروا أن عجلة التاريخ بدأت من الغرب، ولا تاريخ سوى تاريخ الغرب.

---

[٣٥١] القس د. عتيق، نعيم، **مستقبل المسيحية الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦

[٣٥٢] سيتم تناول قضية عزل البطريرك "إيرنيوس"، وتنصيب "ثيوفيلوس" مكانه، وذلك لاحقا في هذا الفصل.

بالتالي اقصاء المفهوم كل ما هو ليس غربي، أعتبره هامشيا متخلفا لا قيمة له، إلا إذا اندمج فقط في سياق الغرب. وضمن هذا السياق نضج مضمون ايديولوجي جديد يتناسب مع ثقافة ورؤى وتصورات أوروبية لذاتها وللأخر.

وقامت المركزية الاوروبية على تعميم فكرة الخصوصية المطلقة لتاريخ الغرب، الذي انضجته عوامل داخلية وخارجية، مما أدى الى بروز حضارة قوية ومتنوعة، واختزال العالم في ضرورة استعمار الآخر الساكن الرجعي. وبالتالي على المجتمعات الراغبة في بلوغ درجة التقدم التي وصل إليها الغرب، التخلص من خصوصياتها الثقافية، لأن تلك الخصائص هي المسؤولة عن تخلفها وتعيق تقدمها. كما لم يتوقف الغرب عند هذا الحد فقط، بل أوجد نظريات تظهر تفوقه عرقيا على الآخر، ومنها نظرية الطبائع العرقية، وذلك بهدف تفسير تجانس مكونات تلك الحضارة. وينوه إبراهيم أن هذه النظرية مارست دورا فاعلا ومؤثرا في إعادة تركيب تاريخ الغرب على أنه نتاج خصائص وميزات بشرية محددة، وتتصل بمجموعة عرقية بعينها. [٣٥٣] إلا أن الغرب لم يقف عند نظرية التفوق العرقي فقط، بل ربطها لاحقا في الموقع الجغرافي ودوره في إحداث هذا التفوق والتقدم.

وهذا ساعد الغرب إلى فرض نفسه على الآخر بالقوة، مقترحا مشروعا سياسيا عالميا، قائم على تعميم نموذجه، ومستخدما إياه في تبرير وتعليل استعماره للعالم، وإبادة حضارات وشعوب عن بكرة أبيها. وبناء على ذلك قسم الغرب العالم إلى مركز وأطراف، معتبرا نفسه المركز؛ في حين أن "الآخر" هو الأطراف التي تدور حوله. وهذا ساهم في تمزيق النظم الثقافية المحلية، عن طريق منع النمو الطبيعي لها واجبرها على اتباع النموذج الغربي في كل شيء.

ولو حاولنا تطبيق هذه المفاهيم والعناصر التي خلقت المركزية الأوروبية وأوجدتها على سلوك الاكليروس اليوناني الذي يسيطر على البطريركية المقدسية، نجد أن نموذج المركزية الأوروبية الذي هيمن على العالم وعمل على بتر النمو الطبيعي للمجتمعات التي تقع خارج المركز، يتجلى ويتمثل في فكر واسلوب عمل الاكليروس اليوناني منذ استلامه البطريركية في العهد العثماني. ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:

١. **الخصوصية التاريخية:**

يدعي البطاركة اليونان وبعض المؤرخين اليونان أن لا تاريخ للبطريركية الأرثوذكسية المقدسية إلا التاريخ اليوناني، أن هذا التاريخ هو البداية والنهاية ولا شيء عداه. وبالتالي هذا ما مبرر وشرعن هيمنة او "استعمار" – أن صح التعبير - كافة جوانب الحياة في البطريركية و"تطهيرها" من كل ما

[٣٥٣] إبراهيم، عبد الله، مرجع سبق ذكر، ص ٢٢٨-٢٢٩

هو ليس يوناني نقي خالص. وكنا قد ذكرنا سابقا كيف تم التخلص من الاكليروس العربي الذي كان يخدم بكافة الاسقفيات، واستيراد اكليروس يوناني من خارج البلد ليحل محل الوطني "ابن البلد"؛ إضافة إلى وضع قوانين تمنع الوطنيين من الانضمام الى الرهبنة. حيث زاد البطريرك "بائيسيوس" على القانون الذي وضعه جرمانوس بخصوص خدمة الوطنيين في الكنيسة التالي: " ... ان لا يسمح في المستقبل قبول أي كان من أبناء الكنيسة الأورشليمية الوطنيين ليس فقط للدرجات الأسقفية، بل ولا لأية درجة أخرى من الدرجات الرهبانية حتى ولا إلى درجة مبتدئ أو وظيفة خادم في أحد الأديار". [٣٥٤]

كما قام أول بطريرك يوناني في العهد العثماني، جرمانوس، بتوريث المنصب البطريركي، لمنع وصول إي عربي أو غير يوناني إليه، وقلده في ذلك جميع البطاركة اليونان الذين خلفه حتى شعروا أنهم همشوا تماما الوطنيين وأبعدوهم عن البطريركية، عادوا إلى طريقة الترشيح والانتخاب من جديد.

وأيضا يمكن ملاحظة ذلك بقوة عن طريق إخراج أخوية القبر المقدس من مضمونها الأصلي، ووضعها في سياق عنصري بحت يسعى إلى السيطرة على كافة مقدرات الكنيسة الأرثوذكسية من خلال رهبنة يتألف كافة اعضائها من الجنس اليوناني، كما لا يجوز انتخاب أسقف أو مطران أو بطريرك إلا من أعضائها. إضافة إلى ذلك ادعاء أخوية القبر المقدس أن الخليفة عمر بن الخطاب عندما فتح القدس عام ٦٣٧، اعطى العهدة العمرية إلى الأمة اليونانية، لأن البطريرك صفرونيوس وشعبه كانوا يونانيين، ولذلك دعاهم الخليفة "بالأمة الملكية".

والامثلة كثيرة لكن لعل أوضح مثال على ادعائهم الخصوصية التاريخية هو حسب الاسقف رفائيل هواويني: "... هو إحداثهم في الطلبات الكنائسية المدعوة "بالاكتاني" ذكر أسماء جميع المتوفين من البطاركة الأورشليميين (قل رؤساء الأخوية) من جرمانوس اليوناني إلى المتوفي الأخير منهم... مما يدل بصراحةٍ على أن الأخوية غربيةٌ إذ إنها تعتبر بدء سلسلة بطاركتها بل رؤسائها من البطريرك جرمانوس فقط". [٣٥٥] إذا يتضح مما سبق، أنه سيطرت على الإكليروس اليوناني منذ العهد العثماني روح القومية اليونانية الأوروبية، مما دفع إلى إعادة كتابة التاريخ بما يتناسب مع مركزيتهم، وإلغاء الآخر وتهميشه وتدمير بنى السابق تشكيلها. وهذا يماثل مع إدعاء مفكري ومؤسسي المركزية الأوروبية، بخصوصية الغرب وتفرده الكلي عن غيره من الحضارات الإنسانية.

---

[٣٥٤] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣-٨٤

[٣٥٥] المرجع ذاته، ص ١١٣-١١٤

٢. نظرية الطبائع العرقية وتفوق الأوروبي الأبيض:

يمكن مشاهدة ذلك في السياسة التي اعتمدوها لتقليل من شأن الأرثوذكسيين الوطنيين، والادعاء بأنهم برابرة ومتخلفين، ولا يوجد لهم إيمان، وغير قادرين على قيادة البطريركية والحفاظ على الاماكن المقدس. ويبرر البطريرك "دوسيثاوس" هيمنة اليونان على بطريركية القدس بالادعاء بأن العرب هم منحطين ويهتمون فقط بمصالحهم الشخصية. بالتالي هم غير مؤهلين لإدارة شؤون الكنيسة الروحية والدنيوية.

> *وينقل الأسقف هواويني عنه إذ يقول: "بما أن السلطة على أورشليم كانت في أيادي سلاطين مصر فالبطاركة فيها لم يكونوا أرواما (يونانيين) بل أبناء عرب، ولذا تقوى الوطنيون إذ ذاك في الأمور الكنائسية. وبما أن العرب أناس أدنياء يراعون مصالحهم الخصوصية أكثر من الواجب كان البطاركة العرب يتدبرون الإدارة مع أقربائهم وأبناء وطنهم كيف اتفقت الحال. ولما كان بعد ذلك من البطاركة الأروام (اليونان) مرتبكين بالخصومات مع الأمم (أي من الأرمن واللاتين بشأن الأماكن المقدسة) فتركوا أبناء العرب جارين على ما اعتادوه من القديم بحيث أن جميع واردات الكرسي والاهتمام بحاجاته الضرورية كانت على الأغلب في أيادي أبناء العرب المطيين الذين لا ينظرون إلا إلى صالحهم الخصوصي".* [٣٥٦]

ويضاف إلى ذلك اهمال الرعية الوطنية روحيا وماديا، مما أدى إلى انفصال الكنيسة عن الرعية العربية تماما. وقد يرجع السبب في ذلك إلى رغبتهم في اندثار الرعية العربية والتخلص منها لإثبات يونانية البطريركية. ويتضح ذلك بشكل كبير وبارز في الأعياد المسيحية السيدية كعيد الفصح. حيث يقيم البطريرك القداس الإلهي باللغة اليونانية، وتتألف حاشيته من الحجاج اليونانيين. ونادرا ما يشارك الأرثوذكس العرب في مثل هذه القداديس، في حين يقيمون قداديس خاص بهم باللغة العربية. وهذا يعني أنه تم تحويل للغة الصلوات والقداديس الى اللغة اليونانية متجاهلين وجود الرعية التي تتكلم اللغة الأم العربية، إضافة إلى طمسهم كافة المعالم العربية في الكنائس والمزارات الشريفة، وخلق أخرى يونانية، وإقحام كلمة "روم" باللغة العربية أو "Greek" باللغة الإنجليزية في مسمى البطريركية المقدسية.

غير أنهم لم يكتفوا عند حد الإهمال الروحي والمادي، بل سعوا حسب الكثير من المؤرخين إلى دفع الوطنيين الأرثوذكسيين نحو الانتقال إلى الطائفة اللاتينية والبروتستانتينية. وينقل هواويني عن الكاتب الروسي "ميخائيل إسلافيوق": "إن روح الجنسية اليونانية قد أعمى بصائر أعضاء أخوية القبر المقدس إلى درجة أمسوا يرغبون فيها انحياز جميع الأرثوذكسيين الوطنيين إلى اللاتين

---

[٣٥٦] المرجع ذاته، ص ٩٢-٩٣، نقلا عن البطريرك الأورشليمي دوسيتاوس، **تاريخ البطاركة الأورشليميين**، كتاب ١٢، فصل ٢، عدد ١.

والبروتستانت كي يجعلوا أنفسهم في اورشليم بصفة مرسلين مثل الأرمن بدون رعية محلية فيتسنى لهم حينئذ التسلط المطلق على جميع واردات القبر المقدس وسائر الأماكن الشريفة". [٣٥٧]

وينوه القس نعيم عتيق إلى أن الكنيسة الارثوذكسية برئاستها الروحية، لم توفر الفرص لمعظم الكهنة الأرثوذكس لكي يحصلوا على التعليم اللاهوتي المناسب، مما جعل دورهم محصورا بإجراء الطقوس الدينية كالزواج أو العماد أو دفن الموتى. في الوقت الذي تعاني فيه الكنيسة من نقص حاد في العمل الرعوي والروحي، والعمل على تنشئة ابناء الكنيسة روحيا ودينيا. [٣٥٨]

كما تجاهلت الأخوية عن قصد تلبية بعض الاحتياجات الأساسية للرعية العربية الأرثوذكسية خلال القرون الماضية إلى يومنا هذا ومنها:

١. بناء أي كنائس جديدة لخدمة أبناء الطائفة وتوفير ميزانيات خاصة بذلك.
٢. ترميم الكنائس القديمة والتي تحتاج إلى إعادة تأهيل، ليتمكن الوطنيين من إداء شعائرهم الدينية فيها.
٣. الامتناع عن فتح الباب أمام الوطنيين للانضمام إلى مدرسة روحية إكليريكية لتأهيل خدام وكهنة جدد.
٤. الابتعاد عن إنشاء أية مدارس جديدة تخدم أبناء الطائفة سواء أكانت ابتدائية أو إعدادية.

كل ذلك يؤكد على فكرة تفوق الأوروبي الأبيض الذي يعتقد انه يمتلك الحضارة والثقافة والتقدم والدين على الآخر الملون، حتى لو كان الطرفين يدينون بنفسه الديانة. وبالتالي هذا يبرر استعمار الآخر الرجعي من أجل تحضيره، ولكن التحضير في هذا الحالة هو مصوغ للاستعمار فقط، وليس هدفا منشودا. ويتضح ذلك عن طريق سعي اليونان إلى تجهيل الوطنيين دينيا، دفعهم بعيدا عن الكنيسة الأم. كما يؤكد على فكرة أن المجتمعات الراغبة في بلوغ درجة التقدم التي وصل إليها الغرب التخلص من خصوصياتها الثقافية، لأنها في الغالب مسؤوله عن تخلفها.

---

[٣٥٧] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦-١٣٧، نقلا عن إسلافيوق، ميخائيل (١٨٩٢)، **الأرض المقدسة والجمعية الإمبراطورية الفلسطينية الأرثوذكسية**، روسيا. (ملاحظة: تم نقل المرجع الاصلي كما هو موجود في كتاب الاسقف هواويني).

[٣٥٨] القس د. عتيق، نعيم، **مستقبل المسيحية الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦-١٤٧

٣. تعميم النموذج اليوناني الأوروبي الغربي على كافة البطريركيات الأرثوذكسية حول العالم:

سعى اليونان بعد سقوط القسطنطينية على يد الأتراك إلى السيطرة على مقاليد جميع البطريركات الأرثوذكسية واقع تحت الحكم العثماني ومنها: القسطنطينية ذاتها، والمقدسية، والانطاكية، والاسكندرية، إضافة إلى البلغارية والرومانية. ومن أجل تحقيق ذلك، استخدموا الحيلة والرشوة والنفوذ والجاه. حيث يؤكد الاسقف هواويني بأن رهبان الفنار اليونان في القسطنطينية ساعدوا أبناء جنسهم في الأخوية على اختلاس السلطة الروحية في الكنيسة الأورشليمية. وذلك نظرا لقربهم من الباب العالي آنذاك، وخصوصا السلطان محمد الثاني الذي منحهم امتيازات كبيرة لجميع الشعوب الأرثوذكسية الموجودة ضمن نطاق السلطنة العثمانية. وعليه تمكنوا عن طريق ذلك من منع استقلال كنيستيي صربيا وبلغارية وسيطروا عليهما. ومكنوا أبناء جنسهم في القدس من السيطرة على الكرسي الأورشليمي وجعله وراثيا حتى عهد البطريرك الاورشليمي كيرلس، أي حينما تأكد العنصر اليوناني من ضعف وانعدام العنصر الأرثوذكسي الوطني. وعليه ألغوا عادة الوراثة وصاروا يعينون البطريرك بواسطة الانتخاب المحصور في أخوية القبر المقدس اليونانية فقط.[٣٥٩]

غير أن جميع هذه البطريركيات تخلصت من حكم اليونان ونالت استقاليتها وأصبحت تعد مؤسسة وطنية بعد تنامي فكرة القوميات في العالم، غير أن هذا الوضع لم يتحقق في فلسطين حتى اليوم، لأسباب متعددة، أهمها إختلاف أو تعدد وتلاحق السلطات السياسية غير وطنية.

ويظهر ذلك على نحو جلي من خلال المواقف والخطوات التي قام بها البطريرك الحالي ثيوفيليوس وأطماعه بالسيطرة ومد نفوذه على مناطق جغرافية غير خاضعة للكرسي البطريركي الأورشليمي. حيث قام الأخير بتعدي على مناطق نفوذ بطريركية أنطاكية وسائر الشرق للروم الأرثوذكس العربية، عن طريق تعيين الأرشمندريت مكاريوس "رئيس أساقفة قطر" بآذار ٢٠١٣؛ علما أن هذا يخالف القوانين الكنسية الأرثوذكسية الجامعة، لأنها تاريخيا وقانونيا تابعها لنفوذ البطريركية الأرثوذكسية الأنطاكية.

وجاء في البيان[٣٦٠] الذي صدر عن المجمع الأنطاكي المجمع بتاريخ ١٣ آذار ٢٠١٣ الآتي:

...إذ، بعد الاتصال بكافة المطارنة أعضاء المجمع الأنطاكي المقدّس، قام في مرحلة أولى بتبليغ رسالة شفهية لغبطة بطريرك أورشليم وقداسة البطريرك المسكوني، أتبعها برسالة خطية لهما عبر فيها عن تفاجئه "بقرار المجمع الأورشليمي المقدّس برفع الأب المرسل إلى مدينة الدوحة إلى درجة الأسقفيّة وإعطائه لقب "رئيس أساقفة قطر"، وذلك بمعزل عن البطريركيّة الأنطاكية التي تقع دولة

---

[٣٥٩] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٤

[٣٦٠] يمكن الإطلاع على نص البيان من خلال الملحق رقم (٧)، كما يمكن الاطلاع على نص رسالة البطريرك ثيوفيلوس الثالث إلى البطريرك يوحنا، الذي ارسلها بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩ وذلك بالمحلق رقم (٨).

قطر ضمن حدود مداها الجغرافي القانوني. حيث أنه لا يسوغ أن يسقَف عليها مطران تابع لكنيسة أرثوذكسية أخرى، خاصة وأن للبطريركية الأنطاكية مطرانا شرعيا على كل منطقة الخليج العربي، سيادة المتروبوليت قسطنطين". وقد رجا صاحب الغبطة في رسالته المعنيين بأن يعيدوا النظر بقرارهم "وألا تتمّ هذه الرسامة، لأن كرسينا الأنطاكي الرسولي لا يمكنه قبول أي أسقف على أرضه، من خارج نطاق سلطته الكنسية القانونية..." ... وإذ لم يتلق صاحب الغبطة أي رد على رسالتيه، قام في مرحلة لاحقة بتعميم هذه الرسالة على رؤساء الكنائس الأرثوذكسيّة المستقلّة. وقد أبلغ صاحب الغبطة المجتمعين أنه وبالرغم من كل الجهود والمساعي الأخوية تمَّت الرسامة يوم الأحد في العاشر من آذار الجاري....[٣٦١]

بالتالي تأخر رد البطريرك ثيوفيليوس على رسالة البطريرك الانطاكي يوحنا العاشر، والقيام بتجاهل الامر وإتمان رسامة مكاريوس وكأن شيء لم يكن، هو بحد ذاته تعدي سافر وغير أخلاقي وقانوني، وهو نموذج يشير إلى سعي القيادة الروحية اليونانية المتواصل لفرض هيمنتها من جديد على البطريركية الانطاكية العربية.

ولو حاولنا فهم ذلك في ضوء أحدى المقالات التي نشرت في مجلة نور المسيح، التي تصدر في قانا الجليل، وتوزع على أبناء الطائفة الأرثوذكسية مجانا، للكاهن جاورجيوس ميتالينوس، استاذ كلية اللاهوت في جامعة أثينا، التي جاء تحت عنوان: " امبراطورية روما الجديدة ومواطنيها"؛ نجد أنه غير قادر على الإقرار بوجود كنيسة أرثوذكسية وطنية بعيد عن الهيمية اليونانية كحال الكنيسة البلغارية أو الرومانية أو الروسية أو حتى اليونانية على سبيل لا الحصر، وبوجود رعية عربية أرثوذكسية لا تنضوي تحت الرعاية اليونانية ولا تنتمي إلى القومية اليونانية. حيث يعرف "اليونانيين" بالآتي:

منذ القرن الرابع ق.م أطلق اسم "يونان" على كل جنس ناطق باللغة اليونانية أينما وجد. واصبح هذا لاحقا الاسم الوطني لجميع هذه الاجناس اليونانية. ومن ذلك الحين إلى اليوم لم يتغير هذا الاسم الوطني وبقي ثابتا لأنه يدل على منبتهم واصلهم. لقد شكل اليونان (الذين من أصل يوناني)[٣٦٢] قلب وروح الامبراطورية الرومية، حيث كانت التربية اليونانية، واللغة اليونانية، والفكر اليوناني، والحضارة اليونانية إرثا مشتركا بين جميع الشعوب والقوميات في الشرق والغرب كي تتمكن هذه الشعوب بالمعنى الاوسع للكلمة من أن يدعى كل واحد من الناحية الحضارية والروحية يونانيا... لم يقوموا بإخضاع شعوب الإمبراطورية الآخرين تحت سلطتهم ...، لكن بفعل الإيمان المسيحي

---

[٣٦١] بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، **البيان**، صدر عن المقرّ البطريركيّ في البلمند، ١٣ آذار ٢٠١٣، www.antiochpatriarchate.org. تم الدخول الى الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٤

[٣٦٢] جاء في النص الأصلي باللون الاحمر.

نجحوا بنشر الوحدة والإخاء بين جميع الناس وجعلوهم عائلة كبيرة، وجنسا واحد لإمبراطورية واحدة.[٣٦٣]

ولو دققنا قليلا في هذا التعريف نجد أن تعريفه نابع من صلب المركزية الأوروبية، التي تعتبر ذاتها أنها وريثة الحضارة اليونانية العريقية، كما أنه لا يفرق بين تاريخ الحضارة اليونانية الإغريقية التي سبقت الحضارة الرومانية، وبين الحضارة الرومانية التي حلت مكان اليونانية منذ القرن الرابع ق.م إلى حين سقوطها على يد العرب في القرن السابع ميلادي. ويعتبر أن كلا الحضارتان هم حضارة واحدة لا غير؛ علما أن هذا غير صحيح البت. وبالرغم من أن الحضارة الرومانية أخذت من الكثير من الحضارة الإغريقية، إلى أنها اسست عليه فكر وثقافة وعلوم وفنون وعمارة جديدة ومختلفة بعض الشيء، كما أنها اعتنقت في القرن الثلاث للميلاد الديانة المسيحية، ونبذت عبادة الاوثان التي سادت في زمان الحضارة اليوناينة. وبمجرد تغيير العبادة والعقيدة، تغييرات تدريجيا كافة جوانب الحياة الفكرية والثقافية والعمارنية.

في حين يرجع الكاتب سميرنوف انتشار المسيحية والكنيسة بسرعة ونجاح في عهد الرسل إلى عدة أسباب، هي أحوال الناس السياسية والدينية والأدبية. وبالتالي تحولت الجمهورية اليونانية إلى إمبراطورية رومانية، واستبد الأباطرة بأعضاء مجلس الشيوخ والطبقة العالية من الشعب، وهؤلاء استبدوا بالشعب. كما إن حالة اليهود السياسية تبدلت قبل ميلاد المسيح ٦٤ عاما، حيث حدث خلاف في عائلة المكابيين بين الشقيقين هركانوس الثاني وأريستوفولس الثاني، فاتجها إلى القائد الروماني بمبيوس أحدهما ضد الآخر. فأعلن بمبيوس الحرب على اليهودية وضمها إلى الإمبراطوية، وألغى استقلال الشعب اليهودي وحكمهم الذاتي، وألزمهم بدفع الجزية لروما.[٣٦٤] أما حالة الوثنيين الدينية الأدبية فقد تزعزعت، وبدأت أركان هذه العبادة تتزعزع عندما انتشرت الثقافة في العالم اليوناني لدرجة أنها لم تعد تقبل بتأليه ما تخترعه مخيلة البشر. وظهرت الفلسفة التي هدفت إلى تفسير وإدراك وجود العالم والأشياء؛ فوضعت الديانة الشعبية تحت النقد. علما أن هذا حدث قبل مجيء المسيح بثلاثة أجيال، وبالتالي عند ظهور الديانة المسيحية كانت هناك رغبة عارمة في معرفة الإله الحقيقي. وعند سيطرة الرومان على الحكم، بقيت الديانة الشعبية اليونانية المتشابهة مع الديانة اليونانية موجودة، إضافة للإمبراطورية التي كانت تسعى للسيطرة على العالم، وفي المعابد صور آلهة جميع الشعوب الخاضعة لها ومنحتها حق الوطنية، مما جعل الناس يفقدون احترامهم لديانتهم الوطنية الشعبية. وبسقوط الديانة كان من الطبيعي أن تسقط الآداب أيضا.[٣٦٥]

---

[٣٦٣] الكاهن ميتاليوس، جاورجيوس، "امبراطورية روما الجديدة ومواطنيها"، مجلة نور المسيح، عدد ٢٣، قانا الجليل، اصدار جمعية نور المسيح، تموز ٢٠٠٧، ص ١٢

[٣٦٤] سميرنوف، أفغراف، مرجع سبق ذكره، ص ١٠-١١

[٣٦٥] المرجع ذاته، ص ١١-١٩

إلا أن الكاهن جاورجيوس ميتالينوس يلغي وجود القوميات ومنها الأوروبية والشرقية التي عاشت تحت الحكم الروماني بالكامل، ويوحدها تحت مظلة الدين. وهو بذلك يبرر استعمار الآخر وإلغاءه تحت شعار التمدين والتحضير، وهذا تماما ما فعلته المركزية الأوروبية، عندما شددت على أنه جذورها تعود إلى المورث الحضاري اليوناني العريق حتى لو كان هذه غير صحيح ولا يمت للحقيقة بشيء، والديانة المسيحية.

ويشير الكاتب حسن حنفي إلى أن هنالك أربعة مصادر مختلفة للوعي الأوروبي[٣٦٦]، اثنان منها معلنة، وهما : المصدر اليوناني الروماني ، المصدر اليهودي المسيحي، واثنان غير معلنة، وهما: المصدر الشرقي القديم و مصدر البيئة الأوروبية نفسها. وفيما يتعلق بالمصدر اليوناني الروماني، وهو مصدر معلن، يؤكد حنفي أنه يمثل الرافد العلماني للوعي الأوروبي وهو يعبر عن الوافد الغربي. وعليه هنالك نمطين في التعامل مع اليونانيين، وهما: [٣٦٧]

- النمط الاول: نمط التشكل الفعلي أو "الجوهري".
- النمط الثاني: نمط"التشكل الظاهري" أو "الكاذب".

ويضيف الكاهن "ميتالينوس" في موقع آخر التالي:

> *... علينا أن نوضح بعض النقاط والتساؤلات التي تعد استفزازية عندما يسمعها الروم الآخرون في أيامنا هذه والذين يعيشون في دولهم الخاصة ويستخدمون اسمها الوطني الخاص بهم، (فلسطيني، لبناني، أردني...) بحق، انهم عند سماع كلمة (يوناني) بسهولة يمكنهم ربطها بالدولة اليونانية الحالية والشعب اليوناني الحالي. وهذا أمر منطقي وعقلي، لأنه في أيامنا الحاضرة في اللغة الدبلوماسية وتعابيرها، تعود وترتبط الكلمات*
>
> *(يوناني، يونانيين، أو يونان) بالدولة اليونانية الحالية، ولكن عندما نتكلم عن الامبراطورية (الرومية/ البيزنطية)، يختلف الأمر كليا، ولبحث موضوع السيادة في*

---

[٣٦٦] يميز الكاتب حنفي، حسن في كتابه: **مقدمة في علم الإستغراب** بين لفظة "الوعي" و"الشعور"؛ مشيرا إلى أن الوعي هو حضاري، في حين أن الشعور هو نفسي. ويعرف الوعي على انه "الوعي وعي بالذات أي أنه شعور مزدوج في حين أن الشعور وعي خالص" [٣٦٦]. أما الشعور فهو "الشعور شعور بشيء خارج الشعور في حين أن الوعي وعي الذات داخل الشعور". وعليه لفظة "أوروبي" لا تدل على الموقع الجغرافي السياسي بقدر ما تدل وتؤكد على المعنى "التاريخي الحضاري". واستنادا على ذلك، فإن "الوعي الأوروبي" بحسب حنفي "يدل على معنى ونمط في حين أن التراث الأوروبي يشير إلى حصيلة إنتاج تم في الغرب وفي زمان العصور الحديثة. الغرب صفة للتراث مثل التراث الغربي، وأوروبا صفة للوعي أو الشعور مثل الوعي الأوروبي. الغرب واقع وأوروبا ماهية، التراث الغربي كم والوعي الأوروبي كيف. الأول يشير إلى البدن في حين أن الثاني يشير إلى الروح".

[٣٦٧] حنفي، حسن (٢٠٠١)، **التراث والتجديد - موقفنا من التراث القديم**، ط (٥)، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع) ص ١٧٩-١٨٢

دولة اليونان نستخدم المصطلح "الاذيكون"، أما كلمة "هيليني" فتعود إلى (الحضارة، واللغة، والتربية) التي تخص كل الأمبراطورية الرومانية.[٣٦٨]

ويتابع: " هكذا يجب علينا ان نفهم الذي يقال من قبل "اليونانيين / الايلاذيتس" دائما بأنه يجب المحافظة على "يونانية" بطريركية أورشليم. لو ان كلمة "يونانية" هذه تستخدم بالمعنى الذي تحمله في أيامنا هذه، لكانت عندئذ استفزازية حقا، لانها تعني أن البطريركية هي ملك لليونان وللدولة اليونانية الحالية. ولكن الأصح أن نقول أن البطريركية هي رومية حتى ولو كانت "حضاريا يونانية".[٣٦٩]

واستنادا إلى ما ورد، نرى جليا أن استاذ اللاهوت في جامعة أثينا، يبرر استعمار الاكليروس اليوناني للبطريركية المقدسة، وهيمنتهم على كافة مقدرات الكنيسة المحلية الوطنية، واستبعاد الاكليروس العربي عن رأس الكنيسة، وإهمال الرعية العربية روحيا وماديا، بمبررات غير سوية ومنطقية؛ فجميعنا نعلم أن الأرثوذكسية هي عقيدة إيمانية وتعني الرأي أو الإيمان المستقيم، وهي منتشره حول أرجاء العالم سواء أكان الشرقي أو الغربي. وأن هذه الكنيسة هي وليدة وسليلة عصر الرسول القديسين الأطهار، أي القرون الأولى للميلاد، الذين أسسوا الكنيسة وبشروا بالمسيحية في كافة إرجاء المسكونة. وخلال هذه الفترة تنصرت الكثير من القبائل العربية، قبل تنصر الملك قسطنطين بقرون، غير أن تنصر الملك قسطنطين وأمه القديسة هيلانة ببداية القرن الرابع للميلاد، ساهم في نشر العقيدة وأعطها طابع شرعي ومؤسساتي إمبراطوري. وبالتالي فإن اللعب على الكلمات والمصطلحات، لا يحل الاشكالية الحاصلة في البطريركية المقدسية، ولا ينفي تدخل الدولة اليونانية الحديثة السافر في شؤون ومقدرات وأحوال البطريركية المقدسة منذ عهد الانتداب البريطاني إلى يومنا الحالي. ولعل محاولة نقل ملكية الكنيسة المقدسية الوطنية إلى الأمة اليونانية في بداية عصر الانتداب خير مثال على ذلك. بالتالي تبرري سيطرة اليونان على الكنيسة المقدسية بحجة أنها رومية حضاريا، والتغاطي الصريح عن مطالب ومشاكل وقضايا أبناء هذه الكنيسة، لا يعني سوى تكريس هذه الهيمنة البغيضة؛ علما أن جميع البطريركيات الأرثوذكسية حول العالم ومنها الانطاكية وحتى الروسية التي أدنت بالأرثوذكسية في وقت متأخرة نسبيا، في القرن التاسع الميلادي، هي تحمل ذات العقيدة الأرثوذكسية التي إزدهرت تحت ظل الحضارة الرومانية. بالرغم من ذلك هذا لم يمنعها ككنيسة من أن تحمل طابع قومي وطني لخدمة أبنائها.

---

[٣٦٨] الكاهن ميتالينوس، جاورجيوس، مرجع سبق ذكره، ص ١٣
[٣٦٩] المصدر ذاته، ص ١٣

كما أن الكاهن ميتالينوس يزود القارئ بحقائق تاريخية مغلوطة ومنها:

١. أن القديس يوحنا ذهبي الفم، ذات اصول قومية يونانية[٣٧٠]؛ علما أن هذا القديس هو من اصول دمشقية عربية معروفة، وكان يدعى منصور بن سرجيون.[٣٧١]

٢. أن كلمة "ملكيين" التي تطلق على أرثوذكسي الشرق تعود إلى حقبة الامبراطوية الرومانية وهي توازي كلمة " إمبراطوريين". حيث يعتبر ان كل الاسماء الآتية: " رومان، (روم)، وملكيين، (إمبراطوريين)" تحمل ذات المعني، وهي جميعها اسما واحدا. ويقول: " إذن الملكيون هم أرثوذكسيو الشرق الأوسط، ويعبر هذا الاسم عن العلاقة القديمة بينهم وبين عاصمة الامبراطورية،...". غير أن ذلك غير صحيح، لأن هذا المصطلح استخدم للأول مرة بعد فتح العرب المسلمين للقدس. حيث طلب الخليفة عمر بن الخطاب من البطريرك صفرونيوس اختيار اسم لطائفته المتمثلة في المسيحيين الأرثوذكس، وذلك عندما علم أن المسيحيين يقسمون إلى طوائف مختلفة، ومنها الأرمن والموارنة والنساطرة واليعاقبة. وعليه طلب البطريرك من الخليفة أن يمهله ثلاثة أيام لإعطائه جوابا، وخلالها انكب البطريرك على الصلاة، وبينما كان يصلي بحارة أوحي إليه أن يسمي شعبه بأول كلمة يسمعها في الصلاة، وإذ بالشماش يقرأ المزمور الخامس الي يبتدأ بعبارة "يا ملكي وإلهي". وهكذا أطلق على الأرثوذكسيين في كل من فلسطين وسوريا بـ"الملكيين". [٣٧٢]

كما انه ينفي صفة الملكيين و"روم" عند الروم الكاثوليك، الذين انشقوا عن الكنيسة الأم بسبب هيمنة اليونانيين عليها. ويؤكد أن هذه المسميات ترتبط بطقس ديني معين وهو البيزنطي الرومي، لا بل أنها ترتبط بالايمان بالارثوذكسية فقط؛ علما أن الروم الكاثوليك مازالوا يستخدموا ذات الطقس البيزنطي في صلواتهم . في حين يدعو الأب عتيق الى تعريب الكنيسة الارثوذكسية والسعي الى إقامة علاقات أقرب بين الرئاسة الروحية للأرثوذكس والرئاسة الروحية للروم الملكيين الكاثوليك، موضحا أن الأخيرة انفصلت عن الكنيسة الأرثوذكسية بسبب رفضها استمرار هيمنة الاكليروس اليوناني على البطريركية الأرثوذكسية المقدسية. [٣٧٣]

ويجدر الذكر أن الكاهن "ميتالينوس" يهدف من وراء هذه المقالات التي نشر في مجلة النور إلى اقناع الارثوذكسيين الذين كانوا سكان الامبراطورية الرومية قبل حوالي ١٣ قرنا إلى نبذ قومياتهم

---

[٣٧٠] المصدر ذاته

[٣٧١] أبو الفرج الأصفهاني (١٩٨٢)، **كتاب الأغاني**، (القاهرة)، الجزء الخامس عشر، ص ١٣، نقلا عن البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٩

[٣٧٢] الأسقف هواويني، رفائيل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩-١٠٠

[٣٧٣] القس د. عتيق، نعيم، **مستقبل المسيحية الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦

المختلفة والعودة إلى احضان" إمبراطورية روما الجديدة"[٣٧٤] والعيش في إطار رومي واحد ومشترك. وكأنه يريد أن يقول أن الأرثوذكسية مرتبطة فقط بالحضارة الرومية، وبدون هذه الحضارة لا يوجد أرثوذكسية.

(ت) يمكن تلخيص أهم نتائج الهيمنة اليونانية بالتالي:

- الاهمال الروحي والمادي والاجتماعي للابناء الرعية العربية الأرثوذكسية.
- عدم السماح للأبناء العرب الانضمام الى الرهبنة أي الى أخوية القبر المقدس.
- عدم السماح بترقية رجال دين العرب إلى درجة مطران وبطريرك.
- تسريب أملاك الطائفة لجهات إستعمارية صهيونية.
- إرتباط الرئاسة الروحية اليونانية بالاستعمارات المتلاحقة التي حلت على فلسطين التاريخية.
- نشوء أزمة في العلاقة بين الطائفة الأرثوذكسية والاكليروس اليوناني

(ث) نموذج مصغر عن واقع وحال بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية يناقش وقائع وحيثيات الصفقة التي عرفت باسم "صفقة باب الخليل"، والتي أدت إلى عزل البطريرك "إيرينيوس الأول": [٣٧٥]

بعد وفاة البطريرك ذيوذوروس الأول عام ٢٠٠٠، تم انتخاب البطريرك إيرينيوس الأول بطريركا على مدينة المقدسة عام٢٠٠١، غير أنه رئاسة هذا البطريرك لما تدم طويل، حيث تم اتهامه في أوائل عام ٢٠٠٥، بتهمة تسريب أوقاف أرثوذكسية بساحة عمر بن الخطاب بالقدس القديمة إلى مستوطنيين مطرفين؛ علما ان هذه الأوقاف شملت مبنى فندق امبيريال ومبنى فندق بترا. حيث نشرت صحيفة معاريف بتاريخ ١٦ آذار ٢٠٠٥، على صفحاتها أولى سبق صحفي للصحفي الاسرائيلي "كلمات ليبسكيند"، يتضمن وثائق تشير إلى أن البطريرك المعزول باع أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية بباب الخليل الى جهات استيطانية إسرائيلية. وعليه راح الاعلام العربي يناقش قضية البيوعات من وجهة نظر الإعلام الإسرائيلي، الذي فجر قنبلة بالشارع الفلسطيني عموما، دون البحث والتدقيق بمدى مصداقية هذه المعلومات والوثائق المكشوفة. هذا أدى الى غليان

---

[٣٧٤] الكاهن ميتالينوس، جاورجيوس، "امبراطورية روما الجديدة ومواطنيها"، مجلة نور المسيح، عدد ٢٤، قانا الجليل، جمعية نور المسيح، تموز ٢٠٠٧، ص ١١

[٣٧٥] تحاول الباحثة من خلال عرض وقائع هذه الصفقة توضيح واقع البطريركية القائم على الفساد الإداري والمادي وأخلاقي.

أبنـاء الرعيـة العربيـة الارثوذكسـية، وخـروجهم بمظـاهرات بباحـة كنيسـة القيامـة وخارجهـا ضـد البطريرك.

وعليه قام الاردن باستدعاء البطريرك من أجل استجوابه لمعرفة التفاصيل، في حين قرر مجلس الوزراء الفلسطيني تشكيل "اللجنة الفلسطينية لتقصي حقائق ووقائع ما يسمى بصفقة باب الخليل/ وبطريركية الروم الأورثوذوكس" بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٩.[٣٧٦]

وبالرغم من الخطوات التي اتخذتها السلطتين الأردنية والفلسطينية لمعرفة الوقائع والحقائق، مازال هنالك مجموعة من الأسئلة التي تدور في أذهان أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية حتى الآن؛ علما أن أغلبيتهم لا يعرفون إجاباته ومنها، هل هذه الصفقات عقدها البطريرك واقرها المجمع المقدس وهي قانونية، أم أنها صفقات مزورة ووهمية لا اساس قانوني لها؟ ما هي تفاصيل هذه الصفقات؟ وكيف تمت؟ وهل هي عبارة عن مؤامرة حكيت ضد البطريرك إيرينيوس الأول لعزله أم أن البطريرك متورط فيها؟

لمعرفة إجابات هذه الأسئلة علينا معرفة الحقائق والوقائع التالية:

١. قدم الملحق العسكري للسفارة اليونانية في تل ابيب "نيكولاس باباديموس"[٣٧٧] اليوناني الجنسية، والمتزوج من إسرائيلية والمقيم في تل أبيب، إلى المطران كيرياكوس، اسقف الناصرة عام ٢٠٠٢. حيث ادعى الملحق أن "باباديموس" كان تقدم بطلب للتوظيف في السفارة غير أنه لم توجد وظيفة شاغرة فيها. وطالب الملحق من المطران مساعدة "بابا ديموس" كونه يوناني للحصول على وظيفة في البطريركية الأرثوذكسية المقدسية؛ فوافق المطران على مساعدته وتم تحديد ذلك مع البطريرك وخلاله طالب المطران كيرياكوس توظيفه؛ موضحا اهتمام السفارة اليونانية في تل أبيب بتوظيفه. بالفعل وافق البطريرك على توظيفه وعينه محاسب في مالية البطريركية.[٣٧٨] ويؤكد تقرير اللجنة الفلسطينية أنه لم يعترض أحد، سواء أكانوا مسؤولين أو مستشارين داخل البطريركية، على توظيف باباديموس في أي وقت وحتى موعد هربه، ولم يذكر أحد منهم للبطريرك أي عيب في أدائه أو اسلوبه في إدارة أموال البطريركية أو حتى بالنسبة للشخصيات التي يلتقيها أو يتعامل معها.[٣٧٩]

---

[٣٧٦] لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة الصحف الفلسطينية والعربية بالفترة الواقعة ما بين ١٧ آذار ٢٠٠٥ – ٣٠ أيار ٢٠٠٥.

[٣٧٧] "باباديموس" هو الذي وقع على صفقة تأجير ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية في ساحة عمر بن الخطاب لفترة طويلة لجهات إستيطانية صهيونية. وذلك من خلال وكالة، لم يعرف القائمين في البطريركية حينها كيف حصل عليها.

[٣٧٨] عطا الله، رانية وعطا الله، نيقولا "المحاسب الأسبق للبطريركية الأرثوذكسية بالقدس: أعضاء أخوية القبر المقدس أجروا الممتلكات لتحقيق مآرب شخصية... للحكومة اليونانية دور في المؤامرة ضد إيرينيوس... ثيوفيليوس استعان بأشخاص من خارج البطريركية لتحقيق أهدافه"، صحيفة "اليوث تايمز؛ صوت الشباب الفلسطيني"، العدد (٤٣)، نشرت بتاريخ آذار/ نيسان ٢٠٠٦، ص ٨.

[٣٧٩] مجلس الوزراء الفلسطيني، اللجنة الفلسطينية لتقصي حقائق ووقائع ما يسمي بصفقة باب الخليل/ وبطريركية الروم الأورثوذوس، **تقرير اللجنة القانونية**، ٢٠٠٥، ص ٧

حيث يقول الأرشمندريت إيرينيوس، رئيس قسم المالية السابق في البطريركية الأرثوذكسية في هذا الخصوص: "في البداية أظهر بابـاديموس نفسه على أنه شخص نشط ومجتهد، ويعمل لصالح الكنيسة وأقنع البطريرك بقدرته على شراء ممتلكات في البلدة القديمة من مدينة القدس لصالح البطريركية؛ حيث اشترى البطريرك فندق جورج ديب؛ إضافة إلى عدة دكاكين لبيع التحف والآثار، وقطعة أرض قرب فندق حياة ريجنسي، كانت من الأملاك الوقفية وسبق بيعها". [٣٨٠]

٢. عرف بابـاديموس وصديق له يدعى ماكس سموري، له علاقة مع جهات مختلفة حكومية وكان موظف برتبة عالية في وزارة المالية الإسرائيلية، على المحامي شير، وأقنعوه ان هذا المحامي نتيجة علاقاته المتشعبه مع سياسيين إسرائيليين هو الشخص المناسب لمساعدته لتحصيل اعتراف الحكومة الإسرائيلية فيه. وعليه كفله البطريرك بعد حين هذه المهمة وقضايا أخرى. ولاحقا حاول هذا المحامي إقناع البطريرك بإجراء صفقات عقارية لتأجير أو تطويرها، وكان العقار الواقع بساحة عمر بن الخطاب بباب الخليل من بين هذه العقارات التي عرضها عليه. إلا أن البطريرك رفض هذه العروض، كما رفض عروضا طرحها عليه المحامي لتسوية قضية تمديد ايجار عقارات تعود للكنيسة كانت دائرة أراضي إسرائيل استأجرتها وأقامت عليها حي رحافيا وجزء من الطالبية في القدس الغربية. كما أن المحامي بادر في إعداد مسح كامل لجميع أملاك وأموال البطريركية غير انه لم يسلم هذا المسح للبطريركية واحتفظ فيه. [٣٨١]

٣. في شهر نيسان ٢٠٠٤ حضر بابـاديموس الى البطريرك ومعه نص لوكالة باللغة الإنجليزية اعده مسبقا وطلب منه التوقيع عليها؛ علما أن البطريرك لا يجيد اللغة الإنجليزية مطلقا. وإدعى أن هذه الوكالة هي تخوله لتأجير دكان بالبلدة القديمة، وعليه وقع البطريرك عليها. وعلم محامي البطريرك بتوقيع البطريرك على هذه الوكالة لكنه لم يبدي اي ملاحظة او تحفظ بشأنها، كما حفظت في بروتوكولات المجمع المقدس، ولم يبدي أحد من أعضاء المجمع ملاحظة او تحفظ عليها. [٣٨٢] وعند سؤال الأرشمندريت إيرينيوس، رئيس قسم المالية السابق في البطريركية الأرثوذكسية، عن هذه الوكالة؟ أجاب: "الوكالة التي منحت لبابـاديموس من البطريرك تخوله بالتعامل مع الطابو، وإغلاق حسابات البطريركية في البنوك وما الى ذلك. ولا نعلم حتى اليوم كيف استطاع بابـاديموس الحصول على الوكالة التي باع فيه الممتلكات! وهذه الوكالة مفقودة من البطريركية، لكننا نعتقد انه عندما عرض بابـاديموس على البطريرك شراء دكان في منطقة

---

[٣٨٠] رانية عطا الله ونيقولا عطا الله،، مرجع سبق ذكره.
[٣٨١] مجلس الوزراء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص٧-٨
[٣٨٢] المصدر ذاته، ص ٨-٩

الدباغة من البلدة القديمة، وافق البطريرك على ذلك. ووقع له على وثيقة باللغة الانجليزية، ادعى انها وكالة شراء الدكان، علما بأن البطريرك لا يعرف اللغة الإنجليزية". [٣٨٣]

٤. حاول بابا ديموس في شهري تشرين الأول وثاني ٢٠٠٤ إقناع البطريرك بضرورة قبول بعض العروض العقارية المطروحة على محامي البطريرك من اجل تحسين الوضع المالي السيء الذي تواجهه البطريركية، غير ان البطريرك لم يوافق على هذه العروض ورفضها وأصر على التوجه للحكومة اليونانية لتقديم المساعدة المالية. ومن ثم تعرض البطريرك للحادث، حيث قامت سيارة مجهولة بصدم سيارته من الخلف وفرت هاربه، ومن ثم بعدها بأيام اتصلت وزارة الخارجية اليونانية بالبطريرك وأبلغته بأنها أوقفت زوجة بابا ديموس اثناء دخولها اليونان وقبضت بحوزتها على مبلغ ١٢٠ ألف يورو ومجوهرات، وعلى أثر ذلك اختفى بابا ديموس وهرب الى جهة غير معلومة. [٣٨٤]

٥. اثناء حفل استقبال رسمي حضره البطريرك في قلعة داوود بباب الخليل بالقدس، تقدم إليه شخص إسرائيلي عرف على نفسه باسم "السيد كوهين"، وتحدث مع البطريرك بالعديد من قضايا التي تتعلق بالبطريركية مما أثار اهتمام البطريرك، وأشار الى البطريرك أنه تربطه علاقات وثيقة وقوية مع جهات إسرائيلية حكومية يمكنه استخدامها من أجل محاولة مساواة وضع البطريركية القانوني بمؤسسات الفاتيكان. وبعد حوالي اسبوعين ذهب البطريرك مه لفيف من المطارنة والكهنة لتهنئته قائد شرطة القشلة الجديد، "يورام ليفي"، فـ"صدف" كوهين البطريرك مجددا في مكان عام، وابلغه انه تحدث مع محام خبير له علاقات متشعبة مع الجهات الإسرائيلية الحكومية ذات التأثير وأنه سيرتب له لقاء قريب مع ذلك المحامي. بالفعل تم ترتيب اللقاء وعرف كوهين البطريرك وكاهنيين قدموا حديثا من اليونان على المحامي، الذي عرف على نفسه باسم "ايتان". ولاحقا اكتشف الأرشمندريت ارينيوس أن هذا المحامي هو نفسه محامي الشركات الاستعمارية التي تواصل مع بابا ديموس وحذر البطريرك فورا. [٣٨٥] ويقول الارشمندريت: "... خلال الحديث نادى المحامي جيفع مارتي دان باسم ماتي، وهذا ما لفت انتباهي، لأنني قبل أيام كنت قد وجدت ورقة في قسم المالية بخط بابا ديموس تحمل اسم ماتي، وعلى الفور أخبرت البطريرك أن هذا الشخص على صلة بالبطريركية. وقررت التحدث إليه على انفراد، وسالته عن صلته بالبطريركية الأرثوذكسية اليونانية، فاستغرب معرفتي بذلك، واخبرني أنه عقد بعض الاتفاقيات مع بابا ديموس ولم يذكر أي معلومات أو تفاصيل عن

---

[٣٨٣] رانية عطا الله ونيقولا عطا الله،، مرجع سبق ذكره.
[٣٨٤] مجلس الوزراء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١٠
[٣٨٥] المصدر ذاته، ص ١٣-١٤

الممتلكات التي تضمنتها في هذه الصفقات... ثم دعاني جيفع إلى مكتبه، وأخبرني أن البطريرك لا يعلم عن هذه الصفقة، وأن الاوراق والعقود الخاصة بها لم تصل إلى قسم المالية، بل إلى مكان آخر!". [٣٨٦]

٦. وبعد معرفة البطريرك والأرشمندريت بأنه هنالك صفقات عقدها بابـاديموس، طلب كوهين "ماتي" وليفين من البطريرك والأرشمندريت ارينيوس التعاون معهم لانهاء الصفقات، غير أن البطريرك رفض بحث أو التفاوض بشأن صفقة تمت مع بابـاديموس واصر على طلبه بالاطلاع على المستندات، فتم تهديد واعطائه مهلة لتعاون تم تحديدها بـ ٢٠٠٥/٣/١٧، وإلا فإن "قنبلة ذرية" ستسقط في ساحة البطريركية. وبالفعل بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٨ نشرت صحيفة معاريف خبر الصفقة. [٣٨٧]

وبناء على الوقائع السابق ذكرها وغيرها الكثير، خرجت اللجنة الفلسطينية بمجموعة من النتائج حول هذه القضية وأهمها: [٣٨٨]

١. وفق المعلومات والبيانات التي جمعناها لا يوجد أي دليل يدين البطريرك إيرينيوس الأول، فيما يتعلق بعلمه بالصفقة قبل توقيعها أو مرورا بتوقيعها وحتى تاريخ هرب "باباديموس" من البلاد.
٢. لم يشارك البطريرك في أي مرحلة كانت في مجرياتها.
٣. لم يستلم البطريرك أي مبلغ من قيمة الصفقة؛ علما أن كامل المبالغ المدفوعة حولت لحساب البطريركية.
٤. لم تطرح الصفقة على مجمع القبر المقدس لعدم علم البطريرك بها، بالتالي لم يصادق عليها المجمع، مما يعني عدم قانونيتها.
٥. خطة مدروسة محكمة حاكتها مجموعة من رجال دين معارضين للبطريرك ووجهات يمنية إسرائيلية متطرفة التقت مصالحها للتخلص من إيرينيوس.
٦. عمل المشتري / المستأجر بسوء نية مستخدما اساليب غير قانونية لابتزاز البطريرك لارغامة على التعاون لاتمام الصفقة.
٧. لم تقدم الجهة المشترية تصاريح بشأن الصفقة لدائرة الضريبة خلال المدة المحددة بالقانون وهي ٤٥ يوما من تاريخ توقيع الصفقة، وهذا يشكل مخالفة جزائية ويضيف الى سوء نية الأطراف التي تقف وراء هذه الصفقة المدعى.

---

[٣٨٦] عطا الله، رانية وعطا الله، نيقولا، مرجع سبق ذكره.
[٣٨٧] مجلس الوزراء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١٤-١٥
[٣٨٨] المصدر ذاته، ص ٢٧-٢٩

٨. الجهة التي ابرمت الصفقات الجديدة مع باباديموس كانت على علم بالصفقات القديمة وقد حاولت استخدامها وفق ادعاء ممثلها لتحسين واصلاح مواقعها. بالتالي من غير المنطقي أن يوقع أو أن يشارك أو أن يوافق عاقل على توقيع أربع صفقات لاربعة مواقع لقاء مبلغ مليوني دولار في الوقت الذي كانت فيه عروض لمبالغ مالية أكبر لقاء صفقة واحدة، الأمر الذي يعزز عد ضلوع البطريرك إيرينيوس في الصفقات المذكورة.

٩. يتحمل بعض من اعضاء المجمع المقدس وفي طليعتهم نائب البطريرك وسكرتير البطريركية وسكرتير المجمع المسؤولية بقدرٍ مساوٍ للبطريرك.

وبالرغم من ذلك أصدرت الحكومتين الفلسطينية والأردنية في بداية شهر أيار قرار بعزل البطريرك إيرينيوس الأول عن نصبه؛ علما أن موقف الحكومة الأردنية كان بعد استجواب البطريرك كان إيجابيا اتجاه، لكن السؤال العالق هو ماذا حدث بعد عودة البطريرك الى القدس؟ ولماذا أصدار الرئيس الفلسطيني قرر بتنحية البطريرك إيرينيوس بالرغم من أن للجنة التحقيق أثبتت عدم تورطه؟ يرجع تنحية البطريرك إيرينيوس الأول، الذي ثبتت برئته وعدم تورطته في هذه الصفقات، الى الدور الذي لعبته الأطراف التالية:

١. **دور رجال الدين المعارضيين للبطريرك إيرينيوس:**

لعب بعض رجال الدين اليونان داخل البطريركية دور رئيسيا في تضليل البطريرك وخداعه خلال فترة تقلده للكرسي البطريركي، وهذا يتضح جليا بتقرير اللجنة القانونية الفلسطينية. حيث اشار التقرير إلى أن نائب البطريرك وسكرتير البطريركية وسكرتير المجمع المقدس وغيرهم، لما يقدموا إي مساعدة أو نصح أو إرشاد للبطريرك فيما يتعلق بإدارة شؤون البطريركية وخصوصا المالية منها، فعلى سبيل المثال تجاهلوا أمر الوكالة التي وقعها البطريرك للبابا ديموس. بالتالي هذا يبين أن هؤلاء وغيرهم كانوا على علم بالمؤامرة وتواطئوا مع باباديموس والجهات الاستعمارية ضد البطريرك وضد مصلحة البطريركية الأرثوذكسية المقدسية.

وقال المحامي إلياس خوري: "... إن التحقيق أثبت بأن هنالك عنصرا يونانيا، ومطارنة منة داخل البطريركية، حاكوا مؤامرة ضد البطريرك المعزول إيرينيوس، وفكروا بالتخلص منه، عبر إيقاعه في مطبات عديدة... عليه لم يكن باستطاعة البطريرك آنذاك إدارة الكنيسة بطريقة سليمة".[٣٨٩]

وأكد المحامي إلياس خوري، أحد أعضاء اللجنة القانونية الفلسطينية، دور بعض رجال الدين في تغليط البطريركية وعدم تنبه بشأن نص الوكالة التي وقعها لباباديموس؛ إذ قال: "أن توقيع

[٣٨٩] عطا الله، رانية وفريج، عماد، "الحقيقة كما لم نقرأها من قبل: الاوقاف الأرثوذكسية بين مطرقة مجلس الوزراء وتقرير اللجنة القانونية"، صحيفة اليوث تايمز؛ صوت الشباب الفلسطيني، العدد (٤٥)، آب/ايلول ٢٠٠٦، ص ١٠

البطريرك على التوكيل "كان نتيجة تغليط بابا ديموس له... وسجل هذا في الهدف[٣٩٠] سجلات البطريركية بخط يد الأب " اريستراخوس"؛ سكرتير البطريركية". [٣٩١]

وأجاب الارشمندريت ايرينيوس عند سؤاله، برأيك، هل لـ"ثيوفيلوس" دور في هذه المؤامرة؟ في بداية الأزمة ظهر على الساحة رجل إسرائيلي بأسماء متعددة منها يوسف، ومناحيم، وديفيد، وكان يتصل بالكهنة ويقابلهم في البطريركية. ويطلب منهم دعم البطريرك الجديد ثيوفيلوس. وقد اتصل بي شخصيا، وطلب مني مقابلة في أحد الفنادق، وبعد استشار محامي، اجتمعت به وكتبت محضر اجتماع، وطلب مني دعم البطريرك الجديد مقابل دعمي، فقمت فورا بإرسال النسخة الأصلية من المحضر الى بطريرك القسطنطينية، لإعلامه بالمؤامرة التي تحاك ضد الكنيسة، كما أرسلت نسخة الى محامي. وعليه اعتقد أن ثيوفيلوس استعان باشخاص من خارج البطريركية لتحقيق أهدافه. [٣٩٢]

وعند سؤال المحامي إلياس خوري السؤال ذاته، أجاب:

> *العقيدة المسيحية الأرثوذكسية تلزم "ثيوفيليوس" شكر الله وحمده كل صباح، ومن ثم شكر البطريرك إرينيوس، لأنه رسمه مطران قبل شهرين فقط من الانقلاب عليه، إلا أن قلة إيمانه بعقيدته تشير إلى انه شريك في المؤامرة" .* [٣٩٣] *ويتسأل:" كيف يتقدم ثيوفيلوس في عشرات القضايا امام المحاكم الإسرائيلية لتأجير عقارات تابعة الكنيسة، في الوقت الذي يدعي فيه بانه عاجز عن اتخاذ أي خطوات عملية في قضية تسريب ممتلكات باب الخليل أمام محكمة العد العليا الإسرائيلية؛ مدعيا عدم اعتراف الدول العبرية به كبطريرك حتى الآن.* [٣٩٤]

وأوضح المحامي خوري ان للجنة التحقيق القانونية تمكنت من الكثير من الاسباب التي دفعت مطارنة يونانيين داخل البطريركية الى معارضة ايرينيوس والتآمر عليه عديدة ومنها محاولة البطريرك تصحيح الأوضاع المالية في البطريركية. حيث طالب البطريرك من رؤساء الكنائس والاديرة التابعة للبطريركية تحويل مدخولاتها الى صندوق البطريركية وبعد ذلك يتم تحويل ميزانيات من صندوق البطريركية الى الكنائس والاديرة؛علما أن الوضع في السابق، كان يتيح لكل رئيس دير او كنيسة إبقاء هذه المدخولات في صندوقه دون أن يعلم البطريركية بحجم هذه المدخولات[٣٩٥]. واضاف ان هناك "مسؤولين متنفذين داخل البطريركية ابرموا في الماضي بيع

---

[٣٩٠] المقصود بكلمة "الهدف" هنا التوكيل.

[٣٩١] عطا الله، رانية وفريج، عماد مرجع سبق ذكره.

[٣٩٢] عطا الله، رانية و عطا الله، نيقولا، مرجع سبق ذكره.

[٣٩٣] عطا الله، رانية و فريج، عماد مرجع سبق ذكره.

[٣٩٤] المرجع ذاته.

[٣٩٥] دنيا الوطن، "لجنة التحقيق الفلسطينية تبريء البطريرك ايرينيوس بشكل مطلق من صفقة بيع العقارات"، ملفات الفساد، موقع دنيا الوطن الإلكتروني http://www.alwatanvoice.com/ ، نشر بتاريخ ٢٠٠٥/٠٧/٠٨. تم الدخول الى الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٤.

عقارات وتأجير مساحات واسعة من الاراضي التي تملكها البطريركية لجهات اسرائيلية بينها جهات حكومية اسرائيلية". [٣٩٦]

وهذا ما أكد عليه الأرشمندريت إيرينيوس عند سؤاله "كيف تعرف باباديموس بالمستوطنيين"؟ إذ قال: "تعرف باباديموس على المحامي إيتان جيفع والمستوطنين من خلال مجموعة من الكهنة؛ فقد كان للأب قسطنطينوس سابقا علاقات قوية معهم... والأب قسطنطينوس، هو الذي قام بتاجير دير مار يوحنا، وفندق "بترا"، وممتلكات أخرى للمستوطنين. وتتوافر لدى البطريركية أوراق رسمية تحمل توقيعه وتثبت تورطه". [٣٩٧]

كما ان هؤلاء المعارضيين للبطريرك أخذوا في التحريض ضده، حيث اجتمعوا في تاريخ ٢٠٠٥/٥/٤ وأعدوا عريضة دونوا فيها مطالبهم، والتي تتلخص في تنحية البطريرك ومقاطعته. كما أنه ضغطوا على المؤيدين للبطريرك من الكهنة والرهبان والمطارنه للتوقيع على العريضه؛ علما ان ٥٥ منهم كانوا قد وقعوا عريضة أخرى تأييد البطريرك وتدعمه، وارسلوها الى الرئيس اليونان طالبين منه اتخاذ إجراءات وتدخل ضد بعض رجال الدين الذين يحرضون ضد البطريرك. [٣٩٨] كما ان قادة المحرضيين منعوا أعضاء المجمع المقدس المؤيديين للبطريرك من الأشتراك بالاجتماع الذي دعى إليه البطريرك بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٦.

ويكتب محققوا اللجنة القانونية التالي: "بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٦ وقع عدد كبير من اعضاء السينود والرهبان والكهنة من ضمنهم العديد مم وقعوا على عريضة التأييد طالبوا فيها مقاطعة البطريرك واقالته هن سدة البطريركية. كان هذا بداية التحرك اليوناني البارز والمعلن لرجال الدين اليونان داخل البطريركية للاطاحة بالبطريرك". [٣٩٩]

ويتضح من هذه الوقائع أن بعض رجال الدين اليونانيين المتنفذين داخل البطريركية على علاقة وثيقة بالاستعمار الصهيوني والمستوطنين المتطرفين الذين يسعون الى تهويد القدس. كما يتضح جليا فساد هؤلاء ماليا وإداريا وأخلاقيا. ويظهر ان البطريرك الحالي "ثيوفيليوس"، تم تعيينه وفرضه من قبل الكيان الصهيوني على الكنيسة الأرثوذكسية، وذلك لخدمة مصالحها وأهدافها التهويدية والاستعمارية؛ علما ان هذا الأخير وقع على تمديد عقد ايجار صفقة رحافيا التي رفض إيرينيوس الأول التوقيع عليها. ويذكر أن هذه الصفقة الجديدة تتضمن تغيير أحد بنودها الرئيسية التي تؤكد على حق المأجر اعادة تقييم العقار أو استرجاعه بما عليه، بنص آخر يؤكد أن قضية تقييم العقار أو استرجاعه بما عليه بعد انتهاء العقد من قبل البطريركية، يرجع الى لجنة مختصة تشكل

---

[٣٩٦] راجع تقرير اللجنة القانونية للحصول على المزيد من التفاصيل حول هذه الصفقات التي أبرمها هؤلاء مع الكيان الصهيوني.
[٣٩٧] عطا الله، رانية و عطا الله، نيقولا، مرجع سبق ذكره.
[٣٩٨] مجلس الوزراء الفلسطيني، مرجع سابق، ص١٩
[٣٩٩] المراجع ذاته.

لهذا الهدف.[٤٠٠] ويتبين أيضا دور دولة اليونان في مسألة الإطاحة بالبطريرك إيرينيوس ولو بشكل طفيف.

٢. دور بطريرك القسطنطينية:

خلال الأزمة تدخلت البطريركية المسكونية الكائن في اسطنبول على نحو مباشر في قضية عزل البطريرك إيرينيوس، حيث اتصال بطريرك القسطنطينية بالبطريرك إيرينيوس وطالب منه الامتناع عن طرد معارضيه من المجمع المقدس. [٤٠١] علما أن البطريرك قبل عزله قام بحرمان بعض رجال الدين اليونانيين الذين يعتقد انهم تآمروا عليه وحرضوا ضده، كنسيا ومنهم البطريرك الحالي "ثيوفيليوس". كما تقرر لاحقا استدعى البطريرك إرينيوس الى اسطنبول، وهنالك برغم المعطيات والبيانات التي ظهرت، تم إصدار قرار عزل البطريرك بصور نهائية.

وكنا قد ذكرنا أن الأرشمندريت إيرينيوس كان قد تواصل بطريرك القسطنطينية في بداية الأزمة، وخصوصا عندما ظهر على الساحة رجل إسرائيلي بأسماء متعددة، وكان يتصل بالكهنة ويقابلهم في البطريركية، ويطلب منهم دعم البطريرك الجديد ثيوفيلوس. وقام بإرسال نسخة أصلية من محضر إجتماع هذا الرجل معه الى بطريرك القسطنطينية.[٤٠٢]

٣. دور دولة اليونان:

قد ذكرنا سبقا ان الملحق العسكري للسفارة اليونانية في تل ابيب هو الذي عرف "نيكولاس باباديموس" إلى المطران كيرياكوس، اسقف الناصرة عام ٢٠٠٢. وادعى أن "باباديموس" كان تقدم بطلب لتوظيف في السفارة غير أن لا يوجد وظيفة شاغرة فيها، وطالب من المطران مساعدته كونه يوناني للحصول على وظيفة في البطريركية الأرثوذكسية المقدسية. كما أن الأرشمندريت أرينيوس قال في هذا الخصوص: "أراد البطريرك إيرينيوس أن يجد مؤسسة مالية تدبر ممتلكات الكنيسة بأمانة، خصوصا أن من يدير هذه الأملاك يونانيون وليسوا عربا، والعرب؛ سواء أكانوا أردنيين أم فلسطينيين، يطالبون بإدارة البطريركية من قبلهم للحفاظ على ممتلكات الكنيسة. وهذه

---

[٤٠٠] لقاء مع الأرشمندريت ميلتيوس بصل، رئيس دير القديسين يواكيم وحنة في القدس، وحائز على درجتي دكتوراة بعلم النفس ودرجة ماجستير في اللاهوت. وتم اللقاء بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٤، و لقاء اخر مع المحامي شكري العابودي، أمين سر الجمعية العربية الأرثوذكسية بمحافظتي رام الله والبيرة، ورئيس لجنة وكلاء الكنيسة في قرية عين عريك. وتم اللقاء بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٤.

[٤٠١] مجلس الوزراء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص٢٠

[٤٠٢] عطا الله، رانية و عطا الله، نيقولا ، مرجع سبق ذكره.

المطالبة لم تلق ترحيبا من قبل الحكومة اليونانية، واعتبرتها سلبية بحق البطريرك إيرينيوس...".[٤٠٣]

كما أن هنالك علاقة لنائب وزير الخارجية اليوناني السابق، سكاند ألايس بهذه المؤامرة. حيث وضح الارشمندريت أن الأخير أصدر أوامر للقنصلية اليونانية في القدس تنص على دعوة رجال الدين الى القنصلية لإقناعهم بأن البطريرك مذنب، ويتوجب عليهم اتخاذ إجراءات فورية ضده، وان الحكومة اليونانية ستدعمهم. كما ان سكاند ألايس قام بزيارة الاردن وادعى أنه ليس من مصلحة العرب أو الكنيسة بقاء إيرينيوس في منصبه، كما انه قدم الى الاراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، شدد على ضرورة أن تسحب السلطة اعترافها بالبطريرك وإلا ستوقف الحكومة اليونانية مساعدتها المالية للشعب الفلسطيني، وتغلق مكتب السلطة في اليونان، وتوقف تأشيرات السفر إليها. [٤٠٤]

وهذا ما اكد عليه المحامي خوري، إذ صرح ان "السلطة ما زالت تتردد في اعلان موقفها من التنحية بسبب ضغوط تمارسها الحكومة اليونانية على السلطة الفلسطينية".[٤٠٥]

كما شدد على ذلك سمير حليلة، أمين عام مجلس الوزراء السابق، وأمين سر لجنة التحقيق في قضية تسريب الممتلكات التابعة للبطريركية الأرثوذكسية في البلدة القديمة بالقدس. حيث أجاب عند سؤاله عن الاسباب وذرائع التي دفعت بالسلطة الوطنية الفلسطينية تسحب الاعتراف من البطريرك: "كانت هنالك ضغوط سياسية يونانية ودولية كبيرة على السلطة الوطنية الفلسطينية، خصوصا اننا آخر طرف سحب اعترافه بالبطريرك إيرينيوس، ووافق على إجراء انتخابات جديدة، بعد الحكومتين اليونانية والأردنية". [٤٠٦]

إذا يتضح مما سبق أن الحكومة اليونانية تآمرت على البطريرك إيرينيوس، وعملت على الإطاحة فيه. وهذا يؤكد فكرة المركزية الأوروبية اليونانية التي تهيمن على معظم أعضاء اخوية القبر المقدس.

٤. دور الكيان الصهيوني:

يتضح الدور الصهيوني جليا من خلال استخدام بابا ديموس كجاسوس وعميل سري داخل البطريركية، يسعى الى تحقيق مآربها الاستعمارية. حيث كانت وظيفته الاساسية أقناع البطريرك بضرورة عقد صفقات مع جهات استيطانية، وعندما فشل في ذلك، أحاطته بشخصيات صهيونية لتحايل عليه بطرق مختلفة، وتوظيف محامي الشركات الاستعمارية نفسها كمحامي للبطريرك.

---

[٤٠٣] المصدر ذاته.
[٤٠٤] المصدر ذاته
[٤٠٥] دنيا الوطن، مرجع سبق ذكره.
[٤٠٦] عطا الله، رانية وفريج، عماد، مرجع سبق ذكره.

وعندما فشل هذا ايضا في إقناع البطريرك بضرورة عقد بعض الصفقات لإخراج البطريركية من أزمتها المالية، كشف عن وجه الآخر وحاول الضغط على البطريرك من أجل اتمام الصفقات التي وقعها باباديموس بالوكالة؛ علما ان هذه الصفقات غير قانونية لأن البطريرك لم يوقع عليها، ولم يتم ناقشها في إجتماعات المجمع المقدس حسب القانون؛ فقام بتهديد البطريرك. وساهم الإعلام الصهيوني في حبك خيوط هذه المؤامرة، من خلال نشر صحيفة معاريف مادة صحفية تشير الى أن البطريرك عقد صفقات مع شركات استيطانية في البلدة القديمة في القدس، مما أثر غضب الشارع الفلسطيني والعربي. وبعد نشر الخبر استمرت في الضغط على البطريرك، فقامت بحسب تقرير اللجنة القانونية بالاتصال فيه في محاولة لابتزازه. ويفيد التقرير: "وراحت تخبره مسبقا بكل اجراء أو خطوة أو اجتماع تنوي المعارضة عقده وما سيؤدي إليه الاجتماع من نتيجة؛ فابلغوه مسبقا عن التقرير الصحفي الثاني الذي نشرته صحيفة معاريف يوم الجمعة العظيمة عشية سبت النور ٢٠٠٥/٤/٢٩..."."[٤٠٧]

في المقابل اعلنت الحكومة الاسرائيلية انها لن تصادق على تنحية البطريرك، مما زاد الشكوك حول تورطه في هذه الصفقات. حيث قال خوري في هذا الخصوص :"... الموقف الاسرائيلي يبدو اشبه "بعناق الدب" كون تأييد اسرائيل لايرينيوس يزيد من شكوك الفلسطينيين ضده حول ضلوعه في صفقات بيع العقارات"[٤٠٨].

٥. دور المملكة الاردنية الهاشمية:

كانت الحكومة الاردنية قد استدعت البطريرك ايرينيوس أواخر آذار ٢٠٠٥ ، لاستجوابه حول ما نشر في صحيفة "معاريف"، تم الاتفاق على تزويد الحكومة الاردنية بكافة الوثائق التي تثبت ابطال الوكالات الممنوحة لاشخاص للتصرف بأموال الكنيسة المنقولة وغير المنقولة، بالاضافة لالغاء أي صفقات تمت. [٤٠٩] ولاحقا وافقت الحكومة الاردنية في بداية آيار على قرار المجمع المقدس لبطريركية الروم الارثوذكس في القدس بعزل البطريرك ايرينيوس الاول عن منصبه. ومن المؤكد أن هنالك ضغوط اقليمية مورست على المملكة لسحب إعترافها بالبطريرك، لأن قرر أتى قبل إنتهاء المهلة التي أعطتها الأردن للبطريرك لتوضيح الحقائق؛ علما ان هذه المهلة كانت حتى نهاية شهر آيار.

---

[٤٠٧] مجلس الوزراء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص٢٠

[٤٠٨] دنيا الوطن، مرجع سبق ذكره.

[٤٠٩] البوابة، "الحكومة الاردنية تصادق على قرار عزل البطريرك ايرينيوس الأول"، موقع البوابة الأخباري، http://www.albawaba.com/ ، نشر الخبر بتاريخ ١١ آيار ٢٠٠٥. تم الدخول الى الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٤.

٦. دور السلطة الوطنية الفلسطينية:

منذ لحظات الاولى لـ"انفجار القنبلة" سعت السلطة الوطنية الفلسطينية التأني في إصدار الأحكام والبحث عن الحقيقة. وهذا ما دفعها إلى تشكيل للجنة لتقصي الحقائق، في الوقت الذي اكتفت فيه الأردنى باستجواب البطريرك. وقامت اللجنة القانونية المشكلة من المحاميين جواد بولس وإلياس خوري، بدراسة خلفيات القضية ومجرياتها وأحداثها، كافة ما يتعلق فيها من بيانات ومستندات، وتوصلوا الى تقرير شامل أكدا فيه عدم تورط البطريرك إيرينيوس بقضية الصفقات المعقودة. ولكن السؤال العالق، هو ما الذي دفع السلطة الوطنية الى سحب الإعتراف بالبطريرك؟ قال سمير حليلة في هذا الخصوص "فضل مجلس الوزراء السابق، والرئاسة الفلسطينية، اتخاذ إجراءات دون إصدار بيانات، أو توضيح للموقف الفلسطيني؛ خوفا من توتير علاقاتنا مع الأطراف الإقليمية، أو خلق مشكلة كبيرة مع إسرائيل".

بالتالي مورست ضغوط هائلة من قبل جهات إقليمية ودولية على السلطة الوطنية الفلسطينية لسحب إعترافها بالبطريرك. وللاسف أنصاعت هذه السلطة للضغوط.

الفصل الرابع

مشكلة الدراسة، تحليل ونقاش البيانات، الاستنتاجات

أولا: منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة أساليب البحث الميداني، واستخدمت الأدوات التالية لتحقيق ذلك:

أولا: مراجعة الأدبيات المحلية والإقليمية ذات العلاقة بالموضوع، بهدف دراسة طبيعة العلاقة بين بطريرك المدينة المقدسة للروم الأرثوذكس والإكليروس اليوناني من جهة، مع الطائفة الأرثوذكسية من الجهة الأخرى؛ وذلك لفهم واستيعاب السياق الاجتماعي والسياسي والتاريخي لهذه العلاقة، حيث إن ذلك يساهم في تحديد وتركيز الإطار النظري وتساؤلات البحث لاحقا.

ثانيا: دراسة عينة قصدية من الإكليروس اليوناني والعربي، إضافة إلى عينة قصدية ثانية تتألف من أعيان الرعية العربية الأرثوذكسية، وعينة ثالثة تتألف من أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية. وتم جمع البيانات باستخدام أداة المقابلة المطولة مع كل من الكهنة وأعيان الرعية وأبنائها، وملاحظة مجريات الأحداث والتغييرات التي طرأت على هذه العلاقة المتوترة.

المدة الزمنية لإجراء المقابلات مع العينات: أجريت المقابلات في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني ٢٠١٣ و٣٠ آذار ٢٠١٤.

وقد جرى اختيار البحث الكيفي، واعتماد المقابلة المطولة كأداة لجمع البيانات الميدانية، لتوافقهما مع مشكلة البحث وهدفه. علما أن هدف البحث هو التعرف على العلاقة بين البطريرك والإكليروس اليوناني، مع أبناء الطائفة الأرثوذكسية، ومقارنتها، وتفسيرها وتحليلها ضمن حقبة تاريخية واسعة، تمتد على الحكم العثماني، والبريطاني، والأردني، والإسرائيلي، باستخدام أدوات علم الاجتماع التاريخي المقارن. ولا تسعى هذه الدراسة إلى التعميم.

ويرجع سبب اختيار أداة المقابلة المطولة لجمع البيانات الميدانية إلى نجاعة الأداة، وطبيعة الموضوع، وحساسية موضوع البحث ودقة المعلومات التي يجب أن تجمع عنه في الميدان، واتسامه بالتقلب والتغير وعدم الثبات من فترة زمنية لأخرى، أو من عهد بطريرك لآخر؛ إضافة إلى أنها تعطي صورة أفضل للعلاقة بين البطريرك والإكليروس اليونانيين من جهة والرعية العربية الأرثوذكسية في فلسطين من الجهة الأخرى، ومعرفة أعمق بوجهة نظرهم ومواقفهم في هذا الخصوص.

كما ستقوم الباحثة بدراسة وتحليل هذه المقابلات عن طريق تحليل مضامينها، حيث ستستخدم الباحثة وحدة المضمون في التحليل، التي تركز على جملة من الأفكار الخاصة بموضوع البحث، والعبارات المكررة من قبل المبحوثين، والاختلافات والتوافق بالرأي وبالردود بينهم.

ثانيا: مشكلة البحث:

يعالج هذا البحث طبيعة العلاقة التي تربط بين بطريرك المدينة المقدسة للروم الأرثوذكس والإكليروس اليوناني، المتمثل بشكل خاص في أخوية القبر المقدس اليونانية، بأبناء الطائفة الأرثوذكسية العربية في فلسطين. وسيتناول البحث دور العامل التاريخي في هذه العلاقة، ودور السلطات الحاكمة التي تعاقبت على فلسطين، وأثرت بدورها على استمرارية هذه العلاقة.

ثالثا: تساؤلات الدراسة:

١. ما أثر العامل التاريخي على العلاقة القائمة حاليا بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية؟
٢. ما أثر تعاقب السلطات الحاكمة على هذه العلاقة؟
٣. ما تأثير المركزية الأوروبية على هذه العلاقة؟
٤. ما الأسباب الآنية التي تؤثر على هذه العلاقة؟

رابعا: عينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات

تتألف عينة الدراسة من أربعة عشر مبحوثا منهم: أربعة من الكهنة العرب، وخمسة من أعيان الرعية العربية الأرثوذكسية، وخمسة من أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية. وهم موزعون حسب المناطق الجغرافية التالية: القدس وقضاؤها، ورام الله وقضاؤها، والناصرة.

تم اختيار عينة قصدية مكونة من ثلاثة أجزاء هي:

عينة الإكليروس العربي[٤١٠]: وتتألف من أربعة رجال دين عرب، تتفاوت رتبهم الكنسية بين مطران وأرشمندريت وكاهن رعية، موزعين جغرافيا على القدس، ونابلس، ورام الله وقريتي عين عريك وعابود فيها.

عينة ممثلي وأعيان الرعية العربية الأرثوذكسية[٤١١]: وتتألف من خمسة مبحوثين، جميعهم ذكور، كان بعضهم رؤساء مجالس للرعية وقيادات أرثوذكسية في مؤسسات أرثوذكسية عربية، وبعضهم الآخر مهتمون بشؤون القضية العربية الأرثوذكسية، ومؤلفو كتب ودراسات في هذا الخصوص، موزعين جغرافيا على الناصرة، ورام الله وقضائها قرية عين عريك، ولندن.

---

[٤١٠] ملحق رقم (٩)
[٤١١] ملحق رقم (١٠)

عينة أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية[٤١٢]: تتألف من خمسة مبحوثين، ذكرين، وثلاث إناث، مهتمين بالقضية الأرثوذكسية، وملتزمين بالذهاب إلى الكنيسة والتعبد، وموزعين جغرافيا على القدس وقضائها بيت حنينا، ورام الله.

جدول (١): خصائص عينة الدراسة فيما يختص بالإكليروس العربي[٤١٣]

الكهنة	منطقة الخدمة	الدرجة الكهنوتية	عدد سنوات الخدمة الكهنوتية	درجة التعليم اللاهوتي
١.	نابلس	مطران	٢٣	ماجستير في اللاهوت ودكتوراه في اللاهوت
٢.	القدس	أرشمندريت	23	ماجستير في اللاهوت
٣.	عابود	كاهن رعية	14	بكالوريس في اللاهوت
٤.	عين عريك	كاهن رعية	٣٤	لا يحمل درجة علمية في اللاهوت

[٤١٢] ملحق رقم (١١)

[٤١٣] **ملاحظة:** يجب التنوية الى أن الباحثة حاولت مرارا وتكرارا إجراء مقابلات مع عدد لا بأس به من الاكليروس اليوناني، غير أنهم رفضوا طلبي لحساسية الموضوع. كما أنها حاولت الاتصال وإجراء مقابلات مع ٣ رجال دين عرب من اصول فلسطينية واردنية رسموا في درجات أسقفية مختلفة خارج نطاق الكرسي الاورشليمي. وذلك بسبب رفض بطاركة المدنية المقدسة دعوتهم الرهبانية وضمهم لأخوية القبر المقدس. وعليه اضطر هؤلاء اللجوء الى الخدمة والترهبن في بطريركيات أخرى غير الاورشليمية كبطريركية الكرسي الانطاكي و المسكوني، أو باسقفية اليونان، أو الترهبن ضمن كنائس أخرى كالكاثوليكية.

جدول (٢): خصائص عينة الدراسة فيما يختص بممثلي الرعية وأعيانها

ابن الطائفة	الجنس	التعليم الجامعي	العلاقة بالقضية الأرثوذكسية	مكان السكان
١.	ذكر	نعم	صحفي وكاتب مهتم بالقضية الأرثوذكسية ويكتب عنها في الصحف	لندن
٢.	ذكر	نعم	وكيل مساعد للشؤون المسيحية في وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، رئيس النادي الأرثوذكسي في رام الله سابقا، رئيس مجلس الفعاليات العربية الأرثوذكسية، ونائب المجلس الأرثوذكسي في فلسطين والأردن	رام الله
٣.	ذكر	نعم	رئيس مجلس الطائفة العربية الأرثوذكسية بالناصرة في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٢، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأرثوذكسي حتى العام ٢٠٠٧، وكاتب مختص بالقضية الأرثوذكسية والحضور المسيحي في الأراضي المقدسة، حائز على ميدالية تكريم من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وله مجموعة مؤلفات باللغتين العربية والإنجليزية.	الناصرة
٤.	ذكر	نعم	الرئيس السابق لمجلس الطائفة العربية الأرثوذكسية بالناصرة	الناصرة
٥.	ذكر	نعم	أمين سر الجمعية العربية الأرثوذكسية بمحافظة رام الله والبيرة، ورئيس لجنة وكلاء الكنيسة.	قضاء رام الله

جدول (٣): خصائص عينة الدراسة فيما يختص بأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية

ابن الطائفة	ذكر/ أنثى	التعليم الجامعي	الحالة الاجتماعية	موظف في مؤسسة مسيحية	العمر	مكان السكان
٦.	أنثى	نعم	متزوجة	لا	في العقد الخامس من عمرها	رام الله
٧.	أنثى	نعم	عزباء	لا	في العقد الثالث من عمرها	رام الله
٨.	أنثى	نعم	عزباء	لا	في العقد الثالث من عمرها	قضاء القدس
٩.	ذكر	نعم	عازب	لا	في العقد الثالث من عمره	القدس
١٠.	ذكر	نعم	عازب	نعم	في العقد الثالث من عمره	قضاء القدس

خامسا: نتائج البحث الميداني وتحليل البيانات ونقاشها

نتيجة لاختلاف طبيعة الأسئلة والمواضيع التي تم طرحها على مجموعة المبحوثين، فقد تم تناول الأجزاء الثلاثة للعينة كلا على حدة، وتمت معالجة أسئلة النقاش والتحليل الخاصة بكل جزء على حدة. وسوف أبدأ بالمجموعة الأولى من العينة، فالثانية، فالثالثة.

عينة الإكليروس العربي:

عند مقارنة إجابات المبحوثين في العينة الأولى، التي تمثلت بالإكليروس العربي، وجدت القواسم المشتركة والاختلافات التالية:

السؤال الأول:

تم طرح السؤال التالي: "كيف تهتم البطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية بأبناء الطائفة الأرثوذكسية من النواحي الروحية والمادية؟" على المبحوثين؛ فجاءت ردودهم كالتالي:

يتفق كافة المبحوثين الأربعة في هذه العينة، على عدم اهتمام البطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية بأبناء الطائفة الأرثوذكسية من النواحي الروحية والمادية البتة، مرجعين ذلك إلى عدة أسباب أهمها: سعيهم إلى هلينة كافة مظاهر الكنيسة وعناصرها، وعنصرية الإكليروس اليوناني وتعصبهم لقوميتهم. وأشاروا إلى أن هنالك عملية إهمال ممنهج ومخطط تقوم بها البطريركية للحفاظ على هلينة الكنيسة وهيمنة العنصر اليوناني عليها.

وصرح أحد المبحوثين، الذي رفض كشف هويته قائلا: "مشكلتنا هي في عنصرية الإكليروس اليوناني، هذه العنصرية التي لا تقل سوءا عن سياسة إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، ولا تقل

سوءا عن سياسة الأبارتهايد التي مورست في جنوب إفريقيا، وبأساليب متنوعة؛ فاليونان خلال مئات السنين التي مضت على استعمارهم لهذه الكنيسة، واستئثارهم بمقدراتها، استطاعوا بالمال والدبلوماسية ووسائل كثيرة أن يبسطوا هيمنتهم عليها".[٤١٤]

وشرح ثلاثة من أصل أربعة مبحوثين أهم عواقب هذه العنصرية بإقصاء الإكليروس العربي عن الكنيسة والتمييز بشكل كبير بينه وبين الإكليروس اليوناني. وأضاف أحد المبحوثين[٤١٥] أسبابا أخرى لهذا الإهمال المتعمد ومنها: انتماء الإكليروس اليوناني إلى بيئة وثقافة مختلفتين عن بيئتنا وثقافتنا العربيتين، وعدم تحرك العرب الأرثوذكس وصمتهم على ما تقوم به الرئاسة الروحية في البطريركية؛ إما لأنهم لا يعرفون ما يحدث أو لأنهم لا يريدون معرفة ماذا يحدث أصلا، أو لأنه ليس من مصالحهم أن يعرفوا ما يحدث، وربما بعضهم مستفيد من الرشوات الناتجة عن بيوعات ممتلكات الرعية. علما أن البطريركية تخصص قسما من أموال البيوعات والصفقات للرشاوى. بينما أوضح الأرشمندريت ميليتوس بصل[٤١٦] أسبابا أخرى منها: دور العامل التاريخي الذي لعبته الإمبراطورية العثمانية في تعزيز وتمكين هيمنة العنصر اليوناني على البطريركية المقدسة عبر مئات السنيين، وضعف وعدم فاعلية السلطة الأعلى في الكنيسة، أي المجمع المقدس، الذي يعاني من مشاكل متعددة، أهمها أن أعضاءه غير متعلمين أومؤهلين ليكونوا أعضاء فيه.

وأكد ثلاثة مبحوثين من أصل أربعة أن العمل الروحي، والمادي أحيانا، أصبح عملا فئويا، أي إنه منوط بالكاهن المحلي، الذي أطلق علية الأب عمانوئيل مصطلح "الكاهن المكاني"[٤١٧]. وفي هذا الخصوص أشار الأرشمندريت ميليتوس إلى أن: "الكنيسة الأرثوذكسية حين يتعلق الأمر بالهرم الكنسي هي كنيسة نايمة؛ بحيث لا يوجد أي اهتمام في النواحي الرعوية الروحية ولا حتى المادية".[٤١٨]

كما أكد مبحوث آخر هو الأب نيقولا شاهين[٤١٩] أن العمل المادي أيضا أصبح فئويا، ويعتمد على جهد كاهن الرعية فقط. وفي حال قامت البطريركية بأي نشاط مادي أو روحي فهو ينصب ضمن النشاطات الدعائية الترويجية التي تقوم بها البطريركية لتجميل صورتها لا غير. حيث قال الأرشمندريت ميليتوس: "... كل الأمور المالية في يد البطريرك مباشرة، وعليه لا يتم تنفيذ أي نشاطات رعوية لأبناء الرعية، ونسمع أنهم قاموا بالدعوة لمأدبة غداء أو عشاء هنا وهناك، لكنها لا

---

[٤١٤] لقاء مع إكليريكي عربي، رفض نشر اسمه، وتم بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٤.
[٤١٥] المصدر ذاته.
[٤١٦] لقاء مع الأرشمندريت ميلتيوس بصل، رئيس دير القديسين يواكيم وحنة في القدس، وحائز على درجتي دكتوراة بعلم النفس ودرجة ماجستير في اللاهوت، وتم بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٤.
[٤١٧] لقاء مع الأب عمانوئيل عواد، راعي كنيسة رقاد والدة الإله في عابود، وتم بتاريخ ١٤ كانون الثاني ٢٠١٤.
[٤١٨] لقاء مع الأرشمندريت ميليتوس بصل، مصدر سبق ذكره.
[٤١٩] لقاء مع الأب نيقولا شاهين، راعي كنيسة عين عريك، والمعروف كمعالج بالطب الشعبي، وتم بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٤.

تعد نشاطات رعوية، إنها تقام لإرضاء مصالح فئوية. وعليه يبقى النشاط فئويا معتمدا على جهد شخصي وليس له أي دعم من البطريركية".[٤٢٠]

وينوه مبحوثان من أصل أربعة إلى أنهما توجها إلى الرئاسة الروحية لطلب مساعدتها في تمويل بعض النشاطات الروحية أو المادية كترميم الكنيسة، إلا أنها ادعت بأنها تمر بأزمة مالية خانقة، وبالتالي لا تتوفر لديها ميزانيات لإجراء أي نشاطات رعوية ومادية لأبناء الكنيسة، وهذا يعتبر نوعا من أنواع الإهمال الممنهج.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. يعاني أبناء الرعية الأرثوذكسية من إهمال روحي ومادي متعمد وممنهج، وذلك بسبب عنصرية الرئاسة الروحية والإكليروس اليوناني تجاه أبناء الرعية.
٢. هنالك خلل كبير في تعاطي الطريركية مع أبناء الرعية؛ لأن الرئاسة الروحية لهذه الكنيسة محتكرة على اليونانيين.
٣. وقوع الإكليروس العربي تحت وطأة التمييز العنصري الصارخ؛ مما يقلل من إمكانية خدمتهم لأبناء رعيتهم، ويصبح عملهم الروحي أو المادي فئويا يعتمد على جهد شخصي.
٤. يظهر دور العامل التاريخي الذي لعبته الإمبراطورية العثمانية في تعزيز وتمكين هيمنة العنصر اليوناني على البطريركية المقدسة.
٥. يتضح، ولو بصورة غير جلية، دور النظام الاستبدادي البطريركي الذي يعتمد على شخص البطريرك الأوحد في إدارة كافة شؤون الكنيسة الروحية والمادية، وعدم فعالية المجمع المقدس على الإطلاق.
٦. يمر أبناء الرعية الأرثوذكسية العربية في الحالات التالية:

- حالة من الصمت لدى أغلبية أبناء الرعية حول كيفية إدارة الرئاسة الروحية لشؤون الكنيسة الروحية الرعوية والمادية لأسباب متعددة منها فقدان الأمل في إحداث تغيير.
- حالة من عدم المبالاة بالقضية الأرثوذكسية وما يحصل في الكنيسة حاليا، تصل لدرجة عدم الرغبة في معرفة ما يجري داخل البطريركية؛ لأسباب تتلعق باستمرار هيمنة العنصر اليوناني على الكنيسة، وتصرفه بمقدراتها كما يشاء، دون الرجوع إلى الرعية، وتعمد إهمال البطريركية للرعية واحتياجاتها الرعوية والمادية، ووجود سلطات سياسية مستفيدة وداعمه لهذا الاستعمار الديني الروحي.

---

[٤٢٠] لقاء مع الأرشمندريت ميليتوس بصل، مصدر سبق ذكره.

- حالة من الصمت والسكوت المتعمد لدى فئة معينة؛ لوجود مصالح مشتركة بينها وبين البطريركية. وتكمن مصلحتها في استمرار الوضع الراهن؛ علما أن البطريركية تقدم الكثير من الرشاوى لإسكات هذا الفئة المستفيدة، عند عقد صفقات جديدة أو بيوعات للممتلكات الكنسية والرعوية.

٧. تختلف معاناة المواطنين العرب الأرثوذكس عن أقرانهم المسلمين، في أنهم يعانون من عنصرية استعمارين: الأول سياسي - عسكري هو الاستعمار الإسرائيلي، وآخر روحي- ديني هو الاستعمار اليوناني للكنيسة الأرثوذكسية العربية.

السؤال الثاني:

تم طرح السؤال التالي: "اذكر أهم النشاطات الروحية والمادية التي تقيمها كنيستك/ أبرشيتك؟" على المبحوثين الأربعة؛ فجاءت ردودهم كالتالي:

أكد المبحوثون جميعهم في هذه العينة على أنهم يفعلون ما في وسعهم لخدمة الكنيسة وأبناء الرعية، وذلك عن طريق تنفيذ برنامج من الصلوات والمواعظ والاجتماعات الروحية كمدارس الأحد؛ بهدف تثقيف وتعليم رعاياهم العقيدة الأرثوذكسية. كما أكد مبحوثان من أصل أربعة أنهما يعملان على جمع التبرعات العينية والنقدية لتحقيق التالية:

١. مساعدة ميسوري الحال من أبناء الكنيسة الأرثوذكسية في نطاق رعيتهم المحلية.

٢. القيام بأنشطة عمرانية تتعلق بترميم الكنيسة من الداخل والخارج؛ علما أن البطريركية ترفض تمويل إي عملية ترميم من هذا النوع، أو بناء قاعة للكنيسة، أو تعبيد مدخلها، أو حتى إصلاح الجراسية... الخ.

٣. تنفيذ مشاريع تجارية أو سكانية تعود بالخير على أبناء الرعية الأرثوذكسية.

وفي هذا الخصوص قال الأب عمانوئيل عواد: "استطعت خلال السنوات الثلاث الأولى من خدمتي بكنيسة عابود، وهي كنيسة فقيرة جدا ولا يتجاوز عدد أبنائها ٦٠٠ فرد، إحداث تغيير... أصبح للكنيسة دخل مادي وفرص عمل جديدة لأبنائنا في عابود. حيث قمت مع لجنة الكنيسة بتنفيذ مشروع تجاري قائم على بناء محال تجارية وتأجيرها لصالح أبناء الرعية في عابود. وعليه تم فتح منجرة ومصنع تغليف وتعبئة ومحل خياطة ومشاغل صغيرة لإنتاج المواد الغذائية التي تزرع في عابود... ألخ، كما اجتهدنا في إنشاء مصنع لإنتاج مواد التنظيف... الخ. وهكذا شكلنا دخلا للكنيسة نصرف

منه على أسر مستورة، ولا نمد أيدينا لأحد، سواء أكان البطريرك أم غيره". كما حاولت كنيسة عابود أن تطور المشروع ليصبح مشروع إسكان، ولكن للأسف لم تنجح بذلك.[٤٢١]

وقال الأب نيقولا شاهين: "أنا كاهن رعية عين عريك منذ عام ١٩٨٤، سافرت إلى الاردن في بداية خدمتي لجمع التبرعات من أبناء الرعية هناك، ورممت قاعة الكنيسة دون علم البطريركية. علما بأنني قبل سفري كنت قد تقدمت بطلب للبطريركية بهذا الخصوص وجاء ردها: "غدا وبعد غد وبعد شهر". وبالتالي يتضح أنها تتبع مع رجال الدين العرب أسلوب المماطلة المستمرة كي لا يفكروا بالطلب منها مجددا".[٤٢٢]

وأشار مبحوث واحد من أصل أربعة، رفض ذكر اسمه، إلى أنه يهتم بالمشاركة في المؤتمرات واللقاءات الوطنية والحقوقية، التي تتعلق بالقضية الأرثوذكسية.

ويعمل الإكليروس العربي في ظل ظروف صعبة للغاية، نتيجة التمييز ضده على أساس الانتماء القومي؛ فأعضاءه لا يتلقون أي دعم ومساعدة من البطريركية لتنفيذ أي نشاط أيا كان نوعه. وعليه يحاول كل كاهن رعية من موقعه أن يقوم بدوره ككاهن، إضافة إلى الدور المنوط بالبطريركية والرئاسة الروحية قدر المستطاع، وذلك لسد احيتاجات الكنيسة والرعية المختلفة.

وأضاف المبحوث الذي رفض ذكر اسمه أن رجال الدين العرب محاصرون ومستهدفون ومهددون نتيجة عملنا مع الرعية ومن أجل الرعية والكنيسة. ويوضح ذلك بالقول: "نحن أيضا مستهدفون ومهددون؛ فأنا كمطران فلسطيني أرى أن عدوي المشترك هو اليوناني والإسرائيلي؛ لأن هنالك تعاونا كبيرا ومشتركا بين البطريركية والمخابرات الإسرائيلية للانقضاض علينا والتشهير بنا والإساءة لنا، بهدف المس بنا".

ويؤكد الأرشمندريت بصل على أن البطريركية الأرثوذكسية المقدسية تسعى للتخلص من كافة واجباتها الروحية والمادية تجاه الرعية الأرثوذكسية العربية، عبر وقف عقد اي نشاطات كانت تقوم بها سابقا لصالح الرعية، أو بإغلاقها لمنشآت كانت تنفق عليها سابقا لصالح الرعية. وفي حال لم تتمكن من التخلص منها، فإنها تستمر في الإنفاق عليها ولكن تحت إدارة سيئة أو ظروف غير جيدة. ويعطي مثالا حيا على ذلك يتمثل في التعليم. حيث يقول: "... في أوائل القرن العشرين، أغلقت البطريركية أغلبية المدارس الأرثوذكسية التي وجدت لتعليم أبنائنا، حيث كان هنالك تقريبا في كل قرية ومدينة مدرسة أرثوذكسية. وأحيانا كانت هي المدرسة الوحيدة، إذ لم يكن هنالك مدارس حكومية أو حتى إسلامية. كما إنها أغلقت أول جامعة لاهوت في العالم والتي كانت في دير المصلبة؛ فأصبحنا اليوم نفتقر إلى العلم والثقافة. ومن يرغب بدراسة اللاهوت عليه أن يسافر

---

[٤٢١] لقاء مع قدس الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.
[٤٢٢] لقاء مع قدس الأب نيقولا شاهين، مرجع سبق ذكره.

للخارج ويتأثر بالفكر الخارجي. ورغم ذلك يوجد لدينا بعض المدارس في رام الله وبيت ساحور وعمان والقدس، وتقوم البطريركية بالصرف عليها، ولكن إدارات هذه المدارس غير جيدة، ومستوى التعليم فيها منخفض، وعدد طلابها قليل".[٤٢٣]

ولذلك يقوم بعض المخلصين على تحسين حال الكنيسة وأوضاع الرعية بعمل فئوي بحت، سواء أكان ذلك كاهن الرعية أم أبناؤها. ولعل خير مثال على ذلك المدارس الأرثوذكسية التي أسستها الرعايا في مناطق مختلفة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مدرسة كفر ياسيف، والرملة، والمدرسة الأرثوذكسية في عمان، وتعتبر من أفضل المدارس على مستوى مناطقها.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. التأكيد على مفهوم فئوية العمل سواء أكان من جهة كاهن الرعية أم من جهة أبناء الرعية أنفسهم. ويمكن إرجاع ذلك لسياسة القمع التي تمارسها الرئاسة الروحية على الجانبين؛ بحيث ترفض تقديم أي مساعدة أو عون أو مساندة سواء أكانت روحية أم مادية للكهنة وللرعايا؛ خوفا من الارتقاء بهم، وتحسن أحوالهم.

٢. عمل الكهنة الحقيقي في رعاياهم قد يحدث تغييرا جذريا على حياة أبناء الرعايا ويثبتهم في العقيدة الأرثوذكسية، ويمنع انتقالهم إلى طوائف أخرى تسعى لاقتناصهم، إما عبر الإغراءات المالية أو توفير السكن أو تقديم الخدمات التعليمية المجانية لهم ولأبنائهم.

٣. اتباع الرئاسة الروحية أساليب متعددة للتخلص من واجباتها تجاة الكنيسة والرعية الأرثوذكسية العربية، ومنها:

- المماطلة في تتنفيذ مطالب الكهنة والرعية حتى يفقد الكاهن والرعية الأمل في تحقيق الوعود المقطوعة.
- ذريعة وقوع البطريركية في أزمة مالية. وبالتالي لا توجد ميزانيات لتنفيذ أي نشاط كان روحيا أم ماديا.
- الاستمرار في دعم نشاط معين سواء أكان ماديا أم روحيا، لكن مع عدم الاهتمام به من الناحية الإدارية والمالية، مما يساهم في إضعافه وفشله في كثير من الحالات.

---

[٤٢٣] لقاء مع الأرشمندريت ميليتوس بصل، مصدر سبق ذكره.

السؤال الثالث: "ما هي صلاحياتك في نطاق كنيستك/ أبرشيتك/ أسقفيتك؟ ولماذا لا يملك الأسقف أي صلاحيات في نطاق أسقفياته؟"

يتفق المبحوثون الأربعة في العينة على أن نظام الأبرشيات[٤٢٤] القائم في كافة البطريركيات والكنائس الأرثوذكسية حول العالم، لم يعد قائما في كنيستنا الأرثوذكسية المقدسية منذ هيمنة اليونان على الكرسي البطريركي. حيث تم تحويله الى ما يعرف بالنظام البطريركي، وهو نظام ديكتاتوري استبدادي. وبالتالي فإن جميع المطارنة والأساقفة والكهنة وكافة الرهبان الموجودين في الأديرة، يخضعون مباشرة لسلطة البطريرك. كما لا يوجد أي صلاحيات كنسية للمطارنة، بحيث لا يمكنهم اتخاذ إجراء أو قرار في أي أمر كان دون أخذ بركة وموافقة البطريرك. أما المطارنة الأبرشيون كمطران الناصرة أو عمان، فلا يحق لهم حتى سيامة شماس أو كاهن في أبرشياتهم دون إذن وموافقة البطريرك. وهذا النظام مخالف لتعاليم الرسل وتقاليد الآباء القديسين.

وقال المبحوث الذي رفض كشف اسمه: "إنه نظام بطريركي صارم، وكان من الممكن أن يكون نظاما طيبا لو أن البطريرك شخص مسؤول ويهمه مصلحة الكنيسة، ولكن كيف يمكن لبطريرك فاسد وعميل وساقط ومتعاون مع سلطات الاحتلال، أن يقود الكنيسة وفق هذا النظام...".

وتابع حديثه قائلا: "كارثتنا الكبرى أن من يقومون على إدارة شؤون الكنيسة من اليونان هم أناس فاسدون وفاشلون ومطرودون من اليونان... لجأوا إلى هنا؛ فتحولت بطريركية القدس إلى مزبلة اليونان، فكل شخص مرفوض باليونان يبعثونه إلينا".

واليوم جميع الأبرشيات في فلسطين التاريخية وشرق الأردن، هي أبرشيات صورية، خاضعة لأبرشية واحدة هي أبرشية القدس التي يرأسها البطريرك. حيث يتفق كافة المبحوثين على تبرير ذلك بأن الهدف هو الحفاظ على هيمنة العنصر اليوناني على بطريركية القدس، بتجسيد كافة أشكال السلطة في يد شخص واحد هو البطريرك.

وأكد الأرشمندريت ميليتوس بصل[٤٢٥]، أنه من أجل انتزاع بعض الصلاحيات، يتوجب على المطران أو الأسقف أو حتى الراهب، أن يكون قريبا جدا من شخص البطريرك. وهذا أوجد فئة داخل البطريركية متنفذة لمجرد قربها من البطريرك. كما أشار إلى أنه تم اعتماد النظام البطريركي لتحويل إدارة كافة الأديرة الواقعة تحت نفوذ البطريركية كدير مار سابا، إلى سلطة البطريرك المباشرة، بسبب خوف الإكليروس اليوناني المهيمن من مواقف وآراء الآخرين.

---

[٤٢٤] نظام الأبرشيات هو النظام الذي يقسم مناطق نفوذ البطريركية إلى مناطق أصغر نسبيا، يرسم عليها أساقفة أو متروبوليتات، يتبع لهم شمامسة وكهنة ورعية. كما إنهم يديرون كل ما يتعلق بشؤون مناطقهم بأنفسهم دون الرجوع إلى البطريرك، ويساعد في عملية الإدارة مجلس مختلط مشكل من أبناء الطائفة والكهنة.

[٤٢٥] المرجع ذاته.

ويتفق مبحوثان اثنان من أصل أربعة أن لكاهن الرعية صلاحيات إدارية محدودة جدا، لكن صلاحياته في الخدمة الروحية واسعة جدا. ووضح المبحوثان أنهما يخضعان للرئاسة الروحية في البطريركية، ولكن رغم ذلك لا أحد يتواصل معهما من الرئاسة الروحية، وهما لا يتواصلان معها، إلا في قضايا محددة تتعلق بالأملاك؛ لأنها خاضعة للبطريركية وليس للرعية. في هذا الخصوص يقول الأب عمانوئيل: "... أنا لا يهمني إلى من أتبع في النهاية، ما أتمناه فقط أن تكون الرئاسة الروحية مسؤولة".[٤٢٦] ويؤكد الأب نيقولا شاهين على ذلك قائلا: "لا تربطنا أي علاقة كعرب أرثوذكس مع البطريركية، هنالك قطيعة تامة بين الكهنة والرهبان العرب والبطريركية المتمثلة في البطريرك والمجمع المقدس، وبين الرعية والبطريركية". كما نوه إلى أن البطريرك يحاول باستمرار تحجيم وتقليص صلاحيات الرهبان العرب، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، الأرشمندريت ميلتيوس، والمطران عطا الله حنا، والأرشمندريت خريستوفورس عطا الله... وبين مبحوثان من أصل أربعة أنه بسبب هذا النظام المجحف أصبحت البطريركية مخترقة من المخابرات الإسرائيلية والأمريكية "CIA ". ومن يقود البطريركية الأرثوذكسية المقدسية اليوم هم على علاقة وثيقة مع الاستعمار الصهيوني والمخطط الأمريكي الخاص بإفراغ المنطقة العربية من المسيحيين لصالح يهودية الدولة العبرية.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. يحكم الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية نظام دكتاتوري استعماري عميل، هدفه الأول والوحيد استمرار حكم العنصر اليوناني.
٢. لا يأخذ هذا النظام في عين الاعتبار مصالح الرعية العربية الأرثوذكسية الوطنية، بل يشكل عبئا إضافيا على كاهل أبناء هذه الرعية، وخصوصا أولئك الذين يقعون تحت الاستعمار الصهيوني.
٣. وجود قطيعة بين البطريرك ورجال الدين العرب على وجه التحديد؛ لأن البطريرك غير مهتم بذلك أصلا. ولو افترضنا حسن النية، نجد أنه مهما كان يتمتع بقدرات خارقة، فإنه لا يستطيع الاعتناء بكافة شؤون الأبرشيات الواقعة تحت نفوذه ومتابعتها.
٤. نشوء فئة منتفعة بسبب النظام القائم، يطلق عليها "جماعة البطريرك"، وهي صاحبة نفوذ كبير داخل البطريركية، ويمكن لذلك أن يضر بشكل مباشر بالكنيسة.

---

[٤٢٦] لقاء مع قدس الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.
[٤٢٧] لقاء مع قدس الأب نيقولا شاهين، مرجع سبق ذكره.

السؤال الرابع: يدعي بعضهم أن الرئاسة الروحية المتمثلة في البطريرك والمجمع المقدس، تعمل على حرمان الإكليروس العربي من الوصول إلى درجات كهنوتية عالية، ما تعليقكم على ذلك؟ ولماذا؟

اتفق المبحوثون الأربعة في العينة، على أن الرئاسة الروحية تعمل على حرمان الإكليروس العربي من الوصول إلى درجات كهنوتية عالية؛ مؤكدين أن هذا الحرمان لا يقتصر على ترفيعهم في الدرجات الكهنوتية، بل رفض انضمام الراغبين من أبناء الرعية الأرثوذكسية العربية إلى سلك الرهبنة. وقال المبحوث الذي رفض كشف اسمه: "أصبح الحرمان حقيقة واقعة". كما أرجع المبحوثون الأربعة هدف البطريركية من وراء منع العرب الأرثوذكس الراغبين في الرهبنة من الدخول فيها إلى خوفهم من ارتقاء هؤلاء في الدرجات الكهنوتية، وصولا إلى رتبة بطريرك. كما أكدوا أن هذا الحرمان المفروض على أبناء الرعية الأرثوذكسية العربية، يوضح جليا تعصب وعنصرية الإكليروس اليوناني لجنسهم وقوميتهم.

وأشار ثلاثة مبحوثين منهم إلى أن إحدى نتائج رفض البطريركية لدعوة الراغبين بالرهبنة، هي توجه هؤلاء إلى كنائس أرثوذكسية أخرى حول العالم حتى يلبوا لهم هذه الرغبة. وعليه قال المبحوث الذي رفض كشف اسمه: "... من يريد أن يلتحق بالحياة الرهبانية ير أمامه الكثير من العقبات والصعوبات الجمة الناتجة عن رفض البطريركية لدعوته. لذلك نجد اليوم الكثير من الإكليريكيين الأرثوذكس العرب الذين ينتمون إلى أصول فلسطينية أو أردنية، يخدمون في كنائس مختلفة حول العالم، وغير تابعة للبطريركية الأرثوذكسية المقدسية، ومنها في أوروبا وأمريكا وأستراليا وحتى في اليونان. علما أن الكثير منهم وصل إلى درجات كهنونية عاليه في أماكن خدمتهم". في حين نوه الأب عمانوئيل إلى أن هذه النزعة دفعت الكثير من شبابنا إلى التوجه إلى كنائس غير أرثوذكسية، والانخراط لاحقا في سلك الرهبنة فيها. ويعطي الأب الكثير من الأمثال الحية على ذلك، ومنها حسب قوله: "... هنالك شاب يدعى حنا سالم من عابود، أخذه كاهن الرعية إلى مثلث الرحمات البطريرك ***ديونوروس***، وقال له إن والد هذا الشاب هو خادم الكنيسة، ... عنده دعوة، ويرغب في أن يصبح راهبا. فأجابه البطريرك: "لا لا يروخ يتزوج". فأجابه الكاهن: "هو لا يريد أن يتزوج، هو يريد أن يصبح راهبا". فقال له البطريرك: "روخ حبيبي اتزوج شوف بنت حلوة وبعدين تعال بسويك خوري". طبعا الشاب لم يرد أن يتزوج، وبعد فترة اختطفته بطريركية اللاتين، والآن هو راهب كاثوليكي يخدم في بيت لحم".[٤٢٨] ويتابع الأب عمانوئيل: "... في الاردن أغلبية كهنة الكنيسة الكاثوليكية، ينحدرون من عائلات أرثوذكسية ومتمسكة بأرثوذكسيتها، وهؤلاء

[٤٢٨] لقاء مع قدس الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.

أيضا التجأوا إلى بطريركيتنا، لكنهم سمعوا ذات الإجابة: "لا لا روخ حبيبي اتزوج".[٤٢٩] إذن فقد انحرف كثيرون عن الإيمان الأرثوذكسي واتبعوا طوائف مسيحية أخرى نتيجة رفض الرئاسة الروحية لرغبتهم.

كما يوضح مبحوثان من الأربعة أن هنالك كثيرا من أبناء العائلات الأرثوذكسية الفلسطينية يلتجئون إليهما ككهنة رعية طالبين منهم مساعدتهم في الانخراط في سلك الرهبنة، ولكن يتم رفض طلبنا وطلبهم من الرئاسة الروحية في البطريركية. وشددا على أن البطريركية تغلق الأبواب في أوجه هؤلاء عن طريق عدم توفير مدرسة لاهوتية للأبناء العرب.

وفي هذا الخصوص أوضح الأرشمندريت بصل أنه لا يلوم أبناء الطائفة الأرثوذكسية العربية على عدم مبالاتهم واهتمامهم بالتوعية الأرثوذكسية العقائدية، قائلا: "... ذلك لأن الإكليروس اليوناني استطاع بطريقة ممنهجة تعليمنا عدم المبالاة والاهتمام. ولذلك فإن الكثير من الأرثوذكس العرب اليوم لا يعرفون لماذا هم أرثوذكس. حتى أصبحنا اليوم نقول: "يكفي أننا مسيحيون بغض النظر عن طائفتنا". وهذا الحال يعجب الإكليروس اليوناني بسبب عنصريته، ولكن لا يعجبه من ناحية العقيدة ".[٤٣٠]

ويجدر الذكر أنه قبل مئة عام، كان كافة العرب المسيحيين، ينتمون إلى العقيدة الأرثوذكسية، ولم يكن يوجد في فلسطين التاريخية آنذاك أي مسيحي غير تابع للكنيسة الأرثوذكسية المقدسية. ولكن حاليا يعد الأرثوذكس العرب أقلية نسبة إلى الطوائف المسيحية الأخرى.

وأشار ثلاثة مبحوثين إلى العبارة الشهيرة التي تتردد على ألسنة بطاركة القدس اليونان، عند طلب أي شاب عربي أرثوذكسي الالتحاق بسلك الرهبنة، وهي: "روخ حبيبي اتزوج شوف بنت حلوة وبعدين تعال بسويك خوري". فما مغزى هذه العبارة؟ من المعروف أن الكنيسة الأرثوذكسية، تسمح للكاهن حسب قوانينها وأعرافها وتقاليدها بالزواج وتكوين عائلة. ولا يسمح للكاهن المتزوج الترفع في الدرجات الكهنوتية التي تلي درجة الشماس والكهنوت. ويذكر أن الدرجات الكهنوتية هي ثلاث: الشموسية، والكهنوت، والأسقفية. وبالتالي لا يستطيع الكاهن المتزوج أن يترقى إلى الدرجة التالية وهي الأسقفية، التي تمكنه من أن يقود البطريركية لاحقا كبطريرك.

كما أشار مبحوث واحد، وهو الأرشمندريت بصل، إلى أهمية دور العامل التاريخي في إقصاء الإكليروس العربي وأبناء الرعية عن إدارة البطريركية، إضافة إلى اعتماد أبناء الرعية على السلطات السياسية المختلفة لإيجاد حل للقضية الأرثوذكسية، مما ساهم في حرمانهم من الانضمام إلى سلك الرهبنة، وحتى إبعادهم وإقصاؤهم عن تبوؤ أي مناصب إدارية داخل البطريركية. وقال

---

[٤٢٩] المصدر ذاته.

[٤٣٠] لقاء مع الأرشمندريت ميليتوس بصل، مصدر سبق ذكره.

الأب ميليتوس بصل في هذا المجال: "... نلاحظ أن القانون الأردني لعام ١٩٥٨ غير مفعل أو مطبق من البطريركية والحكومة الأردنية، فالجهتان غير معنيتين بالسماح للعلمانيين من الاشتراك مع رجال الدين في إدارة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية، وذلك من خلال المجلس المختلط".[٤٣١] وعليه نجد أن مسؤول المالية في البطريركية هو إكليريكي، وهذا لا يتماشى مع تعاليم الكنيسة.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. تعمل الرئاسة الروحية على حرمان الإكليروس العربي من الوصول إلى درجات كهنوتية عالية.
٢. تسعى الرئاسة الروحية إلى منع انضمام أي عربي أرثوذكسي إلى الرهبنة خوفا من تكاثر عددهم وتشكيلهم مجمعا مقدسا لاحقا. وبالتالي تعريب الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية.
٣. ساهم هذا الحرمان والإقصاء المتواصل في دفع أبناء الرعية الأرثوذكسية العربية الراغبين بالترهبن، إلى البحث عن خيارات بديلة منها:
   - الالتحاق والترهبن في كنائس أرثوذكسية غير تابعة للكرسي الأورشليمي.
   - التحول الى طائفة مسيحية أخرى كالكاثوليكية مثلا، والترهبن والخدمة فيها.
٤. تتضح جلية أهمية دور العامل التاريخي المتمثل في الإمبراطورية العثمانية، التي ساهمت في ترسيخ وتعزيز عنصرية الإكليروس اليوناني لجنسهم، وبالتالي السماح لهم بقيادة وإدارة الكنيسة الأرثوذكسية الأورشليمية بالطريقة التي تحلو لهم.
٥. عدم وجود نية حقيقية لدى السلطات السياسية المتعاقبة على القدس والبطريركية، لإيجاد حل للقضية الأرثوذكسية أو حتى تعريب الكنيسة.

السؤال الخامس: تدار الكنيسة الأرثوذكسية الأورشليمية من قبل المجمع المقدس الذي يرأسه البطريرك، كيف ترى عمل هذا المجمع؟

اتفق المبحوثون الأربعة في العينة على أن المجمع المقدس صوري وغير قانوني وغير شرعي ولا يتمتع بأي شفافية. فهو صوري لأن النظام المتبع في إدارة الكنيسة، هو نظام بطريركي "ديكتاتوري" حسب وصف الأرشمندريت بصل. وهو غير قانوني لأنه يخالف بنود القانون الأردني رقم (٢٧) للعام ١٩٥٨ الذي ينص على وجود مطرانين عربيين في المجمع على الأقل، غير أن المجمع الحالي يوجد فيه مطران عربي واحد فقط. وهو غير شرعي أيضا لأنه يخالف تعاليم الرسل

[٤٣١] المصدر ذاته.

والمجامع المسكونية المقدسة. وهو لا يتمتع بأي شفافية لأنه لا يتم الإعلان عن مواعيد انعقاده، ولا يتم حتى نشر أي بيان ختامي يعلن فيه للعامة عن القرارات التي اتخذها المجمع.

إلا أن المبحوث الذي رفض الكشف عن هويته، لم يتوقف عند حد وصفه بالصفات السابق ذكرها، بل زاد على ذلك عدم قدسية هذا المجمع، إذ قال: "أنا شخصيا لا أعترف أن هذا المجمع مقدس. لا يوجد عندنا مجمع مقدس، هؤلاء ليسوا مقدسين وليس لهم أي علاقة بالقداسة، وكافة قراراتهم غير شرعية ولا قانونية. مجمع يصادق على صفقات بيع الاراضي وكل ما من شأنه إلحاق الضرر بالكنيسة الأرثوذكسية، لا يمكن اعتباره مقدسا إطلاقا. لا يمكن أن يكون مقدسا من يعاقب الإكليريكيين بسبب قولهم كلمة الحق، ولا يمكن أن يكون مقدسا الذي يؤيد سياسة البطريرك الحالي "ثيوفيليوس"، ولا يمكن أن يكون مقدسا لأنه لا يحرك ساكنا...".

وشدد الأب نيقولا شاهين على ما سبق قائلا: "... لا يوجد لدينا مجمع فعال وحقيقي، ولا يوجد لدينا أعضاء مجمع حقيقيين، يقفون في وجه البطريرك ضد أي قرار يرونه غير صائب".[٤٣٢] لكنه لا يقف عند هذا الحد، ليضيف: "ما يحصل في البطريركية حاليا هو عبارة عن مخطط خارجي، يقوم البطريرك بتنفيذه".[٤٣٣] وكأنه يريد القول إن من يدير البطريركية حاليا أشخاص متعاونون مع المخابرات الإسرائيلية والأمريكية.

ومن المعروف أن كافة المجامع الأرثوذكسية المنتشرة حول العالم، قائمة على تعاليم الرسل وقرارات المجامع المسكونية. ويتشكل كافة أعضائها من متروبوليتية أو أساقفة أو مطارنة، يتولون أبرشيات في نطاق نفوذ كنائسهم. ويصبحون أعضاء في مجامع كنائسهم بصورة تلقائية، ولا يستطيع أحد استبعادهم. وهذا النظام يسمح لأعضاء المجمع بإبداء آرائهم بحرية ودون خوف من إقصائهم. إذ نجد أن أغلبية المجامع الأرثوذكسية حول العالم فعالة وتصدر قراراتها بالاجماع. ولو عقدنا مقارنة بسيطة بين هذه المجامع والمجمع التابع للبطريركية المقدسية، نجد أنه يخالفها في كل ما سبق. حيث لا يتم احتساب المتروبوليتية أو الأساقفة أو المطارنة، الذين يتولون أبرشيات، كأعضاء تلقائيا في المجمع، بل يتم تعيينهم من البطريرك. وبالتالي فإنه يقصي من يشاء ويعين من يشاء، مما يؤدي إلى فقدان مصداقية وشفافية وفعالية وقانونية وشرعية هذا المجمع.

ولو نظرنا إلى تركيبة المجمع الحالي نجد أن معظم أعضائه هم أرشمندريتية، بعضهم غير مؤهل لعضويته، لأسباب متعددة، منها أنهم يحسبون من "جماعة البطريرك"، ومنهم من لم ينه تعليمه اللاهوتي بعد.

---

[٤٣٢] لقاء مع قدس الأب نيقولا شاهين، مرجع سبق ذكره.
[٤٣٣] المصدر ذاته.

وفي هذا الخصوص نوه المبحوث الذي رفض الكشف عن هويته، قائلا: "... حتى إن العضوين العربيين الموجودين في هذا المجمع لا يتحلون بأدنى الصفات التي تؤهلهم لعضوية هذا المجمع. والمطران العربي الفلسطيني الوحيد في الكنيسة ليس عضوا فيه...".

أما فيما يتعلق بانعقاد ونشر قرارات المجمع المقدس، قال الأب عمانوئيل: "نحن الكهنة نسمع فيه سمعا فقط، نحن لم نره ينعقد، ولا اجتمعنا فيه ولا نعرفه، ولكن بالنسبة لنا المجمع المقدس والبطريرك هم الرئاسة الروحية التي توجهنا. وهذا كل ما نعرفه عن المجمع المقدس، لكن ماذا يفعل المجمع المقدس؟ ما هي القرارات التي يتخذها؟ نحن لا نفقه ولا نعلم بها شيئا. هي لا تنشر، وتبقى طي الكتمان. وأنا بكل صراحة أقول إنني لا أعرف كل أعضائه".[٤٣٤]

كما أكد ثلاثة مبحوثين أن المجمع قائم على كولسات وتجاذبات سياسية وعرقية وحتى مناطقية؛ فعلى سبيل المثال يمنع الإكليريكي القبرصي من أن يكون عضوا فيه لمجرد أنه قبرصي. حيث يتم اضطهاد الإكليريكي القبرصي تماما كالعربي.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. المجمع المقدس لا يتمتع بأي خاصة من الخصائص التي يجب أن يكون عليها من الناحية العقائدية والكنسية. وهو صوري وغير قانوني وغير شرعي ولا يتمتع بأي شفافية.
٢. المجمع المقدس يخالف تعاليم الرسل وقرارات المجامع المسكونية، القائمة على إبداء الرأي بحرية، والإجماع في اتخاذ القرارات، والشفافية والإشهار.
٣. المجمع المقدس يتأثر بشكل سلبي بالنظام المعمول به في البطريركية، أي النظام البطريركي القائم على شخص البطريرك فقط.
٤. لا يوجد أي نوع من التواصل بين المجمع المقدس ورجال الدين غير الأعضاء فيه وحتى عامة الناس.
٥. المجمع قائم على كولسات وتجاذبات سياسية وعرقية وحتى مناطقية.

السؤال السادس: هل تعتقد أن أخوية القبر المقدس وجدت لخدمة مصالح فئة معينة من الرهبان؟ ولماذا؟

اتفق جميع المبحوثين على أن اليونان هيمنوا على أخوية القبر المقدس، التي وجدت قبل سيطرة العنصر اليوناني على البطريركية الأرثوكسية المقدسية. حيث قال الأب عمانوئيل: "جميعنا يعلم أن

---

[٤٣٤] لقاء مع قدس الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.

هذه الأخوية هي رهبنة أقيمت منذ قدم التاريخ ولكن تم هلينتها".[٤٣٥] وأكد المبحوث الذي رفض الكشف عن هويته، أن يوننة الأخوية أدت إلى إفقادها روحانياتها المسكونية. أي إنهم يعتبرون أن من مسؤوليتهم ومهامهم الحفاظ على القبر المقدس، ولذلك يطلقون على أنفسهم "حراس القبر المقدس". ولكن نوه مبحوثان من أصل أربعة أن هذا الادعاء غير صحيح مطلقا؛ حيث قال المبحوث الذي رفض الكشف عن هويته: "إن الحفاظ على القبر المقدس والأماكن المقدسة ليست مسؤولية يونانية، وإنما مسؤولية كل الشعوب الأرثوذكسية كالروس والصرب والرومان ... فكل منهم مسؤول ومن واجبه أن يدافع عن القبر المقدس والأماكن المقدسة".[٤٣٦]

وأشار الأرشمندريت بصل: "... ولو نظرنا إلى علم البطريركية نجد أنهم يترجمون الأحرف اليونانية المكتوبة عليه وهي (تاف - اي - تاء - الف) يترجمونها على أنهم حراس القبر المقدس، ويأخذونها من كلمة "فيلاكس"؛ علما أن ذلك غير صحيح إطلاقا، فالقديس كيرلس في القرن الرابع ميلادي، استخدم هذه الكلمة بمعنى "القبر المعطي الحياة". كما إن هنالك ترجمات أخرى تفيد معنى "القبر الذي يعود ليوم القيامة".[٤٣٧]

وأشار ثلاثة مبحوثين إلى أهمية دور العامل التاريخي المتمثل بالإمبراطورية العثمانية، التي ساهمت في يوننة الأخوية، وطمس ومحو دور أي عنصر آخر أكان عربيا أم روسيا... ألخ. حيث أصبحت إدارة البطريركية بمجيء اليونان تعد على اسم أنها دير، وأطلقوا على الدير المركزي أخوية القبر المقدس. ووضح الأرشمندريت بصل ذلك قائلا: "... الأخوية تاريخيا كانت موجودة قبل الهيمنة اليونانية على الكنيسة، في كنيسة القيامة، التي كانت تعتبر ديرا منفصلا عن البطريركية تماما، وعن جميع الأديرة الأخرى. ولكن عندما اصبحت السلطة في يد أول بطريرك يوناني في عهد العثمانيين حول إدارة كافة الأديرة إليه، وأصبح يدير جميع الأديرة بعكس ما كان موجودا سابقا. ومع مجيء اليونانيين منذ حوالي ٥٠٠ عام، بدأوا يستبدلون كافة المطارنة والأرشمندريتية العرب في أخوية القبر المقدس بيونانيين، ثم أطلقوا على البطريركية مسمى الدير المركزي. وبالتالي أصبح كل من يريد أن يصبح راهبا في الكنيسة، سواء أكان عربيا أم غير عربي، عليه أن يدخل أولا في أخوية القبر المقدس".[٤٣٨] وهكذا استطاع الإكليروس اليوناني أن يفرض سيطرته على كافة مناحي الحياة في الكنيسة الأرثوذكسية الأورشليمية، علما أنه ربط قضية الرهبنة بأخوية القبر المقدس فقط، وبالتالي لا يستطيع أحد الانضمام للكنيسة المقدسية دون الالتحاق بالأخوية أولا. وساهم ذلك في استبعاد العرب من الالتحاق بالحياة الرهبنية، وإدارة البطريركية والكنيسة.

---

[٤٣٥] المصدر ذاته.
[٤٣٦] لقاء مع أحد المبحوثين الذي رفض الكشف عن هويته.
[٤٣٧] لقاء مع الأرشمندريت ميليتوس بصل، مرجع سبق ذكره.
[٤٣٨] المصدر ذاته.

وأكد الأب نيقولا على ذلك قائلا: "عندما احتل العثمانيون القسطنطينية، تحولت الحكومة فيها من مسيحية إلى إسلامية، ولم يهتم الأتراك بالمسيحيين، ففوضوا البطريرك المسكوني، وهو يوناني، بإدارة باقي البطريركيات الأرثوذكسية في أنحاء الإمبراطورية، فقام، بمساعدة من أبناء جلدته، بالسيطرة على البطريركية المقدسية، واستبدال الرهبان اليونانيين بالعرب، ومنع العرب الارثوذكس من الالتحاق بها، حتى إنه منعهم من التعلم في المدرسة الإكليريكية الأرثوذكسية ولاحقا أقفلوها في وجه العرب. ومع أنهم يطلقون على أنفسهم مسمى "حارس القبر المقدس"، إلا أنهم يشبهون طغمة عسكر، ولكنها طغمة خائنة وشيطانية، تحرم وتحلل وفق رغباتها ومآربها".[٤٣٩]

تهيمن أخوية القبر المقدس على كافة أمور البطريركية الأرثوذكسية المقدسية؛ فلا يحق لأي راهب غير منتم إليها التنافس على منصب البطريرك، ولو أقيمت أخوية شبيهة لها في أي مكان آخر ضمن نفوذ البطريركية، فلا يحق لها ترشيح أي عضو من أعضائها لمنصب البطريرك. وعليه ينتخب البطريرك من أعضاء الأخوية فقط، ومنهم فقط يتم تشكيل المجمع المقدس. ويجدر الذكر أن هنالك بعض الأعضاء العرب الموجودين في الأخوية، لكنهم مهمشون ولا صلاحيات لهم ولا يتمتعون بأي حقوق.

وهنا أشار مبحوثان من أصل أربعة إلى موضوع الخداع والتزوير الذي مارسه اليونان لتغيير بعض الحقائق التاريخية لهذه الأخوية، كالادعاء بأن اليونان فقط هم الذي أوجدوها، ولم تكون موجودة سابقا كما تظهر الحقائق التاريخية. وفي هذا قال الأرشمندريت بصل: "هم اخترعوها لإحكام السيطرة على كافة مقاليد السلطة الروحية والمادية في الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية".[٤٤٠]

ونوه ثلاثة مبحوثين إلى أن أعضاء هذه الأخوية لا يعيشون حياة رهبنة كما يدعون؛ لأن البطريركية، أي الدير المركزي، لا يطبق الحياة الرهبانية بحذافيرها، بل ينتقي منها ما يشاء، كما أشاروا إلى عدم معرفتهم بقوانين هذه الأخوية البتة، مؤكدين أنهم لم يروا أي مادة منشورة تتناولها. واستنادا عليه قال الأرشمنديت بصل: "يقولون إن لديهم قوانين تحكمهم، ولكن أنا عضو في هذه الأخوية ولم أر قط حتى الآن أي قانون خاص بالأخوية. ومن المؤكد أن أي جسم ينشأ توضع له قوانين تحكمه، ولكن بما أنها دير فإن أنظمة الدير معروفة. ولو دققنا النظر جيدا، نجد أن هذه الأخوية ليست ديرا حسب أنظمة الدير؛ فصلواتنا غير مشتركة رغم وجود قداس صباحي وصلاة غروب، ولا توجد لدينا مائدة مشتركة، ولا اجتماعات روحية مشتركة... الخ. إذن لا يوجد عندنا حياة دير ولكن يطلق علينا مسمى دير. وعندما تناقش أي موضوع، يجيبوك: "القانون ينص على

---

[٤٣٩] لقاء مع الأب نيقولا شاهين، مرجع سبق ذكره.

[٤٤٠] لقاء مع الأرشمندريت ميليتوس بصل، مرجع سبق ذكره.

ذلك"! أي قانون؟ لا نعلم. والقانون الوحيد الذي وقعنا عليه هو أن كافة ما نملك بعد وفاتنا يعود للبطريركية".[٤٤١]

أما الأب نيقولا شاهين فقال: "لا يعيشون حياة رهبنة... فالرهبنة حياة زهد ونسك وصلاة وطهارة. والراهب الذي لا يقتني كتبا روحية تغذيه روحيا ليس براهب. هؤلاء الرهبان لا تراهم سوى على مواقع التواصل الاجتماعي، وجميعهم يملكون هواتف ذكية ولواقط فضائية ليتابعوا البرامج الترفيهية، ويرتدون أفخم ساعات اليد كـ"OMIGA"، ويصنعون نظارات من ذهب، وهذه حياة رفاهية لا حياة رهبنة".[٤٤٢]

وخالف مبحوث واحد، رفض الكشف عن هويته إذ قال: "... صحيح أن البطريركية تعتبر ديرا لكنها مؤسسة في ذات الوقت. ولذلك لا يمكن تطبيق الحياة الرهبانية فيها بكافة حذافيرها... لأن معظم الرهبان فيها لديهم واجبات ومسؤوليات خارج الدير المركزي...".

كما يستغرب أحد المبحوثين وهو الأب عمانوئيل من تصرفات هذه الأخوية المبنية على العنصرية اليونانية قائلا: "... نحن كمسيحيين لا توجد لدينا نزعة يوناني أو عربي أو روسي أو يهودي... الخ، فلا فرق في إيماننا، فهو واحد، لكننا نتحدث هنا عن انتماء أعضاء أخوية القبر المقدس الشخصية وليس الإيمانية، أي عن عنصريتهم لهلينيتهم وعرقهم، وهذه تخالف الإيمان المسيحي. أنا أعتز بقوميتي العربية وفلسطينيتي، ولكن قبل كل شيء أنا مسيحي أرثوذكسي".[٤٤٣]

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. هيمنة اليونان على أخوية القبر المقدس وهلينتها، وادعاؤهم أنهم "حراس القبر المقدس" يحرم الشعوب الأرثوذكسية الأخرى من الانضمام إليها والدفاع عن القبر المقدس وكافة الأماكن المقدسة.
٢. ادعاء الإكليروس اليوناني أنه مؤسس هذه الأخوية، يكشف خداعهم وتزويرهم للكثير من الحقائق التاريخية، لإثبات يونانية هذه البطريركية.
٣. يتضح مدى استبداد وديكتاتورية هذه الأخوية التي احتكرت إدارة البطريركية والكنيسة بصورة غير قانونية، وقبل هيمنة اليونان لم تحدد الكنيسة ديرا بعينة يخرج منه فقط البطريرك، ولم تقم تاريخيا بحصر أعضاء المجمع المقدس في أخوية بعينها. وبالتالي فقد أوجدت هذه الأخوية لإحكام السيطرة على كافة مقاليد السلطة الروحية والمادية في الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية.

---

[٤٤١] المصدر ذاته.
[٤٤٢] لقاء مع الأب نيقولا شاهين، مرجع سبق ذكره.
[٤٤٣] لقاء مع قدس الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.

٤. تخالف هذه الأخوية أنظمة وقوانين الدير في الكثير من الجوانب حسب العقيدة الأرثوذكسية، وعليه لا يمكن إطلاق مسمى دير عليها.

السؤال السابع: يدعي بعضهم أنه تمت "يوننة" أو هلينة الكنيسة الأرثوذكسية الأورشليمية، ما تعليقكم على ذلك؟

اتفق المبحوثون الأربعة أنه يتوجب على الكنيسة أن تكون جامعة للجميع، بمعنى ألا تكون حكرا على جنس أو قومية معينة، خاصة وأن الإنجيل المقدس لا يفرق في الإيمان والعقيدة بين يهودي ويوناني وعربي... الخ. وقال أحد المبحوثين الذي رفض الكشف عن هويته: "نحن لا نريدها أن تكون عربية صرفة، كما لا نريدها يونانية صرفة، بل نريدها كنيسة للجميع، لأن كنيستنا تتجاوز القوميات،... خصوصا عندما نتحدث عن كنيسة القدس، وهي مدينة مقدسة ولها أهمية خاصة لدى كافة الكنائس حول العالم ولدى كافة المسيحيين، فلا يمكن أن تستأثر جهة معينة بها... علما أننا نعتز بعروبتنا وقوميتنا العربية، ولكن القومية عندنا ليست مفهوما عنصريا، هي مفهوم حضاري ثقافي مفتوح على كافة الناس".[٤٤٤]

وشدد الأب عمانوئيل على ما سبق بالقول: "... ليس لدينا أي عداء تجاه أحد حتى لليونان، فالشعب اليوناني محب ونحن نحبه. ولكن توجد فئة في البطريركية تعتبر انتماءها للقومية الهلينية أكثر أهمية من انتمائها للأرثوذكسية. والأدهى أن هذه الفئة تعلم أي شخص ينتمي إليها بضرورة الحفاظ على هذه النزعة الهلينية وتفضيلها دائما على الانتماء للأرثوذكسية، حتى إن هنالك بعض العرب تهلينوا أكثر من اليونان أنفسهم، ونسوا إيمانهم الأرثوذكسي"![٤٤٥]

وأكد مبحوثان من أصل الأربعة، أن يوننة الكنيسة عملية ممنهجة تهدف لتحقيق أطماع سياسية بحتة. حيث أشار الأرشمندريت ميليتوس إلى ذلك قائلا: "... ما زالت أطماعهم سياسية سواء أكان هنا في القدس أم حتى في إسطنبول، فالكثير من القديسين اليونان يؤكدون أن إسطنبول ستعود لهم كما كانت سابقا، أي أن مجد القسطنطينية سيعود".[٤٤٦]

ونوه الأب نيقولا على بذلك قائلا: "يطلق على بطريركية القدس باللغة العربية، بطريركية الروم الأرثوذكس. وهنا ننسب إلى روما الجديدة أي القسطنطينية، لكن اليونان أعطوا هذا المصطلح بعدا سياسيا بحتا، وعنصريا يتمحور بنسبته إلى أبناء جلدتهم فقط... حتى إنهم استصدروا جنسية يونانية للعضوين العربيين المتخاذلين اللذين وضعهما البطريرك في المجمع المقدس الحالي ...".[٤٤٧]

---

[٤٤٤] مبحوث رفض الكشف عن هويته.
[٤٤٥] لقاء مع الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.
[٤٤٦] لقاء مع الأرشمندريت ميليتوس بصل، مرجع سبق ذكره.
[٤٤٧] لقاء مع الأب نيقولا شاهين، مرجع سبق ذكره.

ويتضح جليا من التحليل أن جميع المبحوثين أشاروا إلى وجود فئة من الإكليريكيين العرب المتخاذلين، الذين أصبحوا "متهلينين"، لأسباب قد يكون أحدها حسب الأب عمانوئيل: "... هناك من قبل لنفسه أن يمد يده ليقبض من تحت الطاولة"! أي إنهم تهلينوا رغبة في الحصول على المال مقابل خداعهم للناس وسكوتهم عن الحق. وأضاف الأب نيقولا شاهين على ما سبق: "أحد هذين العضوين مسؤول الأملاك في البطريركية، أي إنه أول شخص يوقع على أي صفقة تتعلق ببيع أو تأجير البطريركية للأملاك الكنسية، وهو يتنكر لجنسيته الفلسطينية، ولا يسافر بالجواز الأردني بل باليوناني، فهو إذن يوناني... لقد خدعونا عندما قالوا لنا إنهم عينوا عضوين عربيين في المجمع، فالعربي لا يقاس بتكلمه اللغة العربية فقط"!

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. نجح اليونان في هلينة أو يوننة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية، بطرق وأساليب تعتمد على العنصرية وإقصاء الآخر، سواء أكان عربيا أم غير عربي.
٢. يتضح أن الإكليروس العربي لا يعادي اليونان، ولا يهتم إذا قاد البطريركية بطريرك يوناني أو بطريرك لا ينتمي إلى القومية العربية، ولكنهم يتمنون أن يقود الكنيسة بطريرك لا يفتخر ويعتز بقوميته أكثر من أرثوذكسيته؛ فيحيد عن العقيدة والإيمان المسيحي الذي يعتبر جميع الناس متساوين في المسيح يسوع.
٣. استطاع رجال الدين اليونان هلينة بعض رجال الدين العرب، وضمهم لصفهم، لتحقيق مآرب ومصالح عنصرية ومادية. كما تمكنوا من إسكات الصوت العربي المطالب بتطبيق القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨، الذي ينص على تعيين عضوين عربيين في المجمع على الأقل.

السؤال الثامن: يدعي بعض أبناء الطائفة الأرثوذكسية أن هنالك أزمة في العلاقة بين البطريرك ورجال الإكليروس اليونانيين من جهة، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية من الجهة الاخرى، ما مدى دقة أو صحة ذلك؟ وما أسباب أو مبررات هذا الادعاء؟

اتفق جميع المبحوثين على وجود أزمة علاقة بين البطريرك ورجال الإكليروس اليونانيين من جهة، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية من الجهة الاخرى. وهناك من أكد على وجود ما هو أسوأ من الأزمة. غير أن الأب عمانوئيل فضل أن يطلق عليها مصطلح "صراع" وليس "أزمة"، حيث قال: "دعينا لا نطلق عليها "أزمة"، لأنها لا تمت للإيمان بصلة؛ فالإيمان واحد وراسخ. لكن أصح تعبير هو

"صراع" قائم بين أبناء الرعية والبطريركية، بخصوص سعي الرعية لنيل حقوقها المهضومة، في حين أن الرئاسة الروحية المتمثلة في الإكليروس اليوناني ترفض إعطاءها هذه الحقوق".[٤٤٨]

ويؤكد المبحوث الذي رفض الكشف عن اسمه، أننا تجاوزنا مرحلة الأزمة، قائلا: "لقد تجاوزنا مرحلة الأزمة منذ عقود، ووصلنا إلى مرحلة تدعى "الهيكلية"؛ أي الاستمرار في الوضع القائم دون محاولة مقاومته وتغييره". ويعتبر أن هذه الهيكلية فاسدة، والشعب الأرثوذكسي فقد الأمل في إمكانية إصلاحها.[٤٤٩] بالتالي نحن نمر في مرحلة جمود تدل حسب المبحوث "على أنها انتقال من مرحلة الفاسد وعدم وجود ثقة إلى مرحلة عدم المبالاة والاهتمام، لأن الأرثوذكس العرب لا يتوقعون حصول أي تغيير".[٤٥٠]

ولكن المبحوثين اختلفوا حول أسباب هذه الأزمة ومبرراتها، حيث نوه المبحوث الذي رفض الكشف عن هويته، أن هذه الأزمة ناتجة عن فساد الهيكلية، أي فساد البطريركية ورجال الدين اليونانيين على كافة المستويات والصعد. بينما أشار الأرشمندريت بصل إلى عدم وجود تواصل بين البطريرك والإكليروس اليوناني من جهة والرعية من جهة أخرى، إضافة لعدم وجود تواصل بين كهنة الرعية والرعية نفسها. ويرجع ذلك إلى تعمد البطريركية سيامة كهنة رعايا غير متعلمين ومثقفين، إضافة إلى أنها لا تسعى لتطويرهم وتعليمهم قبل سيامتهم وبعدها. بالتالي فإن أغلبية الكهنة العرب لم تعلمهم البطريركية اللاهوت مطلقا. حيث قال: "... هذا يؤدي إلى أن يتم نبذهم من المجتمع، لأنهم غير قادرين على التواصل مع الرعية حتى بإلقاء موعظة روحية عقائدية متماسكة".[٤٥١]

ويضيف: "... عندما يذهب كاهن الرعية إلى البطريركية متذمرا من موضوع ما، نجد أن البطريرك يضع في يده نقودا؛ تماما كأنه نادل بأحد المطاعم، ويقول له بما معناه "أغلق فمك واذهب". وهذا الأمر أدى إلى وصول الإكليروس إلى درجة الحضيض".[٤٥٢] وهذا شوه صورة الإكليريكي في نظر أبناء الرعية".

ويرجع الأب عمانوئيل سبب هذه الأزمة إلى صراع دائر بين البطريركية وأبناء الرعية يتعلق بأوقاف وأملاك الكنيسة والرعية. حيث قال: "نحن نطالب بحقوقنا كأبناء رعية، وعندما نسمع أن هنالك أراضي سربت إلى "سين" من الناس، بغض النظر عن قوميته؛ سواء أكان إسرائيليا أم فلسطينيا أم يونانيا أم تركيا، نشعر بالغبن. هذا ما أوقفة آباؤنا وأجدادنا على الكنيسة، ولا يحق لأحد

---

[٤٤٨] لقاء مع الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.
[٤٤٩] مبحوث رفض الكشف عن هويته.
[٤٥٠] المصدر ذاته.
[٤٥١] لقاء مع الأرشمندريت ميليتوس بصل، مرجع سبق ذكره.
[٤٥٢] المصدر ذاته.

التفريط به. هذه الأوقاف لم تأت هبة من المريخ! ونحن نعتز بهذا الإرث ولا نرغب أن نسحب صلاحياتك منها يا صاحب الغبطة، لكن مطالب الرعية هي أن هذه الأوقاف والممتلكات ملك للأرثوذكس، ويجب أن تستغل بحيث تدر المنفعة على كنيستنا وأبناء الرعية الأرثوذكسية. علما أن من أهم المشاكل التي تواجه أبناء رعيتنا اليوم هي أزمة السكن، وخصوصا في القرى الفلسطينية، والقدس... ونحن أغنى بطريركية ولدينا أراض لا تقدر بثمن".[٤٥٣]

فيما علل الأب نيقولا سبب الأزمة بممارسة الرئاسة الروحية القمع على الرهبان اليونان، الذين يعدون من أبناء جلدتهم، مما يؤدي بالمقموعين إلى ممارسة قمع أشد وعنصرية مفرطة علينا نحن العرب، قائم على أساس القومية.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. وجود أزمة علاقة بين البطريرك ورجال الإكليروس اليونانيين من جهة، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية من الجهة الأخرى، لأسباب تعود جذورها الرئيسة إلى عنصرية الإكليروس اليوناني، وفساده الإداري والمالي، وإهماله الروحي لأبناء الرعية.

٢. استمرار هذه الأزمة لعقود طويلة وعدم إيجاد حلول ومخارج لها، ساهم في حدوث حالة من عدم المبالاة في القضية الأرثوذكسية لدى أبناء الرعية بسبب فقدانهم الأمل في إحداث تغيير حقيقي.

السؤال التاسع: اذكر أبرز الخلافات بين البطريرك ورجال الإكليروس خاصة اليونانيين منهم، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية؟

اتفق ثلاثة مبحوثين من أصل أربعة أن أبرز الخلافات بين البطريرك ورجال الإكليروس خاصة اليونانيين منهم، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية تعود إلى إهمال البطريركية للنشاط الكنسي والرعوي الروحي الذي يتوجب عليها القيام به تجاه أبناء الكنيسة. ويعطي الأب نيقولا مثلا على ذلك، فيقول: "... عدم تمكين العرب الأرثوذكس من الحضور والمشاركة في قداس يوم سبت النور وظهور النور المقدس. حيث تضع الشرطة حواجز على طول الطريق لمنع المسيحيين من الوصول إلى كنيسة القيامة في ذلك اليوم، في حين أن الرئاسة الروحية لا تفعل شيئا لتغيير هذا الواقع المرير، بل بالعكس تقوم بتعزيزة، بل تعطي أوامر للشرطة الإسرائيلية للاستمرار في ذلك... حتى إن مسيحيي القدس لا يستطيعون المشاركة في هذا الاحتفال الديني وتقمعهم الشرطة. ولو نظرنا إلى الحال داخل

[٤٥٣] لقاء مع الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.

كنيسة القيامة في باقي أيام السنة، نجد أن البطريركية تفضل زيارة "الجروبات" السياحية على أبناء الرعية".[٤٥٤]

كما اتفق مبحوثيان منهم على أن من أبرز الخلافات عدم السماح للأبناء العرب بالترهبن. حيث قال الأب نيقولا: "ا أنه توجد نية لدى البطريركية والرئاسة الروحية لإنشاء مدرسة إكليركية لتثقيف الكهنة وأبناء الرعية الراغبين في الترهبن... علما أن أغلبية الكهنة الذين يختارونهم لخدمة الرعية غير مثقفين روحيا، حتى إنهم لم يكملوا تعليمهم الثانوي. وتسعى الرئاسة الروحية إلى رسم كهنة عرب غير متعلمين وإقصاء المتعلمين منهم خوفا من تمردهم أو توعية رعاياهم...".[٤٥٥]

وأكد مبحوث واحد من أصل أربعة، أن أبرز الخلافات تتمحور حول القضايا الخاصة بالعقارات الأرثوذكسية وكيفية استثمار أوقاف الكنيسة.[٤٥٦] واعتبر مبحوث واحد أن أبرز الخلافات هي تلك الناتجة عن العنصرية، التي تؤدي إلى إقصاء أبناء الرعية الأرثوذكسية من كافة حقوقهم الروحية والمادية.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. يعد أبرز خلاف بين البطريرك ورجال الإكليروس خاصة اليونانيين منهم، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية، إهمال الرئاسة الروحية للنشاط الكنسي الرعوي الروحي. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على تعطش الإكليروس العربي وأبناء الرعية الأرثوذكسية العربية لمثل هذه الأنشطة، للحفاظ على العقيدة الأرثوذكسية وعيش الروحانيات.
٢. يأتي رفض الرئاسة الروحية لانضمام أبناء العرب للحياة الروحية في المرتبة الثانية، مما يدل على أمرين:
   - شعورهم بالقهر والظلم الواقع عليهم.
   - رغبتهم في التخلص من هذا الحكم الاستبدادي الديكتاتوري القائم على سيطرة عنصر واحد على كافة نواحي ومقدرات الكنيسة، عبر السماح بمشاركة المزيد من أبناء العرب في إدارة الكنيسة، سواء أكانوا علمانيين أم إكليريكيين.
٣. من المستغرب أن تنال قضية بيع الممتلكات والعقارات الأرثوذكسية اهتمام مبحوث واحد فقط. وهذا يدل على أن اهتمام الإكليروس العربي ينصب على الأمور والقضايا الروحية، أكثر من القضايا المادية.

---

[٤٥٤] لقاء الاب نيقولا شاهين، مرجع سبق ذكره.
[٤٥٥] المصدر ذاته.
[٤٥٦] مبحوث رفض الكشف عن هويته.

السؤال العاشر: على أي أسس/ مبادئ تتصرف القيادة الروحية: البطريرك والمجمع المقدس، بأوقاف الكنيسة وأملاك الطائفة الأرثوذكسية في فلسطين وشرق الأردن؟

اتفق المبحوثون الأربعة أن القيادة الروحية تتصرف بأملاك الطائفة على أساس هيمنتها وسيطرتها عليها. وتسعى دائما إلى إقصاء أبناء الرعية الأرثوذكسية العربية عن كل ما يختص بإدارة هذه الأملاك وأوقاف الكنيسة والرعية. وتعتبرها ملكا للبطريركية، وليست وقفا أوقفه أجدادنا وآباؤنا لصالح الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية، لكي يحميها من غطرسة الإمبراطورية العثمانية. وبالتالي لا يتصرفون بهذه الأملاك على أي أسس قانونية أو أخلاقية أو روحية أو حتى وطنية.

وشدد الأب نيقولا والأرشمندريت بصل على دور العامل التاريخي المتمثل بالإمبراطورية العثمانية، حيث قال بصل: "منذ أيام العثمانيين كان الأرثوذكس العرب يوقفون أملاكهم للكنيسة، لكن عندما أوجد العثمانيون الطابو توحدت جميع هذه الأوقاف تحت اسم الكنيسة الأرثوذكسية، إضافة إلى أن بعض الفقراء سجلوا أملاكهم باسم الكنيسة لعدم قدرتهم على دفع ضرائبها للعثمانيين، ولكن نسبة هؤلاء قليلة... اليوم نجد أن هذه الأملاك مسجلة باسم البطريركية، ومن المعروف أن المتصرف في البطريركية هو البطريرك في المجمع...".[٤٥٧]

ويتعجب الأب عمانوئيل قائلا: "على أي أسس تتصرف البطريركية بممتلكات وأوقاف الكنيسة؟ أنا لا أعرف بتاتا! علما أننا جميعنا، سواء أكهنة أم أبناء رعية، نعرف عن الصفقات التي تعقد عن طريق الصحف ووسائل الإعلام فقط! لكن الشيء الوحيد الذي نعرفه، هو أنه لا يحق لأي كائن كان أن يتصرف بأموال وممتلكات الوقف وكل ما يتصل به؛ فالبطريرك قائم عليها ليستغلها وليس ليفرط بها. ولا يحق للبطريرك ولا للمجمع المقدس أو أي كان التفريط ولو بذرة تراب واحدة من أراضي وممتلكات الوقف".[٤٥٨]

وأكد المبحوث الذي رفض الكشف عن اسمه، أن الرئاسة الروحية خلال العقود الأخيرة، باعت أو أجرت معظم الأملاك والعقارات الأرثوذكسية، لدرجة أنه لم يبق الكثير، ونوه قائلا: "... أعتقد أن المطلوب من البطريرك اليوناني الحالي بالتعاون مع محامي البطريركية، رامي المغربي، الذي هو واجهة مشروع استعماري استيطاني عنصري، هو تصفية ما تبقى من هذه العقارات. والكارثة لا تكمن في ما تقوم به البطريركية فقط، بل في الصمت المطبق الذي تمارسه السلطتان الفلسطينية والأردنية حول ذلك. وأنا أتمنى أن يكون هذا صمتا وليس اشتراكا في الجريمة".[٤٥٩]

---

[٤٥٧] لقاء مع الأرشمندريت ميلتيوس بصل، مرجع سبق ذكره.
[٤٥٨] لقاء مع الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.
[٤٥٩] مبحوث رفض الكشف عن هويته.

وأشار الأب ميلتيوس إلى أننا نعاني من مشكلة خطيرة جدا، وهي أن الرعية الأرثوذكسية العربية تفتقر لوجود قادة حقيقيين، لا يسعون وراء تحقيق مصالح شخصية أو رشوة على حسابنا.
ولا يمكننا التغافل عن الدور الذي تلعبه الحكومة الإسرائيلية بالضغط على البطريرك لتقديم المزيد من التنازلات لصالحها؛ فهي ترفض الاعتراف بأي بطريرك منتخب إلا بعد أن يوقع على مجموعة من الصفقات. وقد أكد الأرشمندريت بصل أن البطريرك الحالي وقع على أربع صفقات لينال الاعتراف به، وهي أرض الطوري، والشماع التي تشمل كينغ دايفيد وما فوقها، وأرض رحافيا التي تتألف من حوالي ٦٦٠ دونما، إضافة إلى أرض الصالحية ليقيموا عليها حديقة تلمودية. وعليه قد يكون لبعض الضغوط السياسية دور في كيفية تصرف البطريرك بأملاك الكنيسة الأرثوذكسية.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. تتصرف البطريركية، ممثلة بالرئاسة الروحية، بأوقاف وممتلكات وأراضي وعقارات الكنيسة والرعية الأرثوذكسية على أساس أنها ملك شخصي لها. ولا يحق لأبناء الرعية إدارتها أو استغلالها لمصالح الكنيسة والرعية.
٢. لا يتم التصرف بهذه الأملاك على أي أسس دينية – روحية، وأخلاقية – قانونية، ووطنية. وبالتالي يدعي بعض رجال الدين العرب أن البطريرك الحالي، "ثيوفيلوس" هو رجل مخابرات تابع للشاباك الإسرائيلي والـ"سي أي إية" الأمريكية، ونصب كبطريرك بهدف تنفيذ مخطط صهيو-أمريكي، يهدف لتصفية ما تبقى من أملاك الرعية الأرثوذكسية لصالح الكيان الاستعماري الصهيوني، وتهجير ما تبقى من مسيحيين في الأراضي المقدسة، بهدف تحقيق مخطط يهودية الدولة العبرية.
٣. قد يكون للضغوط السياسية الإسرائيلية على أي بطريرك ينصب حديثا دور في كيفية تصرف البطريرك بأملاك الكنيسة الأرثوذكسية.
٤. تفتقر الرعية الأرثوذكسية العربية إلى وجود قادة حقيقيين يقودونها في هذه الظروف الحرجة جدا من حياتها، كما تفتقر تماما لوجود سلطات سياسية تعمل لصالح هذه القضية.

السؤال الحادي عشر: منذ نشوء الكيان الصهيوني، عقدت الرئاسة الروحية صفقات وعمليات بيع لأملاك وأراض أرثوذكسية مع الدولة العبرية وجهات إسرائيلية استعمارية "استيطانية". ما علاقة الإكليروس اليوناني بالاستعمار والكيان الصهيوني؟
أكد ثلاثة مبحوثين من الأربعة على وجود علاقة وثيقة بين الإكليروس اليوناني والكيان الصهيوني. حيث قال المبحوث الذي رفض الكشف عن هويته: "العلاقة قوية ومتينة جدا، فالبطريرك

"ثيوفيلوس" يجتمع بهم بشكل يومي في فنادق بالقدس الغربية ويزورونه ويزورهم. في حين أن لقاءاته مع المسؤولين الفلسطينيين والأردنيين صورية بروتوكولية. أما العلاقة مع إسرائيل فتتجاوز البروتوكولات والأمور الظاهرية إلى تعاون حول أمور كثيرة جدا لا سيما مسألة الأوقاف والمواقف السياسية".[٤٦٠]

ويشدد الأب نيقولا على ذلك قائلا: "هنالك علاقة وثيقة جدا بين البطريركية والكيان الصهيوني، فعندما تبع البطريركية أملاك الرعية، تبعها برضاها وبكامل وعيها".[٤٦١]

وفيما يتعلق بالمواقف السياسية، نجد أن البطريركية لا تتخذ أي موقف سياسي معاد وناقد للممارسات الإسرائيلية الوحشية العنصرية بحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة. بل تتحدث عن السلام بصورة دبلوماسية.

وأشار مبحوث واحد، هو الأب عمانوئيل، على عدم معرفته بمدى قوة أو ضعف هذه العلاقة، وأضاف: "... كل ما نعرفه هو ما يتم تناقله عبر وسائل الإعلام فقط، لا البطريركية تقول لنا ولا المجمع المقدس يعلن لنا ولا الطائفة تعلم بذلك لا من خلالنا ولا من خلال البطريركية. وأنا شخصيا لا أحب أن أدخل الرعية في هذه المتاهات، وخصوصا عندما نكون في طور بناء الحياة الروحية؛ حيث يكون المؤمن ضعيفا روحيا، وبالتالي فإن أي صدمة من هذا النوع ستهزه وتؤثر على جذبه نحو الكنيسة".[٤٦٢] وهنا أشار إلى نقطة مهمة جدا وحساسة، وهي أن أي صفقة تتم تؤثر سلبا على أبناء الرعية من الناحية الروحية، لأن حب الكنيسة لا يقتصر على العقيدة فقط، بل على حب رجالاتها أيضا.

كما أشار ثلاثة مبحوثين إلى أن هذه العلاقة تتجدد مع كل عملية تنصيب لبطريرك جديد للبطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية، حيث تستغل إسرائيل ورقة نيل الاعتراف بالبطريرك الجديد للضغط عليه لتقديم تنازلات. حيث قال الأب نيقولا: "... إن انتخاب الكنيسة للبطريرك لا يمنحه القانونية إلا بعد نيل رضا وموافقة الكيان الصهيوني على انتخابه، ولنيل الاعتراف به، يقدم الطاعة بالموافقة على عقد صفقات وبيوعات لصالح الاستعمار... تهدف للاستمرار في عملية الاستيطان والتهويد، وخصوصا في القدس وضواحيها".

وأكد مبحوث واحد أن هذه البيوعات والصفقات لها تاريخ طويل، يمتد من أيام الحكم العثماني لفلسطين. حيث قال الأرشمندريت بصل: "... بعد سيطرة الإكليروس اليوناني على الكنيسة الأورشليمية، بدأ ببيع التحف الكنسية والهدايا الثمينة كالتيجان، وثم لاحقا أخذوايتنازلون عن

---

[٤٦٠] مبحوث رفض الكشف عن هويته.
[٤٦١] لقاء مع الأب نيقولا شاهين، مرجع سبق ذكره.
[٤٦٢] لقاء مع الأب عمانوئيل عواد، مرجع سبق ذكره.

الأوقاف والمزارات لصالح طوائف أخرى، وخلال أيام الانتداب البريطاني، اتبعوا سياسة البيع، فكان أول بيع تم في زمن البطريرك ذيمانيوس... وما زالوا يتبعون ذات السياسة".[٤٦٣]

ويجدر الذكر أن الكيان الصهيوني عندما استعمر فلسطين عام ١٩٤٨، كان يعاني من مشكلة رئيسة تتمثل في عدم ملكية الأرض، علما أن القانون ينص على عدم إمكانية شراء أي أرض إلا إذا كانت موروثه. وكانت أراضي الكنيسة الأرثوذكسية ذات أهمية؛ لأنها عبارة عن قرى وليست مجرد أراض أو جبال فارغة. بالتالي هي مناطق حساسة جدا بالنسبة للدولة العبرية. وهذا ما دفع الدولة العبرية للتخطيط للسيطرة عليها.

وأضاف الأرشمندريت بصل: "كانت أول صفقة عقدها البطريرك تيموتيوس مع الكيان الصهيوني تتمثل بتأجير أراضي رحافيا أو "طرحة" باللغة العربية، التي يوجد عليها البرلمان الإسرائيلي حاليا، وتم تأجير هذه الأراضي بحسب الصفقة لمدة ٩٩ عاما. وكان هنالك بند جيد في هذه الصفقة، يتمثل في البند رقم (١١) الذي نص على الآتي: "بعد انتهاء الصفقة تعود الأرض وما عليها للبطريركية". ولكن البطريرك الحالي "ثيوفيلوس" ليرضي أسياده، وقع على عقد إيجار جديد لرحافيا، رغم أن العقد السابق سينتهي عام ٢٠٥٤. ولكن الحكومة الإسرائيلية ضغطت عليه لتغيير الصفقة وبالذات البند رقم (١١) لينص على التالي: "بعد أنتهاء عقد الإيجار لا تعود هذه الأملاك إلى البطريركية، بل تنظر في أمرها لجنة مختصة".[٤٦٤]

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. هنالك علاقة وثيقة بين الإكليروس اليوناني والكيان الصهيوني، تتجاوز البروتوكولات والأمور الظاهرة إلى التعاون حول أمور كثيرة جدا، لا سيما مسألة الأوقاف والمواقف السياسية.
٢. لا تتخذ البطريركية أي موقف سياسي معاد وناقد للممارسات الإسرائيلية الوحشية العنصرية بحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، بل تتحدث عن السلام بصورة دبلوماسية جدا.
٣. تتجدد هذه العلاقة مع كل عملية تنصيب لبطريرك جديد للبطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية، حيث تستغل إسرائيل ورقة نيل الاعتراف بالبطريرك الجديد للضغط عليه لتقديم تنازلات.
٤. علاقة الرئاسة الروحية اليونانية والإكليروس اليوناني بالاستعمار الصهيوني قديمة-جديدة، تتجدد مع كل استعمار جديد لفلسطين التاريخية.

---

[٤٦٣] لقاء مع الأرشمندريت ميليتوس بصل، مرجع سبق ذكره.
[٤٦٤] المصدر ذاته.

السؤال الثاني عشر: أنت كاهن رعية/ أرشمندريت/ مطران، ما مدى رضاك عن كيفية إدارة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من البطريرك والمجمع المقدس؟

أجاب كافة أفراد العينة بأنهم غير راضين أبدا. وهذا دليل قاطع على أن الإكليروس العربي نفد صبره ولم يعد يطيق الكيفية التي تدار فيها الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من البطريرك والمجمع المقدس، للأسباب التي وضحناها سابقا في التحليل.

العينة الثانية: ممثلو الرعية العربية الأرثوذكسية وأعيانها

السؤال الأول: يحكم البطريركية منذ عقود القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨، كيف تصف هذا القانون؟

اتفق المبحوثون الخمسة، أي كافة أفراد العينة، على أن القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨، هو قانون صوري، وغير مطبق، وجائر ومجحف بحق الرعية العربية الأرثوذكسية، ويساهم في تعزيز وتمكين الهيمنة اليونانية على البطريركية المقدسية، ويخدم بالأساس مصالح إسرائيل الاستعمارية. حيث قال المحامي شكري العابودي[٤٦٥]: "القانون مجحف وظالم ومدفوع ثمنه... ورغم ذلك إلا أن البطريركية لم تطبق منه إلا شقا واحدا، يتعلق بانتخاب البطريرك والحصول على المباركة... ولم تقم بإنشاء المجلس المختلط، ولم تدفع الحقوق المتوجبة عليها للرعية، ولم تقم الأبرشيات بما هو منصوص عليه، ولم تنفذ منه أي من استحقاق".

ويتابع العابودي: "هنالك حوالي ١٨ خرقا قانونيا قامت به البطريركية، أهمها ما يختص بالبطريرك والبطريركية والمجمع، ومنها تشكيلة المجمع وعمل الأبرشيات، وحقوق أبناء الرعية، ومنها ما نظمه القانون بما يختص بالمجلس المختلط الذي لم يعقد سوى مرتين، وما يتصل بما يجب على البطريركية دفعه لأبناء القدس من مبالغ مالية، ومنها ما يتعلق بوجوب وجود مطرانين عربيين في المجمع كحد أدنى، علما أنه يوجد حاليا عضوان عربيان للمجمع، ولكن أحدهما أرشمندريت وليس مطرانا. إضافة إلى مسألة الرهبنة وفتح باب الترهبن للعرب...".[٤٦٦] ونوه إلى قضية في غاية الأهمية، وهي أن الأمر لا يتوقف فقط على عدم نفاذ القانون، بل إن البطريركية تقوم بجملة من المخالفات القانونية، مما يدل على عدم اكتراثها، واحتقارها وعدم احترامها لواضعي القانون، والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الأردنية.

---

[٤٦٥] لقاء مع المحامي شكري العابودي، أمين سر الجمعية العربية الأرثوذكسية بمحافظة رام الله والبيرة، ورئيس لجنة وكلاء الكنيسة في قرية عين عريك، وتم بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠١٤.

[٤٦٦] المصدر ذاته.

وحول وصف العابودي للقانون بأنه "مدفوع الثمن"، فإنه يقصد الوقائع والاحداث السياسية والبرلمانية القانونية التي رافقت إقرار هذا القانون، علما أن حكومة سليمان النابلسي الوطنية، أقرت قانونا وطنيا يأخذ بعين الاعتبار حقوق المواطنيين العرب الأرثوذكس، إلا أن الحكم الملكي في الأردن لم يعجبه ذلك، وخلال فترة زمنية قصيرة تم استبدال حكومة النابلسي، ونص القانون الأول لعام ١٩٥٧، على ذات نص القانون الحالي، دون إعطاء أي مبررات أو توضيحات حول سبب إلغاء إقرار نص القانون الأول، وأقر القانون الثاني لعام ١٩٥٨، الذي اعتبر قانونا غير وطني ومجحفا بحق المواطنين العرب الأرثوذكس.

ويعرب الصحفي إلياس نصر الله[٤٦٧]: "... أن القانون الأردني رقم (٢٧) شرّع سيطرة القيادة اليونانية على إدارة الكنيسة ومقدراتها، وساعد على تكريس نهج التفريط بأملاكها وعقد الصفقات حولها مع إسرائيل، بل إن القيادة اليونانية تمادت حتى في ضرب بعض بنود هذا القانون عرض الحائط، خاصة البنود التي تعترف بدور أبناء الرعية أو الطائفة في المجلس المختلط إلى جانب رجال الإكليروس الذين هم في غالبيتهم الساحقة من اليونانيين. وهو النهج ذاته الذي ما زال قائما إلى اليوم".

وأضاف مروان الطوباسي[٤٦٨] "أن البطريركية بحكم هذا القانون والقوانين الأخرى يجب أن تكون مؤسسة أهلية تخضع لسلطة ذات سيادة، ولكن للأسف المستفيد الوحيد من هذا الأمر هو إسرائيل وحكومة الاحتلال". ويعتبر أن القضية غاية في التعقيد؛ لأن هنالك لاعبين كثرا منهم اليونان والأردن وإسرائيل ودولة فلسطين، إضافة إلى الجماعات المختلفة التي تنتمي إلى منابع جغرافية مختلفة باليونان، وتتمركز داخل البطريركية، وتؤدي إلى صراعات داخلية...".

وهذا ما شدد عليه عزمي الحكيم[٤٦٩] الذي أشار إلى صورية القانون، معتبرا أن "الأدوات السياسية الموجودة عند الحكومات الثلاثة الإسرائيلية والأردنية والفلسطينية، تقيد البطريرك وليس القانون. ويعطي مثالا على ذلك، وهو وجوب نيل اعتراف الحكومات الثلاثة بالبطريرك المنتخب، علما أن إسرائيل لم تعترف بالبطريركين الأخيرين، أرينيوس وثيوفيلوس، إلا بعد ما يقارب ثلاث سنوات".

---

[٤٦٧] مقابلة عبر الإنترنت مع إلياس نصر الله، كاتب وصحفي فلسطيني مقيم في بريطانيا، ومهتم بالقضية الأرثوذكسية، وتم بتاريخ ١٦ حزيران ٢٠١٣.

[٤٦٨] لقاء مع مروان الطوباسي، سفير فلسطين في اليونان حاليا، محافظ طوباس والأغوار الشمالية، ونائب وكيل وزير السياحة والآثار سابقا، وكيل مساعد للشؤون المسيحية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، رئيس النادي الأرثوذكسي في رام الله سابقا، رئيس مجلس الفعاليات العربية الأرثوذكسية، ونائب مجلس الأرثوذكس في فلسطين والأردن، وتم بتاريخ ٢٧ آيار ٢٠١٣.

[٤٦٩] لقاء مع الدكتور عزمي حكيم، الرئيس السابق لمجلس الطائفة العربية الأرثوذكسية بالناصرة ، وتم بتاريخ ٨ شباط ٢٠١٤.

وهذا يعني أن البطريركية تستفيد من قضية كثرة اللاعبين السياسيين الذين يمتلكون أجندات ومصالح سياسية مختلفة، وقد تكون متضاربة، فهذا يمنحها مساحة للتهرب من قضية تنفيذ القانون، كما يساهم في إعطائها هامشا كبيرا للتصرف بالبطريركية وبأوقاف الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية، بالطريقة التي تحلو لها، دون وجود رقيب وحسيب وقوة تنفيذية تردعها عن ذلك.

وتطرق نصر الله إلى مؤثرات الظروف التاريخية والزمنية التي تم سن القانون فيها، ومنها:

> *... أن القانون رقم (٢٧) لم يأت من فراغ وسبقه جدل على الساحة الأردنية حول استئثار القيادة اليونانية داخل الكنيسة الأرثوذكسية بالسيطرة على الكنيسة روحيا وماديا، خاصة فيما يتعلق بأملاك الوقف الأرثوذكسي. وتعود جذور هذا الجدل إلى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن، حيث شهدت تلك الفترة احتقانا شديدا بين القيادة اليونانية للكنيسة والرعية العربية، على إثر إقدام البطريرك اليوناني عام ١٩٢٣ على بيع أو تأجير سلسلة عقارات من أملاك الوقف للحركة الصهيونية. وظل العرب الأرثوذكس في فلسطين وشرقي الأردن عاجزين عن إرغام أو إقناع القيادة اليونانية بضرورة أخذ رأيهم في إدارة شؤون الكنيسة والأوقاف؛ لأن القيادة اليونانية كانت تحظى بحماية الانتداب البريطاني والأمير عبد الله بن الحسين. فعندما حصل الأردن على استقلاله عام ١٩٤٦ وأصبح عبد الله ملكا على شرقي الأردن تنفس العرب الأرثوذكس الصعداء وظنوا أنهم أصبحوا قادرين على فرض إرادتهم أو احترامهم على القيادة اليونانية للكنيسة. وزاد هذا الشعور بالتفاؤل مع بسط الأردن لسيطرته على الضفة الغربية في عام ١٩٤٨. كانت تلك فترة عصيبة نتيجة لسقوط فلسطين والنكبة. ولكن فجأة استفاق الناس في عقد الخمسينيات على الأخبار التي جرى تناقلها عن صفقات بيع وتأجير مساحات واسعة جديدة من أملاك الوقف الأورثوذكسي للحكومة الإسرائيلية، وبضمنها قطعة الأرض التي أقيم فوقها مبنى* البرلمان الإسرائيلي الحالي (الكنيست) الذي بدأ تشييده في منتصف الخمسينات...".[٤٧٠]

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. يعد القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨، المسمى قانون بطريركية الروم الأرثوذكس الأورشليمية، قانونا صوريا لا تطبقه البطريركية، ولا يوجد أي آلية تنفيذ تفرض تطبيقه بالقوة، وهو قانون مجحف بحق الرعية العربية الأرثوذكسية لأنه ينتقص الكثير من حقوقها.

---

[٤٧٠] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.

٢. يعزز القانون الهيمنة اليونانية على البطريركية، ويعطيها فسحة كبيرة للتصرف بمقدسات وأوقاف الكنيسة والرعية العربية الأرثوذكسية كما تشاء، دون حتى استشارة ممثلي الرعية.
٣. إن عدم تطبيق القانون، ونصوصه المنحازة للبطريرك اليوناني والإكليروس اليوناني، وبعده كل البعد عن الوطنية والخشية على المقدسات المسيحية، يجعل من الاستعمار الإسرائيلي المستفيد الرئيس.
٤. تعتبر قضية تعدد السلطات وكثرة اللاعبين بالقضية الأرثوذكسية سببا رئيسا في واقع البطريركية الحالي.
٥. يعد العامل التاريخي سببا رئيسا في استمرار هيمنة اليونان على البطريركية المقدسية. ولا يمكن فهم عدم التزام البطريركية بتنفيذ القانون دون العودة إلى السياق التاريخي الزمني الذي أقر فيه القانون.

السؤال الثاني: منذ عقود يخالف المجمع المقدس معظم بنود هذا القانون، منها على سبيل المثال لا الحصر، أن يكون فيه مطرانان أردنيان عربيان، وأن يتحدث جميع أعضائه اللغة العربية قراءة وكتابة، وأن يحمل جميع أعضائه الجنسية الأردنية وغيرها... ما مدى شرعية وقانونية هذا المجمع؟
اتفق كافة المبحوثون الخمسة على أن المجمع غير شرعي وغير قانوني للأسباب التالية:

١. لأن البطريركية الأرثوذكسية المقدسية لا تطبق القانون الأردني رقم (٢٧) للعام ١٩٥٨. حيث أعرب الطوباسي عن أن المجمع المقدس الحالي غير قانوني لأنه لا يتضمن مطرانين أو أسقفين عربيين على الأقل، وهناك أعضاء لا يتمتعون بما نص عليه القانون من المؤهلات اللازمة للعضوية.[٤٧١] ووضح المحامي العابودي أن المجمع المقدس فاقد لشرعيته، فأغلبيته من الإكليروس اليوناني لا يتقنون العربية محادثة وكتابة، ولا يوجد مطرانان عربيان كحد أدنى فيه، وجل المجمع من الأرشمندريتية، علما أنه يجب أن يكون جله من الأساقفة والمطارنة ثم الأرشمندريتية. وهذا يعني أن المجمع فقد الشرعية في جوانب اللغة والتشكيل وإقامة الأبرشيات وصدور القرارات، حتى في السيامة عندما يشكل المجمع يجب أن يؤخذ رأي الرعية في أعضائه. كما إنه فاسد بأغلبية أعضائه من النواحي الأخلاقية والمالية والإدارية.[٤٧٢]
٢. المجمع المقدس هو هيئة مجموعات تحكم البطريركية الأرثوذكسية المقدسية، لكن ما حصل اليوم، هو أنه يشكل الهيئة الوحيدة التي تحكم وتدير شؤون البطريركية والرعية، علما أن الهيئات الأخرى هي: المجلس المختلط وأخوية القبر المقدس. وفي هذا الخصوص أكد ثلاثة

[٤٧١] لقاء مع مروان طوباسي، مرجع سبق ذكره.
[٤٧٢] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.

مبحوثين من أصل خمسة على أهمية هذه القضية، حيث أعرب إلياس نصر الله عن أنه: "لا شرعية قانونية للمجمع المقدس، سوى أنه مفروض فرضا من جانب قيادة الكنيسة، والمفروض أنه هيئة داخلية تعنى بالقضايا الكنسية والروحية والتعيينات في سلك الإكليروس والترقيات وما شابه ذلك. فطالما واصلت القيادة اليونانية تنكرها لحقوق أبناء الرعية في المشاركة في إدارة شؤون الكنيسة والوقف، ورفضها تشكيل مجلس مختلط من رجال الدين وأبناء الرعية للقيام بهذا الغرض، تظل أنشطة القيادة اليونانية والمؤسسات التابعة لها مثل المجمع المقدس غير قانونية".[٤٧٣] في حين نوه مروان الطوباسي إلى: "... أنه غير قانوني... لعدم وجود مجلس مختلط، وهو وفق القانون أحد الأجسام الضرورية، علما أنني لا أعتقد أن هنالك أجساما أو هئيات مشكلة بحكم القانون".[٤٧٤]

٣. أشار أربعة مبحوثين من أصل خمسة، إلى أن البطريركية حسب القانون هي مؤسسة أهلية وليست دينية؛ إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك.

٤. اعتبر ثلاثة مبحوثين من أصل خمسة أن القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨، فضفاض وغير واضح ويمكن تفسير الكثير من نصوصه بطرق مختلفة، ويناقض نفسه في عدة مواقع؛ فهو يضع تعريفا فضفاضا لمصطلح "البطريركية"، على أنها القبر المقدس وأخوية القبر المقدس. مما يعني أنها مؤسسة رهبانية، وليست أهلية. وهذا يتناقض مع جوهر ما يتوجب أن يكون عليه القانون، وخصوصا في قضية تشكيل الأجسام والهيئات المختلفة داخل البطريركية.

٥. اعتبر أربعة مبحوثين من أصل خمسة، عدم قانونية وشرعية المجمع لسبب تعيينه للحفاظ على الهيمنة اليونانية على الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية، ولتحقيق مكاسب مادية انتفاعية شخصية. وفي هذا الخصوص يرى الطوباسي: "... ألا علاقة للمسألة بالمجمع المقدس الحالي أو البطريرك الحالي ثيوفيلوس أو البطريرك المعزول إيرنيوس، إنما مسألة لها علاقة بالعقلية السائدة داخل أخوية القبر المقدس، والأسباب التي من أجلها أنشئت أخوية القبر المقدس... بحيث يدير المجمع الكنيسة وفق اهواء شخصية وسياسة ممنهجة عبر التاريخ، وهذا يعني أن الهدف الأساس للأخوية هو إضفاء الصبغة الهلينية على البطريركية وكل ما يختص فيها".[٤٧٥]

٦. اعتبر مبحوث واحد، وهو المحامي العابودي أن المجمع الحالي باطل، حيث قال: "المجمع باطل بل أكثر من باطل، لأن هناك أساقفة تمت سيامتهم ممن لا يملكون الأهلية بالسيامة كونهم محرومين من قبل البطريرك المعزول إيرنيوس، وقد تم هذا الحرمان عندما استدعي البطريرك

---

[٤٧٣] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.
[٤٧٤] لقاء مع مروان طوباسي، مرجع سبق ذكره.
[٤٧٥] المصدر ذاته.

إرنيوس للبطريرك المسكوني بإسطنبول لاستجوابه، حيث قام قبل ذهابه بحرمان كافة أعضاء المجمع الذين تآمروا ضده– كما سماهم- ومنهم البطريرك الحالي ثيوفيلوس وعدد من المطارنة، كالمطران اأرستوخورس وغيرهم. وبالتالي أي سيامة لأسقف من قبل محروم هي باطلة، وعليه فسيامة البطريرك ذاته باطلة، فالجانب الإيماني ينسحب على الجانب القانوني".[٤٧٦]

٧. اعتبر ثلاثة مبحوثين أن المجمع المقدس غير شرعي لأنه يخالف تعاليم الرسل والمجامع المسكونية في الكثير من القرارات والممارسات التي تناقض بشكل واضح هذه التعاليم الكنسية المعمول بها في كافة بطريركيات العالم الأرثوذكسية، إلا البطريركية المقدسية. حيث يقول المحامي العابودي: "... لا يقتصر الأمر على المخالفات القانونية، بل هنالك مخالفات عقائدية، لها أساس قانوني على أنها مخالفة... حيث تنص التعاليم الكنسية على أن رجال الدين الذين يتصرفون بأموال وممتلكات كنائسهم، هم أشخاص لا يصلحون لقيادة الكنيسة، ويجب أن يبتروا منها".[٤٧٧] وهنا شدد الكاتب فؤاد فرح على ذلك، قائلا: "هذه الأخوية وجدت لخدمة مصالح الإكليروس اليونانيين فقط، لا أذكر أنهم قاموا بأي نشاط روحاني – ديني لأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، ولا يتواصلون بتاتا مع الرعية، بل يعزلون أنفسهم داخل البطريركية ويتصرفون كما يحلو لهم، دون رقيب أو حسيب. وهؤلاء بالنسبة للرعية أشخاص غرباء يهيمنون على أوقاف وأملاك الكنيسة ويتصرفون بها وفقا لأهوائهم ومصالحهم الشخصية والعرقية العنصرية. وينحصر كل همهم بكيفية استمرار سيطرتهم على الأوقاف والممتلكات الأرثوذكسية، التي تدر عليهم دخلا طائلا؛ حيث تدر كنيسة البشارة الأرثوذكسية، ما يقدر سنويا بمليون ونصف المليون شيقل".[٤٧٨]

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. يعد المجمع المقدس في البطريركية الأرثوذكسية المقدسية غير شرعي وغير قانوني، لعدة أسباب منها أنه لا يطبق القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨. حيث تقود هيئة من مجموعات

---

[٤٧٦] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.

[٤٧٧] المصدر ذاته.

[٤٧٨] لقاء مع المهندس فؤاد فرح، رئيس مجلس الطائفة العربية الأرثوذكسية بالناصرة في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٢، ورئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأرثوذكسي حتى عام ٢٠٠٧، وكاتب مختص بالقضية الأرثوذكسية والحضور المسيحي في الأراضي المقدسة، وحائز على ميدالية تكريم من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وله مجموعة مؤلفات باللغتين العربية والإنجليزية. وتم بتاريخ ٨ شباط ٢٠١٤.

هيئات الكنيسة الأرثوذكسية، ويخالف تعاليم الكنيسة، كما إن البطريرك والإكليروس اليوناني، يستغلونه لتحقيق مصالح عنصرية سياسية ومادية شخصية.

٢. يعتبر المجمع الحالي باطلا لأن كلا من البطريرك الحالي وبعض أعضائه، محرومون من البطريرك المعزول إيرينيوس. وهذا يعني أن كل ما يخرج عنه هو باطل وغير قانوني.

السؤال الثالث: برأيك ما هي أهم التحديات التي تواجه العرب الأرثوذكس من الناحية القانونية؟

اتفق جميع المبحوثين في العينة على وجود عدة تحديات تواجه أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية في كل من إسرائيل وفلسطين والأردن، وأحد أهمها التحدي السياسي القانوني، أي إنه لا توجد سلطة سياسية وقانونية وقضائية واحدة تحكم البطريركية، بل يمتد نفوذها إلى ثلاث دول مختلفة غير متجانسة إن صح التعبير. حيث يرى إلياس نصر الله أنه: "كان من السهل الإجابة عن هذا السؤال لو أننا نتعامل مع بلد محدد أو حتى مع مجموعة بلدان مختلفة لكنها ذات نظم حكم محددة وأجهزة قضائية وقوانين واضحة المعالم. لكن المسألة وإن كانت واضحة نوعا ما بالنسبة للأردنيين، تظل معقدة بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال ونظم قانونية مختلفة. فالمواطنون الفلسطينيون في إسرائيل لا يملكون القدرة الكافية للتأثير على طريقة سن القوانين الإسرائيلية. والقوانين الإسرائيلية بالنسبة لهم لا توفر أي فرصة للتصدي للقيادات الدينية المسيحية وحتى الإسلامية وثنيها عن اتخاذ أي قرار. فاحتمال أن يناضل الفلسطينيون مواطنو إسرائيل من أجل سن قانون جديد لحماية أوقاف الكنائس بعيد، خاصة وأن القانون الإسرائيلي يعترف بالقوانين الكنسية وبالشريعة الإسلامية وبالمحاكم الكنسية والشرعية. بينما الحال مختلف في أماكن أخرى، خاصة في الأردن".[٤٧٩]

ونلاحظ من تحليلنا للعينة، أن الجميع يتفقون على وجود التحديات التالية: السياسية والذاتية والعنصرية القائمة على الفكر الهليني، لكن كل مبحوث يحاول تفسير التحديات انطلاقا من بيئته وواقعه السياسي الاجتماعي الحضاري، علما أن هنالك مبحوثين اثنين من الضفة الغربية، ومبحوثين اثنين من "إسرائيل"، ومبحوثا يقيم خارج فلسطين. ويشير الحكيم إلى التحدي السياسي بالقول: " كمسيحي أرثوذكسي يعيش في دولة إسرائيل، لا يوجد هنالك ما يميزني عن المسيحي الكاثوليكي أو المسلم، الإشكاليات القانونية التي نعاني منها هي إشكاليات يعاني منها كل عربي موجود داخل إسرائيل. كما إن الحقيقة تقول إن للمسيحي العربي تفضيل داخل دولة إسرائيل على المسلم العربي، حيث نجد أن كافة الأوقاف الإسلامية الموجودة في حدود الـ٤٨، صودرت تحت

[٤٧٩] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.

غطاء أملاك الغائبين، في الوقت الذي لم تتم فيه مصادرة أي عقار أو كنيسة تتبع للكنائس المسيحية. علما أن إسرائيل التي استعمرت فلسطين آنذاك، كانت تخوض معركة دولية، ولم تكن ترغب في الدخول في إشكاليات مع الدول الأوروبية ومنها فرنسا وألمانيا... الخ. وبالتالي لم يكن لديهم القدرة على الدخول في خلاف مع الدول المسيحية آنذاك، وليس من قبيل الصدفة أنهم لم يصادروا أملاك الكنائس المسيحية، ما عدا الكنائس والمزارات التي كانت تقع في القرى التي دمرت وهدمت ومنها معلول والبصة وكفر برعم. وقد خشي الإسرائيليون من هدم هذه المزارات والكنائس، حيث دمروا الجامع في قرية معلول المهجرة، ولم يهدموا أو يصادروا الكنيسة فيها، لكنهم منعوا الناس من الدخول إليها والصلاة فيها، واعتبروا هذه القرى مناطق عسكرية".[٤٨٠]

وتابع قائلا: "أنا كفلسطيني مسيحي أرثوذكسي لا أعاني قانونيا أكثر من الفلسطيني المسلم، لا بل الدولة فضلتني عليه في بعض الزوايا القانونية، نتيجة سياسة التفرقة العنصرية، حيث ينظر الصهيوني للمسلم على أنه العربي، في حين لا ينظر إلى المسيحي بنفس الطريقة. وقد اجتهدوا لإحداث تفرقة بين عرب الـ٤٨ على اساس طائفي، ونجحوا في ١٩٥٦ في إيجاد "قومية" درزية، غير أنهم فشلوا في إيجاد قومية أخرى هي "المسيحي الإسرائيلي"؛ علما أنهم في الآونة الأخيرة يسعون مجددا إلى إحيائها".[٤٨١]

ورغم محاولة الدولة الصهيونية التفرقة بين المواطن العربي المسيحي والمسلم والدرزي الذي يعيش في ظلها، وشرذمتهم إلى طوائف وملل مختلفة غير متجانسة، إلا أنها تمارس ذات السياسات العنصرية تجاههم. وينوه العابودي إلى أن "القيادة السياسية الفلسطينية لا تتعاطى مع القضية الأرثوذكسية بجدية، ولا تعطيها هامشا من المناورة بداعي القول إن هذا رجل دين ولا يحق لنا المساس بهيبته".[٤٨٢] فالسلطة الوطنية الفلسطينية تتعاطى مع القضية الأرثوذكسية من منظور رسمي ضيق صرف، ولا تدعم الرعية العربية الأرثوذكسية بأي شكل من الأشكال، علما أنهم مواطنون تنطبق عليهم شروط المواطنة.

وتابع: "هنالك مستشارون سياسيون في مواقع صنع القرار الفلسطيني كممثليين للرعية، لكنهم غير غيورين على القضية الأرثوذكسية ومصالح رعيتهم. وهذا يؤثر على عمل أبناء الرعية الغيورين على مصالح الكنيسة، وعلى مشروعنا النهضوي العربي الأرثوذكسي".[٤٨٣]

ويتناول إلياس نصر الله التحدي السياسي من منظور آخر، حيث يشير إلى فشل العرب الأرثوذكس في الضفتين الشرقية والغربية اللتين كانتا خاضعتين للحكم الأردني حتى عام ١٩٦٧، في التصدي

---

[٤٨٠] لقاء مع عزمي الحكيم، مرجع سبق ذكره،
[٤٨١] المصدر ذاته.
[٤٨٢] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.
[٤٨٣] المصدر ذاته.

للتحديين الأساسيين وهما: السياسي والذاتي. حيث قال عن الأول: "... لأن المعركة من أجل قانون الكنيسة كانت وما زالت تمس مباشرة لب الصراع بين إسرائيل والعالم العربي، فقد كان الأردن متواطئا مع إسرائيل، ولم يعد ذلك خافيا على أحد وفقا لدراسات عديدة من ضمنها كتاب البروفيسور في جامعة أكسفورد أفي شلايم، "تواطؤ عبر الأردن"... إذ إن إسرائيل كانت تعمل علنا وبجد واجتهاد وبوسائل مختلفة لتصفية القضية الفلسطينية، والسيطرة على أملاك الوقف الأرثوذكسي شكل من أشكال هذه التصفية. فكان من الطبيعي ألا يقف الأردن المتواطئ مع إسرائيل ضد هذه السياسة الإسرائيلية. علاوة على أن العائلة الهاشمية المالكة في الأردن اعتقدت أو رأت أن تصفية القضية الفلسطينية في محصلتها النهائية كانت خدمة لسياسة الأردن، حيث اعتقدت أنها ورثت الضفة الغربية لفلسطين إلى الأبد. والنضال لتغيير أو تعديل قانون الكنيسة انطوى على بُعد فلسطيني - إسرائيلي كان محرما على المواطنين الأردنيين، في تركيبة بلدهم السياسية وغير الديمقراطية، الاقتراب منه... أما على الساحة الفلسطينية، قبل عام ١٩٦٧ وبعده، أصبحت مقسومة إلى قسمين: الفلسطينيين داخل إسرائيل بحدود ١٩٤٨، وفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة. وكلا المجموعتين، مهما تفاوتت الظروف أو اختلفت بينهما، كانتا وما زالتا تعيشان في ظروف غير طبيعية على نحو يختلف عن الوضع المستقر نسبيا في الأردن. وهدف الاحتلال الإسرائيلي اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم وتصفية قضيتهم بالكامل، فانشغلت هاتان المجموعتان من الفلسطينيين بالمعركة الأكبر التي تتمثل بالتشبث بالأرض والوطن ومقاومة الاحتلال، فكان من الطبيعي أن ينشغل أفرادها عن سيطرة إسرائيل على أملاك الكنيسة الأرثوذكسية. ومع ذلك رفع أبناء المجموعتين أصواتهم ضد التصرف اليوناني بأملاك الوقف وما زالوا، ومن الصعب اتهامهم بالتقصير، ولكن من دون أدوات قانونية ناجعة سوى القانون الإسرائيلي والمحاكم الإسرائيلية".[٤٨٤]

أما فيما يتعلق بالتحدي الذاتي، فقد اتفق أربعة مبحوثين على أنه تحدي قائم نتيجة عدم وجود قيادات أرثوذكسية حقيقية، وضعف الرعية العربية الأرثوذكسية وعدم تماسكها. حيث قال المحامي العابودي: "يتمثل التحدي بخلق قيادات أرثوذكسية غير منتفعة من الوضع الراهن، تعمل لصالح الكنيسة والرعية".[٤٨٥] ويرى أن القيادة السياسية في فلسطين تنصب أشخاصا غير مؤهلين لإدارة القضية الأرثوذكسية. وأشار فرح إلى "أن التحدي الذاتي يتمثل بضعف الرعية العربية الأرثوذكسية، وانحرافها عن الطريق الصحيح، وزحف الفكر الشيوعي إلى عقول إبنائنا وانصرافهم عن الإيمان القويم". مشيرا للانتخابات السابقة لمجلس الطائفة بالناصرة، حيث انتخبت الرعية

[٤٨٤] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.
[٤٨٥] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.

العربية الأرثوذكسية أعضاء ورئيس مجلس شيوعيي الخلفية، ليكونوا مسؤولين عن مجلس الطائفة بالناصرة...، مما أدى الى اختفاء النشاط الروحي".[٤٨٦]

ويرجع نصر الله فشل أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية في الضفتين بالتصدي لهذا التحدي، إلى "... فشل الشعبين الفلسطيني والأردني في النظر إلى مشكلة الكنيسة الأرثوذكسية أو الصراع بين القيادة اليونانية للكنيسة والرعية العربية على أنها مشكلة وطنية تخص جميع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين. ونتج عن هذا الفشل أن ظلت مقاومة السيطرة اليونانية على جزء عزيز وغير بسيط من تراث فلسطين وأملاكه حكرا على أبناء الطائفة الأرثوذكسية، ونأت باقي الطوائف بنفسها عن المشاركة في هذه المعركة، معتبرة أن مشاركتها ستكون تدخلا في شؤون طائفة أخرى. وهو خطأ قاتل أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم".[٤٨٧]

وأكد ثلاثة مبحوثين على وجود تحد وجودي قائم على التمسك بالارض. حيث قال الحكيم: "أهم تحد للشباب العربي داخل إسرائيل حاليا هو تحدي الأرض والسكن، حيث تلعب إسرائيل على هذا العنصر من خلال الترويج لفكرة التجنيد والخدمة العسكرية مقابل الحصول على السكن بأسعار مناسبة ومخفضة". وشدد العابودي على أن هذا التحدي هو الأخطر على الإطلاق، قائلا: "... بوجود هذه القيادة الهلينية لم يبق أوقاف ومقدسات؛ علما أن كنيستنا كانت تملك ١٦% من مساحة فلسطين التاريخية، ولكن تم الإجهاز على هذه الأوقاف، وأعتقد أن هنالك أجندة للإجهاز على كل الإرث التاريخي للكنيسة الأرثوذكسية. ونحن لا نتحدث عن الحجر فقط؛ فالقيادة الحالية لا يهمها الحجر ولا البشر، كل ما يهمها هو أن تثرى على حساب الأوقاف وأصحابها والإيمان الأرثوذكسي...". وحتى في المسائل الإيمانية والعقائدية هناك مشكلة، ففي مجلة نور المسيح الكثير من المغالطات الإيمانية. ويجب أن يعيها أبناء الرعية، كما يجب أن يعوا أن هذه الكنيسة أرثوذكسية وليست رومية. وهذا يدل على هيلينية التفكير، حتى إنهم في التحليل ينسبون "رومية" إلى اليونان، علما أنها يجب أن تنسب إلى روما. وهذه منهجية التحليل الهليني مما يعزز اعتقادنا أن هذه القيادة هيلينية".

واعتقد مبحوث واحد، هو المحامي شكري العابودي، بوجود تحد عقائدي ديني، قائم على وجود الكثير من المغالطات الإيمانية في مجلة نور المسيح التي تصدرها البطريركية وتوزع على أبناء الرعية باللغة العربية.

---

[٤٨٦] لقاء مع فؤاد فرح، مرجع سبق ذكره.
[٤٨٧] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. تواجه الرعية العربية الأرثوذكسية في كل من إسرائيل وفلسطين والأردن عدة تحديات منها: التحدي السياسي القانوني، والتحدي الذاتي، والتحدي الهليني، والتحدي الوجودي، والتحدي الإيماني العقائدي.

٢. تواجه كافة الرعايا الأرثوذكسية الموجود في "إسرائيل" والأردن وفلسطين أغلب هذه التحديات، إلا أن كل دولة منها تفرض عليها صبغة مختلفة؛ لنجد تفسيرات متعددة لكل تحد.

السؤال الرابع: ناضل العرب الأرثوذكس منذ قرون للحصول على أبسط حقوقهم، ومنها تشكيل مجلس مختلط، لماذا ترفض البطريركية تشكيل هذا المجلس؟

اتفق أربعة مبحوثين على أن البطريركية ترفض تشكيل المجلس المختلط لأسباب تتعلق بيوننة البطريركية المقدسية وعنصرية رجال الدين اليونان وتعصبهم لقوميتهم، إضافة إلى المكاسب المادية التي يحققها هؤلاء من وراء هيمنتهم على كافة مقدرات الكنيسة الأرثوذكسية. حيث قال نصر الله: "في لقاء صحفي للبطريرك المقدسي السابق ذيوذوروس مع صحيفة "معاريف" قال إن الكنيسة المقدسية يونانية، والمسيحيون العرب في فلسطين مهاجرون جاءوا إليها من البلدان العربية، تماما كما تقول الحركة الصهيونية. فذيوذوروس والقيادة اليونانية للكنيسة المقدسية ينتمون لمدرسة من القوميين اليونانيين المتعصبين الذين يحلمون بإعادة أمجاد الإمبراطورية البيزنطية، بل الإغريقية القديمة، منذ عهد الإسكندر المقدوني، ولا يعترفون بأن الوجود الإغريقي والبيزنطي في شرق المتوسط ومصر كان احتلالا اجنبيا. وينظرون إلى العرب على أنهم دخلاء على هذه البلاد وجاءوا من الجزيرة العربية. وضم العرب إلى المجلس المختلط يتنافى مع ما يؤمن أفراد القيادة اليونانية به ويحلمون بتحقيقه، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى وعلى مدى المائة عام السابقة، تشكلت فئة من اليونانيين المستفيدين شخصيا أو المنتفعين ماليا من الوضع القائم داخل الكنيسة المقدسية مع انعدام أي رقابة على طريقة إدارة الكنيسة. وتشكيل مجلس مختلط والسماح له بالإشراف على إدارة الكنيسة، سيؤدي إلى تقييد حرية هذه الفئة المنتفعة ووضع حد للصفقات المشبوهة التي يتقاضى بموجبها أفراد القيادة اليونانية للكنيسة أموالا طائلة مقابل تمريرها. فهم يعرقلون أي محاولة لتشكيل مجلس مختلط أو أي خطوة من شأنها أن تضع العرب في موقع يمكنهم من الاطلاع على ما يجري في إدارة البطريركية، التي تعتبر وحساباتها وأملاكها سرا مكنونا لا يعرفه غير نفر قليل من أفراد القيادة اليونانية".[٤٨٨]

[٤٨٨] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره

ويقول المحامي العابودي: "رغم أن هذا المجلس شكلي، والكلمة الفصل للبطريرك، إلا أنهم لا يريدون لأحد أن يشاركهم في صنع القرار، ولا أن يتابع ما يفعلون، علما أن القانون يلزمهم بتقديم ميزانية، غير أنهم لم يقدموا أي ميزانية منذ إقرار هذا القانون حتى الآن. كما يلزمهم القانون بوضع ميزانية تقديرية، ولم يفعلوا شيئا بهذا الخصوص. وهم غير مستعدين لمشاركتنا في إدارة الكنيسة؛ لأنهم يعتبرون أنفسهم فوق كل الناس. وهذه النظرة الفوقية الاستعلائية هي السائدة في البطريركية".[٤٨٩]

ويشدد الطوباسي على أن ما هو قائم في البطريركية شكل من أشكال الاستعمار الديني، مشيرا إلى قضية تكالب الدول الاستعمارية على مسيحيي الشرق لإنهاء وجودهم فيه، حيث قال: "... تساهم هذه العقلية في البطريركية بمحاولات إنهاء الوجود العربي المسيحي الأرثوذكسي بالأراضي المقدسة والمشرق العربي، فما يحدث في فلسطين والعراق ومصر وسوريا خير دليل على ذلك... واليوم تسعى الدول الاستعمارية الغربية والمسيحية الصهيونية إلى حصر الصراع في الشرق بين محورين، هما الخير والشر؛ علما أن الخير يتمثل في اليهود والصهيونية المسيحية، والشر يتمثل في الإسلام والمسلمين. مما يوجب استبعاد المسيحيين من هذا الصراع".[٤٩٠]

ويذكر أن المجلس المختلط حسب ما نص عليه القانون يتكون من ١٥ عضوا، ثمانية منهم من العلمانيين العرب، وينقسمون إلى أربعة أعضاء من الضفة الغربية وأربعة آخرين من الضفة الشرقية، وينتخبهم أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، ويقابلهم ٧ من رجال الدين، ويرأس هذا المجلس البطريرك ذاته. ولكن هذا القانون أشار إلى أن المجلس لا يستطيع إقرار أي قرار، إلا بتصويت ٩ أعضاء إلى جانبه. ليتضح أن المجلس غير مؤهل لاتخاذ أي قرار.

وأشار مبحوث واحد هو مروان الطوباسي إلى سبب آخر وراء رفض البطريركية إنشاء المجلس المختلط، وهو عدم رغبة إسرائيل في تشكيله، مما يدل على العلاقة القوية بين الرئاسة الروحية في البطريركية والدولة الصهيونية، حتى إن هذه الرئاسة تعمل على خدمة المصالح والسياسيات الصهيونية الاستعمارية.

كما أكد مبحوث واحد، هو عزمي الحكيم، على أن السبب الوحيد وراء عدم إنشاء المجلس المختلط الحالي هو داخلي- ذاتي. حيث قال: "يرجع عدم تطبيقه إلى العوامل الداخلية- الذاتية، التي تتمثل بانقسام الرعية العربية الأرثوذكسية في الأردن إلى مجموعتين، واحدة أردنية الجذور، تقف في صف البطريرك ثيوفيلوس، ومجموعة أخرى فلسطينية الجذور أو الأصول، ضد البطريرك

---

[٤٨٩] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.
[٤٩٠] لقاء مع مروان الطوباسي، مرجع سبق ذكره.

ثيوفيلوس". وأضاف: "... لو أن العرب الأرثوذكس في الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية اتفقوا، فبإمكانهم فرض المجلس المختلط غدا".[٤٩١]

من الواضح أن هذا الطرح منحاز وتهكمي، ويعبر عن قراءة غير دقيقة لتاريخ القضية الأرثوذكسية التي ناضلت رعيتها منذ بداية القرن العشرين، لإنشاء هذا المجلس، حتى إن بعض العرب الأرثوذكس استشهدوا أثناء مشاركتهم بمظاهرات تطالب بإنشاء هذا المجلس.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. ترفض البطريركية تشكيل المجلس المختلط لأسباب تتعلق بالاستعمار اليوناني للبطريركية المقدسية وعنصرية رجال الدين اليونان القائمة على القومية. ويتضح الدور الذي تلعبه المركزية الأوروبية في التقليل من شأن الآخر المختلف، وتعزيز فكرة تفوق الغربي، والحاجة إلى السيطرة عليه لتهذيبه وتحضيره.

٢. يحقق معظم الإكليروس اليوناني المتمثل بأخوية القبر المقدس المكاسب المادية- المالية نتيجة هيمنتهم على كافة مقدرات الكنيسة الأرثوذكسية، سواء أكانت الأماكن المقدسة التي تدر لهم دخلا طائلا، أم أوقافا وعقارات وممتلكات الكنيسة والرعية.

٣. قد يكون للدول الاستعمارية الغربية، وللمسيحية الصهيونية العالمية، دور في عدم إشراك العرب الأرثوذكس في إدارة شؤون الكنيسة المادية، وهذه الدول تحاول حاليا تنفيذ مخطط استعماري جديد، قائم على أساس ديني عنصري متعصب ومتطرف، يهدف إلى خلق حالة من الفوضى في معظم الدول العربية، والقضاء على الوجود المسيحي في الشرق.

٤. ترفض البطريركية تشكيل المجلس المختلط لعدم وجود قوة تنفيذية تجبرها على تطبيق القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨.

السؤال الخامس: يرفض البطاركة اليونانيون منذ قرون ترقية رجال الدين العرب إلى درجة مطران، برأيك ما السبب وراء ذلك؟

اتفق المبحوثون على وجود سببين رئيسين مرتبطين ببعضهما وراء رفض البطاركة اليونانيين منذ قرون ترقية رجال دين عرب إلى درجة مطران، وهما: أولا - رغبتهم في الحفاظ على الطابع الهليني للبطريركية المقدسية. والثاني - خشيتهم من انضمام عدد لا بأس به من أبناء العرب إلى الأخوية، مما يعني وصولهم إلى مقاليد الحكم، بشكل قد يؤدي إلى تعريب البطريركية لاحقا. حيث

[٤٩١] لقاء مع عزمي الحكيم، مرجع سبق ذكره.

شرح نصر الله ذلك بقوله: "... منع وصول عدد كبير من العرب إلى المجمع المقدس وأخوية القبر المقدس التي تضم مجموعة من اليونانيين المتعصبين قوميا؛ لأن الرهبان يصبحون أعضاء في الأخوية بمجرد ترهبنهم، ثم لاحقا بعد ترقيتهم في الدرجات الكهنوتية، يمكنهم أن يصبحوا أعضاء في المجمع المقدس، وفقا لنظام الكنيسة الداخلي. وهذا ليس في صالح القيادة اليونانية للكنيسة".[٤٩٢]

ويعتبر العابودي أن السماح بذلك "يعني أن هؤلاء العرب لم يعودوا قطيعا تسيرهم البطريركية كما تشاء، بل أصبحوا ضمن الرهبنة يعلمون باللاهوت وتعاليم الدين، وليس هنالك من مانع أن يصبحوا أساقفة وأصحاب قرار. وهذا يعني أهم يخشون من تغيير الديمغرافية في البطريركية والرئاسة الروحية، وسحب البسط من تحتهم".[٤٩٣]

ونوه ثلاثة مبحوثين إلى الطريقة التي تتعامل فيها الرئاسة الروحية اليونانية مع الشباب العربي الراغب في الترهبن،[٤٩٤] يفيد بأن أبناء العرب غير مرغوب فيهم بالأخوية مطلقا؛ لأن انضمامهم إليها يعني إمكانية تدرجهم في الدرجات الكهنوتية وصولا إلى درجة بطريرك.

وأشار ثلاثة مبحوثين إلى الدور الذي لعبه العامل التاريخي في تعزيز هذه الأفكار العنصرية، حيث قال العابودي: "... ظهرت هذه القضية مع تنصيب أول بطريرك يوناني، جرمانوس، ومن ثم اتبعها بقية البطاركة اليونان الذين خلفوه. حيث أصدر بعضهم قوانين لحرمان ومنع العرب من الترهبن. وهدفهم الأول إبعاد العرب عن كل ما يتعلق بالرئاسة الروحية وإدارة البطريركية".[٤٩٥]

وأضاف مبحوث واحد، هو عزمي الحكيم، سببا آخر يتمثل بعدم وجود رغبة لدى الشباب المسيحي بالترهبن، وفي حال وجودهم هم غالبا غير صالحين للرهبنة. إذ قال: "... يوجد عنصر ذاتي، حيث قلائل هم من يقررون الانخراط بالرهبنة وارتقاء السلم الكهنوتي. ففي "نتصيرات عليت" ٢٠ ألف مسيحي، ولم يترهبن منهم سوى راهب عربي واحد، علما أنه وصل إلى درجة أرشمندريت بالغش والخداع،[٤٩٦] وهو من جماعة التجنيد، وفي حال رقي إلى درجة مطران فسأشهر إسلامي".[٤٩٧]

وهذا تبريرغير مقبول وفيه الكثير من التشويه لصورة رجال الدين العرب، فالرئاسة الروحية اليونانية تتعمد إهمال أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، وهي المسؤولة الوحيدة عن سيامة هذا الأرشمندريت، الذي يصفه الحكيم بصفات لا تليق برجال دين، وهي المخولة الوحيدة بمعاقبته وتأديبه نتيجة أفعاله هذه إن كانت صحيحة؛ علما أنها لم تتخذ أي إجراء فعلي بحق الكاهن نداف،

---

[٤٩٢] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.
[٤٩٣] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.
[٤٩٤] لقاء مع فؤاد فرح، مرجع سبق ذكره.
[٤٩٥] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.
[٤٩٦] حجبت الباحثة اسم الأرشمندريت عن النشر، لغاية عدم التشهير.
[٤٩٧] لقاء مع عزمي الحكيم، مرجع سبق ذكره.

الذي نادى وروج لقضية تجنيد أبناء المسيحيين العرب بالجيش الإسرائيلي. وعليه لا يمكن تعميم هذا السبب.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. يرجع رفض البطاركة اليونانيين منذ قرون لترقية رجال الدين العرب إلى درجة مطران، إلى رغبتهم في الحفاظ على الطابع الهليني للبطريركية المقدسية، وخشيتهم من انضمام عدد كبير من أبناء العرب إلى الأخوية، وبالتالي وصولهم إلى مقاليد الحكم، مما قد يؤدي إلى تعريب البطريركية لاحقا.
٢. يلعب العامل التاريخي دورا أساسيا في تعزيز الأفكار العنصرية للرئاسة الروحية اليونانية.
٣. تتصرف الرئاسة الروحية اليونانية مع قضية الشباب العربي الراغب في الترهبن على نحو غير كنسي رعوي مطلقا، إذ إنها تشجعهم على الزواج بدلا من الترهبن لخدمة الكنيسة والرعية.
٤. يتضح وجود بعض القيادات الأرثوذكسية المتخاذلة والمتعاونة مع البطريركية، التي تحاول تلميع صورة القيادة الروحية اليونانية على حساب أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية.

السؤال السادس: تتبع البطريركية سياسة ممنهجة فيما يتعلق بالتفريط بممتلكات الرعية الأرثوذكسية في فلسطين والأردن، حيث تقوم بتسريبها إلى جهات صهيونية استعمارية (استيطانية) منذ بداية الانتداب البريطاني إلى يومنا هذا. ما علاقة الإكليروس اليوناني بالاستعمار؟ وما هي الأسباب والدوافع التي تدفع البطريركية إلى التفريط بهذه الأوقاف؟

اتفق أربعة مبحوثين على وجود علاقة وثيقة بين البطريركية والإكليروس اليوناني والاستعمار على مر القرون الخمسة الماضية، حيث قويت شوكة الاستعمار اليوناني الديني للكنيسة وتغذى من ارتباطه بالسلطات السياسية الاستعمارية التي حكمت فلسطين عبر هذه الحقبات المتلاحقة. حيث قال فؤاد فرح: "هنالك علاقة وثيقة بين الرئاسة الروحية والإكليروس اليوناني، والاستعمار عبر التاريخ، حيث كانوا زمن الإمبراطورية العثمانية مع السلطات الحاكمة؛ لوجودهم في إسطنبول وكانوا يقدمون الرشاوى للسلاطين والولاة، علما أن العثمانيين فرضوا عليهم قضية الاعتراف بالبطريرك المنتخب". ويعتبر أن الأتراك لعبوا لعبة قذرة قائمة على مبدأ من يدفع أكثر يصبح بطريركا للكنيسة المقدسية، وتعاون الإكليروس اليوناني معهم في ذلك الأمر... كما إن الأتراك كانوا معنيين بالأوقاف المسيحية الأرثوذكسية؛ لأنها كانت تدر عليهم الكثير من المال، حيث كانوا ينقلون ملكيتها من الكنيسة الأرثوذكسية إلى كنائس أخرى غربية. وكانت العلاقة قائمة على الفساد الإداري

والمادي، الذي ساهم اليونان في استمراره عبر التاريخ، لأنهم لم يكونوا يوما معنيين بالحفاظ الفعلي على الأماكن المقدسة والأوقاف الأرثوذكسية، بقدر ما كان همهم الهيمنة والمنفعة المادية.[٤٩٨]

وتابع فرح: "وخلال حقبة الانتداب باعت القيادة الروحية اليونانية أراضي تابعة للوقف الأرثوذكسي في رحافيا والطالبية لجهات استعمارية صهيونية كانت حكومة الانتداب تدعمها. ثم استمر مسلسل الصفقات، بعد نكبة فلسطين، ففي عام ١٩٥٢ وكلت البطريركية قنصل اليونان في القدس بعمليات البيع، فباع العديد من الممتلكات الأرثوذكسية لجهات استعمارية صهيونية، ومن ثم جاء البطريرك ذيوذورس، وأخذ يبيع بطريقة هستيرية... واليوم ما زالت القيادة الروحية اليونانية تنتهج ذات السياسة".[٤٩٩]

ويشرح نصر الله هذه العلاقة أيام الانتداب، قائلا: "... تواطأت القيادة اليونانية مع حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، ولكن لعلاقة هذه القيادة بالاستعمار وجه آخر ظل غائبا أو مخفيا إلى حد كبير، فيما اعتبرت أمرا طبيعيا". ويوضح أن هذه العلاقة نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وتعززت خلال الحرب الباردة، نظرا لاهتمام الدول الغربية، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة، بإبقاء قيادة الكنيسة المقدسية في صفهم في حربهم ضد الشيوعية. ومع أن العلاقة بين الطرفين كانت على هذا المستوى فحسب، إلا أن الاهتمام الغربي بقيادة الكنيسة عزز مكانة هذه القيادة ووفر لها دعما مهما في معركتها ضد العرب الأرثوذكس.[٥٠٠]

وأكد المحامي العابودي على هذه العلاقة قائلا: "نواجه تحديين: تحدي الاستعمار الصهيوني، وتحدي العصابة الهلينية، والطرفين يكمل بعضهما بعضا...". ويرى أن هذه السياسة ليست جديدة؛ فالهلينية والاستعمار وجهان لعملة واحدة.[٥٠١]

إذن فقد نشأت علاقة البطريركية المقدسية بالاستعمار مع بدء الاستعمار العثماني لفلسطين، ولكنها لم تتوقف بانتهاء هذا الاستعمار، بل تم ترسيخها وتجديدها مع وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في نهاية الحرب العالمية الأولى، ومن ثم انسحابها وفتح المجال أمام قدوم استعمار إحلالي جديد هو الإسرائيلي.

وبناء عليه، اتفق أربعة مبحوثين من أصل خمسة على وجود علاقة وثيقة بين البطريركية والإكليروس اليوناني من جهة، والاستعمار الصهيوني من جهة أخرى، بل إن نصر الله يعتقد أنه لا يوجد فرق بين سياسات الاستعمار الصهيوني التصفوية والتهويدية لفلسطين، ولكل ما يتعلق بالتراث الوطني الفلسطيني الأرثوذكسي، وسياسات القيادة الروحية اليونانية. حيث قال: "... ليس

---

[٤٩٨] لقاء مع فؤاد فرح، مرجع سبق ذكره.
[٤٩٩] المصدر ذاته.
[٥٠٠] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.
[٥٠١] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.

مهما من يقف وراء عملية التصفية، فهويته لا تغير من حقيقة أنها عملية حاقدة ولئيمة. والقيادة اليونانية للكنيسة لا تختلف في هذا عن قيادة الحركة الصهيونية التي قامت بهدم وجرف ما يزيد عن ٥٠٠ قرية فلسطينية بعد عام ١٩٤٨". لكن إسرائيل التي باشرت في مشروع هدم تلك القرى بعد عام ١٩٤٨ اصطدمت بمشكلة العقارات والأبنية والأراضي التابعة للوقف الأرثوذكسي، التي لا يمكنها أن تصادرها وتتصرف بها كما تشاء، فعقدت صفقة مع البطريركية المقدسية التي تنازلت لإسرائيل عنها. وأبلغ تفسير لتصفية أملاك الوقف الأرثوذكسي في فلسطين ما ورد على لسان البطريرك ذيوذوروس ذاته الذي قال لإحدى الصحف الإسرائيلية إن العرب الأرثوذكس أناس غير متدينين، بل هم ملحدون وينتمون للأحزاب الشيوعية، واهتمامهم بالكنيسة راجع لطمعهم بأملاك الوقف، أي إنه اهتمام مادي. لذلك فإن رأيه يقوم على التخلص من أملاك الوقف وتصفيتها كوسيلة للقضاء على أطماع العرب الأرثوذكس؛ فعندما تنتهي الأوقاف سيتوقف هؤلاء عن الاهتمام بالكنيسة، وفقا لذيوذورس".[٥٠٢]

وأكد طوباسي على قضية مشاركة الرئاسة الروحية اليونانية في عملية تصفية القضية الفلسطينية وتهويد فلسطين، وخصوصا القدس، من خلال تصفية الوقف الأرثوذكسي وتسريبه لجهات استعمارية صهيونية. حيث يقول: "... قامت البطريركية عبر العقود الماضية بتسريب الأراضي والأوقاف الأرثوذكسية بالقدس على مسارين: الأول داخل البلدة القديمة، مما ساهم إلى حد ما بتشجيع الاستيطان اليهودي داخل أسوار القدس، ونذكر هنا تحديدا دير مار يوحنا. أما الثاني فله علاقة بمحيط مدينة القدس، حيث ساهمت بإقامة حزام استيطاني حول المدنية، بتسريب الكثير من الممتلكات في الخان الأحمر والأراضي الواقعة عليها مستوطنة "جيفعات هاماتوس"، وجبل أبو غنيم، والأراضي الواقعة على طريق بيت لحم وبيت جالا، وغيرها، إضافة إلى الاراضي التي سربت في القدس الغربية، ومنها أرض الكنيست ومبنى رئيس الدولة... ".[٥٠٣]

نستنتج مما سبق أن الصراع القائم داخل الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية، مرتبط على نحو مباشر بالصراع العربي- الإسرائيلي، وخاصة القضية الفلسطينية. وأن المستفيد الوحيد من هذا الصراع هو الاحتلال الإسرائيلي.

واعتبر مبحوث واحد هو عزمي حكيم، أن هذه العلاقة آخذة بالتراجع، حيث قال: "أعتقد أن هذه العلاقة تتراجع لسببن: لأنه لم يبق هنالك شيء لبيعه، أو بسبب الضغوطات الشعبية التي مورست على البطريركية خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة...".[٥٠٤]

---

[٥٠٢] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.
[٥٠٣] لقاء مع مروان الطوباسي، مرجع سبق ذكره.
[٥٠٤] لقاء مع عزمي الحكيم، مرجع سبق ذكره.

إلا أن الوقائع الجديدة على الأرض تثبت عكس ذلك تماما، حيث نوه ثلاثة مبحوثين من أصل خمسة إلى أن البطريرك الحالي ثيوفيلوس، قام بتجديد عقد صفقة أراضي رحافيا، التي بني عليها الكنيست الإسرائيلي؛ علما أن العقد القديم ينتهي بعد أربع عقود؛ لرغبة الحكومة الإسرائيلية بتغيير أحد نصوص بنود هذه الصفقة. وفي هذا الخصوص قال العابودي: "... إحدى الصفقات الأخيرة التي وقع عليها البطريرك الحالي، صفقة تجديد العقد الخاص بأراضي الكنيست، الذي بقي لانتهائه ٤٢ عاما... علما أن الحكومة الإسرائيلية سعت إلى تجديد العقد لتغيير البند (١٣) الذي ينص على حق المؤجر بإعادة تقييم العقار أو استرجاعه بما عليه من ممتلكات بعد انتهاء العقد"[٥٠٥]. وهذا يدفعنا إلى التساؤل، لماذا التجديد الآن؟ ولمصلحة من؟ وكيف تتم عملية تخمين أسعار الأراضي في البطريركية؟

أما فيما يتعلق بدوافع البطريركية للتفريط بهذه الأوقاف، فيؤكد ثلاثة مبحوثين من أصل خمسة أن القيادة اليونانية للكنيسة ترفض الاعتراف بأن الأوقاف التابعة للكنيسة هي جزء من التراث الوطني الفلسطيني، ويصرون على أن أخوية القبر المقدس والبطريركية هي التي اشترت هذه الأوقاف والممتلكات، فهي ملك للبطريركية ولا شأن للرعية العربية الأرثوذكسية فيها. وقال نصر الله: "ترفض القيادة اليونانية للكنيسة الاعتراف بأن الأوقاف التابعة للكنيسة جزء من التراث الوطني الفلسطيني، ويصر أفراد القيادة اليونانية للكنيسة على ترديد كذبة ممجوجة ولا أساس لها من الصحة أن البطريركية هي التي اشترت هذه الأوقاف. فالكنائس والمقابر وغيرها من الأبنية التابعة للكنيسة تشكل جزءا هاما من تراث الشعب الفلسطيني وحضاراته على مر ألفين من السنين". وشواهد القبور تحمل أسماء عائلات فلسطينية عاشت في فلسطين منذ قديم الزمان، لكنها شردت بعد عام ١٩٤٨. فتصفية هذا التراث تلحق ضررا بقضية الشعب الفلسطيني الوطنية".[٥٠٦]

ولكن لا يتوقف الأمر عند مجرد عدم الاعتراف بالوقف الأرثوذكسي على أنه جزء من التراث الوطني الفلسطيني بسبب الخلاف على ملكيته أو من قام بشرائه، ولكن يتعداه إلى وجود سياسة ممنهجة وراء هذا الادعاء. حيث قال المحامي العابودي: "الإكليروس اليوناني لديه أجندة سياسية، تم ترتيبها وفق أجندة ماسونية، ... فهم جزء في النتاج العام لسياسة الصهيونية العالمية".

ونوه أربعة مبحوثين من أصل خمسة إلى العائد المالي الضخم الذين يجنيه الإكليروس اليوناني من وراء تصفية وبيع الأوقاف الأرثوذكسية. حيث قال نصر الله: "اكتشف أفراد القيادة اليونانية للكنيسة أن تصفية أملاك الوقف الأرثوذكسي تدر عليهم أرباحا طائلة، فجيوبهم وجيوب أقاربهم في اليونان

---

[٥٠٥] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.
[٥٠٦] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.

كانت تنتفخ بالمال بعد كل صفقة، مما خلق سباقا بين أفراد القيادة اليونانية للوصول إلى المواقع التي يمكن من خلالها عقد الصفقات المربحة".[٥٠٧]

وقال العابودي: ".... هؤلاء اليونان الذين يأتون إلى الرهبنة هنا، جاءوا إما لأنهم فقراء أو منبوذون في مجتمعهم المحلي، وكثير منهم لقطاء، لكنهم جاءوا لغاية أهم هي أن يصبحوا أغنياء...".[٥٠٨]

وأشار ثلاثة مبحوثين إلى وجود دافع شخصي قائم على الابتزار، حيث تقوم الدولة العبرية بإمساك مماسك على هؤلاء الإكليروس لتطويعهم والاستفادة منهم عند الحاجة. ويعطي فرح مثالا على ذلك، قائلا: "... البطريرك ذيوذورس، أخذ يبيع بطريقة هستيرية، علما أنني أذكره في بداياته وطنيا وصاحب شخصية كارزماتية، إلا أن الاحتلال تمكن من مسك ممسك عليه، حيث إنه في إحدى المرات التي كان فيها عائدا من الأردن إلى القدس، ضبطوا في سيارته ذهبا ومخدرات. لا نعرف أهي مدسوسة أم لا؟ ولكن باعتقدي أن الاحتلال أراد أن يوصل له رسالة مفادها، إما أن تتعاون معنا أو أن نتخذ إجراءات بحقك". ويعتقد أن هذه القضية كانت نقطة تحول كبيرة في مواقف البطريرك، حيث أخذ بعدها يبيع الممتلكات الأرثوذكسية بصورة مهولة.[٥٠٩]

واعتقد مبحوث واحد، هو عزمي الحكيم، أن الدافع الوحيد وراء التفريط بالوقف العربي الأرثوذكسي لجهات استعمارية هو الواقع السياسي المعاش. حيث قال: "رغم أن القانون الدولي يؤكد على أن القدس الشرقية غير خاضعة لدولة إسرائيل، إلا أن الواقع المفروض عكس ذلك تماما؛ فالقانون الإسرائيلي هو الساري والمعمول فيه، كما إن جهاز الشرطة إسرائيلي، والخدمات البنكية كذلك... الخ. وبالتالي تقبل البطريركية الانصياع من منطلق القوة وتسيير الأمور؛ لأن المنطق يقول إن البطريركية تستطيع أن تعيش ٢٠ عاما من دون السلطة الأردنية، ولكنها لا تستطيع أن تعيش أو تتعايش دون السلطة الإسرائيلية".[٥١٠]

وتعتقد الباحثة أن هذا المنطق غير سليم وفيه الكثير من الانحياز للقيادة الروحية اليونانية، ويظهر وكأنه تبرير للمواقف والقرارات والتصرفات غير الوطنية للقيادة الروحية المحابية للاحتلال الإسرائيلي.

وأشار مبحوث واحد وهو المحامي شكري العابودي إلى دافع آخر يتمحور حول كون القيادة الروحية للكنيسة يونانية، فهي أجنبية غريبة عن هذه الأرض، ولا يهمها أمر الوقف الأرثوذكسي، ويسهل عليها التفريط فيه.

---

[٥٠٧] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.
[٥٠٨] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.
[٥٠٩] لقاء مع فؤاد فرح، مرجع سبق ذكره.
[٥١٠] لقاء مع عزمي الحكيم، مرجع سبق ذكره.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. وجود علاقة وثيقة بين البطريركية والإكليروس اليوناني من جهة والاستعمار من الجهة الأخرى على مر القرون الخمسة الماضية. وهذه العلاقة لا تقتصر على الاستعمار الصهيوني.

٢. يتضح أن القيادة اليونانية للكنيسة استمدت قوتها وعززت وجودها لارتباطها بالسلطات السياسية الاستعمارية المتلاحقة التي حكمت فلسطين عبر حقبات تاريخية مختلفة.

٣. هذه العلاقة تؤثر سلبا على القضية الفلسطينية، وتلحق أضرارا مخيفة بالتراث العربي الوطني الأرثوذكسي.

٤. تقوم البطريركية الأرثوذكسية المقدسية بتنفيذ سياسات الاستعمار الصهيوني التصفوية والتهويدية لفلسطين، عبر تصفية التراث الوطني الفلسطيني الأرثوذكسي، الذي كان يشكل حوالي ١٦% من مساحة فلسطين التاريخية.

٥. أما الدوافع فمتنوعة أهمها:

- ترفض القيادة اليونانية للكنيسة الاعتراف بأن الأوقاف التابعة للكنيسة جزء من التراث الوطني الفلسطيني، وتصر على أن أخوية القبر المقدس والبطريركية هي التي اشترت الأوقاف والممتلكات، فهي ملك للبطريركية ولا شأن للرعية العربية الأرثوذكسية فيها. وهنا يلعب الدافع السياسي دورا رئيسيا في هذا الرفض، الذي لا يقتصر على الحفاظ على هذا الموروث الحضاري لأسباب تتعلق بالملكية، بل يتعدى إلى سياسة ممنهجة هدفها خدمة المصالح الاستعمارية الغربية والصهيونية.
- العائد المالي الضخم الذين يجنيه الإكليروس اليوناني من وراء تصفية وبيع الأوقاف الأرثوذكسية.
- وجود دافع شخصي فئوي قائم على الابتزار، حيث تقوم الدولة العبرية بإمساك مماسك على الإكليروس اليوناني لتطويعهم والاستفادة منهم عند الحاجة.
- البعد الوطني في الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية مفقود؛ لأن الرئاسة الروحية أجنبية وغريبة عن هذه الأرض، ولا يهمها أمر الوقف الأرثوذكسي، ويسهل عليها التفريط فيه.

السؤال السابع: لماذا تقف الحكومتان الأردنية والفلسطينية على حياد من القضية الأرثوذكسية؟

اتفق كافة أفراد العينة على أن الحكومة الأردنية تواطأت مع القيادة الروحية اليونانية، ولم تتعامل بشفافية ووضوح فيما يتعلق بالقضية الأرثوذكسية، سواء على مستوى تطبيق القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨، أو فيما يختص بالصفقات التي تعقدها هذه القيادة، وتسريبها لممتلكات الوقف

الأرثوذكسي للاستعمار الصهيوني. وهذا يعني أن القيادة اليونانية للكنيسة تتصرف كما يحلو لها نتيجة إدراكها التام بأنها محمية من الجانب الأردني. واعتبر مبحوث واحد، هو إلياس نصر الله، أن الحكومة الأردنية لا تقف على الحياد مما يجري في الكنيسة الأرثوذكسية ابدا، إذ قال: "... من الخطأ اعتبار الحكومة الأردنية على الحياد مما يجري في الكنيسة المقدسية؛ فأنا أتحدى أي مسؤول أردني للكشف عن أرشيف لقاءات المسؤولين الأردنيين منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم مع بطاركة الكنيسة المقدسية وما دار فيها. بل أتحدى الحكومة الأردنية أن تكون أصدرت تهديدا أو تحذيرا للقيادة اليونانية بسبب صفقة بيع أو تأجير أرض أو عقار من عقارات الوقف الأرثوذكسي لإسرائيل... فما نعرفه عن علاقة الأردن بإسرائيل جاء من مصادر إسرائيلية، علما أن الإسرائيليين ما زالوا يحتفظون بالكثير من ملفاتهم سرية حتى الآن".[٥١١]

ويرجع كافة أفراد العينة الخمسة هذا التواطؤ لعدة أسباب، هي:

١. اعتبر أربعة مبحوثين من أصل خمسة أن الطريقة التي تم بها تشريع قانون الكنيسة الأردني عام ١٩٥٧ أكبر دليل على هذا التواطؤ.
٢. أوضح ثلاثة مبحوثين وجود ارتباط أردني بمصالح اقتصادية وسياسية مع دولة اليونان، علما أن الطوباسي يعتقد أن هذا الاعتبار واه وغير صحيح، حيث لا تتدخل اليونان بشؤون الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية مطلقا. في حين قال عزمي الحكيم: "للمملكة الأردنية الهاشمية مصالح سياسية مع دولة اليونان وغيرها...".[٥١٢] في حين أعطى فؤاد فرح مثالا حيا، حيث قال: "عندما تم استجواب البطريرك المعزول، إرينيوس، من قبل الحكومة الأردنية، قال البطريرك لهم: "أنا لم أبع،... وأنا سأذهب إلى المحكمة وأي صفقة لاغية". كانوا قبل الاستجواب قد سحبوا الاعتراف به كبطريرك، ولكنهم بعد هذه الجلسة أعادوا الاعتراف به، إلا أنهم قبل أن يصل البطريرك إلى القدس، سحبوا الاعتراف به مجددا. لماذا هذا التناقض؟ اتضح أن اليونان هددت الأردن، كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، تدخلت على نحو مباشر في هذا الموضوع، وطلبت من الأردن سحب الاعتراف به".[٥١٣] وأضاف قائلا: "من الضغوط التي تمارسها الحكومة اليونانية على نظيرتيها الفلسطينية والأردنية، التلويح بطرد العمال الفلسطينيين والأردنيين منها".[٥١٤]

---

[٥١١] لقاء مع الياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.
[٥١٢] لقاء مع عزمي الحكيم، مرجع سبق ذكره.
[٥١٣] لقاء مع فؤاد فرح، مرجع سبق ذكره.
[٥١٤] المصدر ذاته.

٣. أشار أربعة مبحوثين إلى ارتباط الرئاسة الروحية بالأنظمة الحاكمة المهيمنة، واتباعها أسلوب الرشوة لتحقيق مآربها ومصالحها. حيث قال مروان الطوباسي: "ارتبطت البطريركية الأرثوذكسية المقدسية، منذ أن هيمن اليونانيون عليها، بكافة السلطات التي حكمت فلسطين، وقامت على شراء الذمم في كل هذه السلطات السياسية التي سيطرت على فلسطين التاريخية عبر الحقبات المختلفة".[٥١٥]

٤. نوه أربعة مبحوثين إلى قضية تخاذل وتعاون بعض أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية الموجودين بمناصب سياسية وقيادية حساسة مع القيادة اليونانية للكنيسة ضد مصالح الرعية. وذلك لعدة أسباب منها الرشوات التي تغدقها البطريركية عليهم، أو وجود مصالح شخصية ومشتركة... الخ. إذ قال الطوباسي: "بعض أبناء الرعية يخيف القيادة السياسية من قضية التدخل في هذا الصراع، لأنه قد يؤثر على علاقتها السياسية والدبلوماسية مع دولة اليونان، وهذا اعتبار واه وغير صحيح...".[٥١٦] وأعطى المحامي العابودي مثلا على ذلك قائلا: "عندما سحبت الحكومة الأردنية عام ٢٠٠٧ الاعتراف بالبطريرك "ثيوفيلوس"، قام هؤلاء المنحازون بالتأثير على مصدر القرار السياسي بالأردن وحثه على عدم سحب الاعتراف تحت غطاء عدم رغبتهم في إغضاب دولة اليونان، علما أن هذا الحديث غير دقيق... ولو تفاعلت هذه المجموعة المنحازة مع نبض ونفس الناس هنا والنفس الذي كان سائدا في الأردن مع القرار الذي اتخذته الحكومة الأردنية لتغير الشيء الكثير"... وطالب القيادة السياسية بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب ولا تنصب علينا رجالا بهذه الصفات.[٥١٧]

٥. أشار مبحوث واحد هو مروان الطوباسي إلى أن الحكومة تعتبر هذا الصراع شأنا كنسيا داخليا لا دخل لها فيه. حيث قال: "تشعر السلطات السياسية أن هذا الصراع صراع مسيحي-مسيحي لا شأن لها فيه، وهذه مشكلة، أي إننا كمسلمين لا شأن لنا في هذا الصراع، ونحن لن نتدخل في موضوع حساس وخلاف داخل كنيسة"، علما أن ليس خلافا داخل كنيسة، ويتوجب على الدولة خدمة مصالح مواطنيها، وليس مصالح من يتحكم بمقدرات أبناء شعبها.[٥١٨] وقال فرح: "هنالك عناصر كثيرة داخل الرعية العربية الأرثوذكسية الأردنية تعمل ضد مصالح الرعية العربية الأرثوذكسية".[٥١٩]

---

[٥١٥] لقاء مع مروان الطوباسي، مرجع سبق ذكره.
[٥١٦] المصدر ذاته.
[٥١٧] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.
[٥١٨] لقاء مع مروان الطوباسي، مرجع سبق ذكره.
[٥١٩] لقاء مع فؤاد فرح، مرجع سبق ذكره.

أما فيما يتعلق بالسطلة الوطنية الفلسطينية، فقد اتفق كافة أفراد العينة على أنها لم تول القضية الأرثوذكسية الاهتمام الكافي والسليم. وأرجعوا ذلك إلى العوامل التالية:

١. أكد كافة أفراد العينة عدم إدراك القائمين على السلطة لأهمية القضية الأرثوذكسية، وعدم متابعتهم لها بشكل سليم، وتقصيرهم، مما ساهم في استمرار الوضع الراهن. ويتضح ذلك من النقاط التالية:

- أشار ثلاثة مبحوثين إلى عدم إدراك السلطة الوطنية الفلسطينية أن القضية الأرثوذكسية هي قضية تراث عربي وطني، حيث قال نصر الله: "... ما زالت الحكومة الفلسطينية غير مدركة بأن هذه المسألة مسألة تراث وطني، وتعتقد أن التركيز على مسألة الكنيسة ليس مناسبا لأنها تناضل من أجل قضية أكبر وأوسع...".[٥٢٠]
- اعتبر ثلاثة مبحوثين أيضا أن توقيع الرئيس محمود عباس على تجديد اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات[٥٢١]، أمر غير مقبول، وهو يعني التفريط بحقنا كفلسطينيين بالدفاع عن مقدساتنا؛ علما أن هذه الاتفاقية وقعت بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن، في ٣١ آذار ٢٠١٣، بالعاصمة الأردنية عمان، وتعطي المملكة مسؤولية الإشراف والرعاية للأماكن المقدسة بالقدس بما فيها البطريركية الأرثوذكسية. حيث اعتبر الملك عبد الله الثاني بن الحسين، صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس. وبررت هذه الاتفاقية عدة منطلقات منها: "بناء على دور الملك الشريف الحسين بن علي في حماية ورعاية الأماكن المقدسة في القدس وإعمارها منذ عام ١٩٢٤، واستمرار هذا الدور بشكل متواصل في المملكة الأردنية الهاشمية من سلالة الشريف الحسين بن علي حتى اليوم؛ وذلك انطلاقا من البيعة التي بموجبها انعقدت الوصاية على الأماكن المقدسة للشريف الحسين بن علي، والتي تأكدت بمبايعته في ١١ آذار سنة ١٩٢٤ من قبل أهل القدس وفلسطين. وقد آلت الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين؛ بما في ذلك بطريركية الروم الأورثوذكس المقدسية التي تخضع للقانون الأردني رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨".[٥٢٢]

ويحمل مروان الطوباسي مسؤولية استمرارية الوضع الراهن للحكومات الفلسطينية المتعاقبة التي لم تسع إلى حل هذا الصراع. حيث قال: "... السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتابع القضية كما يجب

---

[٥٢٠] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.

[٥٢١] وكالة وفا، "وقع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، اليوم الأحد، اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات"، نشرت على الموقع الالكتروني: www.wafa.ps، بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣١.

[٥٢٢] المرجع ذاته.

وبالشكل السليم، ووفق القانون الفلسطيني رقم (٣٥) عليها مسؤولية تنفيذ القانون،... وبالتالي تتحمل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة مسؤولية إبقاء هذا الصراع دون حلول، مما خلق بيئة مناسبة أتاحت للمجمع المقدس اتخاذ قرارات تتعلق بتسريب المزيد من الممتلكات الأرثوذكسية". وعندما يصدر قرار من الرئيس الفلسطيني بالمصادقة على انتخاب البطريرك، فإنه يمارس سيادة شكلية؛ لأن السيادة الحقيقية تعني تنفيذ كل بنود هذا القانون وليس جزءا منه....

٢. أكد ثلاثة مبحوثين أن تعيين أشخاص غير مؤهلين في مراكز صنع القرار الفلسطيني، للخوض في غمار القضية الأرثوذكسية، ساهم بإلحاق أضرار جسيمة بهذه القضية الوطنية. حيث قال الطوباسي: "... أعتقد ان اللجنة الرئاسية لشؤون المسيحيين تتحمل مسؤولية كبيرة لأن بعض القائمين عليها لا يدرك خلفيات القضية ولا جوهرها. وعندما يتعاطون مع قضية لا يدركون كافة حيثياتها، قد يصلون إلى نتائج غير صحيحة". أما شكري العابودي فاشار إلى أن "هنالك الكثير من أبناء هذه الرعية الحريصين على مصالحها، خلافا لمن ينصبون من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية كممثلين لها، وهذا تحد جدي يؤثر على عمل أبناء الرعية ومشروعنا النهضوي الأرثوذكسي العربي".[٥٢٣]

٣. أوضح ثلاثة مبحوثين ارتباط فلسطين بمصالح اقتصادية وسياسية مع دولة اليونان. حيث قال نصر الله: "... تحرص الحكومة الفلسطينية على علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة اليونانية التي تدعم بشدة القيادة اليونانية للكنيسة المقدسية، علما أن الشعب اليوناني متعاطف كليا مع الشعب الفلسطيني ومدرك لخيانة رجال الدين اليونانيين للأمانة الفلسطينية الموضوعة حول عنقهم"،... فقد قصرت الحكومة الفلسطينية في استخدام التعاطف الشعبي اليوناني مع القضية الفلسطينية ومسألة الكنيسة المقدسية بالذات، وفضلت الركون لحسن نية هذا الوزير اليوناني أو ذاك. علما أن شكوكا كثيرة حامت حول دور وزارة الخارجية اليونانية في صفقة الفندق في باب الخليل، وهناك حديث عن أن دائرة المنتفعين من صفقات الوقف الأرثوذكسي في فلسطين اتسعت لتشمل بعض المسؤولين في الحكومة اليونانية الذين لهم علاقة بشؤون الكنيسة المقدسية، وهم مطلعون على حجم الأموال التي يجنيها أفراد القيادة اليونانية للكنيسة، فراودتهم أنفسهم لاستخدام مواقعهم من أجل الحصول على حصة من هذه الصفقات".[٥٢٤]

٤. أشار مبحوث واحد هو مروان الطوباسي إلى أن الحكومة تعتبر هذا الصراع شأنا كنسيا داخليا لا دخل لها فيه.

---

[٥٢٣] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.
[٥٢٤] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.

٥. أكد مبحوث واحد هو إلياس نصر الله، أن السلطة: "... تخشى من أن تدرك أن تدخلها بقوة في هذه المسألة سيغضب بعض الأطراف، خاصة الحكومة الأردنية التي تخشى فضح دورها أو تواطأها في هذه المسألة...".[٥٢٥]

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. لا يمكن اعتبار تصرف الحكومة الأردنية تجاه القضية الأرثوذكسية حيادا، بل هو تواطؤ كامل مع القيادة الروحية اليونانية، والدليل على ذلك تغيير قانون عام ١٩٥٧ بقانون رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨ برمشة عين، وعدم السعي لتطبيق القانون الأخير رغم كل عيوبه وسيئاته. كما إن الحكومة الأردنية لا تحرك ساكنا تجاه أي صفقة تعقدها هذه القيادة، ولا تمتلك سياسة واضحة للضغط على البطريركية لمنع تسريبها لممتلكات الوقف الأرثوذكسي للاستعمار الصهيوني.

٢. لا تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بالدور الذي يتوجب عليها القيام به كسلطة وطنية تجاه مواطنيها المسيحيين، وتمارس السيادة شكليا، ولا تدرك أهمية القضية الأرثوذكسية، ولا تقوم بمتابعة القضية بالشكل السليم، وهذا ساهم في استمرار الوضع الراهن. ولعل أكبر دليل على ذلك اتفاقية حماية المقدسات التي وقعها الرئيس محمود عباس مع العاهل الأردني.

٣. تتصرف القيادة اليونانية للكنيسة كما يحلو لها بالكنيسة وأوقافها، ودون اعتبار لأي وزن أو ثقل لأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، لإدراكها التام بأنها محمية من الجانب الأردني، وأن الجانب الأردني يقف إلى جانبها، وأن السلطة لا حول لها ولا قوة، وهي أصلا أعطت الأردن أحقية حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والأرثوذكية بالقدس.

٤. يرجع تواطؤ الأردن لعدة أسباب، هي:

- الطريقة التي تم بها تشريع قانون الكنيسة الأردني عام ١٩٥٧، من ثم استبداله بالقانون الحالي.
- ارتباط الأردن بمصالح اقتصادية وسياسية مع دولة اليونان.
- ارتباط الرئاسة الروحية بالأنظمة الحاكمة وخاصة المهيمنة منها، واتباعها أسلوب الرشوة لتحقيق مآربها ومصالحها.
- تخاذل بعض أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية الموجودين بمناصب سياسية وقيادية حساسة مع القيادة اليونانية للكنيسة ضد مصالح الرعية.
- تعتبر الحكومة الفلسطينية هذا الصراع شأنا داخليا كنسيا لا دخل لها فيه.

---

[٥٢٥] المصدر ذاته.

٥. يرجع عدم إدراك السلطة الوطنية الفلسطينية لأهمية القضية الأرثوذكسية إلى العوامل التالية:

- عدم إدراكها أنها قضية تراث عربي وطني، وليس مسيحيا أرثوذكسيا فقط.
- تجديد اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات، التي تعتبر أمرا غير مقبول في ظل التواطؤ الأردني مع القيادة الروحية اليونانية، وهو يعني أيضا التفريط بحقنا كفلسطينيين في الدفاع عن مقدساتنا.
- تعيين أشخاص غير مؤهلين في مراكز صنع القرار الفلسطيني، للخوض في غمار القضية الأرثوذكسية.
- اعتبر هذا الصراع شأنا كنسيا داخليا لا دخل للسلطة الوطنية الفلسطينية فيه.
- قد تخشى السلطة من أن تدخلها بالقضية الأرثوذكسية يمكن أن يفضح تواطؤ الأردن ويغضب أطرافا أخرى.

السؤال الثامن: كيف تستفيد إسرائيل من القانون الأردني رقم (٢٧) للعام ١٩٥٨؟ ومن عدم تطبيقه؟

اتفق جميع المبحوثين على أن المستفيد الأول والوحيد من هذا الوضع هو إسرائيل، ويوضح المحامي العابودي ذلك بالقول: "الفائدة الأولى لإسرائيل من هذا القانون أن كل الأمور تتعلق بشخص البطريرك؛ فهو المسؤول عن كل شيء، ومع ذلك عندما سئل في اللجنة الوزارية التي اعترفت بالبطريرك الحالي ثيوفيلوس، إلى أي قانون تخضع؟ أجاب: "أخضع للقانون الإسرائيلي"، مما يعني تنكر البطريرك الحالي للقانون الأردني رقم (٢٧) للعام ١٩٥٨..."."[٥٢٦]

وأشار الحكيم إلى أن الفائدة الرئيسية من عدم تطبيق القانون تتمحور حول غياب المجلس المختلط، وغياب دور أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية عن إدارة شؤون الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية. حيث قال: "الكيان الصهيوني استفاد من هذا القانون بكل ما يتعلق بقضايا الأراضي والعقارات؛ فغياب المجلس المختلط يتيح للبطريرك والمجمع المقدس إمكانية التصرف بالأملاك حسب أهوائهم، علما أن القانون يخول المجلس المختلط بالاطلاع على أي صفقة قبل نفاذها"، كما إن غياب العلمانيين المثقفين عن إدارة شؤون الكنيسة إلى جانب رجال الدين، يعطي البطريرك فرصة أخرى للتصرف بالممتلكات كما يحلو له.[٥٢٧]

---

[٥٢٦] لقاء مع المحامي شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.
[٥٢٧] لقاء مع عزمي الحكيم، مرجع سبق ذكره.

ويرى نصر الله أن إسرائيل استفادت طويلا من القانون الأردني "الذي ثبّت أقدام شريكتها في عقد صفقات أملاك الوقف؛ أي القيادة اليونانية في الكنيسة المقدسية. فالصفقات لم تتوقف يوما، ولم يقدر أحد على محاسبة الذين عقدوا هذه الصفقات أو المسؤولين عنها".[٥٢٨]

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. الكيان الصهيوني هو المستفيد الوحيد من انحياز هذا القانون للقيادة اليونانية للكنيسة وللإكليروس اليوناني، ومن عدم تطبيقه وتعطيله، لأنها بذلك تستطيع السيطرة على الممتلكات.

السؤال التاسع: كيف تقيّم عمل الرئاسة الروحية اليونانية في الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية؟

يتضح من تقييم ردود كافة أفراد العينة، أنهم غير راضين عن عمل الرئاسة الروحية اليونانية في الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية مطلقا؛ بسبب إهمال واجباتها الدينية العقيدية، وهيمنتها على البطريركية لتحقيق منافع مالية مادية لا غير، وتفريطها بأملاك الوقف الأرثوذكسي. ويصف فؤاد فرح الرئاسة الروحية اليونانية بـ"جمعية أملاك وأوقاف"، إذ قال: "تقييمي لها سيئ للغاية، فهؤلاء ليسوا كنيسة، بل جمعية أملاك وأوقاف، وكل همهم السيطرة عليها وعلى الأماكن المقدسة لجمع المال. ولا يحترمون حتى الإكليروس من الطوائف الأخرى، ويعتدون عليهم بوحشية في أي خرق للوضع الراهن عن قصد لأو غير قصد". ومن الأمثلة الحية على فظاعتهم ما حدث مع فرح شخصيا خلال عيد الميلاد المجيد الماضي، حين ذهب للبطريرك ثيوفيلوس ليطلب منه توحيد الأعياد على نحو ديني كنسي وليس على نحو اجتماعي فقط،[٥٢٩] خصوصا عيد الميلاد المجيد، فأجابه: "أنتم تريدون أن تسكروا مع بعض، إذن اسكروا مع بعض ما الذي يمنعكم"؟ فأجبته: "نحن لا نريد أن نسكر مع بعض، نحن نريد أن نصلي مع بعض". فمجرد مناقشتهم في قضية بسيطة كهذه، ليس مجديا على الإطلاق.[٥٣٠]

ويقيم المحامي شكري العابودي الرئاسة من نواح إيمانية وعقيدية وأخلاقية وإنسانية، إذ يقول: "... إيمانيا، الرئاسة الروحية اليونانية متدهورة جدا؛ فخلال العقد الأخير لم تنشر حتى كتاب واحد يتحدث عن أصول الدين وتعاليمه لتثقيف أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية. وعلاقتها مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية تقوم على أساس علاقة السيد بالعبد. أما بالنسبة للأوقاف، فالرئاسة

---

[٥٢٨] المصدر ذاته.

[٥٢٩] ملاحظة: يقصد بتوحيد الأعياد اجتماعيا، أن الناس يقومون بمعايدة بعضهم وفق الطقس الغربي أي بتاريخ ٢٤ كانون أول من كل عام، إلا أنها لا تحتفل دينيا وكنسيا بالعيد. حيث لا تقيم الكنائس الأرثوذكسية الشعائر الدينية الخاصة بعيد الميلاد المجيد إلا حسب التقويم الأرثوذكسي أي بتاريخ ٧ كانون الثاني من كل عام.

[٥٣٠] لقاء مع شكري العابودي، مرجع سبق ذكره.

الروحية تريد حجرا ولا تريد بشرا، بمعنى أنها تريد الاستثمار بالوقف الأرثوذكسي وجمع المال، ولا ترغب في وجود رعية تخدمها كباقي كنائس العالم؛ علما أن الكنيسة هي جماعة المؤمنين".[٥٣١]
أما إلياس نصر الله فليس مهما إن كان الرئيس الروحي للكنيسة يصلي صبح مساء ويؤدي واجباته الدينية بلا انقطاع، ولكنه غير قادر على حماية مقدرات كنيسته، ويقول: "برأيي هذا رئيس فاشل وينبغي عزله حالا، استمراره في منصبه يشكل خطرا إضافيا على مقدرات الكنيسة".[٥٣٢]

العينة الثالثة: أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية

تتألف العينة الثالثة من خمسة مبحوثين، يمثلون أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، ثلاثة منهم ينتمون إلى رعية القدس المتمثلة بكاتدرائية مار يعقوب بالقدس وكنيسة مار إلياس الواقعة بين مدينتي القدس وبيت لحم، وينتمي المبحوثان الآخران إلى رعية رام الله المتمثلة بكنيسة ودير تجلي الرب للروم الأرثوذكس بالبلدة القديمة في رام الله. ويقطن ثلاثة مبحوثين في بيت حنينا من ضواحي القدس، بينما يقطن المبحوثان الآخران في منطقة الماصيون برام الله. وأربعة مبحوثين في العقد الثالث من العمر، تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٣٦ عاما، ومبحوث واحد في العقد الخامس من العمر. ويحمل جميع المبحوثين شهادات جامعية، ثلاثة منهم يحملون درجة الماجستير، وواحد درجة بكالورس، وآخر درجة دبلوم. كما إن أربعة مبحوثين من أصل خمسة يعملون في الإعلام والتعليم والتجارة والهندسة، ومبحوثة واحدة ربة منزل.
وعند مقارنة إجابات المبحوثين في العينة الثالثة، وجدت القواسم المشتركة والاختلافات التالية:
السؤال الأول: هل تذهب للصلاة بصورة دائمة إلى كنيستك المحلية؟[٥٣٣]
أكد أربعة مبحوثين من أصل خمسة أنهم يذهبون للصلاة دائما في كنيستهم المحلية، خصوصا أيام الآحاد والأعياد، لعدة أسباب أهمها: التقوية الروحية والتعبد لله، والشعور بالراحة والطمأنينة الداخلية. وأضاف المبحوثان الأول والثاني أن شعورهما بالانتماء لكنيستهم والتنشئة التي تربيا عليها في العائلة تدفعهم للمواظبة على الصلاة في الكنيسة الأرثوذكسية. ويعتقد المبحوث الخامس أنه بذهابه إلى كنيسته المحلية دائما يساهم في الحفاظ على التراث العربي الأرثوذكسي، ويؤدي إلى تواصله اجتماعيا مع الرعية. وأشار المبحوث الثالث إلى أنه يذهب للكنيسة بصورة متقطعة، مبررا ذلك بالقول: "... أرغب بالارتباط أكثر بالكنيسة، ولكني أشعر أن حال كنيستي ليس على ما يرام؛ فكاهن الرعية غير مثقف روحيا، ومسن، ولم يعد قادرا على إلقاء خطبة روحية – دينية متماسكة

---

[٥٣١] المصدر ذاته.
[٥٣٢] لقاء مع إلياس نصر الله، مرجع سبق ذكره.
[٥٣٣] جميع المبحوثين فضلوا عدم ذكر أسمائهم، وإبقائها طي الكتمان، وعليه سيتم التعامل مع المبحوثين على النحو الآتي: المبحوث الأول، المبحوث الثاني، المبحوث الثالث، المبحوث الرابع، المبحوث الخامس.

وجذابة". وبالنسبة له فإن وكلاء الكنيسة غير مهتمين بها ولا بأبناء الرعية، ويعتقدون أن الكنيسة ملك خاص ويتصرفون مع عامة الشعب بشكل لا يليق بهيبة المكان. وهذا أدى به إلى ابتعاد كثير من الشباب عن الكنيسة، مما يجعل معظم المصلين من المسنين.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. رغم كافة المعيقات التي تضعها الرئاسة الروحية أمام أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، إلا أن شريحة لا بأس بها ما زالت تذهب للكنيسة لإشباع حاجة روحية، والشعور بالراحة النفسية والطمأنينة الداخلية، مما يدل على تمسكهم بالعقيدة الأرثوذكسية، وحاجتهم للمزيد من الرعاية الروحية. وهذا يفسر استمرار وجود المسيحي الأرثوذكسي في الأراضي المقدسة رغم الواقع المرير الذي تعيشه الكنيسة.
٢. تلعب التنشئة داخل العائلة دورا أساسيا في الاستمرار بالذهاب للكنيسة على نحو دائم، ولكن للأسف فإن الكثير من العائلات الأرثوذكسية لا تنشئ أبناءها على ذلك، وفي غياب هذا العامل لا نجد عاملا آخر يوازيه أو يسد الفراغ الناتج عنه؛ لأن الكنيسة لا تنظم أي نشاطات تشجع أبناءها على الحضور للصلاة، وغالبية الكنائس المحلية لا توجد لديها مدارس الأحد.
٣. يتأثر بعض أبناء الرعية بالإهمال الروحي الديني المتعمد الذي تمارسه الرئاسة الروحية على فئة الكهنة مما يؤدي إلى تجهيلهم لاهوتيا، وبعضهم ينتقد كاهن الرعية لأنه غير مثقف لاهوتيا، مما يساهم في ابتعادهم عن الكنيسة. ويتأثر بعضهم برجعية الوكلاء وغطرستهم، وخصوصا أولئك الذين يسعون للحفاظ على مراكزهم ومصالحهم، ولا يقيمون أي وزن للرعية وآمالها وطموحاتها وتطلعاتها.

السؤال الثاني: كيف تهتم كنيستك المحلية بك كمسيحي أرثوذكسي من النواحي الروحية؟

أكد ثلاثة مبحوثين أن الكنيسة الأرثوذكسية لا تهتم بالناحية الروحية مطلقا، حيث قال المبحوث الرابع: "لا تهتم كنيستي بي روحيا ولا توفر لي أي نشاطات دينية لصقلي روحيا... وكل ما يقوم به الكاهن هو خدمة القداس الإلهي لا غير". ويعتبر أن لهذا الإهمال أسباب تعود لكون الرئاسة الروحية لا تنتمي للكنيسة المحلية؛ فهي "أجنبية"، كما إن الآباء الروحيين ليسوا جميعا مؤهلين ليتسلموا هذا المنصب الروحي.

ويرجع المبحوث الخامس إلى "... الاستعمار اليوناني للكنيسة، واستبعاده العرب عن الكنيسة وإدارتها، ومحاولاته المستمرة إبعاد أبناء الرعية العربية عن النمو الروحي والنهضة الأرثوذكسية، إضافة إلى عدم وجود كليات وجامعات إكليريكية تخرج كهنة رعويين مثقفين لاهوتيا، فمعظمهم لم

يدرسوا اللاهوت أصلا". ويمكن القول بعدم وجود إصرار وعزيمة لدى الرعية لتغيير وكلاء الكنيسة المهملين بحقها وبأبنائها، وخصوصا فيما يختص بالتثقيف الروحي.

ويوضح مبحوثان منهم أن الاهتمام بالأنشطة الروحية لا يأتي من فراغ، بل يعتمد بشكل رئيس على الأب الروحي للكنيسة المحلية، وإهمال هذه النشاطات ناجم عن إهمال الأب الروحي لأبنائه. وأكدا أنه كان يوجد في كنيستهم من يهتم بهم روحيا سابقا، لكن الرئاسة الروحية لم يعجبها الأمر، فاستبدلت الأب الروحي لكنيستهم بأب روحي يبدي اهتماما للكثير من الأنشطة... لكنها تفتقد للروحانيات.

وأضافت المبحوثة الأولى: "حاليا تقوم كنيستي ببعض الأنشطة الروحية كالندوات بين الحين والآخر، ولكنني لا أذهب إليها لأنني لا أشعر بعمقها وثرائها الروحي. وقد يرجع السبب إلى تصرف الرئاسة الروحية، التي عمدت إلى استبدال كاهن آخر بكاهن الرعية الذي كنا على علاقة طيبة معه". وترى أن هذه العلاقة الطيبة جاءت نتاج عمل مثمر ومتواصل للأب الروحي، ساهم في نهضة الكنيسة والرعية روحيا وماديا، عن طريق مجموعة من الأنشطة الكنسية الروحية والاجتماعية والمادية وغيرها. وتم استبداله بالقوة والعنف ودون موافقة ورضا الرعية المحلية، مما سبب حالة الجفاء لدى الرعية، وخلقت جوا غير مريح... علما أن الكاهن الجديد يحاول أن يعيد إحياء الكثير من الأنشطة، ولكن تنقص الروحانيات...

ويعدد المبحوث الثاني الأنشطة التي اعتاد عليها سابقا، وبات يفتقدها، حيث عمل الأب الروحي السابق على تقسيم الأنشطة الروحية بناء على فئات عمرية مختلفة، وكانت فئة الأطفال تلتحق بمدارس الأحد، وكان فيها معلمة متطوعة لتعليمنا تعاليم الكنيسة وطقوسها. أما المراهقون فكان الكاهن ورئيس الدير يرعيانهم شخصيا، ويعقد لهم اجتماعات دينية متنوعة. وكان لفئة الشباب مجموعة من الأنشطة الروحية الأسبوعية ومنها: قراءة الإنجيل، ومناقشة مواضيع دينية واجتماعية وحياتية مختلفة، والأعمال التطوعية، والخدمة، إضافة إلى الصلوات الجماعية. ويقول: "كان هنالك التزام من المعلمة والأب الروحي بتشجيعنا على القدوم إلى الكنيسة"... ويشير إلى أن أنشطة الكنيسة حاليا تنحصر بالموعظة الرعوية أيام الآحاد، والندوات الروحية أحيانا قليلة جدا... وما زالت الكنيسة ترعى الأطفال والشبان في بعض اللقاءات الدينية غير المشبعة بالروحانيات؛ وغالبا ما يغلب عليها طابع الترفية.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. يعاني أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية من إهمال روحي متواصل، ناجم عن إهمال الرئاسة الروحية للكهنة الرعويين، مما يؤدي إلى إهمال معظمهم لأبنائهم روحيا.

٢. يعد العمل والتنمية الروحية في الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية فرديا وفئويا، ويعتمد بشكل أساس على كاهن الرعية، فقد تكون هنالك أنشطة روحية في بعض الكنائس الأرثوذكسية المحلية، إلا أنها تفتقر إلى الاستمرارية، وأحيانا هناك ضعف في التحضير لها لأسباب قد تتعلق بالعمل الفئوي، مما يؤدي إلى غياب أو تغييب العنصر الفردي الفاعل عن الأنشطة.

٣. لا تهتم الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية بأبنائها روحيا، ويرجع هذا الإهمال إلى عنصرية الرئاسة الروحية والإكليروس اليوناني، وما يترتب على هذه العنصرية من تبعات.

٤. تتعمد الرئاسة الروحية استبدال كل كاهن رعوي ناجح يعمل على تنمية وتثقيف رعيته روحيا، وتأتي بكاهن رعوي آخر أقل نشاطا وروحانية. وتسعى إلى تحويل مسار هذه الأنشطة من الروحي التثقيفي التوعوي التهذيبي إلى التسلية والترفية والتعارف لا غير.

٥. تنتهج البطريركية، ممثلة بالرئاسة الروحية، سياسة تجهيل الرعية العربية الأرثوذكسية، سعيا لطمسها والسيطرة عليها.

السؤال الثالث: برأيك، ما هي الصفات أو الخصائص التي يجب أن يتحلى بها كاهن رعيتك أو الأسقف؟ وهل هي متوفرة في كاهن رعيتك أو الأسقف؟

جاءت إجابات المبحوثين متقاربة نسبيا، حيث أجمعوا على ضرورة تعمق معرفة كاهن الرعية بالعقيدة الأرثوذكسية، وضرورة إطلاعه الكامل على سير القديسين وآباء الكنيسة. وقال المبحوث الثاني: "يتوجب على الكاهن الرعوي أن يتحلى بالصرامة في تطبيق تعاليم الكنيسة والعقيدة، ليكون هنالك احترام تام لها ولا يتم التنازل عن بعضها أو جزء منها لإرضاء بعض الناس أو إرضاء الذات". علما أن كاهن رعيته حاليا يحتفل أحيانا بأعياد قديسين معينين في غير أيام احتفال الكنيسة بهم؛ لتقليل عدد الخدمة اللوتورجية والقداديس! كما إن تعاليم الكنيسة تنص على ألا تقام الجنازات أيام الجمع في الصوم الأربعيني، بل أيام السبت فقط، إلا أنه يخالف هذه التعاليم ويقيمها أيام الجمع...

ونالت صفتا الاهتمام بأبناء الرعية من الناحيتين الروحية والاجتماعية، والقداسة والقدوة الحسنة، إجماع كافة أفراد العينة. في حين اعتبر أربعة مبحوثين أن صفة القيادة والمبادرة والقدرة على الخدمة والعطاء من صفات كاهن الرعية الأساسية. وأشار المبحوثان الثاني والثالث إلى ضرورة توفر صفتي الحكمة والكريزما بالكاهن. وفيما يتعلق بالكريزما، قالت المبحوثة الثالثة: "يجب أن

يمتلك الأب الروحي في الكنيسة كاريزما جذابة في الوعظ والإرشاد، وليس بالمعرفة فقط؛ فالشخصية تفرض حضورها على الرعية، بل تشجعهم وتستميلهم لسماع كلمة الله". ونوه المبحوث الخامس إلى ضرورة توفر صفة الانفتاح وتقبل الآخر لدى كاهن الرعية.

واتفق كافة المبحوثين على عدم توفر أغلبية هذه الصفات في كهنة رعيتهم، وأنهم بحاجة للمزيد من العمل الجدي للوصول إليها. فقالت المبحوثة الأولى: "لا تتوفر فيه كافة الصفات التي ذكرتها، وأنا غير راضية عن أدائه". وقال المبحوث الخامس: "أعتقد أن تلك الصفات لا تنقص كاهن الرعية لدينا، لكنه بحاجة إلى تأهيل أكاديمي وروحي ومهني". وهذا يدل على حالة عدم رضى أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية بمؤهلات أغلبية الكهنة الرعويين على الصعيدين الروحي اللاهوتي والرعوي.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. هنالك حالة من عدم الرضى عن مؤهلات أغلبية الكهنة الرعويين على كافة الصعد الإكليريكية- الكهنوتية والروحية اللاهوتية والرعوية، لأسباب تتعلق بعدم المعرفة التامة والعميقة لكاهن الرعية بالعقيدة الأرثوذكسية، وبصرامته في تطبيق تعاليم الكنيسة والآباء القديسين؛ إضافة إلى عدم قدرة بعضهم على تقديم قدوة حسنة لأبناء الرعية، وضعف قدرتهم على الوعظ والإرشاد.

السؤال الرابع: ما مدى رضاك عن إدارة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من البطريرك والمجمع المقدس؟

اتفق كافة المبحوثين على عدم رضاهم عن إدارة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من البطريرك والمجمع المقدس، لعدم اهتمامهم بالنواحي الروحية العقائدية. حيث قالت المبحوثة الأولى: "أنا غير راضية؛ لأن اهتمامات الرئاسة الروحية بالكنيسة ليست روحية- دينية، وإنما سياسية". وأرجع أربعة مبحوثين عدم رضاهم إلى استمرار رفض رهبنة أبناء العرب لخدمة الكنيسة والرعية، وعدم السعي لتعليم وتثقيف كهنة الرعايا لاهوتيا، وعدم الاهتمام بإصدار أي كتب أو كتيبات تعليمية روحية، وعدم تحلي البطريرك والمجمع المقدس بالمصداقية، مما أدى إلى فقدان ثقة العلمانيين بهما. فقد قالت المبحوثة الثانية: "... تشكلت هوة بينهم وبين الرعية، وسادت حالة من الكراهية وعدم احترام الرعية لهم وللمجمع".

وأكدت المبحوثة الثانية عدم رضاها عن إدارة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية لعدم قدرة البطريرك وأعضاء المجمع المقدس على التمثل بالمسيح، خصوصا فيما يتعلق بقيم البذل والعطاء والرعاية. حيث قالت: "كم أشتهي أن أسمع ولو كذبا أن البطريرك سيتفقد رعية أو سيقيم ندوة أو سيقدم عظة تعليمية روحية في مكان ما". وتتابع قائلة: "البطريرك لا يتكلم لغة رعيته العربية، فكيف له أن

يتواصل معها"؟ حيث تشير إلى قضية السيطرة الهلينية العنصرية على الكنيسة العربية الأرثوذكسية.

وأشار ثلاثة مبحوثين إلى قضية فساد القيادة الروحية أخلاقيا وماديا، وسعيها وراء تحقيق مآرب ومصالح شخصية وفئوية. حيث قال المبحوث الخامس: "... البطريرك يدير ممتلكات الكنيسة بطريقة غير صحيحة ولا شرعية؛ فلا يوجد أي نوع من الشفافية المالية، حتى إنه لا يتم الإعلان عن أي ميزانيات أو كشوفات خاصة بدخل البطريركية". وأشار إلى ضعف المؤسسات الأرثوذكسية التابعة للبطريركية من مدارس ونواد...الخ، مما يدل على عدم وجود أي دعم مالي من البطريرك للخدمة ولتطوير مؤسسات الرعية.

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. تؤكد النتائج عدم رضى أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، عن كيفية إدارة كنيستهم المقدسية من البطريرك والمجمع المقدس، لعوامل أهمها:

- العامل الروحي العقائدي: ويتمثل بعدم السعي لتعليم وتثقيف كهنة الرعايا لاهوتيا، واستبعاد أبناء الرعية العرب عن إدارة الكنيسة، ورفض رهبنة أبناء العرب، وعدم نشر وإصدار كتب روحية باللغة العربية، وعدم عقد أي نشاطات روحية لأبناء الرعية، والابتعاد عن حياة القداسة وعدم التمثل بشخص المسيح.
- العامل المادي: يتمثل في سيطرة البطريرك والمجمع على معظم أوقاف وأملاك الرعية العربية الأرثوذكسية، والتصرف بها على نحو غير قانوني ومخالف للقانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨، وتسريبها بأسعار زهيدة إلى جهات استعمارية الصهيونية، بهدف تحقيق مآرب ومصالح شخصية.
- عامل أخلاقي: يرتبط بالعامل المادي على نحو وثيق، حيث يعتبر أي انتفاع شخصي بأملاك الرعية العربية الأرثوذكسية، سرقة لأموال الكنيسة والرعية، وبالتالي لا يمكن ائتمانه على أموال ومصالح الكنيسة. كما يوضح تدني مستوى القيم الإنسانية لديهم، وارتباطها بالخداع والغش والانجرار وراء الشهوات الجسدية والدنيوية.

السؤال الخامس: هل تعاني الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من أزمة بين رجال الدين وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية؟

اتفق جميع المبحوثين على وجود أزمة عميقة بين رجال الدين وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية؛ مرجعين ذلك إلى الإهمال الروحي العقائدي المتعمد من البطريرك ورجال الدين اليونان للكهنة العرب الرعويين، ولأبناء الرعية، والسعي لتحقيق مطامع سياسية ومكاسب مادية دنيوية. حيث شددت المبحوثة الأولى على ذلك قائلة: "تعاني الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من أزمات؛ الأولى قائمة بين رجال الدين أنفسهم، والثانية بين رجال الدين وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، والثالثة بين البطريرك ورجال الدين العرب، والرابعة بين البطريرك وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية"... وتعتبر أن الكنيسة تفتقر إلى روح المحبة والرعاية والاهتمام الروحي والمادي والاجتماعي.

وعن الأزمة القائمة بين البطريرك ورجال الدين العرب، قالت: "... يقوم البطريرك بنقل الكهنة العرب من أماكن خدمتهم إلى أماكن أخرى أقل حيوية، ليمنعهم من نقل المعرفة العقائدية الروحية الصحيحة التي يمتلكونها إلى أبناء رعاياهم. كما يسعى إلى تجهيل الرعية روحيا وعقائديا، تماما كما يسعى لتجهيلها بكافة القضايا المتعلقة بالأوقاف والممتلكات الأرثوذكسية؛ لمنع أي محاولة للنهوض أو تغيير الوضع الراهن". وحسب المبحوثة لم يتوقف البطريرك عند نقل هؤلاء وتهميشهم، بل تجرأ على حرمانهم من المشاركة في القداديس والتقديس أو الخدمة في كنائس معينة".

واتفق جميع المبحوثين على عدم وجود تواصل بين البطريرك ورجال الدين اليونان من ناحية، مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، تعصبا للعنصر اليوناني، ولتفريط الرئاسة الروحية بأملاك وعقارات الرعية العربية الأرثوذكسية، وإهمال احتياجات أبناء الرعية الاجتماعية والمادية.

وأشار مبحوث واحد، هو المبحوث الخامس، إلى انتهاج البطريركية سياسة "فرق تسد"، حيث قال: "... الرعية مفككة بسبب أفعال البطريرك ومحاولاته المتواصلة لبث الفرقة في صفوف أبناء الرعية".

وبتحليل هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. توجد أزمة حقيقية بين رجال الدين وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، وأسبابها هي:

- سياسة البطريركية القائمة على التجهيل والتفريق، وتحقيق المصالح السياسية والشخصية.
- الإهمال الروحي لرجال الدين العرب وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية.

- غياب التواصل بين البطريرك ورجال الدين اليونان من جهة مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، لأسباب عنصرية وللتفريط بممتلكات وعقارات الرعية العربية الأرثوذكسية، والإهمال الاجتماعي والمادي.

الاستنتاجات العامة:

وتوصلت الباحثة الى النتائج التالية:

جاءت إجابات السؤال الأول:" ما أثر العامل التاريخي على العلاقة القائمة حاليا بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني من جهة، مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية من جهة أخرى؟" على النحو الآتي:

١. يلعب العامل التاريخي دورا أساسيا في تعزيز الأفكار العنصرية للرئاسة الروحية اليونانية. حيث يبدو العامل التاريخي في الدور الذي لعبته الإمبراطورية العثمانية لتعزيز هيمنة العنصر اليوناني على البطريركية المقدسة وكافة مقدراتها.

٢. وقع الإكليروس العربي تاريخيا تحت وطأة التمييز العنصري الصارخ؛ مما يقلل من إمكانية خدمتهم لأبناء رعيتهم، ويصبح عملهم الروحي أو المادي فئويا يعتمد على الجهد الشخصي. بالتالي يرجع رفض البطاركة اليونان منذ قرون لترقية رجال الدين العرب إلى درجة مطران، إلى رغبتهم في الحفاظ على الطابع الهليني للبطريركية المقدسية، وخشيتهم من انضمام عدد من أبناء العرب إلى الأخوية، مما يعني وصولهم إلى مقاليد الحكم، مما قد يؤدي إلى تعريب البطريركية لاحقا.

٣. نجح اليونان في هلينة أو يوننة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية تاريخيا بأساليب تعتمد على العنصرية وإقصاء الآخر، سواء أكان عربيا أم غير عربي، وهيمنتهم على أخوية القبر المقدس، وهلينتها بادعاء أنهم "حراس القبر المقدس" وحرمانهم الشعوب الأرثوذكسية الأخرى من الانضمام إليها والدفاع عن القبر المقدس وكافة الأماكن المقدسة.

٤. تاريخيا تم تغيير النظام القائم في البطريركية إلى نظام استبدادي بطريركي، يعتمد على شخص البطريرك فقط في إدارة كافة شؤون الكنيسة الروحية والمادية. ويهدف هذا النظام الديكتاتوري الاستعماري إلى استمرار حكم العنصر اليوناني للبطريركية المقدسية. علما ان هذا النظام لا يأخذ في عين الاعتبار مصالح الرعية العربية الأرثوذكسية الوطنية، بل يشكل عبئا إضافيا على أكتاف أبناء هذه الرعية، خصوصا الواقعين تحت الاستعمار الصهيوني.

٥. السيطرة على أخوية القبر المقدس تاريخيا؛ علما انها تعتبر هيئة من هيئات إدارة البطريركية المقدسية، لكن اليونان احتكروا هذه الأخوية حفاظا على الطابع الهليني للبطريركية وسيطرة على مقدرات الكنيسة الأرثوذكسية. وهذا يكشف مدى استبدادها وديكتاتوريتها باحتكارها إدارة البطريركية والكنيسة بصور غير قانونية.

٦. ترفض البطريركية تشكيل المجلس المختلط تاريخيا، لأسباب تتعلق بالاستعمار اليوناني للبطريركية المقدسية وعنصرية رجال الدين اليونان القائمة على التعصب للقومية اليونانية.

في حين جاءت إجابات السؤال الثاني: "ما أثر تعاقب السلطات الحاكمة على العلاقة القائمة حاليا بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني، مع أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية؟" على النحو الآتي:

١. علاقة الرئاسة الروحية اليونانية والإكليروس اليوناني بالاستعمار علاقة قديمة- جديدة، تتجدد مع كل استعمار لفلسطين التاريخية. ويتضح أن القيادة اليونانية للكنيسة استمدت قوتها وعززت وجودها من خلال ارتباطها بالسلطات السياسية الاستعمارية المتلاحقة التي حكمت فلسطين عبر حقبات تاريخية مختلفة.

٢. توجد علاقة وثيقة بين الإكليروس اليوناني والكيان الصهيوني، وهي تتجاوز البروتوكولات والأمور الظاهرية إلى تعاون حول أمور كثيرة جدا لا سيما مسألة الأوقاف والمواقف السياسية.

٣. لا تتخذ البطريركية أي موقف سياسي معاد أو ناقد للممارسات الإسرائيلية الوحشية العنصرية بحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، بل تتحدث عن السلام بصورة دبلوماسية جدا.

٤. تتجدد هذه العلاقة مع كل عملية تنصيب لبطريرك جديد للبطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية، حيث تستغل إسرائيل ورقة منح الاعتراف للبطريرك الجديد للضغط عليه لتقديم تنازلات.

٥. البطريركية تستفيد من قضية كثرة اللاعبين السياسيين الذين يمتلكون أجندات ومصالح سياسية مختلفة، وقد تكون متضاربة أيضا، مما منحها مساحة للتهرب من تنفيذ القانون، كما ساهم في إعطائها هامشا كبيرا للتصرف بالبطريركية وبأوقاف الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية، بالطريقة التي تحلو لها، دون رقيب وحسيب وقوة تنفيذية تردعها عن ذلك.

٥. يعد القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨، المسمى قانون بطريركية الروم الأرثوذكس الأورشليمية، قانونا صوريا غير مطبق من البطريركية، ولا توجد أي قوة تنفيذ تفرض تطبيقه، وهو مجحف بحق الرعية العربية الأرثوذكسية لأنه ينتقص الكثير من حقوقها.

٦. يعزز القانون الهيمنة اليونانية على البطريركية، ويعطيها فسحة كبيرة للتصرف بمقدسات وأوقاف الكنيسة والرعية العربية الأرثوذكسية كما تشاء، دون حتى استشارة ممثلي الرعية.

٧. المستفيد الرئيس من هذا القانون، بتطبيقه وعدم تطبيقه، هو الاستعمار الإسرائيلي، بسبب نصوصه المنحازة للبطريرك والإكليروس اليونانيين، ولبعده كل البعد عن الوطنية والخشية على المقدسات المسيحية.

٨. هذه العلاقة تؤثر سلبا على القضية الفلسطينية، وتلحق أضرارا مخيفة بالتراث العربي الوطني الأرثوذكسي، حيث تساهم البطريركية الأرثوذكسية المقدسية بتنفيذ سياسات الاستعمار الصهيوني التصفوية والتهويدية لفلسطين، بتصفية التراث الوطني الفلسطيني الأرثوذكسي، الذي كان يشكل حوالي ١٦% من مساحة فلسطين التاريخية.

٩. لا يمكن اعتبار تصرف الحكومة الأردنية تجاه القضية الأرثوذكسية حيادا، بل هو تواطؤ كامل مع القيادة الروحية اليونانية، والدليل على ذلك تغيير قانون عام ١٩٥٧ بقانون رقم (٢٧) عام ١٩٥٨، وعدم السعي لتطبيق القانون الأخير رغم كل عيوبه وسيئاته. كما إن الحكومة الأردنية لا تحرك ساكنا تجاه أي صفقة تعقدها هذه القيادة، ولا تمتلك سياسة واضحة للضغط على البطريركية لمنع تسريبها لممتلكات الوقف الأرثوذكسي للاستعمار الصهيوني.

١٠. لا تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بالدور الذي يتوجب عليها القيام به تجاه مواطنيها المسيحيين، وتمارس السيادة شكليا، ولا تدرك أهمية القضية الأرثوذكسية، ولا تقوم بمتابعتها بالشكل السليم، وهذا ساهم في استمرار الوضع الراهن. ولعل أكبر دليل على ذلك اتفاقية حماية المقدسات التي وقعها الرئيس محمود عباس مع العاهل الأردني.

كما جاءت إجابات السؤال الثالث: "ما تأثير المركزية الأوروبية على العلاقة القائمة بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني من جهة، بأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية من جهة أخرى ؟" على النحو الآتي:

١. تلعب المركزية الأوروبية اليونانية دور اساسيا في العلاقة القائمة بين البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني من جهة، بأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية من جهة أخرى، ويظهر ذلك في الامور التالية:

- التقليل من شأن الآخر "العربي" واعتباره جاهل متخلف، وتعزيز فكرة تفوق الغربي اليوناني عليه، والحاجة الى السيطرة عليه لتهذيبه وتحضره والحفاظ على المقدسات المسيحية.
- تمكن الاكليروس اليوناني خلال فترة الحكم العثماني من تغيير نظام البطريركية، معتمدين على أساليب ترتكز على العنصرية وإقصاء الآخر، سواء اكان عربيا أو غير عربي. وذلك

عن طريق السيطرة على أخوية القبر المقدس وهلينتها، والإدعاء بأنهم "حراس القبر المقدس".

- سعى الاكليروس اليوناني من تزيف الكثير من الحقائق التاريخية من أجل إحكام هيمنتهم على البطريركية الأرثوذكسية المقدسية، ومحو إي أثر للعرب فيه.

بينما جاءت إجابات السؤال الرابع: " ما الأسباب التي تؤثر على علاقة البطريرك الأورشليمي والإكليروس اليوناني من جهة، بأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية من جهة أخرى؟" على النحو الآتي:

١. وجود أزمة في العلاقة بين البطريرك ورجال الإكليروس اليونانيين من جهة، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية من الجهة الاخرى، لأسباب تعود جذورها الرئيسة إلى عنصرية الإكليروس اليوناني، وفسادهم الإداري والمالي، وإهمالهم الروحي لأبناء الرعية.
٢. توجد قطيعة بين البطريرك ورجال الدين العرب وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية على وجه التحديد، لأن البطريرك ليس مهتما بهم، كما إن الرعية لا يتبعونه روحيا على أقل تقدير.
٣. تختلف معاناة المواطنين العرب الأرثوذكس الفلسطينيين عن أقرانهم المسلمين، في أنهم يعانون من عنصرية استعمارين، واحد سياسي- عسكري هو الاستعمار الإسرائيلي، وآخر روحي- ديني هو الاستعمار اليوناني للكنيسة الأرثوذكسية العربية.
٤. يعيش أبناء الرعية الأرثوذكسية العربية من واحدة من الحالات الثلاث التالية:

- حالة الصمت: لدى أغلبية أبناء الرعية حول كيفية إدارة الرئاسة الروحية للشؤون الكنسية الروحية الرعوية والمادية بسبب فقدهم الأمل بإحداث تغيير.
- حالة من عدم المبالاة بالقضية الأرثوذكسية وما يحصل في الكنيسة حاليا: تصل لدرجة عدم الرغبة في معرفة ما يجري داخل البطريركية، لاستمرار هيمنة العنصر اليوناني على الكنيسة، وتصرفه بمقدراتها كما يشاء دون الرجوع إلى الرعية، وتعمد إهمال البطريركية للرعية واحتياجاتها الرعوية والمادية، ووجود سلطات سياسية مستفيدة وداعمه لهذا الاستعمار الديني الروحي.
- حالة من الصمت والسكوت المتعمد: لوجود مصالح مشتركة بينهم وبين البطريركية، ومصلحتهم تكمن في استمرار الوضع الراهن، علما أن البطريركية تقدم الكثير من الرشاوى لإسكات هذه الفئة، عند إتمام أي صفقة بيع لممتلكات الكنيسة والرعية.

٥. تعد أبرز الخلافات الحاصلة بين البطريرك ورجال الإكليروس، خاصة اليونانيين منهم، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية على القضايا التالية:

- إهمال الرئاسة الروحية للنشاط الكنسي الرعوي الروحي.
- مخالفة الرئاسة الروحية جملة من المفاهيم الإيمانية والعقائدية.
- رفض الرئاسة الروحية انضمام أبناء العرب للحياة الروحية والترهبن.
- تسريب ممتلكات الوقف الأرثوذكسي لجهات استعمارية.

٦. تتبع الرئاسة الروحية اليونانية أساليب متعددة للتخلص من واجباتها تجاه الكنيسة والرعية الأرثوذكسية العربية، ومنها:

- المماطلة في تنفيذ مطالب الكهنة والرعية حتى يفقدوا الأمل في تحقيق الوعود المقطوعة.
- الادعاء بالأزمة المالية التي تعاني منها البطريركية، وعدم وجود ميزانيات لتنفيذ أي نشاط كان روحيا أم ماديا.
- الاستمرار في دعم نشاط معين سواء أكان ماديا أم روحيا، مع عدم الاهتمام فيه من الناحية الإدارية والمالية، مما يساهم في إضعافه وفشله في كثير من الحالات.

٧. تواجه الرعية العربية الأرثوذكسية في كل من إسرائيل وفلسطين والأردن عدة تحديات منها: التحدي السياسي القانوني، والتحدي الذاتي، والتحدي الهليني، والتحدي الوجودي، والتحدي الإيماني العقائدي. وكل دولة تفرض عليها صبغة مختلفة، مما يعني وجود تفسيرات متعددة لكل تحد على حدة.

٨. رغم كافة المعيقات التي تضعها الرئاسة الروحية أمام أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية، إلا أن شريحة كبيرة ما زالت تذهب إلى الكنيسة لإشباع حاجة روحية وللشعور بالراحة النفسية والطمأنينة الداخلية، مما يدل على تمسكهم بالعقيدة الأرثوذكسية، وحاجتهم للمزيد من الرعاية الروحية. وهذا يفسر أيضا سبب استمرار الوجود المسيحي الأرثوذكسي في الأراضي المقدسة رغم الواقع المرير التي تعيشه الكنيسة.

الملاحق

ملحق رقم (١):

" هذا ما اعطى عبد الله عمر أمير المؤمنيين اهل ايليا من الامان: اعطاهم امانا لانفسهم واموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها. انه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقض منها ولا من حيزها، ولا من صلبهم ولا من شيء من اموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار احد منهم، ولا يسكن بايليا معهم احد من اليهود.

وعلى اهل ايليا ان يعطوا الجزية كما يعطي اهل المدائن وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص فمن خرج منهم فانه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن اقام منهم فهو آمن وعليه ما على اهل ايليا من الجزية، ومن أحب من أهل إيليا أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلي بيعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم، وصلبهم، هتى يبلغوا مأمنهم. ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلانـ فمن شاء منهم قعد، وعليه ما على أهل إيليا من الجزية. ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله. فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم".[٥٣٤]

[٥٣٤] خوري، شحادة، وخوري، نقولا، (١٩٢٥)، **خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذوكسية**، ط(لا يوجد)، القدس، مطبعة بيت المقدس.ص ٤٣- ٤٤

ملحق رقم (٢):

نص الفرمان السلطان سليم الذي سلمه للبطريرك عطا الله، بطريرك الملة الأرثوذكسية، بتاريخ ١٥١٧م / ٩٢٣ هـ:[٥٣٥]

"بحسب تحديدي هذا المقدس ليعمل. وكل من يخالفه ليقع تحت سيف الله العادل. بمعونة الله العلي ورسوله الحبيب جئت الى بيت المقدس مدينة إلهي وامتلكتها في ٢٥ صفر. فمثل امامي بطريرك ملة الروم المدعو "عطا الله" مع رهبانه وحاشيته والتمس ان تكون لهم الكنائس التي ضمن اورشليم وخارجها مع الاديرة والمزارات كما كانت قبلا في ملكيتهم وتحت تصرفهم بمقتضى العهد الشريف المعطى لهم من عمر بن الخطاب (رضه) واوامر الملوك السابقين. فامرت أنا ايضا بهذا الفرمان ان يستولوا على المغتسل مع الشمعدانين القديمين والقناديل وعلى طابقي الجلجثة العلوي والسفلي المحتويين على اربع غرف، وعلى الغرف السبع العلوية والسفلية الواقعة في المكان المعروف "بالسيدة مريم" وعلى كنيسة القبر المقدس الكبرى، والقبر وقبته، مع كل المزارات، والكنائس الثلاث الواقعة خارج كنيسة القيامة وفي ساحتها، وكنيسة القديس يوحنا الواقعة مقابل هذه، وكنيسة القديسة هيلانة التي فوق الدرج، وكنيسة القديسة تقلا وصيدنايا، وأديرة القديسين: افتيميوس، وجيورجيورس، واديرة القديسين باسيليوس، ونيقولاس، وديمتريوس، ودير ستنا مريم ودير القديس يوحنا زبدي الذي للكرج مع كنيسته وبستانه وزيتونه، ودير ما يعقوب الذي للكرج ودير القديس جيورجيوس والجسمانية، وكنيسة صهيون وحبس المسيح، وبيت القديسة حنة والقبور التي في القبو ودير الصليب الذي للكرج مع بستانه وزيتونه ودير القديس سمعان ودير مار الياس مع كروم العنب والزيتون ودير مار سابا ودير ما جرجس الواقع بقرب بيت جالا ومغارة ميلاد سيدنا عيسى (عليه السلام) ومفتاحي البابين الشمالي والجنوبي وقطعتي البستان الذي حولها وزيتونه والمقبرة والاديرة والكنائس التي في القرى وعلى الكرج والحبش والسرب الخاضعين للبطريرك مع كل اوقافهم. وان يمتلك مخلفات المطارنة والقسوس والرهبان وان يعفوا من رسومات الجمارك والباج في دخولهم الى المدينة وخروجهم منها وكذلك عند الماء الماء المدعو بماء زمزم وعند اخذ الجزية من زوار العرب وعلى الدرج ولدى اجراء الكشف وان يعفوا من كل رسم اجباري ولا تعتدي عليهم امة أخرى بموجب امري هذا المقدس بل يكون لبطريرك الروم الاولية والتقدم على غيره. فاني بناء على عهد عمر بن الخطاب وبحسب اوامر الملوك الذين قبلي هكذا انا اعطيت وحددت في امري هذا المقدس لكي يعمل بموجبه على الوجه المذكور اعلاه وان كان احد من الآن فصاعدا من الملوك أو الوزراء أو العلماء أو القضاه أو رؤساء بيوت المال أو متولي الاوقاف أو . أو . أو (الخ) حتى خدم وعبيد بلاطي الملوكي يريدون ان يغيروا او يحوروا هذا التحديد المعطى من قبلي فمثل هؤلاء مهما كانت وظيفتهم ورتبتهم فليكونوا مسؤولين امام غضب الله العلي وعذاباته وما دام هذا الفرمان في ايديهم فيجب ان يظهروا كل خضوع وطاعة".

---

[٥٣٥] خوري، شحادة ونقولا، مرجع سابق، ص١١٠-١١١، نقلا عن كتاب تاريخ كنيسة أورشليم في الاربعة القرون الاخيرة، اثينا، ١٩٩٠، ص ٦٣-٦٥ ، وكتاب تاريخ خريسوستومس، ص ٤٥٩

ملحق رقم (٣): محضر الاجتماع الذي صار في استعفاء جرمانوس وارتقاء صفرنيوس، ترجمها البطريرك دوسيثاوس من العربية إلى اليونانية، وهذا تعريبها[٥٣٦]:

"في سنة ٧٠٨٧ (منآدم = ١٥٧٩ للمسيح) نهار الثلاثاء استدعى البطريرك كير جرمانوس إلى قلايته جميع أراخنة الشعب الأورشليمي مع لفيف الأكليروس كباراً وصغاراً وقال لهم: يا اولادي، الله يبارك عليكم! أنا لا أقدر فيما بعد أن أقيم في البطريركية، إذ إنني صرت رجلا شيخاً ولا استطاعه لي على البقاء فيها فانتخبوا واحداً غيري ليكون بطريركاً محلي. فقبل الجميع كلامه هذا وأرسلوا واستدعوا سيلفستروس بطريرك الاسكندرية إلى القلاية حيثما كان المطران روروثاوس والمطران نيكتاريوس واسقف سينا افجانيوس وسمعان أسقف القديسة حنة من دمشق واتفق الجميع أي البطريرك الاسكندرس مع المطارنة وسائر الأساقفة أن ينتخبوا بطريركاً محلّ البطريرك جرمانوس طبقاً لأرادته. فقدموا أصواتهم بموجب الناموس المقدس وكتبوا ثلاثة أسماء على ثلاث أوراق ثم بعد ذلك أخذ البطريرك الأسكندري هذه الاوراق، وفي اليوم التالي أتى بها مع سائر رؤساء الكهنة إلى الكنيسة ووضعوها على المائدة المقدسة وقدَّسوا جميعاً في ذلك اليوم وتضرعوا غلى الله وبعد نهاية القداس أدخلوا طفلا أي ولداً صغيراً إلى الهيكل المقدس فأحضر إحدى تلك الأوراق واتفق أنها كانت الورقة المكتوب عليها اسم الكاهن صفرونيوس".

---

[٥٣٦] الأب رفائيل هواويني (١٨٩٣)، **أخوية القبر المقدس اليونانية**، بيروت، وأعد هذه الطبعة الجديدة الأب ميشال نجم، ص ٧٣-٧٤، نقلا عن البطريرك الأورشليمي دوسيتاوس، تاريخ البطاركة الأورشليميين، كتاب ١١، فصل ٧، عدد ٤.

ملحق رقم (٤): الحوار الذي دار في مقابلة الأرشمندريت الروسي بروفيريوس اوسبنسكي مع مطران اللد كيرلس، الذي اعتلى الكرسي الأورشليمي البطريركي سنة ١٨٤٥: [٥٣٧]

المطران: أنتم لا تحبوننا فتحامون عن العرب.

بروفيريوس: الله يعلم مقدار محبتي لكم اما العرب فأنا اشفق عليهم ومستعد للمحاماة عنهم أمام كل الورى.

المطران: العرب لا إيمان لهم لانهم برابرة وأشرار.

بروفيريوس: إذا كان كلامكم هذا حقا فلماذا انتم لا تعلمونهم الايمان؟ لماذا لا تجعلونهم خرافا وديعة ألستم أنتم رعاتهم؟

المطران: هم لا يسمعون لنا.

بروفيريوس: ولا عجب في ذلك انتم لا تحبونهم لا بل تحتقرونهم أيضا فهم والحالة هذه شعب شهيد مضطهد من الجميع فأية تعزية يجدون عندكم؟ ليس لهم مكان يصلون فيه لأن كنائس القرى في حالة يرثى لها.

المطران: قد سهي الظاهر عن بالكم اننا عائشون تحت نير الاتراك.

بروفيريوس: على أن الاتراك لا يمنعونكم عن ترميم الكنائس لا بل ايضا يسمحون لكم ببناء كنائس جديدة على أساس الكنائس القديمة. واما من جهة تجميل الكنائس بالايقونات وغيرها فالاتراك لا يتداخلون في هذا الأمر البتة. ومع هذا كله فلا يوجد في كنائسكم في القرى لا ايقونات ولا بدلات ولا...

المطران: من أين لنا المصورون؟ ومع ذلك فنحن نعطي كل كاهن بعد شرطونيته استيخارة وزوج أكمام وبطرشيلا وافلونية وصينية وكأسا اما هم فلا يحفظون هذه الاشياء.

بروفيريوس: (اراد كما يقول في دفتره اليومي أن يجاوب المطران بأن البدلات التي يعطونها للكهنة العرب عتيقة مستعملة ولا يعطونهم غيرها حتى مماتهم وإن الافضل لو كانوا يعطونهم أواني كنسية من خشب وليس من قصدير على أنه سكت عن ذكر الامور وانتهز الفرصة لكي يتكلم مع المطران عن حالة الكهنة الأدبية فقال): كهنتكم لا يعرفون واجباتهم فيتممون الاسرار بدون ورع ويزربون مواشيهم في الكنائس فبدلا عن أن تعلموهم وترشدوهم فانتم تطردونهم من قلاياتكم كأنهم عبيد أذلاء، وحينما يطرقون أبواب عليكم قائلين: "بصلوات آبائنا القديسين"، فانتم تجيبونهم "روخ من هون تقلع يا خمار!"

المطران: نحن لا نسمح للكهنة العرب أن يواجهونا حذرا من ان نسقط حيثية رئاسة الكهنوت. واما عن مطالبهم فيعلمنا عنها الترجمان.

---

[٥٣٧] نقلا عن الأب رفائيل هواويني (١٨٩٣)، **أخوية القبر المقدس اليونانية**، بيروت، وأعد هذه الطبعة الجديدة الأب ميشال نجم، ص ١٤٧-١٥١

بروفيريوس: (أول مرة في حياتي اسمع بأن مواجهة الكهنة تسقط حيثية رئاسة الكهنوت؟) – يا سيدنا نا هذا الكلام؟ كل اسقف هو قيثارة أوتارها الكهنة. وهذا قول لا أقوله انا بل يقوله القديس اغناطيوس المتوشح بالله. فانظروا عظم الرباط الذي يربط الاساقفة بالكهنة حسب تعليم آباء الكنيسة.

المطران: نحن لا نفهم لسانهم.

بروفيريوس: فلماذا لا تتعلمونه؟ لان جهلكم لسان رعيتكم هو سبب عدم محبة ابناء العرب لكم. ولكن لنفرض أن سنكم الآن لا يساعدكم على تعلم اللسان المحلي فليبلغكم الترجمان عن مطالب الكهنة على الأقل في حضورهم.

المطران: لا يمكننا الآن أن ندخل عوائد جديدة.

بروفيريوس: فإذاً هكذا سيبقى عندكم القديم على قدمه؟ فلا تبنون مدارس لاجل تربية أولاد الكهنة ولا تسمحون للارامل واليتامى والعاجزات من بنات العرب أن يجدن ملجأ لانفسهن في أديرة الراهبات ولا تسمحون ايضاً لابن العرب أن يصير اسقفاً حتى ولا راهباً أو خادماً في الدير؟

المطران: هذا أمر لا يعنينا لانه من متعلقات البطريرك...

ملحق (٥): قانون البطريركية الأساسي لعام ١٨٧٥[٥٣٨]

المادة الرابعة: لدى فراغ كرسي البطريركية الأورشليمية ينعقد المجمع وينتخب قائم مقام للكرسي البطريركي من المطارنة أو الأساقفة الموجودين في القدس بشرط أن تكون متوفرة فيه شروط اللياقة المطلوبة. وتنظم لائحة مبينة المسئلة المتوقعة مع ذكر الشخص الذي سيعين قائم مقاماً للكرسي وتقدم هذه اللائحة إلى متصرف القدس وهذا حالاً يبلغها لمركز الصدارة العظمى أما تلغرافياً أو في البريد حسبما تقتضيه الظروف. ويجرى المتقضى بموجب الأوامر المرسلة بخصوص اقامة قائم مقام البطريركية أو باجراء انتخاب وفقاً للقانون.

المادة الخامسة: بعد اجراء أحكام المادة السابقة ترسل تحارير من قائم مقام البطريركية إلى المطارنة والأساقفة التابعين لكرسي البطريركية يبلغهم بها أن ينوجدوا في أورشليم في مدة لا تزيد عن واحد وعشرين يوماً. ويبلغ الشعب أيضاً بطريقة خصوصية لكي يرسلوا إلى القدس عن كل ميتروبوليتية أو أسقفية كاهناً متزوجاً ليكون بالوكالة عن الشعب في اللجنة الانتخابية لانتخاب البطريرك.

المادة السادسة: بعد انتهاء الأجل المضروب يجتمع المدعوون في دير الروم في أورشليم وينتظم المجلس الروحي مشكلاً من جميع المطارنة والأساقفة ثم يسلم كل منهم إلى قائم مقام الكرسي رقعة ممضاة باسمه ومتضمنة اسم الشخص الذي ينتخبه ويرى فيه اللياقة والاستحقاق للبطريركية من المطارنة أو الأساقفة أو الأرشمندريتية التابعين للكرسي الأورشليمي سواء أكان حاضراً في أورشليم أو موجوداً في الخارج.

المادة التاسعة: بعد تبلغ أمر الباب العالي وفقاً للمادة السابقة تجتمع الهيئة الانتخابية المتشكلة من أعضاء المجمع ومن بقية الأرشمندريتية الموجودين في أديرة اورشليم ومعهم المتولي وظيفة البروتوسينكليوس. ومن الكهنة الوطنيين الحاضرين من الخارج بالوكالة عن رعاياهم ويستدعى أيضاً كاهنان ينتخبان من القدس عن الأهالي. ثم تباشر هيئة الانتخاب العمل كما يلي: يصير انتخاب ثلاثة من الأشخاص المرشحين المتقدم ذكرهم بطريقة سرية تجري بين هيئة المنتخبين (بكسر الخاء) بأكثرية الأصوات. بعد هذا يأخذ أعضاء المجلس من الرهبان الورقة المحتوية على أسماء الثلاثة المنتخبين (بفتح الخاء) ويذهبون إلى كنيسة القيامة. ثم بحضور بقية أعضاء الهيئة يصير في الكنيسة انتخاب البطريرك من المرشحين الثلاثة وفقا للتقاليد الدينية المرعية الاجراء من القديم بعد اقامة الاحتفال الديني ويجرى بالاقتراع السري فمن حاز أكثرية الأصوات يكون هو البطريرك للكرسي الأورشليمي. واذا تعادلت الأصوات في المنتخبين الثلاثة فصوت قائم مقام الكرسي يرجح احدهما فيتم الانتخاب.

المادة العاشرة: الذين يدعون من المطارنة والأساقفة لتشكيل هيئة الأنتخاب ولا يحضرون لا أصوات لهم ويجب أن يوافقوا على الانتخاب الواقع. وكل من يحضر الانتخاب راهباً كان أو كاهناً يحق له أن يعطي صوتاً واحداً فقط.

---

[٥٣٨] قزاقيا، خليل، (١٩٢٤)، **تاريخ الكنيسة الرسولية الأورشليمية**، مصر، مطبعة المقتطف والمقطم.

أما عن الأسقف وكيفية انتخابه وذكر ما يجب أن يكون متحلياً به من الصفات فقد جاء في نص المواد التالية:

المادة السادسة عشرة: يصير انتخاب أسقف لأسقفية منحلة وتعيينه باقتراع وتنسيب من المجمع. وذلك بأن ينظم المجمع جدولاً بالأشخاص الذين يرى فيهم الأوصاف المطلوبة ويرشحهم للأسقفية وذلك برخصة من البطريرك. ثم من هؤلاء المرشحين يعين ثلاثة ممن يعرف عنهم الاقتدار وصدق الخدمة للكنيسة. ثم يذهب بهؤلاء الثلاثة إلى الكنيسة وبعد اقامة الطقوس المعنية والفروض المتبعة في مثل هذا الوقت يصير تعيين أحد هؤلاء المرشحين الثلاثة بواسطة الاقتراع للأسقفية المنحلّة واذا تساوت الأصوات فصوت البطريرك يرجح احدى الجهتين.

المادة السابعة عشرة: عند وفاة أسقف ما يجري انتخاب خلفه بعد ان يرد اعراض من المدينة التي كانت مركزاً للأسقف المتوفي ويمضي من الرهبان أو الكهنة والأهالي المعتبرين في تلك المدينة.

ملحق (٦): نص الكتاب الرسمي الذي أرسله البطريرك ايروثيوس في تاريخ ١٨٧٥/١١/٦ إلى متصرف القدس يشرح ويفسر فيه القانون الأساسي للبطريركية الذي صدر في ذات العام: [٥٣٩]

" لمقام متصرفية القدس الشريف العالي نمرو ١٠٧ حضرة سيدي صاحب العطوفة. صار الاطلاع على تحرير عطوفتكم المؤرخ في ١٢ رمضان سنة ١٢٩٢ ه الموافق ٢٨ أيلول سنة ١٢٩١ مالية المرقوم بنمرة ١٩٧ ومعه صورة الأوامر السامية للصدارة العظمى فتشرفنا بها وهي تتضمن الاستعلام عن سبب عدم ازالة الخلاف الواقع بيننا وبين الأهالي الروم الوطنيين الذين عرضوا شكواهم بهذا لمقام الصدارة العظمى ويتضمن كذلك الأوامر الكريمة من متصرفيتكم المؤرخة في ٢٨ شعبان سنة ١٢٩٢ ه أو ١٦ أيلول سنة ١٢٩١ مالية والمرقومة بنمرة ٩٣ مع صورة المعروض المقدم لمقام متصرفيتكم سابقا من قبل الأهال المذكورين بذلك الخصوص. فكما هو معلوم لدى مقامكم العالي أنه بعد ارتقاء الداعي لبطريركية الروم في القدس قدَم لي من قبل وكلاء طائفة الروم الوطنيين بيان يحوي مطاليبهم وراجعواني بأمرها وتذاكرنا بها مراراً. فلكي نضع حداً لهذه الأمور المسببة التعب والتعجيزات للباب العالي ولمتصرفيه القدس الشريف. ولأجل أن يحصل مسيحيونا على الراحة الدائمة قد قررنا حل هذه المشاكل مع الاحتفاظ بالامتيازات (أولا) الخصوصية الممنوحة لنا والمحسن بها للبطريركية على الصورة الآتية: بخصوص انتخاب البطريرك فقد وضعت مواد بهذا الخصوص مدرجة في النظامات التي وضعتها بطريركية القدس وصدقت بارادة عالية من حضرة صاحب التاج الملكي. أما بشأن جمعية الانتخابات وتفريق الأصوات فقد صار اضافة المادة السادسة في تلك النظامات المحسن بها بناء على الأمر التلغرافي السامي المنعم به من مقام الباب العالي المؤرخ في ٣٠ نيسان سنة ١٢٩١ مالية (ثانيا) بخصوص انتخاب الأسقف أيضاً سيجرى ذلك طبقا للاحكام التي وضعت في لائحة النظامات المذكورة وبموجب قوانين كنيستنا (ثالثا) أما بخصوص طلب الوطنيين أن يسمح لمن أحب من أبنائهم الدخول في سلك الرهبنة ويحصل حسب أهليته على جميع الدرجات الكهنوتية ويصير له الحق بالدخول في عضوية السينودوس (المجمع المقدس) بموجب استحقاقه. فهذه كلها لم تمنع عن الوطنيين ولا في زمان قط ولن نمنعها عنهم بشرط أن يحافظ الطالب على الأنظمة والقواعد المرتبة في ديرنا (رابعا) سيصير تشكيل هيئة عمومية تحت رئاستي في القدس من الرهبان والكهنة والوطنيين ومن الأهالي الروم الوطنيين أنفسهم لتهتم وتعتني بادارة منظمة وترتيب حسن في مراقبة المصارفات. مع جميع ما يحتاج اليه من اللوازم للمدارس الموجودة في الابرشيات الروحانية للبطريركية في القدس ويستثنى من مراقبة واهتمام هذه الهيئة المدرسة اللاهوتية العليا الموجودة في دير المصلبة. وأيضا جميع المؤسسات الخيرية مع الأوقاف المختصة بها فتبقى كما كانت تحت ادارتي وسلطتي المطلقة. وكما هو معلوم أن المدرسة اللاهوتية المذكورة قد تأسست لتعليم وارشاد جميع أولاد ملة الروم بالأمور الروحانية. ومع ذلك سيصير قبول عدد كاف من الطلبة مع جميع أبناء طائفة الروم الموجودة في الأبرشيات التابعة لكرسي بطريركيتنا (خامسا) إن أساقفة الأبرشيات التابعة للبطريركية سوف لا تقطع زياراتها لأبرشياتها والاقامة في كل محل فيها في الأوقات التي يرونها مناسبة لكي يتفقدوا الأحوال وما تحتاجه الرعية من الأمور الدينية وغيرها. وسيصير انتخاب وكلاء من رجال الطائفة المعتبرين لأجل المخابرة والبحث مع الرئيس الروحي المحلي في شؤون الكنائس الموجودة ضمن الأبرشيات. ولكن يستثنى منها الكنائس المقدسة والمختصة بالزيارة (!!) أما الكنيسة الموجودة داخل

---

[٥٣٩] قزاقيا، خليل: مرجع سابق، ص ١٨٣

دير يافا مع كنيسة اللد فلكونها لها عائدات تأتيها من الزوار (ومن أوقاف لها أيضاً) فيحق للوكلاء أن يأخذوا تحت ادارتهم واردات الكنيستين المذكورتين مستثنى منها الواردات والنذورات الآتية من الزوار. (!!!) وستشكل ادارات في كل المراكز الأولى من كل أبرشية بشرط أن تكون هذه تابعة للنظارة العمومية التي مركزها القدس لاجل مراقبة وادارة وحسن انتظام المدارس الموجودة في تلك الأبرشيات وجميع هذه الادارات يجب أن تكون تحت سلطة ونظارة الرئيس الروحي المحلي (سادسا) سيصير قبول جميع الزوار الذين يأتون من أطراف سوريا وفلسطين لزيارة الأماكن الشريفة في أورشليم. واضافتهم في الأديرة والمضافات المعينة كباقي الزوار. ويعتني بهم تمام الاعتناء اذا هم جروا بموجب العوائد والترتيبات المتبعة عند ملة الروم.

إن هذه الترتيبات صار تفهيمها لوكلاء طائفة الروم في القدس. فان أظهر مسيحيونا الانقياد والطاعة اللازمة المطلوبة منهم نحو الهيئات الروحانية فأنا مستعد لمباشرة العمل على قدر الوسع والامكان واتمام ما مرَ ذكره بالطريقة المشروحة. فلكي يصدر أمركم ببيان هذه الأمور للوطنيين ولكي بعد أن يتفهموها بواسطة جنابكم الأفخم تعرضوها إلى المقام السامي في الباب العالي. تجاسرت بتقديم هذه العريضة. وبكل حال الأمر لمن له الأمر. في ١٥ رمضان سنة ١٢٩٢ ه وفي ٣ تشرين أول سنة ١٢٩١ مالية".

الداعي

ايروثيوس بطريق ملة الروم في القدس الشريف وتوابعها **مطابقا للاصل**
مجلس ادارة القدس الشريف

موضع الختم

ملحق رقم (٧): بيان صادر عن المجمع الأنطاكي الأرثوذكسيّ المقدّس [٥٤٠]

بدعوة من صاحب الغبطة البطريرك يوحنا العاشر، وفي ظل الظروف العصيبة والآلام التي تعصف بمنطقتنا والتي يعاني أبناؤنا منها، اجتمع مطارنة الكرسي الأنطاكي المقدّس في الوطن بعد أن تداولوا مع إخوتهم مطارنة الانتشار الجرح الذي سببه انتخاب ورسامة الأرشمندريت مكاريوس بصفة "رئيس أساقفة قطر"من قبل البطريركية الأورشليمية، وقد استهلَّ صاحب الغبطة الاجتماع باستعراض الخطوات التي قام بها فور سماعه خبر الانتخاب عبر وسائل الاعلام. إذ، بعد الاتصال بكافة المطارنة أعضاء المجمع الأنطاكي المقدّس، قام في مرحلة أولى بتبليغ رسالة شفهية لغبطة بطريرك أورشليم وقداسة البطريرك المسكوني، أتبعها برسالة خطية لهما عبّر فيها عن تَفاجُئه "بقرار المجمع الأورشليمي المقدّس برفع الأب المرسل إلى مدينة الدوحة إلى درجة الأسقفيّة وإعطائه لقب "رئيس أساقفة قطر"، وذلك بمعزل عن البطريركيّة الأنطاكيّة التي تقع دولة قطر ضمن حدود مداها الجغرافيّ القانونيّ. حيث أنه لا يسوغ أن يُسَقَّف عليها مطرانٌ تابعٌ لكنيسة أرثوذكسيّة أخرى، خاصّة وأن للبطريركيّة الأنطاكيّة مطرانًا شرعيًا على كلّ منطقة الخليج العربيّ، سيادة المتروبوليت قسطنطين". وقد رجا صاحب الغبطة في رسالته المعنيين بأن يُعيدوا النظر بقرارهم "وألا تتمّ هذه الرسامة، لأن كرسينا الأنطاكيّ الرسوليّ لا يمكنه قبول أيّ أسقف على أرضه، من خارج نطاق سلطته الكنسيّة القانونيّة..." وقد عبّر أنّ "قلوبنا مفتوحة للقائكم ومعالجة هذا الأمر، وأيّ أمر آخر، كإخوةٍ بروح المسيح الذي وحده يجمعنا".

وإذ لم يتلقّ صاحب الغبطة أي ردّ على رسالتيه، قام في مرحلة لاحقة بتعميم هذه الرسالة على رؤساء الكنائس الأرثوذكسيّة المستقلّة. وقد أبلغ صاحب الغبطة المجتمعين أنه وبالرغم من كل الجهود والمساعي الأخوية تمَّت الرسامة يوم الأحد في العاشر من آذار الجاري.

أثنى الآباء على جهود صاحب الغبطة، وعبّروا بإجماع الحاضرين وموافقة جميع مطارنة الانتشار عن الموقف التالي:

١. قرار البطريركيّة الأورشليميّة بإنشاء رئاسة أساقفة على أرض تُعْتَبَر كنسيًا تابعة للكرسيّ الأنطاكيّ المقدّس، يعتبر، بشكل لا يقبل الجدل، تدخلاً عن غير حقّ من قبل الكنيسة الأورشليميّة على أرض الكنيسة الأنطاكيّة، وبالتالي يشكّل تجاوزًا للقوانين الكنسيّة التي ترعى علاقات الكنائس الأرثوذكسيّة إحداها بالأخرى. من ناحية أخرى، الرعيّة الأرثوذكسيّة في الدوحة، في دولة قطر، مُكَوَّنة من أرثوذكس من جنسيّات مختلفة. وقد سهر قدس الأرشمندريت مكاريوس، مشكورًا، على تأمين حاجاتها الرعائيّة، دون أن يخرج ذلك عن إطار التدبير الكنسيّ المؤقّت الذي يهدف إلى تسهيل العمل الرعائيّ الكنسيّ، لا أكثر ولا أقل. وبالتالي لا يحتمل هذا التدبير الرعائيّ أيّ تأويل لجهة منح أيّ حق كنسيّ، من أيّ نوع كان، للبطريركيّة الأورشليميّة أو لأيّة كنيسة أرثوذكسيّة أخرى، على هذه المنطقة من الخليج العربيّ التي تقع ضمن نطاق السيادة الكنسيّة القانونيّة لبطريركيّة أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس.

---

[٥٤٠] بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، **بيان صادر عن المجمع الأنطاكي الأرثوذكسيّ المقدّس**، (صدر عن المقرّ البطريركيّ في البلمند، في تاريخ ٢٠١٣/٠٣/١٣)، http://www.antiochpatriarchate.org

لذلك، ترفض الكنيسة الأنطاكيّة خطوة البطريركيّة الأورشليميّة، ولن تعترف بأسقف على أرض دولة قطر من خارج نطاق سيادة الكرسيّ الرسوليّ الأنطاكيّ، وتطلب من البطريركيّة الأورشليميّة إصلاح الوضع في أسرع وقت. وتأمل أن لا تضطرّ إلى اتخاذ مواقف تصل إلى قطع الشركة مع الكرسيّ الأورشليميّ، وإلى إعادة النظر في العلاقات الأرثوذكسيّة وفي اتفاقيّات جنيف الحاصلة من قبل اللجان التحضيريّة للمجمع الأرثوذكسيّ الكبير المقدّس، ومن ضمنها ما يعود إلى الانتشار الأرثوذكسيّ.

٢. الوضع الذي يعانيه مسيحيّو المنطقة يحتّم علينا العمل على تفادي كل ما من شأنه أن يهدد وحدة المؤمنين وشهادتهم. فالمسيحيون العرب مدعوون لتدعيم التواصل بينهم لمواجهة التحدّيات الكثيرة التي تشكّل خطرًا على أوطانهم، فيكونون خميرة سلام، وأخوّة. وتعي الكنيسة الأنطاكيّة الدور التاريخيّ والرياديّ الذي تلعبه في هذا المجال، وطنًا ومهجرًا، ولن تتخلّى عنه أبدًا .

٣. إن الاستمرار في تجاهل الواقع الذي أحدثته رسامة الأرشمندريت مكاريوس رئيسَ أساقفةٍ على قطر، سيحتم على البطريركية الأنطاكية أن تتخذ مضطرةً إجراءات في المستقبل تودّ أن تستبعدها بسبب المحبّة التي تريد أن ترعى العلاقات بين الكنائس الأرثوذكسيّة. ولذلك وبسبب هذه المحبة التي "تتأنّى وترفق" (١ كور ١٣:٤)، وإفساحاً في المجال أمام المساعي السلامية التي نرجو أن تعيد الأمور إلى نصابها القانوني، فإن الكنيسة الأنطاكية ستكثّف تواصلها مع الكنائس الشقيقة لشرح موقفها، علّها تتفادى ما يمكن أن يتهدد الكنيسة الجامعة من مخاطر.

(صدر عن المقرّ البطريركيّ في البلمند، في ١٣ آذار ٢٠١٣)

ملحق رقم (٨): بيان صادر عن أمانة سر المجمع الأنطاكيّ المقدّس[٥٤١]

البلمند

تاريخ: ٢٠١٤/٠٤/٢٩

انعقد المجمع الأنطاكيّ المقدّس في دورةٍ استثنائيةٍ بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠١٤ في معهد القديس يوحنا الدمشقي في البلمند برئاسة صاحب الغبطة البطريرك يوحنّا العاشر، وحضور كل من أصحاب السيادة: جاورجيوس (جبل لبنان)، يوحنا (اللاذقية)، الياس (بيروت)، إيليا (حماه)، سابا (حوران)، جاورجيوس، (حمص)، باسيليوس (عكار)، أفرام (طرابلس)، إغناطيوس (فرنسا) واسحق (ألمانيا).

وشارك الأساقفة: موسى الخوري، غطاس هزيم، كوستا كيال، أثناسيوس فهد، ديمتري شربك، إيليا طعمة، نقولا بعلبكي والوكيل البطريركي الأسقف أفرام معلولي أمين سر المجمع المقدس، مع كاتب المجمع الإيكونوموس جورج ديماس.

واعتذر عن الحضور كل من أصحاب السيادة: اسبيريدون (زحلة)، قسطنطين (بغداد والكويت)، الياس (صور وصيدا)، أنطونيوس (المكسيك)، سرجيوس (تشيلي)، دمسكينوس (البرازيل)، سلوان (الأرجنتين)، بولس (أستراليا) ، وقد حضر المطران بولس (أبرشيّة حلب والاسكندرون وتوابعهما)، المغيّب بفعل الأسر، في صلوات آباء المجمع وأدعيتهم.

وبعد الصلاة، استذكر الآباء المثلث الرحمة المطران فيليبس بكل ما قدمه إلى كنيسة المسيح من أتعابٍ وصلوا إلى سيد القيامة أن يسكنه في ضياء نوره.

واستعرض آباء المجمع للواقع الأليم الذي تعيشه منطقتنا وخاصةً سوريا مؤكدين أنهم إلى جانب شعبنا الذي "سيمسح الله كل دمعة من عينه"، وجددوا الدعوة للحفاظ على مبادئ العيش المشترك، مسلمين ومسيحيين، في سوريا وفي لبنان وفي كل بقاع المشرق مؤكدين على المواقف التي سبق وأعلنوها. وجدد آباء المجمع مناشدتهم للعالم بإطلاق المخطوفين، ومن بينهم مطرانا حلب بولس ويوحنا المخطوفان منذ سنة وسط صمت عربي ودولي مخزٍ.

ودعا الآباء إلى إتمام الاستحقاقات الدستورية في سوريا وفي لبنان في موعدها وضمن مهلها الدستورية بما يكفل صون كل ركائز الدولة المدنية من سيادةٍ واستقرارٍ وعيشٍ مشتركٍ يقود إلى خير هذه البلدان ونمو إنسانها ورفاهه.

وتناول الآباء الشأن الكنسي العام مستعرضين آخر مستجدات الخلاف مع البطريركية المقدسية.

---

[٥٤١] بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، **بيان صادر عن أمانة سر المجمع الأنطاكيّ المقدّس**، (صدر عن المقرّ البطريركيّ في البلمند، في تاريخ ٢٠١٤/٠٤/٢٩)، http://www.antiochpatriarchate.org

ولما كانت بطريركية القدس قد قامت بتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠١٣ بانتخاب الأرشمندريت مكاريوس مطراناً على أبرشية قطر، بعد استحداث هذه الأبرشية، التي تقع ضمن حدود أبرشية بغداد والكويت والجزيرة العربية وتوابعها والتي تعود إلى بطريركية أنطاكية؛

ولما كانت هذه البطريركية قد قامت برسامة الأرشمندريت المذكور بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣ "مطراناً" على هذه الأبرشية المستحدثة، بالرغم من اعتراض البطريرك الأنطاكي على إنشائها وعلى الانتخاب، والذي عبر عنه باتصال هاتفي بغبطة بطريرك القدس وبقداسة البطريرك المسكوني؛

ولما كان غبطة البطريرك الأنطاكي، قد أرفق اعتراضه الشفهي، برسالتين خطيتين مؤرختين بتاريخ السادس والثامن من آذار/ مارس ٢٠١٣ إلى كل من غبطة بطريرك القدس وقداسة البطريرك المسكوني، لم يلق عليهما أي جواب؛

ولما كان المجمع الأنطاكي المقدس قد انعقد بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ بدورة استثنائية لبحث هذه المسألة وتبعاتها؛ حيث قرر اعتبار ما قامت به كنسية القدس تعدياً على حدود البطريركية الأنطاكية، وطلب من بطريركية القدس "إصلاح الوضع في أسرع وقت" كي "لا تضطرّ (الكنيسة الأنطاكية) إلى اتخاذ مواقف تصل إلى قطع الشركة مع الكرسيّ المقدسيّ، وإلى إعادة النظر في العلاقات الأرثوذكسيّة وفي اتفاقيّات جنيف الحاصلة من قبل اللجان التحضيريّة للمجمع الأرثوذكسيّ الكبير المقدّس، ومن ضمنها ما يعود إلى الانتشار الأرثوذكسيّ"؛

ولما كانت وفود أنطاكية قد زارت الكنائس الأرثوذكسية الشقيقة لعرض هذه المسألة عليها ولإفساح المجال أمام الحلول السلامية تفادياً لما "يمكن أن يتهدد الكنيسة الجامعة من مخاطر"؛

ولما كان المجمع الأنطاكي المقدس في دورته العادية الأولى في حزيران ٢٠١٣ قد استعرض الرسائل المتبادلة مع بطريركية القدس بشأن هذه المسألة، وقرر قبول مبادرة البطريركية المسكونية لعقد لقاءٍ بين البطريركية الأنطاكية والبطريركية المقدسية وبحضور البطريركية المسكونية في وزارة الخارجية اليونانية، في أثينا يوم الجمعة الواقع فيه ٢١/ ٦/ ٢٠١٣؛

ولما كان هذا الاجتماع قد انعقد في التاريخ المتفق عليه، وأدى إلى الاتفاق على مبادرة ثلاثية النقاط قوامها إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الرسامة الأسقفية، ومن ثمّ تدارس الحضور الرعائي لبطريركية القدس في قطر وفقًا للتقليد الكنسي المستقر؛

ولما كانت بطريركية القدس قد تنصلت من الاتفاق المذكور وأمعنت في تعديها، بالرغم من جميع المبادرات والوساطات التي قامت بها البطريركية المسكونية والحكومة اليونانية لحل هذه الأزمة وفقاً للقوانين الكنسية وبروح سلامية، ناقش المجمع الأنطاكي في دورته العادية الثانية المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ هذه المسألة مجددًا، وبهدف تغليب الحل السلامي على غيره من الحلول قرر ضرورة " إيجاد حل لهذه الأزمة في مدة أقصاها شهران من تاريخ المجمع وفوض إلى صاحب الغبطة في حال عدم استجابة كنيسة القدس لمطلب الكنيسة الأنطاكية المحق بإزالة التعدي على حدودها القانونية باتخاذ الإجراءات اللازمة بما فيها قطع الشركة؛

ولما كان البطريرك الأنطاكي قد تلقى دعوة لانعقاد لقاء رؤساء الكنائس الأرثوذكسية في البطريركية المسكونية في الفنار ما بين ٦ و٩ آذار/مارس ٢٠١٤ فقد علق تنفيذ هذا القرار وطلب من قداسة البطريرك المسكوني في رسالته الجوابية العمل على إيجاد حل لهذه المسألة قبل انعقاد لقاء رؤساء الكنائس؛

ولما لم تتم معالجة هذه المسألة في الاجتماعات التحضيرية للقاء الكنائس الأرثوذكسية؛ ولم تدرج على جدول أعمال الاجتماع بالرغم من طلب الوفد الأنطاكي؛

وحيث أن جميع محاولات حل هذه المسألة اصطدمت بحائط الفشل؛

قررت البطريركية الأنطاكية تعليق توقيعها على البيان الختامي للقاء رؤساء الكنائس وعدم المشاركة في القداس الاحتفالي بمناسبة أحد الأرثوذكسية؛

وبناءً على كل ما تقدم، وأمام تعنّت بطريركية القدس واستمرارها في التعدي على حدود البطريركية الأنطاكية بالرغم من كل المبادرات السلامية التي اتخذتها هذه الأخيرة لتجنب قطع الشركة مع بطريركية القدس، وأمام عجز الكنائس الأرثوذكسية عن المساهمة في حل هذه الأزمة وفقاً لمقتضيات القانون الكنسي؛

وأمام تشبث البطريرك المقدسي في رسالته المؤرخة في ٢٩ شباط ٢٠١٤ والتي سُلمت إلى الوفد الأنطاكي في اجتماع الفنار-البطريركية المسكونية، بتجديد ادعائه بأن "سوريا والعربية" تقعان ضمن نطاق البطريركية المقدسية؛

فإن المجمع الأنطاكي المقدس

إذ يعيد التأكيد أن أبرشية بغداد والكويت والجزيرة العربية وتوابعها، هي أبرشية من أبرشيات الكرسي الأنطاكي تشمل حدودها الدول التالية: إيران، العراق، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان واليمن. وأن أي وجود أرثوذكسي في أي من هذه الدول يجب أن يراعي التقليد الأرثوذكسي المستقر وقواعد الحق الكنسي الذي يرعى علاقة الكنائس بين بعضها البعض.

قرر ما يلي:

١. الطلب من البطريرك الأنطاكي عدم ذكر البطريرك المقدسي في الذيبتيخا (لائحة رؤساء الكنائس الأرثوذكسية) في معرض ذكره للبطاركة ورؤساء الكنائس الأرثوذكسية؛

٢. إلغاء الفقرة الثانية من القرار رقم ع ٢-٥ / ٢٠١٣ المتخذ في الدورة المجمعية المنعقدة في تشرين الأول ٢٠١٣ لتحقيقها الغاية المبتغاة من اتخاذها؛ وإعادة الحضور الأنطاكي بشكله السابق للقرار المذكور إلى "مجالس الأساقفة" في بلاد الانتشار.

٣. الطلب من غبطة البطريرك مخاطبة رؤساء الكنائس الأرثوذكسية الشقيقة لإبلاغهم بحيثيات هذا القرار والطلب منهم التحرك لحل هذه الأزمة التي ستؤدي تداعياتها إلى إعاقة الشهادة للوحدة الأرثوذكسية.

٤. تفويض صاحب الغبطة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ هذا القرار أو وقف مفاعيله فيما لو زالت أسباب اتخاذه.

وتابع الآباء القضايا الكنسية الأخرى فتدارسوا مسألة تشكيل المجلس التأديبي الإكليريكي الاستئنافي، وأقروا هيئتيه الأصيلة والرديفة بالشكل التالي: الياس متروبوليت بيروت رئيساً أصيلاً، اسحق متروبوليت ألمانيا رئيساً رديفاً، الأسقف أثناسيوس فهد مستشاراً أصيلاً، الأسقف ديمتري شربك مستشاراً أصيلاً، الأسقف نقولا بعلبكي مستشاراً رديفاً، الأسقف إيليا طعمة مستشاراً رديفاً، الأرشمندريت يوحنا بطش أميناً للسر، الأرشمندريت ابراهيم داود مساعداً لأمين السر، وأقروا تعيين الأستاذ الياس نقولا موسي نائباً كنسياً عاماً في هذا المجلس. كما أقروا اللائحة السنوية للأهلية للأسقفية لسنة ٢٠١٤.

وفي الختام رفع آباء المجمع الصلاة من أجل السلام في المشرق وفي كل العالم وتوجهوا بالتحية الفصحية لكل أبنائهم في الوطن وبلاد الانتشار طالبين منهم الصلاة لكي يسكب الله سلامه في الربوع الأنطاكية ويجلو النفوس بقوة ورجاء المسيح المتألم والناهض من القبر ويمسح بنور قيامته المجيدة كل برا ياه.

ملحق (٩): سئلة العينة الأولى: الإكليروس العربي

١. كيف تهتم البطريركية الأرثوذكسية الأورشليمية بأبناء الطائفة الأرثوذكسية من النواحي الروحية والمادية؟

٢. اذكر أهم النشاطات الروحية والمادية التي تقيمها كنيستك/ أبرشيتك؟"

٣. ما هي صلاحياتك في نطاق كنيستك/ أبرشيتك/ أسقفيتك؟ ولماذا لا يملك الأسقف أي صلاحيات في نطاق أسقفياته

٤. يدعي بعضهم أن الرئاسة الروحية المتمثلة في البطريرك والمجمع المقدس، تعمل على حرمان الإكليروس العربي من الوصول إلى درجات كهنوتية عالية، ما تعليقكم على ذلك؟ ولماذا؟

٥. تدار الكنيسة الأرثوذكسية الأورشليمية من قبل المجمع المقدس الذي يرأسه البطريرك، كيف ترى عمل هذا المجمع؟

٦. هل تعتقد أن أخوية القبر المقدس وجدت لخدمة مصالح فئة معينة من الرهبان؟ ولماذا؟

٧. يدعي بعضهم أنه تمت "يوننة" أو هلينة الكنيسة الأرثوذكسية الأورشليمية، ما تعليقكم على ذلك؟

٨. يدعي بعض أبناء الطائفة الأرثوذكسية أن هنالك أزمة في العلاقة بين البطريرك ورجال الإكليروس اليونانيين من جهة، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية من الجهة الاخرى، ما مدى دقة أو صحة ذلك؟ وما أسباب أو مبررات هذا الادعاء؟

٩. اذكر أبرز الخلافات بين البطريرك ورجال الإكليروس خاصة اليونانيين منهم، وأبناء الطائفة الأرثوذكسية؟

١٠. على أي أسس/ مبادئ تتصرف القيادة الروحية: البطريرك والمجمع المقدس، بأوقاف الكنيسة وأملاك الطائفة الأرثوذكسية في فلسطين وشرق الأردن؟

١١. منذ نشوء الكيان الصهيوني، عقدت الرئاسة الروحية صفقات وعمليات بيع لأملاك وأراض أرثوذكسية مع الدولة العبرية وجهات إسرائيلية استعمارية "استيطانية". ما علاقة الإكليروس اليوناني بالاستعمار والكيان الصهيوني؟

١٢. أنت كاهن رعية/ أرشمندريت/ مطران، ما مدى رضاك عن كيفية إدارة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من البطريرك والمجمع المقدس؟

ملحق (١٠): اسئلة العينة الثانية: ممثلو الرعية العربية الأرثوذكسية وأعيانها

١. يحكم البطريركية منذ عقود القانون الأردني رقم (٢٧) لعام ١٩٥٨، كيف تصف هذا القانون؟

٢. منذ عقود يخالف المجمع المقدس معظم بنود هذا القانون، منها على سبيل المثال لا الحصر، أن يكون فيه مطران أردنيان عربيان، وأن يتحدث جميع أعضائه اللغة العربية قراءة وكتابة، وأن يحمل جميع أعضائه الجنسية الأردنية وغيرها... ما مدى شرعية وقانونية هذا المجمع؟

٣. برأيك ما هي أهم التحديات التي تواجه العرب الأرثوذكس من الناحية القانونية؟

٤. ناضل العرب الأرثوذكس منذ قرون للحصول على أبسط حقوقهم، ومنها تشكيل مجلس مختلط، لماذا ترفض البطريركية تشكيل هذا المجلس؟

٥. يرفض البطاركة اليونانيون منذ قرون ترقية رجال الدين العرب إلى درجة مطران، برأيك ما السبب وراء ذلك؟

٦. تتبع البطريركية سياسة ممنهجة فيما يتعلق بالتفريط بممتلكات الرعية الأرثوذكسية في فلسطين والأردن، حيث تقوم بتسريبها إلى جهات صهيونية استعمارية (استيطانية) منذ بداية الانتداب البريطاني إلى يومنا هذا. ما علاقة الإكليروس اليوناني بالاستعمار؟ وما هي الأسباب والدوافع التي تدفع البطريركية إلى التفريط بهذه الأوقاف؟

٧. لماذا تقف الحكومتان الأردنية والفلسطينية على حياد من القضية الأرثوذكسية؟

٨. كيف تستفيد إسرائيل من القانون الأردني رقم (٢٧) للعام ١٩٥٨؟ ومن عدم تطبيقه؟

٩. كيف تقيّم عمل الرئاسة الروحية اليونانية في الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية؟

ملحق (١١): العينة الثالثة: أبناء الرعية العربية الأرثوذكسية

١. هل تذهب للصلاة بصورة دائمة إلى كنيستك المحلية؟

٢. كيف تهتم كنيستك المحلية بك كمسيحي أرثوذكسي من النواحي الروحية؟

٣. كيف تهتم برأيك، ما هي الصفات أو الخصائص التي يجب أن يتحلى بها كاهن رعيتك أو الأسقف؟ وهل هي متوفرة في كاهن رعيتك أو الأسقف؟

٤. كنيستك المحلية بك كمسيحي أرثوذكسي من النواحي الروحية؟

٥. ما مدى رضاك عن إدارة الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من البطريرك والمجمع المقدس؟

٦. هل تعاني الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية من أزمة بين رجال الدين وأبناء الرعية العربية الأرثوذكسية؟

المراجع

كتب:

١. الأب الدكتور كلداني، حنا سعيد، (١٩٩٣)، **المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين**، ط (لا يوجد)، عمان، الصفدي.

٢. الأب د. باللين، كاميللو، (٢٠٠٤)، **من فجر المسيحية إلى نهاية القرن الخامس عشر**، ط(١)، القاهرة، دار شرقيات للنشر والطباعة.

٣. إبراهيم، عبد الله، (١٩٩٧)، **المركزية الغربية...إشكالية التكون والتمركز حول الذات، ط(١)**، بيروت، المركز الثقافي العربي.

٤. أبو جابر، رؤوف سعد (٢٠٠٤)، **الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٥. أبو جابر، سعد رؤوف، **نبذة عن تاريخ القضية الأرثوذكسية في فلسطين والأردن بين ١٩٢٥ و١٩٩٢**، من كتاب **تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذكسية الصادر سنة ١٩٢٥**، شحادة ونيقولا خوري، أعيد إصداره بهذه الطبعة الحديثة من خلال جمعية النهضة العربية الأرثوذكسية الخيرية، عمان، مطبعة الشرق الأوسط، ١٩٩٢.

٦. أبو جدي، نورهان (٢٠١٠)، **حالات الاستثناء في الفضاءات الفلسطينية، وديناميات الصمود للتدمير الممنهج للمكان: نابلس كحالة دراسية**، مركز دراسات الوحدة العربية.

٧. الأسقف هواويني، رفائيل (١٨٩٣)، **أخوية القبر المقدس اليونانية**، بيروت.

٨. بيات، فاضل، (٢٠٠٧)، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٩. بيومي، محمد أحمد، (١٩٨٢) **علم الاجتماع الديني**، ط(١)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

١٠. **تقرير اللجنة القانونية** (٢٠٠٥)، اللجنة الفلسطينية لتقصي حقائق ووقائع ما يسمى صفقة باب الخليل/ وبطريركية الروم الأورثوذوكس، مجلس الوزراء الفلسطيني.

١١. خوري، شحادة، وخوري، نقولا، (١٩٢٥)، **خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذوكسية**، ط(لا يوجد)، القدس، مطبعة بيت المقدس.

١٢. رؤوف سعد، (٢٠٠٤)، **الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٣. سعد، أحمد (١٩٨٥)، **التطور الاقتصادي في فلسطين**، ط (لا يوجد)، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر.

١٤. السكاكيني، خليل، تحرير: أكرم مسلم، (٢٠٠٤)، **يوميات خليل السكاكيني: يوميات، رسائل، تأملات**، الكتاب الثاني: النهضة الأرثوذكسية، الحرب العظمى، النفي إلى دمشق (١٩١٨-١٩١٤)، رام الله، مركز خليل السكاكيني الثقافي ومؤسسة الدراسات المقدسية.

١٥. سميرنوف، أفغراف، (١٩٩٥)، **تاريخ الكنيسة المسيحية**، ترجمة: المطران ألكسندروس جحا، ط (لا يوجد)، حمص، صدر عن مطرانية الروم الأرثوذكس، طبع على نفقة شبيبة النهضة الأرثوذكسية العربية الخيرية، عمان.

١٦. صالح، أحمد عبد الرحيم، **أصول التاريخ العثماني**، ط(٢)، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٦، ص ١٠٦، نقلا عن فرسخ، عوني.

١٧. غنادري، سميح، (٢٠٠٩)، **المهد العربى (المسيحية المشرقية على مدى ألفى عام)**، ط(١)، الناصرة، مطبعة الحكيم.
١٨. غوجانسكي، تامار (١٩٨٧)، **تطور الرأسمالية فى فلسطين**، ط (لا يوجد)، حيفا، مطبعة الاتحاد التعاونية.
١٩. فرح، فؤاد، (٢٠٠٣)، **الحجارة الحية (المسيحيون العرب فى الديار المقدسة)**، (الناصرة، دون ذكر لدار النشر).
٢٠. فوكو، ميشيل،(١٩٩٠)، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة: د. علي مقلد، مراجعة وتقديم: مطاع صفدي، بيروت، مركز الإنماء القومي.
٢١. قزاقيا، خليل، (١٩٢٤)، **تاريخ الكنيسة الرسولية الأورشليمية**، مصر، مطبعة المقتطف والمقطم، وأبو جابر.
٢٢. القس د. عتيق، نعيم، (٢٠٠٨) **العوامل التاريخية التي أثرت على المسيحيين الفلسطينيين**، نشر في كتاب: "الحضور المسيحي في الأرض المقدسة.. شهادة وفاء... مسيرة ثبات"، تحرير: القس نعيم عتيق وسيدر دعيبس، ط (١)، (القدس، منشورات مركز السبيل المسكوني للاهوت التحرر).
٢٣. القضاة، أحمد حامد إبراهيم، (٢٠٠٧)، نصارى القدس (دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
٢٤. كارل ماركس، وفريدرك إنجلز، (١٩٧٦)، **الأيديولوجية الألمانية**، ترجمة د. فؤاد أيوب، ط(١)، دمشق، دار دمشق.
٢٥. كتاب متعددون، **المسيحية عبر تاريخها فى المشرق**، تحرير: حبيب بدر، سعاد سليم، جوزيف أبو نهرا، ط(١)، لبنان، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠١.
٢٦. لوتسكى، فلاديمير، (١٩٨٥)، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة: الدكتورة عفيفة البستاني، ط (لا يوجد)، موسكو، دار التقدم.
٢٧. ماكس فيبر، (١٩٩٠)، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة محمد علي مقلد، ط(١)، بيروت، مركز الإنماء القومي.
٢٨. محمد، علي محمد، (٢٠٠٨)، **تاريخ الفكر الاجتماعي – الرواد الاتجاهات المعاصرة**، ط(١)، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.
٢٩. المطران ماركوزو، بولس،(٢٠٠٨)، **أزمة الهوية عند المواطنين العرب المسيحيين في إسرائيل**، نشر في كتاب: **"الحضور المسيحي في الأرض المقدسة.. شهادة وفاء... مسيرة ثبات"**، تحرير: القس نعيم عتيق وسيدر دعيبس، ط (١)، القدس، منشورات مركز السبيل المسكوني للاهوت التحرر.

الكتب باللغة الإنجليزية:

1. Mitri Raheb (Author), Rifat Odeh Kassis (Editor), Rania Al Qass Collings (Editor) (2012), (Palestinian Christians in the West Bank: Facts, Figures and Trends, second edition, Diyar Publisher, Latin Patriarchate Press.

دراسات علمية

١. رندة سعيد مربيع (١٩٩٩)، **"الصراع بين الإكليروس اليوناني وطائفة الروم الأرثوذكس في فلسطين خلال النصف الأول من القرن العشرين"**، أطروحة ماجستير لم يتم نشرها، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

٢. فؤاد كرشة (٢٠١٣)، **"حضور القضية الأرثوذكسية في الإعلام الأردني من وجهة نظر أبناء وبنات الكنيسة الأردنيين"**، أطروحة ماجستير لم يتم نشرها بعد، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٣. القضاة، أحمد حامد إبراهيم، (٢٠٠٧)، **نصارى القدس (دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**، ط(١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. (ملاحظة: هذا الكتاب هو عبارة عن رسالة دكتوراة)

الصحف

١. رانية عطا الله ونيقولا عطا الله، **المحاسب الأسبق للبطريركية الأرثوذكسية بالقدس: أعضاء أخوية القبر المقدس أجروا الممتلكات لتحقيق مآرب شخصية... للحكومة اليونانية دور في المؤامرة ضد إيرينيوس... ثيوفيليوس استعان بأشخاص من خارج البطريركية لتحقيق أهدافه**، صحيفة "اليوث تايمز؛ صوت الشباب الفلسطيني"، العدد (٤٣)، نشرت بتاريخ آذار/ نيسان ٢٠٠٦.

٢. رانية عطا الله، وعماد فريج، **الحقيقة كما لم نقرأها من قبل: الأوقاف الأرثوذكسية بين مطرقة مجلس الوزراء وتقرير اللجنة القانونية**، صحيفة الـ"يوث تايمز؛ صوت الشباب الفلسطيني"، العدد (٤٥)، آب/أيلول ٢٠٠٦.

٣. الصحفي محمد أبو خضير، صحيفة القدس، ما هي تفاصيل الاتفاق بين الحكومة الإسرائيلية ومحامي البطريركية وعائلة الشماع؟ لماذا شطبت البطريركية الأرثوذكسية الدعوى لاستعادة (أرض الشماع) في باب الخليل قبل يوم من النظر فيها؟ صحيفة القدس، الصفحة الأولى، ٢٠٠٥/١٢/١٩، www.alquds.com.

٤. صحيفة القدس، **البطريرك ثيوفيلوس الثالث: سنستمر في الدفاع عن العقارات الأرثوذكسية**، الموقع الإلكتروني للصحيفة، ١٢ كانون الثاني ٢٠١٠، http://www.alquds.com/news/article/view/id/146683.

مجلة:

١. الكاهن ميتالينوس، جاورجيوس، **"إمبراطورية روما الجديدة ومواطنوها"**، مجلة نور المسيح، مجلة شهرية، عدد ٢٣، قانا الجليل، جمعية نور المسيح، تموز ٢٠٠٧.
٢. نصر الله، إلياس، **قصة الصراع العربي-اليوناني على قيادة الكنيسة الأرثوذكسية**، مجلة الاسوار، ع (١٨)، ١٩٩٨

مواقع إلكترونية:

١. إبراهيم، شحادة الخوري، **ملحق لمجلة الإخاء (تقرير السير برتران)**، مجلة الإخاء الأرثوذكسية لسنة ١٩٢٦ نقلا عن الموقع الإلكتروني قضايا أرثوذكسية، http://www.orthodoxissues.com/arabic/default.asp?iId=JFDHM.

٢. إحنا، **المقابلة الأب جبرائيل نداف**، موقع إحنا TV، http://www.ehna.tv/Media/2-1754

٣. اسعد تلحمي، **الفلسطينيون في إسرائيل يرفضون قانون "التمثيل الطائفي": يسلخ المسيحيين عن شعبهم ويطبق سياسة "فرق تسد"**، الحياة الجديدة، نشر في تاريخ ١٤/٠٣/٢، http://alhayat.com/

٤. بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، **البيان**، صدر عن المقرّ البطريركيّ في البلمند، في ١٣ آذار ٢٠١٣، http://www.antiochpatriarchate.org

٥. البوابة، **الحكومة الأردنية تصادق على قرار عزل البطريرك إيرينيوس الأول**، موقع البوابة الإخباري، نشر الخبر بتاريخ ١١ آيار ٢٠٠٥، http://www.albawaba.com/ .

٦. جمعية أهالي إقرث، **لمحة تاريخية**، موقع جمعية أهالي إقرث، http://www.iqrit.org

٧. دنيا الوطن، ملفات الفساد، **لجنة التحقيق الفلسطينية تبرئ البطريرك إيرينيوس بشكل مطلق من صفقة بيع العقارات**، موقع دنيا الوطن الإلكتروني، نشر بتاريخ ٢٠٠٥/٠٧/٠٨، http://www.alwatanvoice.com/

٨. الصحفية خلود مصالحة، **الجمعة القريب: مؤتمر تجنيد المسيحيين في يافة الناصرة**، موقع بكرا، http://www.bokra.net، نشر في تاريخ ١٣/٦/١٢.

٩. قضايا أرثوذكسية، المؤتمر الأرثوذكسي الرابع/ القدس ١٩٥٦، http://www.orthodoxissues.com.

١٠. لجنة أهالي كفر برعم، **قضية كفر برعم ومهجريها**، موقع كفر برعم الأرض والإنسان والجذور الباقية، http://edenorion.com/birem

١١. منتدى الشباب الأرثوذكسي، **قوانين الرسل الأطهار وهي خمسة وثمانون قانونا**، منتدى الشباب الأرثوذكسي، www.orthodoxonline.org.

١٢. موقع التشريعات الأرنية، **نص قانون بطريركية الروم الأرثوذكس الأورشليمية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٨**، موقع التشريعات الأردنية (نظام المعلومات الوطني)، http://www.lob.gov.jo.

١٣. موقع العرب وصحيفة كل العرب، **بطريركية الروم الأرثوذكس: سنتخذ قرارات حاسمة ضد الأب جبرائيل نداف ونرفض تجنيد المسيحيين للجيش**، عن موقع Linga، http://www.linga.org/local-news/NTI2NA، تم نشره في تاريخ ١٨ حزيران ٢٠١٣

١٤. وطن للأنباء، **بالفيديو... نتنياهو يأمر بتشكيل هيئة لتجنيد المسيحيين ويحرج جبرائيل نداف**، موقع وطن للأنباء الإلكتروني، http://www.wattan.tv، نشر في تاريخ ٦ آب ٢٠١٣.